

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية



أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه

الشعبة: العلوم الاقتصادية

التخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

العنوان

آليات تنمية الاستثمار طويل الأجل في البنوك الإسلامية

– دراسة عينة من البنوك الإسلامية –

بإشراف:

نورين بومدين

من إعداد الطالب

خروبي لقواس أحمد

المناقشة بتاريخ 2025/04/17 من طرف اللجنة المكونة من:

رئيسا	جامعة حسيبة بن بوعلي - شلف -	أستاذ	أ.د/ طيبة عبد العزيز
مقررا	جامعة حسيبة بن بوعلي - شلف -	أستاذ	أ.د/ نورين بومدين
ممتحننا	جامعة حسيبة بن بوعلي - شلف -	أستاذ محاضر أ	د/ حضري دليلة
ممتحننا	جامعة حسيبة بن بوعلي - شلف -	أستاذ محاضر أ	د/ مداني أحمد
ممتحننا	جامعة برج بوعرييج	أستاذ	أ.د/ زنكري ميلود
ممتحننا	جامعة معسكر	أستاذ محاضر أ	د/ تسابت عبد الرحمن

السنة الجامعية: 2024-2025

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قِيلَ لَكُمْ تَفَسَّحُوا فِي الْمَجَالِسِ
فَافْسَحُوا يَفْسَحِ اللَّهُ لَكُمْ وَإِذَا قِيلَ انشُرُوا فَانْشُرُوا يَرْفَعِ اللَّهُ
الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ وَاللَّهُ بِمَا
تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴾ ١١

الآية 11 من سورة المجادلة.

﴿ قَالَ يَا قَوْمِ أَرَأَيْتُمْ إِنْ كُنْتُ عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِنْ رَبِّي وَرَزَقَنِي مِنْهُ
رِزْقًا حَسَنًا وَمَا أُرِيدُ أَنْ أَخَالِفَكُمْ إِلَىٰ مَا أَنهَاكُمْ عَنْهُ إِنْ
أُرِيدُ إِلَّا الْإِصْلَاحَ مَا اسْتَطَعْتُ وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ
تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ ﴾ ٨٨

الآية 88 من سورة هود

الشكر والتقدير

بسم الله والحمد لله الذي انشئ وبرأ وخلق الماء والثرا وابدع كل شئ وذرا، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه صلاة تكون لنا طريقا لقربه، وتأكيذا لحبه وبابا لجمعنا عليه، وهدية مقبولة بين يديه، وسلم وبارك وارضى عن آله وصحبه السعداء واكسنا حلل الرضا.

اللهم لك الحمد والشكر على تيسير امري، واللهم لك الحمد على تسخيرك لنا سبل العون والسند والدعاء فى هذا العمل.

ولأنه لا يشكر الله من لا يشكر الناس يشرفني أن أتقدم بجزيل الشكر والتقدير لأفراد أسرتي الذين ساعدوني في إنجاز هذا العمل، وذللو لي الصعاب لا سيما الوالدين الكريمين، بارك الله في عمرهما وأطاله، وإنني لأشكر شكرا جزيلا كل من قدم لي يد المساعدة والعون من بعيد أو قريب وأخص بالذكر البكاي لهادي، وصديقي وأخي الأستاذ زردالي عبد الكريم.

وأفرد شكرا خاصا وخالصا لأحق الناس به: الأستاذ المشرف **نورين بومدين**، الذي تفضل علينا بتوجيهاته ونصائحه وحتى الدعم والتحفيز طيلة إشرافه على هذا العمل والذي له فضل كبير فيه، ندعو له بدوام التوفيق والنجاح مع وافر الصحة والعافية والخير والصلاح في الدارين.

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى أعضاء لجنة المناقشة الأفاضل على قبولهم تصويب وتسديد العمل ومناقشته، إلى جميع القائمين على جامعة حسية بن بوعلي عامة وكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير خاصة، إلى أساتذتنا الأفاضل الذين صادفناهم أو التقيناهم طيلة مسارنا التعليمي بالجامعة، وإلى جميع من له فضل تعليمي حرفا أو رقما، وكل من أعاننا بكلمة ونصحنا ببصيرة وأرشدنا عن هفوة أو كانت له نية الفعل أو العمل.

لكم جميعا منا أرقى عبارات الشكر وخالص الدعاء بالتوفيق والنجاح في الدارين .

أخوكم خروبي لقواس أحمد.

الإهداء

أعز من أهديه هذا العمل هي تلك الحنية علينا التي حملت وربت وسهرت ودأبت بالمتابعة والمراقبة إلى أُمِّي التي حملتني وهنا على وهن وأرضعتني حولين كاملين، والتي كانت ولا زالت تسهر وتحرص على راحتنا حفظها الله بحفظه ورعاها برعايته وصرف عنها كل أذى.

ثم إلى والدي الذي بذل كثيرا من الجهد والتعب لراحتنا، الذي أفنى صحته وشبابه ليرانا في القمة وفي أحسن حالة، أطال الله في عمره وعافاه من كل مكروه، راجياً من المولى جل وعلا أن يحفظهما ويبارك لهما في صحتهما ويعافيهما من كل ألم أو هم أو غم وأن يجزيهما عنا خير الجزاء.

إلى كل أفراد عائلتي الكريمة، زوجتي، وابنتي قرة عيني، والإخوة علي وباسين وأختي الحبيبة أدام الله عليهم بالصحة والعافية.

إلى زملائي طلبة الدكتوراه قسم العلوم الاقتصادية.

إلى أصدقائي وجميع أساتذتي في كل الأطوار.

أسأل الله تعالى أن يجعل هذا العمل في ميزان حسناتهم جميعاً.

الملخص

هدفت الدراسة إلى الوقوف على واقع الاستثمار طويل الأجل في البنوك الإسلامية، والتعرف على أهم الأسباب التي دفعتها إلى الابتعاد عن ممارسة هذا النوع من الاستثمارات، وانحصار نشاطاتها الاستثمارية على القصير الأجل، مع اقتراح آليات من شأنها أن تساعد على استعادة دورها التنموي المنوط بها؛ وبيان ذلك تم اعتماد منهج دراسة حالة، من خلال دراسة البنوك الإسلامية في المملكة العربية السعودية، والبنوك الإسلامية الأردنية، بالإضافة إلى مصرف السلام الجزائر، خلال الفترة 2011-2022.

وأثبتت الدراسة وجود اختلال في هيكلية عمليات التوظيف لدى البنوك الإسلامية، التي شهدت ضعف كبير في الاستثمارات طويلة الأجل مقارنة بإجمالي التوظيف لديها، مُرجعين ذلك لعدة أسباب منها ما يتعلق بسياسة البنك المركزي، وأخرى تتعلق بموارد البنك، بالإضافة إلى أسباب أخرى تتعلق بنوعية المتعاملين، وصيغ الاستثمار ذاتها؛ وبناءً على ذلك قمنا باقتراح مجموعة من الآليات والتي تمثلت في تكييف الدور الرقابي للبنوك المركزية للتعامل مع البنوك الإسلامية، تطوير الموارد المالية لتصبح طويلة الأجل وضمان استقرارها، المشاركة في المشروعات من خلال صناديق الاستثمار، وشركات المساهمة.

الكلمات المفتاحية: البنوك الإسلامية؛ صيغ التمويل؛ الاستثمار طويل الأجل؛ آليات تنمية الاستثمار طويل الأجل.

Abstract

The objective of this study was to examine the state of long-term investment within Islamic banks and to identify the key factors that have contributed to their limited engagement in such investments. It also sought to explore the reasons behind the banks' shift towards short-term investment strategies and to propose mechanisms that could enable these institutions to reclaim their developmental role. A case study methodology was employed, focusing on Islamic banks in the Kingdom of Saudi Arabia, Jordanian Islamic banks, and Banque de la Salam in Algeria, covering the period from 2011 to 2022.

The study found a significant imbalance in the investment structures of Islamic banks, with long-term investments being notably underrepresented compared to the total volume of investments. Several factors were identified as contributing to this issue, including central bank policies, resource limitations, the nature of clientele, and the types of financing structures utilized. Based on these findings, the study suggests a set of mechanisms to address these challenges, including adapting the regulatory role of central banks to better align with Islamic banking practices, developing long-term financial resources to ensure stability, and fostering participation in developmental projects through investment funds and joint-stock companies.

Keywords: Islamic banks, Financing Tools, Long-term Investment, Mechanisms for enhancing long-term investment.

Résumé

Cette étude vise à analyser la réalité de l'investissement à long terme au sein des banques islamiques et à identifier les principales raisons ayant conduit ces institutions à se détourner de ce type d'investissement, limitant ainsi leurs activités à des opérations à court terme. L'objectif est également de proposer des mécanismes susceptibles de permettre à ces banques de réassumer pleinement leur rôle dans le développement économique. Pour ce faire, une approche méthodologique fondée sur l'étude de cas a été adoptée, portant sur les banques islamiques opérant en Arabie Saoudite, en Jordanie, ainsi que sur la Banque Al Salam en Algérie, sur la période allant de 2011 à 2022.

L'étude a prouvé l'existence d'un déséquilibre dans la structure des opérations d'emploi dans les banques étudiées, qui ont vu une grande faiblesse des investissements à long terme par rapport à leur emploi total, en attribuant cela à plusieurs raisons, Y compris celles liées à la politique du Banque centrale, et d'autres liées aux ressources de la banque, et d'autres raisons liées à la qualité des clients, Et les formules d'investissement elles-mêmes ; En conséquence, nous avons proposé un ensemble de mécanismes, ce qui consistait à adapter le rôle de surveillance des banques centrales en traitant avec les banques islamiques, et le développement des ressources financières pour qu'elles deviennent à long terme et assurer leur stabilité, et la participation à des projets par le biais de fonds d'investissement et entreprises de contribution.

Mots clés : Banque islamique ; Formules de financement ; l'investissement à long terme ; Mécanismes de développement de l'investissement à long terme.

فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
I	الدعاء
II	الشكر والتقدير
III	الاهداء
IV	الملخص باللغة العربية
V	الملخص باللغة الفرنسية
VI	الملخص باللغة الانجليزية
V	الفهرس
XIII	قائمة الجداول
XVIII	قائمة الأشكال
أ.....ذ	مقدمة عامة
الفصل الاول : التأصيل المفاهيمي للبنوك الإسلامية	
2	تمهيد
3	المبحث الأول: ماهية البنوك الإسلامية
3	المطلب الأول: تعريف البنوك الإسلامية ومراحل إنشائها
3	الفرع الأول: تعريف البنوك الإسلامية:
6	الفرع الثاني: مراحل إنشاء وتوسع البنوك الإسلامية
12	المطلب الثاني: أنواع البنوك الإسلامية
12	الفرع الأول: وفقا للمعيار الجغرافي
12	الفرع الثاني: وفقا للمعيار التوظيفي
13	الفرع الثالث: وفقاً لحجم النشاط
14	الفرع الرابع: وفقاً للإستراتيجية المستخدمة
14	الفرع الخامس: وفقا لمعيار المتعاملين مع البنك
16	المطلب الثالث: أوجه التشابه والاختلاف بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية
20	المبحث الثاني: الهيكل التنظيمي للبنوك الإسلامية ضوابطها وأهدافها
20	المطلب الأول: الهيكل التنظيمي للبنوك الإسلامية
21	الفرع الأول: الجمعية العامة للمساهمين

22	الفرع الثاني: الجمعية العامة لأصحاب حسابات الاستثمار
22	الفرع الثالث : مجلس الإدارة
22	الفرع الرابع: الإدارة التنفيذية
23	الفرع الخامس: هيئة الرقابة الشرعية
25	المطلب الثاني: الضوابط الشرعية لعمل البنوك الإسلامية
25	الفرع الأول: ملكية الله المطلقة للمال
26	الفرع الثاني: تحريم الربا
28	الفرع الثالث: لا ضرر ولا ضرار
28	الفرع الرابع: مبدأ الغنم بالغرم والخراج بالضمان
29	الفرع الخامس: تحرير المال من الاكتناز واستثماره في الأنشطة المباحة
29	المطلب الثالث: أهداف البنوك الإسلامية
29	الفرع الأول: الأهداف المالية
30	الفرع الثاني: الأهداف الخاصة بالمتعاملين
31	الفرع الثالث: الأهداف الداخلية
32	الفرع الرابع: الأهداف الابتكارية
35	المبحث الثالث: موارد واستخدامات البنوك الإسلامية
35	المطلب الأول: مصادر الموارد المالية في البنوك الإسلامية
35	الفرع الأول: الموارد المالية الداخلية للبنوك الإسلامية
39	الفرع الثاني: الموارد المالية الخارجية للبنوك الإسلامية
44	المطلب الثاني: استخدامات الأموال في البنوك الإسلامية
44	الفرع الأول: الأرصدة النقدية الحاضرة
45	الفرع الثاني: الأصول المتداولة
46	الفرع الثالث: الأصول الثابتة
48	خلاصة الفصل الأول:
الفصل الثاني : صيغ وأساليب التمويل في البنوك الإسلامية	
50	تمهيد :
51	المبحث الأول: صيغ وأساليب التمويل القائمة على المشاركة

51	المطلب الأول: التمويل بالمضاربة
51	الفرع الأول: مفهوم التمويل بالمضاربة
54	الفرع الثاني: المضاربة في البنوك الإسلامية وخطوات تنفيذها
56	الفرع الثالث: الأهمية الاقتصادية للمضاربة
57	المطلب الثاني: التمويل بالمشاركة
57	الفرع الأول: مفهوم التمويل المشاركة
60	الفرع الثاني: المشاركة في البنوك الإسلامية وخطوات تنفيذها
63	الفرع الثالث: الأهمية الاقتصادية للتمويل بالمشاركة
64	المطلب الثالث: التمويل بالمزراعة والمساقاة والمغارة
64	الفرع الأول: التمويل بالمزراعة
67	الفرع الثاني: التمويل بالمساقاة
69	الفرع الثالث: التمويل بالمغارة
72	المبحث الثاني: صيغ وأساليب التمويل القائمة على البيع والإجارة
72	المطلب الأول: التمويل بالمربحة
72	الفرع الأول: مفهوم بيع المربحة مشروعيتها وأنواعها
76	الفرع الثاني: مراحل تطبيق عقد المربحة في البنوك الإسلامية
77	الفرع الثالث: الدور الاقتصادي لبيع المربحة
78	المطلب الثاني: التمويل بالسلم والإستصناع
78	الفرع الأول: التمويل بالسلم
84	الفرع الثاني: التمويل بالإستصناع
88	المطلب الثالث: التمويل بالإجارة
88	الفرع الأول: مفهوم التمويل بالإجارة مشروعيتها وشروطها
91	الفرع الثاني: الإجارة في البنوك الإسلامية ومراحل تنفيذها
93	الفرع الثالث: الأهمية الاقتصادية للتمويل بالإجارة
94	المبحث الثالث: صيغ وأساليب التمويل القائمة على التبرع
94	المطلب الأول: التمويل بالزكاة
95	الفرع الأول: مفهوم التمويل بالزكاة

96	الفرع الثاني: الزكاة في البنوك الإسلامية
97	الفرع الثالث: الأهمية الاقتصادية للزكاة
98	المطلب الثاني: التمويل بالوقف
99	الفرع الأول: مفهوم التمويل بالوقف
101	الفرع الثاني: الوقف في البنوك الإسلامية
102	الفرع الثالث: الأهمية الاقتصادية للوقف
104	المطلب الثالث: التمويل بالقرض الحسن
104	الفرع الأول: مفهوم التمويل بالقرض الحسن
106	الفرع الثاني: القرض الحسن في البنوك الإسلامية
106	الفرع الثالث: الأهمية الاقتصادية للقرض الحسن
108	خلاصة الفصل الثاني
الفصل الثالث : تحليل واقع الاستثمار طويل الأجل في عينة من البنوك الإسلامية خلال الفترة 2011-2022	
110	تمهيد
111	المبحث الأول: التأصيل المفاهيمي للاستثمار والاستثمار طويل الأجل في البنوك الإسلامية
111	المطلب الأول: الاستثمار من منظور إسلامي
111	الفرع الأول: مفهوم الاستثمار في الإسلام ودليل مشروعيته
113	الفرع الثاني: أهمية الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي
115	الفرع الثالث: حوافز الاستثمار من منظور إسلامي
117	المطلب الثاني: الاستثمار في البنوك الإسلامية المزايا والأبعاد
117	الفرع الأول: الوظيفة الاستثمارية في البنوك الإسلامية
119	الفرع الثاني: مزايا الاستثمار في البنوك الإسلامية
120	الفرع الثالث: الأبعاد الاستثمارية للبنوك الإسلامية
123	المطلب الثالث: الاستثمار طويل الأجل في البنوك الإسلامية
123	الفرع الأول: تعريف الاستثمار طويل الأجل في البنوك الإسلامية وخصائصه
125	الفرع الثاني: أنواع الاستثمار طويل الأجل في البنوك الإسلامية
127	الفرع الثالث: آثار التوسع في الاستثمار طويل الأجل
130	المبحث الثاني: تحليل واقع الاستثمار طويل الأجل لدى البنوك الإسلامية في المملكة

	العربية السعودية خلال الفترة 2011- 2022
130	المطلب الأول: حقوق الملكية المتاحة للاستثمار طويل الأجل في البنوك الإسلامية السعودية
130	الفرع الأول: نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الموارد
132	الفرع الثاني: حقوق الملكية المتاحة للاستثمار طويل الأجل إلى إجمالي حقوق الملكية
134	الفرع الثالث: معدل تغير حقوق الملكية المتاحة للاستثمار طويل الأجل
135	المطلب الثاني: الودائع الاستثمارية طويلة الأجل في البنوك الإسلامية السعودية
136	الفرع الأول: نسبة الودائع طويلة الأجل إلى إجمالي الموارد
137	الفرع الثاني: نسبة الودائع طويلة الأجل إلى إجمالي الودائع
140	الفرع الثالث: معدل تغير الودائع الاستثمارية طويلة الأجل
143	المطلب الثالث: تقييم واقع الاستثمار طويل الأجل في البنوك الإسلامية السعودية
143	الفرع الأول: نسبة الاستثمار طويل الأجل إلى حقوق الملكية المتاحة للاستثمار طويل الأجل
145	الفرع الثاني: نسبة الاستثمار طويل الأجل إلى الودائع الاستثمارية طويلة الأجل
147	الفرع الثالث: نسبة الاستثمار طويل الأجل إلى إجمالي الاستثمارات
149	الفرع الرابع: معدل تغير الاستثمار طويل الأجل
152	المبحث الثالث: تحليل واقع الاستثمار طويل الأجل لدى البنوك الإسلامية الأردنية خلال الفترة 2011- 2022
152	المطلب الأول: حقوق الملكية المتاحة للاستثمار طويل الأجل في البنوك الإسلامية الأردنية
152	الفرع الأول: نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الموارد
154	الفرع الثاني: حقوق الملكية المتاحة للاستثمار طويل الأجل إلى إجمالي حقوق الملكية
156	الفرع الثالث: معدل تغير حقوق الملكية المتاحة للاستثمار طويل الأجل
157	المطلب الثاني: الودائع الاستثمارية طويلة الأجل في البنوك الإسلامية الأردنية
157	الفرع الأول: نسبة الودائع طويلة الأجل إلى إجمالي الموارد
159	الفرع الثاني: نسبة الودائع طويلة الأجل إلى إجمالي الودائع
161	الفرع الثالث: معدل تغير الودائع الاستثمارية طويلة الأجل
162	المطلب الثالث: تقييم واقع الاستثمار طويل الأجل في البنوك الإسلامية الأردنية

162	الفرع الأول: نسبة الاستثمار طويل الأجل إلى حقوق الملكية المتاحة للاستثمار طويل الأجل
164	الفرع الثاني: نسبة الاستثمار طويل الأجل إلى الودائع الاستثمارية طويلة الأجل
166	الفرع الثالث: نسبة الاستثمار طويل الأجل إلى إجمالي الاستثمارات
168	الفرع الرابع: معدل تغير الاستثمار طويل الأجل
170	خلاصة الفصل الثالث:
الفصل الرابع : معوقات وآليات تنمية الاستثمار طويل الأجل في مصرف السلام الجزائري	
175	تمهيد
176	المبحث الأول: تقييم الصيرفة الإسلامية في الجزائر الإطار التشريعي وبعض المؤشرات العامة
176	المطلب الأول: مراحل تطور الصيرفة الإسلامية في الجزائر من خلال الأطر التشريعية
176	الفرع الأول: ولادة فكرة العمل المصرفي الإسلامي بالجزائر
177	الفرع الثاني: قانون النقد والقرض 90 - 10 واعتماد مشروع بنك البركة
178	الفرع الثالث: النظام رقم 18 - 02 المتضمن قواعد ممارسة العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية من طرف المصارف والمؤسسات المالية
180	الفرع الرابع: النظام رقم 20 - 02 المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها في البنوك والمؤسسات المالية
182	المطلب الثاني: المتدخلون في الصيرفة الإسلامية في الجزائر
182	الفرع الأول: بنك البركة الجزائر
185	الفرع الثاني: مصرف السلام الجزائر
187	الفرع الثالث: الشبايك الإسلامية في البنوك التقليدية
189	المطلب الثالث: تقييم النشاط المصرفي الإسلامي إلى إجمالي النشاط البنكي في الجزائر
189	الفرع الأول: أصول النشاط المصرفي الإسلامي إلى إجمالي أصول النشاط البنكي
190	الفرع الثاني: ودائع النشاط المصرفي الإسلامي إلى إجمالي ودائع النشاط البنكي
191	الفرع الثالث: تمويلات النشاط المصرفي الإسلامي إلى إجمالي تمويلات النشاط البنكي
193	المبحث الثاني: واقع الاستثمار طويل الأجل في مصرف السلام الجزائر
193	المطلب الأول: حقوق الملكية المتاحة للاستثمار طويل الأجل في مصرف السلام الجزائر
193	الفرع الأول: نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الموارد
194	الفرع الثاني: حقوق الملكية المتاحة للاستثمار طويل الأجل إلى إجمالي حقوق الملكية

196	الفرع الثالث: معدل تغير حقوق الملكية المتاحة للاستثمار طويل الأجل
197	المطلب الثاني: الودائع الاستثمارية طويلة الأجل في مصرف السلام الجزائر
198	الفرع الأول: نسبة الودائع طويلة الأجل إلى إجمالي الموارد
199	الفرع الثاني: نسبة الودائع طويلة الأجل إلى إجمالي الودائع
200	الفرع الثالث: معدل تغير الودائع طويلة الأجل
202	المطلب الثالث: تحليل النشاط الاستثماري طويل الأجل في مصرف السلام الجزائر
202	الفرع الأول: نسبة الاستثمار طويل الأجل إلى حقوق الملكية المتاحة للاستثمار طويل الأجل
204	الفرع الثاني: نسبة الاستثمار طويل الأجل إلى الودائع طويلة الأجل
205	الفرع الثالث: نسبة الاستثمار طويل الأجل إلى إجمالي الاستثمارات في مصرف السلام الجزائر
206	الفرع الرابع: معدل نمو الاستثمار طويل الأجل في مصرف السلام الجزائر
208	المبحث الثالث: معوقات الاستثمار طويل الأجل في مصرف السلام الجزائر
208	المطلب الأول: معوقات تتعلق بالمتغيرات الاقتصادية الكلية
208	الفرع الأول: التضخم
211	الفرع الثاني: مستويات الدخل ومعدل البطالة
212	الفرع الثالث: السياسة الاقتصادية المتبعة (الإنفاق العام، الضرائب)
214	المطلب الثاني: معوقات تتعلق بسياسة البنك المركزي
214	الفرع الأول: سياسة الاحتياطي القانوني
216	الفرع الثاني: سياسة السيولة النقدية
219	الفرع الثالث: سياسة المقرض الأخير وسعر إعادة الخصم
221	الفرع الرابع: سياسة السقوف الائتمانية
223	المطلب الثالث: معوقات تتعلق بموارد البنك
224	الفرع الأول: قصر آجال الموارد المالية
227	الفرع الثاني: عدم تناسب الودائع مع التمويلات من حيث الآجال
228	الفرع الثالث: عدم قدرة البنوك الإسلامية على استثمار كل الموارد
229	المطلب الرابع: معوقات مختلفة
229	الفرع الأول: معوقات الموارد البشرية
231	الفرع الثاني: معوقات تتعلق بنوعية المتعاملين (المستثمرين)
234	الفرع الثالث: معوقات تتعلق بصيغ الاستثمار ذاتها

237	المبحث الرابع: آليات تنمية الاستثمارات طويلة الأجل في البنوك الإسلامية
237	المطلب الأول: تكييف الدور الرقابي للبنوك المركزية للتعامل مع البنوك الإسلامية
237	الفرع الأول: استبعاد الودائع لأجل والودائع الاستثمارية من الاحتياطي القانوني
238	الفرع الثاني: وضع نسب ملائمة للسيولة لدى البنوك الإسلامية
240	الفرع الثالث: القيام بوظيفة الملجأ الأخير للإقراض دون فائدة
242	الفرع الرابع: إلغاء السقف الائتماني على أساس عدم تعطيل أموال المودعين عن الاستثمار
244	المطلب الثاني: ضمان استقرار موارد البنك الاستثمارية وتنميتها
244	الفرع الأول: تعزيز الإيداعات طويلة الأجل
246	الفرع الثاني: إيجاد صيغة شرعية لتأمين وضمان الودائع الاستثمارية
248	الفرع الثالث: تعليم الأفراد وتثقيفهم في مجال الصيرفة الإسلامية
248	المطلب الثالث: آليات أخرى مختلفة
248	الفرع الأول: آلية السوق المالي الإسلامي لتداول الصكوك الشرعية
250	الفرع الثاني: آلية شركات المساهمة وصناديق الاستثمار
252	الفرع الثالث: آلية انتقاء العملاء المستثمرين لتنمية الاستثمارات طويلة الأجل
254	خلاصة الفصل الرابع
256	الخاتمة
266	قائمة المراجع

قائمة الجداول

والأشكال

1/ قائمة الجداول:

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
(1 - 1)	المبادرات الأولى لإنشاء مؤسسات مالية لاربية	6
(2 - 1)	قائمة البنوك الإسلامية خلال الفترة (1970 - 1980)	8
(3 - 1)	تطور عدد البنوك خلال الفترة (1980 - 1990).	9
(4 - 1)	مقارنة بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية	16
(5 - 1)	مقارنة بين مختلف أنواع الودائع في البنوك الإسلامية	43
(6 - 1)	الميزانية العمومية للبنك الإسلامي	46
(1 - 2)	تطبيقات المزاغة في البنوك الإسلامية	66
(2 - 2)	شروط بيع المزاغة	74
(3 - 2)	الفرق بين المزاغة البسيطة والمزاغة للآمر بالشراء	75
(4 - 2)	خطوات تنفيذ المزاغة للآمر بالشراء في البنوك الإسلامية	76
(1 - 3)	تطور نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الموارد في بنك (الإيمان، البلاد، الجزيرة) خلال الفترة (2011 - 2022).	131
(2 - 3)	تطور نسبة حقوق الملكية المتاحة للاستثمار طويل الأجل إلى إجمالي حقوق الملكية في بنك (الإيمان، البلاد، الجزيرة) خلال الفترة (2011 - 2022).	133
(3 - 3)	معدل نمو حقوق الملكية المتاحة للاستثمار طويل الأجل في بنك (الإيمان، البلاد، الجزيرة) خلال الفترة (2011 - 2022).	134
(4 - 3)	تطور نسبة الودائع طويلة الأجل إلى إجمالي الموارد في بنك (الإيمان، البلاد، الجزيرة) خلال الفترة (2011 - 2022).	136
(5 - 3)	تطور نسبة الودائع طويلة الأجل إلى إجمالي الودائع في بنك (الإيمان، البلاد، الجزيرة) خلال الفترة (2011 - 2022).	138
(6 - 3)	تطور نسبة إجمالي الودائع إلى إجمالي الموارد في بنك (الإيمان، البلاد، الجزيرة) خلال الفترة (2011 - 2022).	139
(7 - 3)	معدل نمو الودائع طويلة الأجل في بنك (الإيمان، البلاد، الجزيرة) خلال الفترة (2011 - 2022).	141
(8 - 3)	تطور عدد فروع بنك (الإيمان، البلاد، الجزيرة) خلال الفترة (2011 - 2022).	142
(9 - 3)	نسبة الاستثمار طويل الأجل إلى حقوق الملكية المتاحة للاستثمار طويل الأجل في	143

قائمة الجداول والاشكال:

	بنك (الإئماء، البلاد، الجزيرة) خلال الفترة (2011-2022).	
145	نسبة الاستثمار طويل الأجل إلى الودائع طويلة الأجل في بنك (الإئماء، البلاد، الجزيرة) خلال الفترة (2011-2022).	(3-10)
147	نسبة الاستثمار طويل الأجل إلى إجمالي الاستثمارات في بنك (الإئماء، البلاد، الجزيرة) خلال الفترة (2011-2022).	(3-11)
149	متوسط حجم الاستثمار حسب المجال في بنك (الإئماء، البلاد، الجزيرة) خلال الفترة (2011-2022).	(3-12)
150	معدل نمو الاستثمار طويل الأجل في بنك (الإئماء، البلاد، الجزيرة) خلال الفترة (2011-2022).	(3-13)
152	تطور نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الموارد في بنك (الإسلامي الأردني، العربي الإسلامي الدولي، صفوة الإسلامي) خلال الفترة (2011-2022).	(3-14)
154	تطور نسبة حقوق الملكية المتاحة للاستثمار طويل الأجل إلى إجمالي حقوق الملكية في بنك (الإسلامي الأردني، العربي الإسلامي الدولي، صفوة الإسلامي) خلال الفترة (2011-2022).	(3-15)
156	معدل نمو حقوق الملكية المتاحة للاستثمار طويل الأجل في بنك (الإسلامي الأردني، العربي الإسلامي الدولي، صفوة الإسلامي) خلال الفترة (2011-2022).	(3-16)
157	تطور نسبة الودائع طويلة الأجل إلى إجمالي الموارد في بنك (الإسلامي الأردني، العربي الإسلامي الدولي، صفوة الإسلامي) خلال الفترة (2011-2022).	(3-17)
159	تطور نسبة الودائع طويلة الأجل إلى إجمالي الودائع في بنك (الإسلامي الأردني، العربي الإسلامي الدولي، صفوة الإسلامي) خلال الفترة (2011-2022).	(3-18)
160	قيمة الجوائز التشجيعية لأصحاب حسابات التوفير في البنك الإسلامي الأردني خلال الفترة 2011-2022.	(3-19)
161	معدل نمو الودائع طويلة الأجل في بنك (الإسلامي الأردني، العربي الإسلامي الدولي، صفوة الإسلامي) خلال الفترة (2011-2022).	(3-20)
162	تطور عدد فروع بنك (الإسلامي الأردني، العربي الإسلامي الدولي، صفوة الإسلامي) خلال الفترة (2011-2022).	(3-21)
162	نسبة الاستثمار طويل الأجل إلى حقوق الملكية المتاحة للاستثمار طويل الأجل في	(3-22)

قائمة الجداول والاشكال:

	بنك (الإسلامي الأردني، العربي الإسلامي الدولي، صفوة الإسلامي) خلال الفترة (2011-2022).	
164	نسبة الاستثمار طويل الأجل إلى الودائع الاستثمارية طويلة الأجل في بنك (الإسلامي الأردني، العربي الإسلامي الدولي، صفوة الإسلامي) خلال الفترة (2011-2022).	(3-23)
165	حصة أصحاب حسابات الاستثمار من الأرباح وحصة البنوك الإسلامية الأردنية خلال الفترة (2011-2022).	(3-24)
166	نسبة الاستثمار طويل الأجل إلى إجمالي الاستثمارات في بنك (الإسلامي الأردني، العربي الإسلامي الدولي، صفوة الإسلامي) خلال الفترة (2011-2022).	(3-25)
168	متوسط حجم الاستثمار حسب المجال في بنك (الإسلامي الأردني، العربي الإسلامي الدولي) خلال الفترة (2011-2022).	(3-26)
168	معدل نمو الاستثمار طويل الأجل في بنك (الإسلامي الأردني، العربي الإسلامي الدولي، صفوة الإسلامي) خلال الفترة (2011-2022).	(3-27)
181	القوانين والتنظيمات المتعلقة بالنشاط المصرفي الإسلامي في الجزائر.	(4-1)
184	تطور عدد الموظفين في بنك البركة الجزائر خلال الفترة (2012-2019)	(4-2)
184	خدمات بنك البركة الجزائر	(4-3)
186	تطور عدد الفروع وعدد الموظفين في مصرف السلام الجزائر خلال الفترة (2011-2022)	(4-4)
186	خدمات مصرف السلام الجزائر	(4-5)
189	تطور أصول النشاط المصرفي الإسلامي إلى إجمالي أصول النشاط البنكي خلال الفترة 2011-2022.	(4-6)
190	تطور ودائع النشاط المصرفي الإسلامي إلى إجمالي ودائع النشاط البنكي خلال الفترة 2011-2022.	(4-7)
192	تطور تمويلات النشاط المصرفي الإسلامي إلى إجمالي تمويلات النشاط البنكي خلال الفترة 2011-2022.	(4-8)
193	نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الموارد في مصرف السلام الجزائر خلال الفترة 2011-2022	(4-9)
194	نسبة حقوق الملكية المتاحة للاستثمار طويل الأجل إلى إجمالي حقوق الملكية في	(4-10)

	مصرف السلام الجزائر خلال الفترة 2011 - 2022	
196	معدل تغير حقوق الملكية المتاحة للاستثمار طويل الأجل في مصرف السلام الجزائر خلال الفترة 2011 - 2022	(4 - 11)
197	نسبة الودائع طويلة الأجل إلى إجمالي الموارد في مصرف السلام الجزائر خلال الفترة 2011 - 2022	(4 - 12)
199	نسبة الودائع طويلة الأجل إلى إجمالي الودائع في مصرف السلام الجزائر خلال الفترة 2011 - 2022	(4 - 13)
200	معدل تغير الودائع طويلة الأجل في مصرف السلام الجزائر خلال الفترة 2011 - 2022	(4 - 14)
201	نصيب المستثمر من الأرباح على ودائع الاستثمار في مصرف السلام الجزائر	(4 - 15)
202	نسبة الاستثمار طويل الأجل إلى حقوق الملكية المتاحة للاستثمار طويل الأجل في مصرف السلام الجزائر خلال الفترة 2011 - 2022	(4 - 16)
204	نسبة الاستثمار طويل الأجل إلى الودائع طويلة الأجل في مصرف السلام الجزائر خلال الفترة 2011 - 2022	(4 - 17)
205	نسبة الاستثمار طويل الأجل إلى إجمالي الاستثمارات في مصرف السلام الجزائر خلال الفترة 2011 - 2022	(4 - 18)
206	معدل نمو الاستثمار طويل الأجل في مصرف السلام الجزائر خلال الفترة 2011 - 2022	(4 - 19)
208	أثر التضخم على الودائع في مصرف السلام الجزائر خلال الفترة 2011 - 2022	(4 - 20)
210	أثر التضخم على ربحية مصرف السلام الجزائر خلال الفترة 2011 - 2022	(4 - 21)
211	الأجور وحجم العمالة في الجزائر خلال الفترة 2011 - 2019.	(4 - 22)
212	نسبة مساهمة قطاع العائلات في الودائع لأجل لدى البنوك خلال الفترة 2011 - 2022.	(4 - 23)
213	نمو الإنفاق الحكومي في الجزائر والودائع والاستثمارات لدى البنوك خلال الفترة 2011 - 2022.	(4 - 24)
215	الاحتياطات القانونية لمصرف السلام الجزائر خلال الفترة 2016 - 2022.	(4 - 25)
216	مكونات البسط لمعامل السيولة والخصص المتعلقة لكل منها	(4 - 26)
217	مكونات المقام لمعامل السيولة والخصص المتعلقة لكل منها	(4 - 27)

قائمة الجداول والاشكال:

218	مؤشرات السيولة لمصرف السلام الجزائر خلال الفترة 2011- 2022	(4- 28)
220	تطور معدل إعادة الخصم وسعر الفائدة على الإقراض وسعر الفائدة على الودائع خلال الفترة 2011- 2022.	(4- 29)
221	تمويلات مصرف السلام الجزائر حسب الشكل خلال الفترة 2011- 2022.	(4- 30)
222	نسبة تمويلات مصرف السلام الجزائر إلى إجمالي التمويل خلال الفترة 2011- 2022.	(4- 31)
224	معدل نمو الودائع قصيرة الأجل ونسبتها إلى إجمالي الموارد وإجمالي الودائع في مصرف السلام الجزائر خلال الفترة 2011- 2022.	(4- 32)
227	الشروط المتعلقة بحسابات الودائع لدى البنوك الإسلامية الجزائرية	(4- 33)
227	الودائع والاستثمارات من حيث الآجال في مصرف السلام الجزائر خلال الفترة 2011- 2022.	(4- 34)
228	فائض السيولة (الموارد- التمويلات) في مصرف السلام الجزائر خلال الفترة 2011- 2022	(4- 35)
230	تطور عدد الموظفين ومصاريف التكوين لعدد من البنوك الإسلامية خلال الفترة 2011- 2022	(4- 36)
233	تطور نسبة الديون المتعثرة إلى إجمالي ذمم البيوع والتمويلات والذمم الأخرى لعينة من البنوك الإسلامية خلال الفترة 2011- 2022	(4- 37)
235	نسبة الاستثمارات القائمة على المشاركة إلى إجمالي الاستثمارات لعينة من البنوك الإسلامية خلال الفترة 2011- 2022	(4- 38)
243	أدوات السياسة النقدية المناسبة لطبيعة عمل البنوك الإسلامية	(4- 39)
246	نصيب ودائع الاستثمار من الأرباح في بنك البركة الجزائري	(4- 40)

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
(1 - 1)	رؤى الباحثين حول مفهوم البنوك الإسلامية	5
(2 - 1)	حجم الأصول المصرفية الإسلامية حسب المنطقة خلال عام 2022	11
(3 - 1)	حصة المصرفية الإسلامية من إجمالي الأصول المصرفية حسب الدول خلال عام 2022	11
(4 - 1)	أنواع البنوك الإسلامية	15
(5 - 1)	الهيكل التنظيمي المقترح للبنوك الإسلامية	24
(6 - 1)	أهداف البنوك الإسلامية	34
(7 - 1)	مكونات رأس المال في البنوك الإسلامية	37
(1 - 2)	خطوات عقد المضاربة في مصرف السلام الجزائر	56
(2 - 2)	خطوات عقد المشاركة الثابتة في مصرف السلام الجزائر	62
(3 - 2)	خطوات عقد المشاركة المنتهية بالتملك في البنك الإسلامي	63
(4 - 2)	العلاقة بين أطراف عقد المزارعة	67
(5 - 2)	خطوات عقد بيع المراجعة للأمر بالشراء في مصرف السلام الجزائر	77
(6 - 2)	خطوات عقد بيع السلم في مصرف السلام الجزائر	82
(7 - 2)	خطوات عقد الاستصناع في مصرف السلام الجزائر	87
(8 - 2)	خطوات تطبيق عقد الإجارة المنتهية بالتملك في مصرف السلام الجزائر	92
(1 - 3)	الأبعاد الاستثمارية للبنوك الإسلامية	122
(2 - 3)	تطور نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الموارد في بنك (الإئماء، البلاد، الجزيرة) خلال الفترة (2011 - 2022).	131
(3 - 3)	تطور نسبة حقوق الملكية المتاحة للاستثمار طويل الأجل إلى إجمالي حقوق الملكية في بنك (الإئماء، البلاد، الجزيرة) خلال الفترة (2011 - 2022)	133
(4 - 3)	تطور نسبة الودائع طويلة الأجل إلى إجمالي الموارد في بنك (الإئماء، البلاد، الجزيرة) خلال الفترة (2011 - 2022).	137
(5 - 3)	تطور نسبة الودائع طويلة الأجل إلى إجمالي الودائع في بنك (الإئماء، البلاد، الجزيرة) خلال الفترة (2011 - 2022).	138
(6 - 3)	تطور نسبة إجمالي الودائع إلى إجمالي الموارد في بنك (الإئماء، البلاد، الجزيرة) خلال	140

قائمة الجداول والاشكال:

	الفترة (2011-2022).	
144	نسبة الاستثمار طويل الأجل إلى حقوق الملكية المتاحة للاستثمار طويل الأجل في بنك (الإئماء، البلاد، الجزيرة) خلال الفترة (2011-2022).	(7-3)
146	نسبة الاستثمار طويل الأجل إلى الودائع طويلة الأجل في بنك (الإئماء، البلاد، الجزيرة) خلال الفترة (2011-2022).	(8-3)
148	نسبة الاستثمار طويل الأجل إلى إجمالي الاستثمارات في بنك (الإئماء، البلاد، الجزيرة) خلال الفترة (2011-2022).	(9-3)
153	تطور نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الموارد في بنك (الإسلامي الأردني، العربي الإسلامي الدولي، صفوة الإسلامي) خلال الفترة (2011-2022).	(3-10)
155	تطور نسبة حقوق الملكية المتاحة للاستثمار طويل الأجل إلى إجمالي حقوق الملكية في بنك (الإسلامي الأردني، العربي الإسلامي الدولي، صفوة الإسلامي) خلال الفترة (2011-2022).	(3-11)
158	تطور نسبة الودائع طويلة الأجل إلى إجمالي الموارد في بنك (الإسلامي الأردني، العربي الإسلامي الدولي، صفوة الإسلامي) خلال الفترة (2011-2022).	(3-12)
159	تطور نسبة الودائع طويلة الأجل إلى إجمالي الودائع في بنك (الإسلامي الأردني، العربي الإسلامي الدولي، صفوة الإسلامي) خلال الفترة (2011-2022).	(3-13)
163	نسبة الاستثمار طويل الأجل إلى حقوق الملكية المتاحة للاستثمار طويل الأجل في بنك (الإسلامي الأردني، العربي الإسلامي الدولي، صفوة الإسلامي) خلال الفترة (2011-2022).	(3-14)
164	نسبة الاستثمار طويل الأجل إلى الودائع الاستثمارية طويلة الأجل في بنك (الإسلامي الأردني، العربي الإسلامي الدولي، صفوة الإسلامي) خلال الفترة (2011-2022).	(3-15)
167	نسبة الاستثمار طويل الأجل إلى إجمالي الاستثمارات في بنك (الإسلامي الأردني، العربي الإسلامي الدولي، صفوة الإسلامي) خلال الفترة (2011-2022).	(3-16)
194	نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الموارد في مصرف السلام الجزائر خلال الفترة 2011-2022	(1-4)
195	نسبة حقوق الملكية المتاحة للاستثمار طويل الأجل إلى إجمالي حقوق الملكية في مصرف السلام الجزائر خلال الفترة 2011-2022	(2-4)

قائمة الجداول والاشكال:

197	العائد على حقوق الملكية في مصرف السلام الجزائر خلال الفترة 2011-2022.	(3-4)
198	نسبة الودائع طويلة الأجل إلى إجمالي الموارد في مصرف السلام الجزائر خلال الفترة 2011-2022	(4-4)
199	نسبة الودائع طويلة الأجل إلى إجمالي الودائع في مصرف السلام الجزائر خلال الفترة 2011-2022	(5-4)
202	نصيب المستثمر ومصرف السلام من الأرباح على الودائع حسب المدة	(6-4)
203	نسبة الاستثمار طويل الأجل إلى حقوق الملكية المتاحة للاستثمار طويل الأجل في مصرف السلام الجزائر خلال الفترة 2011-2022	(7-4)
204	نسبة الاستثمار طويل الأجل إلى الودائع طويلة الأجل في مصرف السلام الجزائر خلال الفترة 2011-2022	(8-4)
206	نسبة الاستثمار طويل الأجل إلى إجمالي الاستثمارات في مصرف السلام الجزائر خلال الفترة 2011-2022	(9-4)
223	نسبة تمويلات مصرف السلام الجزائر إلى إجمالي التمويل خلال الفترة 2011-2022.	(4-10)
225	نسبة الودائع قصير الأجل إلى إجمالي الموارد وإجمالي الودائع في مصرف السلام الجزائر خلال الفترة 2011-2022.	(4-11)
233	تطور نسبة الديون المتعثرة إلى إجمالي ذمم البيوع والتمويلات والذمم الأخرى لعينة من البنوك الإسلامية خلال الفترة 2011-2022.	(4-12)
236	نسبة الاستثمارات القائمة على المشاركة إلى إجمالي الاستثمارات لعينة من البنوك الإسلامية خلال الفترة 2011-2022.	(4-13)
247	نموذج تأمين الودائع الاستثمارية في البنوك الإسلامية من خلال صندوق تأمين الودائع	(4-14)

مقدمة عامة

تمهيد:

وفقًا لموقع MSCI بلغ حجم الاستثمارات العالمية في نهاية سنة 2023 ما يقارب 271 تريليون دولار أمريكي، ما يعني أن العالم الحالي يشهد نمو وتطور متسارع في مجال الاستثمارات، الذي أصبح من الموضوعات التي تحتل مكانة مهمة وأساسية في أولويات الدراسات الاقتصادية والمالية والمصرفية، نظرًا لكونه الآلية الفعالة في تقدم الاقتصاد، لذلك تسهر الدول على تنشيطه وتوسيعه حسب أهدافها ومهامها، وهذا بمنح التسهيلات اللازمة عن طريق الإعانات المالية المختلفة، وهنا لا بد من الأخذ بعين الاعتبار الأهمية البالغة لعملية التمويل. وقد ساهمت المؤسسات المالية التقليدية في تقدم الدول ونمو اقتصادها منذ أربع قرون من الزمن، غير أنه في العصر الحديث ظهر التمويل الإسلامي، وهو عبارة عن نظام يلتزم في جميع تعاملاته بالشرعية الإسلامية، وتعد البنوك الإسلامية إحدى قطاعاته الأساسية، وهي تختلف عن البنوك التقليدية كونها تقوم على قيم إيمانية تحرم التعامل بالربا أخذًا وعطاءً، أي أنها تقدم خدمات ومنتجات تتوافق مع الشريعة الإسلامية، ولها صيغ وأساليب تمويلية متنوعة تناسب مع مختلف المشاريع الاستثمارية الأمر الذي يجعلها قادرة على دعم الاستثمارات في مختلف المجالات.

إن البنوك الإسلامية ومنذ تأسيسها حملت على عاتقها تحقيق رؤى يتلائم فيها جانبان اقتصادي وآخر اجتماعي لا يطغى فيها أحد على الآخر، رؤى حملت في طياتها القدرة على الاعتماد وبصورة أساسية على الاستثمار بالمشاركة والتركيز على الاستثمارات طويلة الأجل بشكل كبير، غير أنه بعد سنوات من مسيرة هذه البنوك لوحظ وجود خلل في دورها الاقتصادي، فعند تقييم أدائها تبين أنها لا تؤدي وظيفتها التنموية والاستثمارية كما كان متوقع لها عند تأسيسها، وبالتالي عدم تحقيق الأهداف المأمولة منها التي تؤدي إلى تأمين احتياجات المجتمع وفقًا لسلم أولوياته، والتي تتحقق بقيام هذه البنوك بالاستثمارات طويلة الأجل، الذي كان من المفروض أن يأخذ النسبة الأكبر من إجمالي استثمارات البنوك الإسلامية، غير أن هذه الأخيرة قد فضلت الابتعاد عنه نظرًا للعديد من المعوقات، وركزت على الاستثمارات الأكثر سهولة وضمانًا والأقصر أجلًا، التي تتناسب مع القطاع التجاري، وبالتالي قد اقتربت في مسلكها هذا من مسلك البنوك التقليدية التي تقتصر على توظيف أموالها في العمليات التجارية؛ هذا ما جعل البنوك الإسلامية محل انتقادات واسعة، حيث علت الأصوات مطالبة هذه البنوك بتصحيح مسارها، وتفعيل دورها الاقتصادي في المجتمعات التي تعمل فيها، وذلك بتبني وتنفيذ السياسات الاستثمارية طويلة الأجل.

أولاً: إشكالية الدراسة

تأسيساً على ما سبق يتضح لنا أن مسألة استعادة البنوك الإسلامية لدورها التنموي الذي نظر له المؤسسون والذي لا يكون إلا من خلال القيام بالمشاريع والاستثمارات الضخمة ذات الأجل الطويل، أصبح الشغل الشاغل لدى الباحثين والقائمين على شؤون الصيرفة الإسلامية، حيث تعددت الآراء والتوجهات التي تصب في هذا الباب. وعليه قمنا بطرح التساؤل التالي:

- ما هي آليات تنمية الاستثمارات طويلة الأجل في البنوك الإسلامية؟

من خلال المشكلة المطروقة، ارتأينا طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- فيما تتمثل الأسس النظرية للبنوك الإسلامية، وما هي أنشطتها الرئيسية؟
- ما هو واقع الاستثمار طويل الأجل في البنوك الإسلامية عامة، والبنوك الإسلامية الجزائرية خاصة؟
- ما هي أهم المعوقات التي تعترض قيام البنوك الإسلامية بالاستثمارات طويلة الأجل، وتدفعها إلى التركيز أكثر على الاستثمارات قصيرة الأجل؟
- ما هي الآليات التي يمكن أن تساعد البنوك الإسلامية على استعادة دورها التنموي القائم على تمويل المشاريع الاستثمارية ذات الأجل الطويل؟

ثانياً: فرضيات الدراسة

بغرض معالجة الإشكالية المطروحة وتحقيق أهدافها، قمنا مبدئياً بطرح مجموعة من الفرضيات، تلخصت في

النقاط التالية:

- تقتصر الأنشطة الرئيسية للبنوك الإسلامية على توفير صيغ التمويل الإسلامي.
- يمثل الاستثمار طويل الأجل نسبة ضعيفة من سياسات توظيف الأموال في البنوك الإسلامية محل الدراسة.
- يتأثر النشاط الاستثماري للبنوك الإسلامية بمجموعة من المتغيرات الاقتصادية.
- يعود ضعف الاستثمار طويل الأجل في البنوك الإسلامية إلى نقص الموارد المالية ذات الأجل الطويل، بالإضافة إلى سياسة البنك المركزي التي لا تتلاءم مع طبيعة عمل هذه البنوك.
- تكييف الدور الرقابي للبنوك المركزية للتعامل مع البنوك الإسلامية ومشاركة هذه الأخيرة في صناديق الاستثمار وشركات المساهمة سينجم عنه زيادة في حجم الاستثمار طويل الأجل.

ثالثا: أهمية الدراسة

يكتسي البحث في موضوع البنوك الإسلامية أهمية علمية وأكاديمية بالغة، كون هذه البنوك أصبحت توفر البديل للأفراد والمؤسسات الذين أحجموا عن التعامل مع البنوك التقليدية لأسباب دينية. كما تتجلى أهميته أيضاً في كونه يتناول مشكلة ابتعاد البنوك الإسلامية عن القيام بالاستثمارات طويلة الأجل وتجنب التعامل بصيغ التمويل القائمة على المشاركات، والتركيز أكثر على الاستثمارات قصيرة الأجل وصيغ التمويل القائمة على البيوع، وبالتالي الابتعاد عن دورها التنموي الحقيقي.

رابعا: أهداف الدراسة

- تهدف من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف تتمثل فيما يلي:
- إبراز الدور التنموي الذي نظر له المؤسسون لفكرة إنشاء البنوك الإسلامية والقائم على المشاريع الضخمة ذات الأجل الطويل.
 - عرض الواقع العملي للبنوك الإسلامية، من خلال التطرق لبعض المؤشرات التي تظهر حجم الاستثمار طويل الأجل لعينة من البنوك الإسلامية.
 - إبراز المعوقات التي حالت دون قيام البنوك الإسلامية بالاستثمار طويل الأجل، والتركيز في المقابل على الاستثمار قصيرة الأجل.
 - اقتراح الآليات التي يمكن أن تحفز البنوك الإسلامية على القيام بالاستثمارات طويلة الأجل، وبالتالي استعادة الدور الحقيقي الذي قامت عليه هذه البنوك وهو تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

خامسا: منهج الدراسة

للإجابة على الإشكالية المطروحة وفرضياتها، تم الاعتماد على المنهج الاستنباطي وذلك باستخدام أدوات الوصف والتحليل للاستفادة من الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة بشكل مباشر أو غير مباشر لتغطية الجانب النظري، بالإضافة منهج دراسة حالة لإبراز الواقع التطبيقي للنشاط الاستثماري طويل الأجل في البنوك الإسلامية.

سادسا: حدود الدراسة

باعتبار أن الدراسة تناولت الواقع العملي للاستثمار طويل الأجل في البنوك الإسلامية، فإننا قمنا بإحاطتها بإطار مكاني، وزماني، وموضوعي، كما يلي:

1. الحدود المكانية: شملت الدراسة عينة من البنوك الإسلامية في بعض الدول العربية، حيث تم دراسة دولة من الخليج وهي المملكة العربية السعودية، ودولة من الشام وهي الأردن، بالإضافة إلى دولة من شمال إفريقيا وهي الجزائر، وتم اختيار البنوك الإسلامية التي تعمل في هذه الدول بناءً على التقارير المالية السنوية المفصلة التي تصدرها.

2. الحدود الزمانية: يهتم الجانب التطبيقي من الدراسة بتحليل إحصائيات البنوك الإسلامية المدروسة خلال الفترة 2011-2022، لارتباطه بإصدارات التقارير السنوية لهذه البنوك.

3. الحدود الموضوعية: تهتم الدراسة بالاستثمار طويل الأجل في البنوك الإسلامية، مع استبعاد الأشكال الأخرى للاستثمار، كالقصير الأجل، ومتوسط الأجل.

سابعاً: دوافع اختيار الموضوع

يعود اختيار هذا الموضوع من طرف الباحث لعدة أسباب، منها أسباب موضوعية وأسباب أخرى ذاتية:

1. أسباب ذاتية:

- كون الموضوع له علاقة مباشرة مع تخصص الباحث "اقتصاد نقدي وبنكي".
- رغبتنا الكبيرة في البحث في مجال الاقتصاد الإسلامي، وخاصة حقل البنوك الإسلامية.

2. أسباب موضوعية:

- الاهتمام الكبير بموضوع الصيرفة الإسلامية كسبيل لجذب الأفراد المستبعدة ماليًا لأسباب شرعية، وبالتالي تقليل حجم التسرب النقدي.
- تشابه الواقع العملي الحالي للبنوك الإسلامية مع نظيرتها التقليدية، من خلال تركيزها على الاستثمارات الأكثر ضماناً وربحية.
- إبراز الدور التنموي للبنوك الإسلامية في الجزائر من خلال التطرق لواقع الاستثمار طويل الأجل لدى مصرف السلام الجزائر.
- إثراء الوسط الأكاديمي والمهني بعمل إضافي في موضوع البنوك الإسلامية.

ثامناً: الدراسات السابقة

تعددت الدراسات الأكاديمية والمهنية التي تناولت موضوع الاستثمار طويل الأجل في البنوك الإسلامية، وأهم المعوقات التي تحول دون قيام هذه الأخيرة بهذا النوع من الاستثمارات، إلى أننا نكتفي بذكر أهم الأبحاث

التي تقترب من الدراسة الحالية، من أجل إبراز ما يمكن إضافته للبحث العلمي. ومن الدراسات الأكثر صلة بموضوعنا نجد:

الدراسات السابقة باللغة العربية

1. دراسة: أشرف محمد دوابة، "دور الأسواق المالية في تدعيم الاستثمار طويل الأجل في المصارف الإسلامية"، الطبعة الأولى، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2006؛ هدف الباحث في هذا الكتاب إلى إبراز مدى الانحراف في تجربة البنوك الإسلامية عن الإطار النظري الصحيح لها، من خلال دراسة واقع الاستثمار طويل الأجل لعينة من البنوك الإسلامية. وقد توصل الباحث إلى وجود تدن كبير في النشاط الاستثماري طويل الأجل لدى البنوك المعنية بالدراسة، مرجعاً ذلك إلى عدة أسباب. وفي سبيل علاج ذلك الخل وإعادة البنوك الإسلامية لدورها التنموي، اقترح الباحث نموذج علمي وعملي، يقوم على طرح العديد من الأوراق المالية للاكتتاب العام، وإنشاء صناديق استثمار، وتكوين محفظة أوراق مالية، والاكتتاب في شركات المساهمة، وذلك وفق طبيعة عملها.

2. دراسة: زيتوني عبد القادر، دور التصكيك الإسلامي في تفعيل الاستثمار طويل الأجل في المصارف الإسلامية - دراسة تطبيقية على عينة من المصارف الإسلامية خلال الفترة 2003-2014، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، 2017؛ هدف الباحث في دراسته إلى إبراز أثر التصكيك الإسلامي على الاستثمار طويل الأجل في البنوك الإسلامية، وهذا بعد التطرق للواقع التطبيقي للنشاط الاستثماري طويل الأجل لمجموعة من البنوك الإسلامية التي تنشط في دول الخليج وماليزيا، حيث توصل الباحث إلى أن الاستثمارات طويلة الأجل لم تمثل سوى نسبة ضئيلة من إجمالي استثمارات هذه البنوك. واقترح على إثرها العمل بالصكوك الإسلامية لأن عملية التصكيك تساعد البنوك الإسلامية على زيادة قدرتها في تمويل المشاريع الاستثمارية طويلة الأجل، نظراً لما تتميز به من خصائص تساهم في توفير الموارد المالية الملائمة لطبيعة ذلك النشاط.

3. دراسة: اليحيى بن عبد العزيز، معوقات التمويل بالمشاركة في المصارف الإسلامية الحلول المقترحة وإدارة مخاطرها، مجلة العلوم الشرعية، العدد 55، جامعة المجمع، 2018؛ هدف الباحث من خلال هذه الدراسة إلى إبراز أن المنظرين الأوائل لفكرة البنوك الإسلامية اتفقوا على أن عقود المشاركات هو الأسلوب الأساس الذي يجب أن يتبع في هذه البنوك، إلا أن الواقع العملي أظهر عكس ذلك، وهذا نظراً لما يكتنف هذه

العقود من مخاطر ومعوقات قسمها الباحث إلى معوقات خارجية وهي تضم: السياسة النقدية للبنك المركزي، عدم امتلاك أغلب المتعاملين الكفاءة المهنية والمواصفات الأخلاقية. ومعوقات داخلية تتمثل في: نقص الكفاءة المعرفية لدى أغلب الموظفين في البنوك الإسلامية، غلبة العقلية الربوية لدى المودعين. وفي سبيل التقليل من هذه المعوقات اقترح الباحث مجموعة من الحلول تتمثل في: مراعاة السلطات النقدية لطبيعة عمل البنوك الإسلامية، الاستعلام الجيد المتأني عن المشارك المتقدم للدخول في عملية التمويل، التكثيف من برامج الدعاية لتنوير العملاء من المودعين بالطبيعة الاستثمارية للبنوك الإسلامية من أجل جذب المزيد من المدخرات، ابتكار أدوات مالية جديدة تساعد على استقرار الودائع كالعامل على استحداث شهادات إيداع قابلة للتداول.

4. دراسة: مشري فريد، جودي ليلي، معوقات الاستثمار طويل الأجل في البنوك الإسلامية، مجلة استراتيجيات التحقيقات الاقتصادية والمالية، الجزائر، المجلد 02، العدد 01، 2020؛ هدفت الدراسة إلى إبراز أهم المعوقات التي دفعت البنوك الإسلامية عن الإحجام على الاستثمارات طويلة الأجل، والقيام بالاستثمارات الأكثر سهولة والأعلى ضماناً وأماناً، وتم التوصل إلى أن سيطرة العقلية الربوية لدى أغلب المودعين، ونقص الكوادر البشرية الملائمة والمؤهلة شرعياً وفنياً، بالإضافة إلى سياسة البنك المركزي والتي لا تتناسب مع طبيعة عمل البنوك الإسلامية، كلها عوامل دفعت بالبنوك الإسلامية إلى تجنب القيام بالمشروعات التنموية ذات الأجل الطويل التي تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

دراسات سابقة باللغة الأجنبية

دراسة:

1. Mohammed kayed Abdel Haq, The Relationship between Islamic Banking Theory and Practice, Thesis Doctorat in Philosophy, Oxford Brooks University, 1993.

هدف الباحث من خلال هذه الدراسة إلى إبراز الواقع العملي للبنوك الإسلامية مقارنة بما نظر له المؤسسون، وذلك بدارسة ثلاثة بنوك تعمل في بيئة مختلفة عن بعضها البعض، من الناحية الاقتصادية، القانونية، والدينية، حيث يعمل البنك الأول في لندن، والثاني في الأردن، أما البنك الثالث فيعمل في تركيا. وتوصل الباحث أن كل البنوك الإسلامية المعنية بالدراسة لم تقم بعملية التمويل أو الاستثمار من خلال عقود المشاركة، بالإضافة صعوبة إيجاد استثمارات طويلة ومتوسطة تتناسب مع طبيعة عمل البنوك الإسلامية وخاصة من الناحية الشرعية.

دراسة:

2. Muhammad Arsalan Khan, DodikSiswantoro, AbidUrRahman, The Obstacle Factors of Musharakah And Mudharabah Application in Pakistan, Journal Akuntansidan Keuangan Indonesia, Vol 17, No 02, 2020.

يوضح الباحث في هذه الورقة أن التمويل الإسلامي يقوم على المشاركة في الربح والخسارة، أي صيغ المشاركة والمضاربة، إلا أن الباحث أشار إلى وجود العديد من التحديات والمعوقات أمام البنوك الإسلامية عند تنفيذ هذا النوع من العقود. وبعد تسليط الضوء على البنوك الإسلامية التي تعمل في دولة باكستان، توصلت الدراسة إلى أن معظم البنوك في هذه الدولة تتجنب التعامل بعقود المشاركات لأنها أكثر خطورة من العقود والصيغ الأخرى لأسباب مختلفة تتمثل في: مشكلة الوكالة، عدم التماثل للأوامر والمعلومات، نقص المهارات والكفاءات لدى المتعاملين، بالإضافة إلى القيود التنظيمية التي لا تتناسب مع طبيعة عمل البنوك الإسلامية، وغياب الدعم والتحفيز من الجهات الحكومية.

ما يلاحظ من خلال استقراء الدراسات السالفة أن بعضها ركز على الجانب النظري في استخلاص النتائج، والبعض الآخر اعتمد على تحليل الإحصائيات المتعلقة بالاستثمار طويل الأجل في بناء اقتراحاته ولكن بشكل ضيق. أما عن دراستنا فقمنا بتحليل موسع مدعوم بالبيانات حول مشكلة نقص الاستثمار طويل الأجل في البنوك الإسلامية، من خلال التطرق لجل المعوقات التي تعترض هذه النوع من الاستثمار بما فيها تلك التي تتعلق بالمتغيرات الاقتصادية الكلية، كما أنه كان لا بد من القيام بدراسة في هذا الموضوع على حالة الجزائر، وهذا في ظل التوجه الجديد الذي تتبناه الدولة في نظامها المالي والمصرفي.

تاسعا: صعوبات الدراسة

- من خلال إعدادنا للأطروحة واجهتنا صعوبات عدة، منها ما يشترك مع الأبحاث العلمية والأكاديمية الأخرى، ومنها يتعلق بموضوع الدراسة في جوانبه النظري والتطبيقي، ولعل أهمها:
- ندرة المراجع المتعلقة بمسألة الاستثمار طويل الأجل في البنوك الإسلامية، بالإضافة إلى غياب الملتقيات والندوات المعالجة للموضوع خاصة في الجزائر.
 - صعوبة الحصول على المعطيات والبيانات المتعلقة بنشاط بنك البركة، بحجة السر المهني، ونشر تقارير سنوية غير مفصلة، مثل ما يتعلق بتصنيف الودائع والاستثمارات من حيث الآجال، ما فرض علينا التطرق لحالة الجزائر من خلال دراسة مصرف السلام فقط.

عاشرا: أقسام الدراسة

للإلمام بمختلف جوانب الموضوع تم تقسيم الدراسة إلى أربعة فصول، احتوى مضمونها كما يلي:

• الفصل الأول: التأصيل المفاهيمي للبنوك الإسلامية

كمدخل لهذه الدراسة استعرضنا في هذا الفصل مفهوم البنوك الإسلامية بداية من تعريفها إلى مراحل ظهورها وتطورها من التنظير إلى التطبيق، وأبرز ما يميزها عن البنوك التقليدية، بالإضافة إلى أهدافها وأهم الضوابط الشرعية التي تحكم عملها وهيكلتها التنظيمي، وننتهي إلى ميزانية هذه البنوك وأهم مكوناتها من موارد واستخدامات.

• الفصل الثاني: صيغ وأساليب التمويل في البنوك الإسلامية

تتمة لما تناولناه سابقاً، فقد خصصنا هذا الفصل للحديث عن الأنشطة الرئيسية للبنوك الإسلامية، بما يشمل صيغ وأساليب التمويل التي تندرج ضمن عقود المشاركات قائمة على تقاسم الأرباح والخسارة في حالة وقوعها، كالمضاربة، المشاركة، المزارعة والمساواة والمغارسة؛ وصيغ تمويلية ضمن عقود البيوع والإجارة، تبرم بين طرفين بهدف تملك أصل أو سلعة وتنتهي بنقل ملكية العوضين المتبادلين، كبيع المراجعة، بيع السلم، الاستصناع، والإجارة؛ وصيغ تمويل أخرى قائمة على التبرع أساسها المعروف والإحسان والثواب عند الله.

• الفصل الثالث: تحليل واقع الاستثمار طويل الأجل في عينة من البنوك الإسلامية خلال الفترة

2011-2022.

تطرقنا في هذا الفصل إلى مفهوم الاستثمار ودليل مشروعيته وأهميته، مع التركيز أكثر على الاستثمار طويل الأجل باعتباره موضوع الدراسة. مع القيام بدراسة تحليلية لبعض المؤشرات التي تعكس الواقع العملي للنشاط الاستثماري طويل الأجل في البنوك الإسلامية، كنسبة الموارد المالية (الداخلية، والخارجية) المتاحة للاستثمار طويل الأجل، ونسبة هذا الأخير إلى إجمالي الاستثمارات، وهذا على مستوى عينة من البنوك التي تعمل في المملكة العربية السعودية، والأردن خلال الفترة 2011-2022.

• الفصل الرابع: معوقات وآليات تنمية الاستثمار طويل الأجل في مصرف السلام الجزائر

تناول هذا الفصل الصيرفة الإسلامية في الجزائر من ناحية الإطار التشريعي وبعض المؤشرات العامة، مع التطرق لواقع الاستثمار طويل الأجل في البنوك الإسلامية الجزائرية، وبالتحديد مصرف السلام، من خلال دراسة وتحليل لنفس المؤشرات التي أشرنا لها في الفصل المنصرم، بالإضافة إلى التطرق لأهم المعوقات التي وقفت حجر

عثرة أمام المصرف للقيام بالاستثمار طويل الأجل بالقدر المطلوب منها كمؤسسة استثمارية تنموية؛ مع اقتراح آليات من شأنها أن تساعد هذه البنوك إلى العودة لسكتها التنموية التي نظر لها المؤسسون.

الفصل الأول

التأصيل المفاهيمي للبنوك الإسلامية

تمهيد:

بعد الأزمة الاقتصادية العالمية 1929، بدأت تظهر بوادر قيام نظام مصرفي جديد يتميز عن النظام التقليدي في نبذ التعامل بالفائدة الربوية، هذا النظام هو النظام المصرفي الإسلامي الذي أضاف إلى الوجود بنوكاً إسلامية التي أصبحت مع مرور الوقت حقيقة واقعة ليس في حياة الأمة العربية الإسلامية فحسب، بل شملت بعض المجتمعات الغربية أيضاً، مقدمة بذلك فكراً اقتصادياً ذا طبيعة خاصة وصارت تعتبر كعلاج لمختلف الأزمات التي تواجهها النظم الاقتصادية.

وسنحاول في هذا الفصل الإحاطة بالمفاهيم المميزة للبنوك الإسلامية، بداية من تعريفها وكيفية ظهورها وتطورها عبر الزمان والمكان، ومعرفة الضوابط التي تحكم عملها وأبرز أهدافها، إلى مصادر أموالها واستخداماتها؛ وعليه تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث تمثلت كالآتي:

- المبحث الأول: ماهية البنوك الإسلامية.
- المبحث الثاني: الهيكل التنظيمي للبنوك الإسلامية ضوابطها وأهدافها.
- المبحث الثالث: موارد واستخدامات البنوك الإسلامية.

المبحث الأول: ماهية البنوك الإسلامية

البنوك الإسلامية على ما هي عليه الآن لم تكن وليدة الصدفة وإنما هي نتاج مرورها على مجموعة من المراحل كان لها الأثر البارز في نقل الفكرة من إطارها النظري إلى الواقع العملي والتطبيق؛ وعلى الرغم من الجدل الذي أثير حول هذه البنوك من ناحية تعريفها، ضوابط عملها، أوجه الشبه والاختلاف مع نظيرتها التقليدية... إلخ، إلا أنها استطاعت أن تجد لها مكاناً على مستوى السوق المالية والمصرفية عامة والإسلامية خاصة، وهذا نظراً لطبيعتها عملها المستمدة من الشريعة الإسلامية، وكذلك نشاطاتها التي تصبو إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

المطلب الأول: تعريف البنوك الإسلامية ومراحل إنشائها

سنحاول في هذا المطلب التطرق إلى تعريف الباحثين للبنوك الإسلامية، والتنويه إلى أهم نقاط توافق هؤلاء الباحثين لمصطلح البنوك الإسلامية، بالإضافة إلى ذكر أهم مراحل إنشاء وتوسع هذه البنوك بداية من ظهور الفكرة إلى الواقع العملي الحالي.

الفرع الأول: تعريف البنوك الإسلامية:

يوجد اختلاف بين العلماء ومنظري المصرفية الإسلامية، والهيئات الاقتصادية والمالية الدولية منها والمحلية في تعريف البنوك الإسلامية، وسنتطرق إلى بعضها فيما يلي:

تعريف "منظمة التعاون الإسلامي (OIC)*": البنوك الإسلامية عبارة عن مؤسسة مالية ينص نظامها الأساسي وقواعدها وإجراءاتها على التزامها بمبادئ الشريعة الإسلامية، وحظر استلام ودفع الفوائد على أي من عملياتها⁽¹⁾.

* منظمة التعاون الإسلامي: هي منظمة إقليمية دائمة تضم 57 دولة، تمثل الدول الإسلامية التي تجمعها روابط دينية ومصلحية تأسست سنة 1969 في المغرب، وتعد من أكبر المنظمات بعد الأمم المتحدة سواء من حيث عدد السكان أو من حيث عدد الدول الأعضاء، هدفها هو تعزيز التضامن والتعاون بين الدول الأعضاء في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بن عمر، عادل. منظمة المؤتمر الإسلامي الواقع والأفاق. (رسالة ماجستير). قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية. كلية العلوم السياسية والإعلام. جامعة الجزائر: الجزائر، 2007.

¹ : Debes, Ahmed Mohamed. The Performance of Islamic Banks Vs. Conventional Banks: The Case of Mena Region. (Thesis Doctorat in Philosophy). Faculty of Busines. University of Plymouth: United Kingdom of Britain, 2019. P 13.

الفصل الأول: التأصيل المفاهيمي للبنوك الإسلامية

تعريف "أحمد عبد العزيز النجار": عرف البنوك الإسلامية على أنها مؤسسات مالية مصرفية لتجميع الموارد المالية، واستغلالها بما يخدم مجتمع التكامل الإسلامي، وتحقيق التوزيع العادل ووضع المال في المسار الإسلامي⁽¹⁾.

تعريف "حسين شحاته": يعرف البنوك الإسلامية بأنها مؤسسات مالية تقوم بتجميع المدخرات، وتوجيهها لقنوات الاستثمار بطريقة خالية من سعر الفائدة، من خلال أساليب المضاربة والمشاركة والمتاجرة والاستثمار المباشر، وتقديم كافة الخدمات المصرفية، في حدود الصيغ الشرعية التي تضمن التنمية والاستقرار⁽²⁾.

تعريف "عوف محمد الكفراوي": البنوك الإسلامية عبارة عن مؤسسات مالية، تقوم باستثمار الأموال في جميع نواحي النشاط الاقتصادي المختلفة والمتنوعة طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، سعياً منها لتحقيق التنمية والتكافل والعدالة في توزيع الثروة⁽³⁾.

تعريف "محمد باقر الصدر": البنوك الإسلامية عبارة عن مؤسسة تجارية مصرفية لا ربوية، تقوم بدور الوساطة المالية بين أصحاب رأس المال والمستثمرين، وتقديم الخدمات المالية والمصرفية من أجل تحقيق الربح وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية⁽⁴⁾.

أيًا كانت اتجاهات المختصين والباحثين في المالية الإسلامية ومحاولة تعريفهم للبنك الإسلامي فإن رؤاهم تتوافق في مجموعة من النقاط نلخصها في الشكل التالي:

¹: عباده، إبراهيم عبد الحليم. مؤشرات الأداء في البنوك الإسلامية. الطبعة الأولى. الأردن: دار النفاس للنشر والتوزيع، 2008. ص 27.

²: مسدور، فارس. التمويل الإسلامي من الفقه إلى التطبيق المعاصر لدى البنوك الإسلامية. الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2007. ص 82.

³: الكفراوي، عوف محمود. البنوك الإسلامية النقود والبنوك في النظام الإسلامي. مصر: مركز الإسكندرية للكتاب، 1998. ص 141.

⁴: باقر الصدر، محمد. البنك اللاربيوي في الإسلام: مكتبة جامع النقي العامة، 1968. ص 8-9. (بتصرف).

الفصل الأول: التأصيل المفاهيمي للبنوك الإسلامية

الشكل رقم (1-1): رؤى الباحثين حول مفهوم البنوك الإسلامية



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على: الطاهر الهاشمي، محمد. المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية الأساس الفكري والممارسات الواقعية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. الطبعة الأولى. ليبيا: جامعة 7 أكتوبر الإدارة العامة للمكتبات والمطبوعات والنشر، 2010. ص 124.

من خلال ما تم التطرق إليه من تعاريف للبنوك الإسلامية توصلنا على أنها عبارة عن هيئات مالية تزاوّل النشاط البنكي، من خلال تجميع الأموال وقيامها بعمليات التمويل والاستثمار في الميادين التجارية والصناعية والزراعية بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وينص نظام تأسيسها وهيئتها للرقابة الشرعية بالالتزام بأربعة مبادئ رئيسية، وهي حظر تحصيل الفائدة، عدم المضاربة في مشاريع محفوفة بالمخاطر، الابتعاد عن تمويل الأنشطة المحرمة، بالإضافة إلى التبرع بجزء من أرباحها في سبيل تحقيق التكافل الاجتماعي وإعادة توزيع الثروة.

الفصل الأول: التأصيل المفاهيمي للبنوك الإسلامية

الفرع الثاني: مراحل إنشاء وتوسع البنوك الإسلامية

بعد الأزمة الاقتصادية العالمية وفي عام 1930 نادى "سيمون" بتعديل النظام البنكي، على أساس الفصل بين بنوك الودائع وبنوك الاستثمار والأعمال، وفي الأرجنتين دعا فيرنانديز إلى استبدال نظام الفائدة بنظام المشاركة وهو الأساس الذي يقوم عليه النظام البنكي الإسلامي⁽¹⁾؛ وبعد تحرر الدول الإسلامية وحصولها على الاستقلال السياسي والعسكري تعالت الأصوات الرافضة للنظام المالي الربوي من قبل فقهاء المسلمين، وقيام بعض العلماء بمحاربة الفائدة المصرفية والكشف عن سلبياتها وحرمتها. وتجلّى ذلك في إنشاء أول مؤسسة مالية لا تتعامل بالفائدة (صناديق الادخار) عام 1940 في ماليزيا⁽²⁾؛ لذا فالبنوك الإسلامية في شكلها الحالي لم تكن وليدة الصدفة، وإنما هي نتاج تطور مجموعة من المراحل.

أولاً: المرحلة التمهيدية لظهور البنوك الإسلامية (1950 - 1970): تسمى هذه المرحلة بمرحلة التفكير المنهجي لإنشاء البنوك الإسلامية⁽³⁾؛ حيث تواصلت جهود علماء الاقتصاد الإسلامي على غرار الدكتور أحمد النجار من خلال تنظيم المؤتمرات والملتقيات لبيان حكم الإسلام في الفوائد المصرفية، والدعوة إلى البحث عن البديل الشرعي للبنوك الربوية، وتخللت هذه المرحلة إنشاء عدد من المؤسسات المالية ذات الطابع الإسلامي الموضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (1-1): المبادرات الأولى لإنشاء مؤسسات مالية لاربوية

سنة الإنشاء	المؤسسة	بلد المنشأ	طبيعة العمل
1950	صناديق ادخار بدون فائدة	باكستان	استقبال الودائع من الموسرين وإقراضها إلى المزارعين المحتاجين للأموال بدون فائدة.
1962	صندوق الحج (طابونغ حاجي)	ماليزيا	ادخار الأموال من أجل تمويل تكاليف الحج.
1963	بنوك الادخار المحلية	مصر (مدينة ميت غمر)	تجميع المدخرات المحلية واستثمارها في تمويل المشاريع التنموية.

المصدر: من إعداد الطالب.

ثانياً: مرحلة بدايات تأسيس البنوك الإسلامية (1970 - 1980): على الرغم من أن تجربة مصر في إنشاء بنوك ادخارية تتماشى وفق مبادئ الشريعة الإسلامية لم تتجاوز 5 سنوات من تطبيقها، غير أن هذه التجربة

¹: خالدي، خديجة، بن حبيب عبد الرزاق. نماذج وعمليات البنك الإسلامي. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2016. ص 24.

²: الوادي، محمود حسين، حسين محمد سمحان. المصارف الإسلامية الأسس النظرية والتطبيقات العملية. الطبعة الأولى. الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2007. ص 42.

³: الشرقاوي المالقي، عائشة. البنوك الإسلامية التجربة بين الفقه والقانون والتطبيق. الطبعة الأولى. المغرب: المركز الثقافي العربي، 2000. ص 22.

الفصل الأول: التأصيل المفاهيمي للبنوك الإسلامية

ساهمت بشكل مباشر في تعزيز فكرة النظام المالي الإسلامي⁽¹⁾، الذي شهد تأسيس بنك ناصر الاجتماعي كمؤسسة حكومية في 03 ديسمبر 1971 بالقاهرة⁽²⁾، وكان من أهدافه توسيع قاعدة التكافل الاجتماعي بين المواطنين من خلال منح القروض الحسنة للفقراء والمحتاجين، كما أنه حاول تطبيق بعض صيغ التمويل الإسلامي في دعم مشروعاته كالمضاربة والمشاركة⁽³⁾.

إلا أن الانطلاقة الحقيقية للبنوك الإسلامية بمفهومها الحديث، كانت بعد انعقاد المؤتمر الثاني لوزراء خارجية الدول الإسلامية بجدة في شهر أوت 1974، الذي أصدر قراره بالموافقة على إنشاء البنك الإسلامي للتنمية⁽⁴⁾، بغرض تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية لشعوب الدول الأعضاء وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية⁽⁵⁾؛ بعد ذلك أصبحت البنوك الإسلامية حقيقة واقعة وتوالت عملية إنشائها بشكل متسارع، كما وشهدت هذه المرحلة ميلاد أول بنك من خارج العالم الإسلامي يتعامل وفق أحكام الشريعة كان ذلك في عام 1978 بدولة لكسمبورغ، أنظر الجدول رقم (1- 2).

¹: خالدي، خديجة، بن حبيب عبد الرزاق. مرجع سبق ذكره. نفس الصفحة.

²: Imronudin. Islamic Bank Financing for Smalland Medium- Sized Enterprises in Indonesia. (Thesis Doctorat in Philosophy). Birmingham City University: United Kingdom, 2015. P 11.

³: الساعدي، حكيم حمود، ثورة صادق حمادي المفرجي، محمد حسن عبد الكريم الحلبي. المصارف الإسلامية مفاهيم أساسية وحالات تطبيقية. الطبعة الأولى. بغداد: دار بغداد للكتب للطباعة والنشر والتوزيع، 2019. ص 24.

⁴: مسدور، فارس. مرجع سبق ذكره. ص 85.

⁵: شبيب، محمد عثمان. المعاملات المالية المعاصرة في الفقه الإسلامي. الطبعة السادسة. الأردن: دار النفاس للنشر والتوزيع، 2007. ص 258.

الفصل الأول: التأصيل المفاهيمي للبنوك الإسلامية

الجدول رقم (1-2): قائمة البنوك الإسلامية خلال الفترة (1970-1980)

السنة	اسم البنك	بلد المنشأ	الغرض من الإنشاء
1975	البنك الإسلامي للتنمية	المملكة العربية السعودية	دعم التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي من خلال تمويل مشروعات الهياكل الأساسية لشعوب الدول الأعضاء والمجتمعات الإسلامية
1975	بنك دبي الإسلامي	الإمارات	جذب المدخرات واستثمارها في قطاع الزراعة، الصناعة، التجارة والعقارات في إطار الأحكام الشرعية داخل المجتمع الإسلامي المحلي والخارجي.
1978	بنك فيصل الإسلامي	السودان، مصر	القيام بالأعمال المصرفية المالية الاستثمارية والتجارية، وتأسيس المشروعات والمساهمة في رؤوس أموالها، أداء الزكاة المستحقة على أموال المستثمرين والمودعين.
1978	بنك التمويل الكويتي	الكويت	القيام بجميع الخدمات والعمليات المصرفية، والاستثمار مباشرة أو بشراء مشروعات أو تمويل مشروعات مملوكة للغير وذلك على غير أساس الربا.
1978	الشركة القابضة الدولية لأعمال الصيرفة الإسلامية	لكسمبورغ	العمل كمراسل للبنوك الإسلامية، وخدمة الجاليات الإسلامية في الغرب.
1979	البنك الإسلامي الأردني للاستثمار والتنمية	الأردن	تغطية الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية في ميدان الخدمات المصرفية وأعمال التمويل والاستثمار.
1979	البنك الإسلامي الدولي للاستثمار والتنمية	مصر	تطبيق ونشر المعاملات وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، والقيام بالخدمات والأنشطة المصرفية باستخدام أساليب التمويل الاستثماري الإسلامي من أجل تحقيق الرفاهية الاقتصادية للمجتمع.

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على: سعد العززي، شهاب أحمد. إدارة البنوك الإسلامية. الطبعة الأولى. الأردن: دار النفاس للنشر والتوزيع، 2012. ص 13-15. النوري، محمد. "التجربة المصرفية الإسلامية بأوروبا". الدورة التاسعة عشر للمجلس الأول للإفتاء والبحوث. (إسطنبول: 2009)، ص 06.

ثالثاً: مرحلة انتشار وتوسع نشاط البنوك الإسلامية (1980-1990): في هذه المرحلة تطورت البنوك الإسلامية بشكل ملحوظ من حيث العدد، المكان، والنوع، حيث انتشرت فروعها في العديد من الدول العربية والإسلامية والعالمية، كما تميزت المرحلة بقيام كلا من السودان، إيران وباكستان بتحويل نظامها المصرفي للعمل

الفصل الأول: التأصيل المفاهيمي للبنوك الإسلامية

وفق ضوابط الشريعة الإسلامية⁽¹⁾. وقد تم تأسيس 85 بنكاً إسلامياً خلال هذه الفترة برأس مال بلغ 5,474,556 ألف دولار أمريكي، وبأصول بلغت 66,331,921 ألف دولار أمريكي، أما حجم الودائع فقدّر بـ 49,577,605 ألف دولار أمريكي، كما هو موضح في الجدول الموالي:

الجدول رقم (1-3): تطور عدد البنوك خلال الفترة (1980-1990). الوحدة (ألف دولار أمريكي)

السنة	عدد البنوك الإسلامية	رأس المال	الأصول	الودائع
1980	04	475,156	5,956,599	2,119,123
1981	06	262,568	1,345,821	927,167
1982	10	1,029,638	16,594,190	13,236,613
1983	16	1,020,525	12,827,670	11,958,856
1984	09	283,640	3,342,122	2,637,384
1985	13	701,990	4,174,991	1,332,984
1986	02	53,306	41,626	378,875
1987	09	947,303	14,772,028	11,262,126
1988	03	398,601	4,726,420	3,552,381
1989	13	297,423	2,550,454	2,172,096
المجموع	85	5,474,556	66,331,921	49,577,605

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على: AbidShaikh, Samir. Islamic Banking History, Geography, and Primary Financial Indicators 1975- 2018. 2019. https://www.amazon.com/Islamic-Banking-Geography-Financial-Indicators/dp/1729813577?fbclid=IwAR0iZBxekCgBRqnlu2HWOd91XS_Ojm4QbmfkIAhxBR6P25-SfpvSNIbI. Accessed (11-05-2023). P 200- 206.

رابعاً: مرحلة التنظيم والمنافسة العالمية (1990- إلى الآن): بدأت هذه المرحلة بتأسيس هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية بموجب اتفاقية التأسيس الموقعة من عدد من المؤسسات المالية الإسلامية سنة 1990 في الجزائر، واتخذت من البحرين مقراً لها⁽²⁾؛ كما شهدت الفترة نمو سريع للبنوك الإسلامية، وظهور

¹: بن مصطفى، عبد القادر. البنوك الإسلامية ومدى استجابتها لمعايير بازل 3: دراسة تطبيقية على دول مجلس التعاون الخليجي - السعودية، الكويت، الإمارات- للفترة 2013- 2016. (أطروحة دكتوراه). قسم العلوم الاقتصادية. كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية. جامعة أبو بكر بلقايد - تلمسان-: الجزائر، 2018. ص 02.

²: العيفة، عبد الحق. المصارف الإسلامية المعاصرة. الطبعة الأولى. الجزائر: البدر الساطع للطباعة والنشر، 2021. ص 85.

الفصل الأول: التأصيل المفاهيمي للبنوك الإسلامية

الأوعية ذات الاستثمار المشترك التي تدار بالطرق المشروعة، وبشكل خاص صناديق الاستثمار الإسلامية العاملة في مجال التأجير والعقارات والأسهم والسلع⁽¹⁾، بالإضافة إلى اهتمام البنوك التقليدية بشكل متزايد بمجال العمل المصرفي الإسلامي من خلال إنشاء فروع إسلامية تتبعها إداريا وتستقل عنها في النشاط، والتحول الكلي لبنوك أخرى إلى بنوك تعمل بشكل كامل وفق الشريعة الإسلامية كبنك الجزيرة السعودي 2005، وبنك الكويت الدولي سنة 2006⁽²⁾، وقد بلغ عدد البنوك الإسلامية 566 بنكاً نهاية عام 2021، في حين بلغت حجم أصولها 2.25 تريليون دولار أمريكي خلال سنة 2022، مسجلة نمواً بنسبة تفوق 07 % على أساس سنوي⁽³⁾، وتستحوذ دول الخليج العربي على أكبر حصة من الأصول المصرفية الإسلامية العالمية بقيمة 1,342 تريليون دولار أمريكي، تليها منطقة الشرق الأوسط وجنوب آسيا بـ 478 مليار دولار أمريكي، وتأتي بعدهما كلا من دول جنوب شرق آسيا، ودول أخرى بأصول مصرفية تقدر بـ 307، 71 مليار دولار أمريكي على التوالي، ودول إفريقيا بأصول بلغت 49 مليار دولار أمريكي.

أما على مستوى الدول فقد شهدت المصرفية الإسلامية نمو واضحاً، فعلى غرار كل من إيران والسودان الذي يعتبر نظامها المالي إسلامي، نجد بأن هناك دول أخرى تتميز بازدواجية نظامها المالي قد تجاوزت حصة المصرفية الإسلامية فيها نسبة 50% من إجمالي الأصول المصرفية، حيث بلغت 74,9% من إجمالي الأصول المصرفية في المملكة العربية السعودية، في حين فاقت في كل من بروناوي والكويت نسبة 66%، و 51% على التوالي، أما في الجزائر فحصة المصرفية الإسلامية لا تشكل سوى 1,2% من إجمالي الأصول المصرفية، أنظر الشكل رقم (1-2)، (1-3).

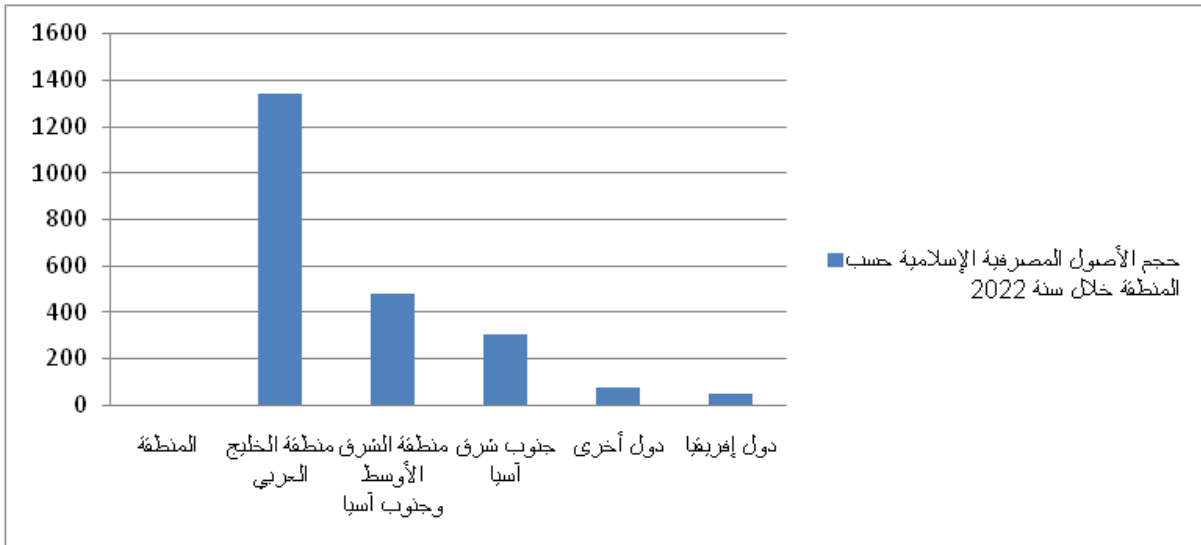
¹: الباحث، عبد الله بن سلمان. "نحو تقييم متوازن لمسيرة المصارف الإسلامية". مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية. العدد 44. (جامعة الإمام محمد بن مسعود الإسلامية: 2017)، ص 73-158.

²: بن دريس، سهيلة. متطلبات رقابة البنوك المركزية على البنوك الإسلامية - دراسة تجارب دولية مع الإشارة لحالة الجزائر. (أطروحة دكتوراه). قسم العلوم المالية والمحاسبة. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة حسينة بن بوعلوي - شلف-: الجزائر، 2022. ص 45.

³: Islamic Financial Services Board. Islamic Financial Services Industry Stability Report, 2023. P 21.

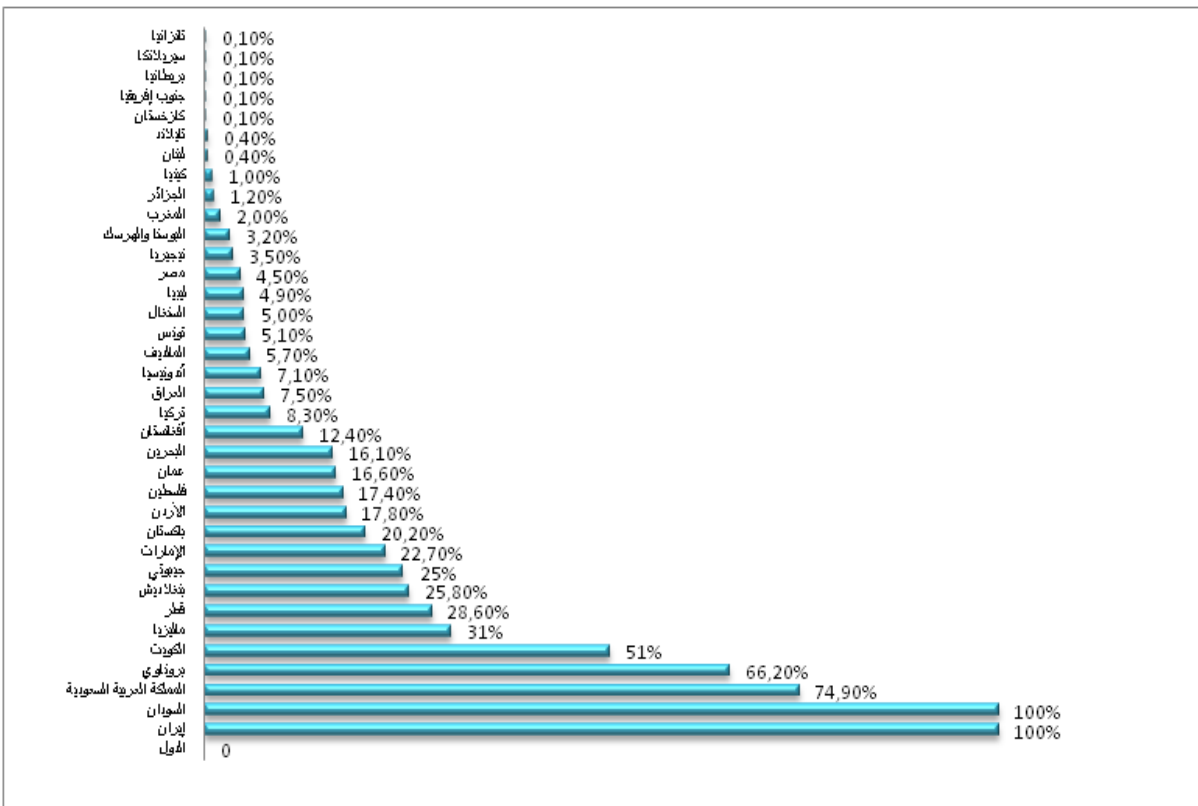
الفصل الأول: التأصيل المفاهيمي للبنوك الإسلامية

الشكل رقم (1-2): حجم الأصول المصرفية الإسلامية حسب المنطقة خلال عام 2022، الوحدة (مليار دولار أمريكي).



Source : Islamic Financial Services Board. Islamic Financial Services Industry Stability Report, 2021. P 3202

الشكل رقم (1-3): حصة المصرفية الإسلامية من إجمالي الأصول المصرفية حسب الدول خلال عام 2022



Source : Islamic Financial Services Board. Islamic Financial Services Industry Stability Report, 2021. P 23.3202

المطلب الثاني: أنواع البنوك الإسلامية

اتساع نشاط البنوك الإسلامية، وارتفاع حجم المعاملات التي تنفذها جعل من الضرورة تخصيصها في أنشطة اقتصادية معينة، ويمكن تصنيفها وفقاً للزاوية التي ينظر منها إليها المختصين في هذا المجال، وبحسب رؤاهم تعددت البنوك الإسلامية إلى الأنواع التالية:

الفرع الأول: وفقاً للمعيار الجغرافي

يتعلق هذا الأساس بالحدود الجغرافية التي يمارس فيها البنك الإسلامي نشاطه، أو الذي تشمله خدمات عملائه، ووفقاً لهذا المعيار يمكن تصنيف البنوك الإسلامية إلى نوعين:

أولاً: بنوك إسلامية محلية النشاط: هي ذلك النوع من البنوك الإسلامية الذي يقتصر نشاطها داخل حدود الدولة التي تحمل جنسيتها وتخضع للقوانين والتشريعات بالمنطقة التي تعمل بها، ولا يتجاوز نشاطها إلى خارج النطاق الجغرافي المحلي⁽¹⁾.

ثانياً: بنوك إسلامية دولية النشاط: هي تلك البنوك التي تتوسع بأنشطتها إلى خارج النطاق المحلي، على شكل مكاتب تمثيل خارجية في سائر الدول العربية والأجنبية الأخرى، أو فتح فروع للبنك بالدول الخارجية، أو من خلال إنشاء بنوك مشتركة مع بنوك في الخارج⁽²⁾، وتقوم الحكومات في بعض الأحيان بتأسيس مثل هذه المصارف وتسهم في رأسمالها.

الفرع الثاني: وفقاً للمعيار التوظيفي

وفقاً لهذا المعيار تتشابه البنوك الإسلامية في تصنيفها مع البنوك التقليدية، أي أن طابع النشاط هو الذي يحدد نوع البنك، ونجد مثل هذه البنوك في الدول ذات النظام المالي والمصرفي الإسلامي⁽³⁾:

أولاً: بنوك إسلامية زراعية: هي تلك البنوك التي يغلب على توظيفاتها اتجاهها للنشاط الزراعي، وباعتبار أن لديها المعرفة والدراية بهذا النوع من النشاط الحيوي الهام.

¹: الحميدي السبيعي، فالح بدر. الرقابة القانونية على البنوك الإسلامية دراسة مقارنة. (رسالة ماجستير). قسم القانون الخاص. كلية الدراسات القانونية العليا. جامعة عمان العربية للدراسات العليا: الأردن، 2008. ص 09.

²: الرفاعي، فاوي محمد. المصارف الإسلامية. الطبعة الأولى. لبنان: منشورات الحلبي الحقوقية، 2004. ص 26.

³: الحضييري، محسن أحمد. البنوك الإسلامية. الطبعة الثالثة. مصر: إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، 1999. ص 64-67.

ثانيا: بنوك إسلامية تجارية: هي البنوك التي تختص في تقديم التمويل للنشاط التجاري، وبصفة خاصة تمويل رأس المال العامل للتجار، بالصيغ والأساليب التي تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية⁽¹⁾.

ثالثا: بنوك إسلامية صناعية: هي تلك البنوك التي تقوم بدعم وتمويل المشروعات الصناعية، بغرض تطوير آلاتها وإدخال التكنولوجيا الحديثة عليها من أجل رفع الإنتاجية، وتأتي مساهمة هذه البنوك في الاقتصاد القومي بما تقوم به من دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروعات الجديدة⁽²⁾.

الفرع الثالث: وفقاً لحجم النشاط

تقسم البنوك الإسلامية حسب هذا المعيار إلى ثلاثة أنواع هي: بنوك إسلامية صغيرة الحجم، بنوك إسلامية متوسطة الحجم، وبنوك إسلامية كبيرة الحجم⁽³⁾:

أولاً: بنوك إسلامية صغيرة الحجم: هي بنوك محدودة النشاط، تمارس عملها وتقدم خدماتها المصرفية للمعاملين المحليين فقط، ويقتصر نشاطها على تمويل المشروعات الصغيرة والصيغ التمويلية التي تحمل درجة مخاطرة قليلة مثل: المراجحة والمتاجرة، وتلجأ هذه البنوك أحياناً إلى البنوك الإسلامية الكبيرة لتوظيف فائض مواردها في المشروعات الضخمة.

ثانيا: بنوك إسلامية متوسطة الحجم: هي بنوك تمارس نشاطها على المستوى الوطني، وتكون أكبر من حيث العملاء، والتنوع في الخدمات، وأكثر اتساعاً من حيث المجال الجغرافي، إلا أنها تظل محدودة النشاط بالنسبة للمعاملات الدولية.

ثالثا: بنوك إسلامية كبيرة الحجم: وهي ما تسمى بنوك الدرجة الأولى، التي لها تأثير على السوق النقدي، ولديها من الإمكانيات التي تؤهلها لتوجيه السوق، وتمتلك فروع في أسواق المال والنقد الدولية⁽⁴⁾.

¹: الصيرفي، محمد. إدارة العمليات المصرفية العادية - غير العادية - الإلكترونية. الطبعة الأولى. مصر: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2016. ص 75.

²: سامي، خليل. النقود والبنوك. الكويت: شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، 2006. ص 347.

³: حني، حذيفة. البنوك الإسلامية ودورها في تعبئة المدخرات المحلية لتمويل التنمية الاقتصادية - دراسة تطبيقية بنك البركة الجزائري. (رسالة ماجستير).

قسم علوم التسيير. كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير. جامعة الوادي: الجزائر، 2012. ص 22.

⁴: الصيرفي، محمد. مرجع سبق ذكره. ص 76.

الفرع الرابع: وفقاً للإستراتيجية المستخدمة

تخطيط البنك الإسلامي وأهدافه هي التي تحدد نوعه وفقاً لهذه الإستراتيجية حيث نجد⁽¹⁾:

أولاً: بنوك إسلامية قائدة ورائدة: هي البنوك التي تهدف إلى التوسع وتعتمد إستراتيجية التطوير والابتكار، من أجل نشر خدماتها لجميع العملاء والدخول في مجالات النشاط الأكبر وتحقيق أكبر ربح ومعدل نمو.

ثانياً: بنوك إسلامية محدودة النشاط: تقوم هذه البنوك على إستراتيجية التكميش، أي الحذر والرشادة المصرفية، والتي تقوم على تمويل المشاريع والاستثمارات التي تحمل درجة مخاطرة منخفضة والتي أثبتت ربحيتها فعلاً.

الفرع الخامس: وفقاً لمعيار المتعاملين مع البنك

يتم تقسيم البنوك الإسلامية وفقاً لهذا الأساس إلى نوعين أساسيين هما⁽²⁾:

أولاً: بنوك إسلامية عادية تتعامل مع الأفراد: هي تلك البنوك التي يتم إنشاؤها خصيصاً للتعامل مع الأفراد، سواء كانوا طبيعيين أو اعتباريين، من أجل تقديم مختلف الخدمات المصرفية لهم على مستوى العمليات المصرفية الكبرى أو العادية والمحدودة.

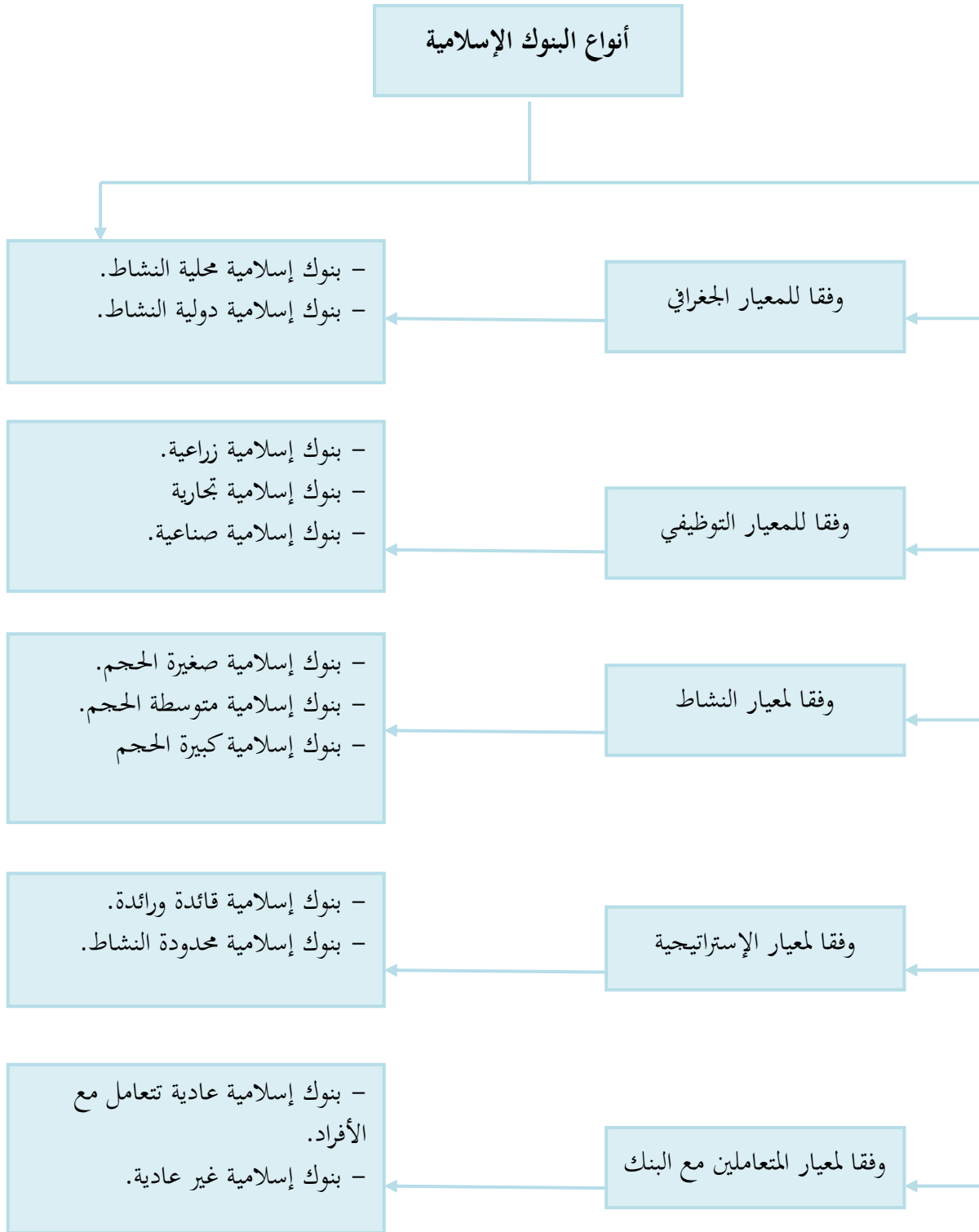
ثانياً: بنوك إسلامية غير عادية: هي البنوك الإسلامية التي لا تتعامل مع الأفراد، وإنما تقدم خدماتها للحكومات من أجل تمويل مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما تقوم بمساعدة البنوك الإسلامية العادية على مواجهة الأزمات التي قد تواجهها أثناء ممارسة أعمالها.

ويمكن تلخيص ما سبق من أنواع للبنوك الإسلامية من خلال الشكل التالي:

¹: الحضيبي، محسن أحمد. مرجع سبق ذكره. ص 68-69.

²: طبايية، سليمة. إدارة المصارف الإسلامية. الطبعة الأولى. الأردن: مركز رماح لتطوير الموارد البشرية والأبحاث، 2016. ص 70.

الشكل رقم (1-4): أنواع البنوك الإسلامية



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على ما سبق

الفصل الأول: التأصيل المفاهيمي للبنوك الإسلامية

المطلب الثالث: أوجه التشابه والاختلاف بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية

طالما أن البنوك الإسلامية تلتزم بأحكام الشرعية الإسلامية في تأديتها لأعمالها فإن هذا الالتزام يجعلها تتميز عن البنوك التقليدية من حيث المبدأ، المحتوى، والمضمون، مما يترتب عليه اختلافهما من حيث الغاية، والهدف⁽¹⁾؛ ولكن هذا لا يعني أنه لا يوجد نقاط تشابه بين هذين البنكين، بل يتشاركا في العديد من الأوجه. ويوضح الجدول الموالي أهم نقاط التشابه والاختلاف بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية.

الجدول رقم (1-4): مقارنة بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية

أوجه التشابه		عنصر المقارنة
تشابه البنوك الإسلامية مع البنوك التقليدية من حيث الاسم، فالبعض يسمي المؤسسة المصرفية "البنك" وآخرون يسمونها "المصرف"، كما أنها تعتبر مؤسسات ذات طبيعة مالية ومصرفية لقيامها بالأعمال والخدمات المالية والمصرفية، سواء تعلق الأمر بحصولها أو استخدامها للموارد المالية.		التسمية
تخضع البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية على حد سواء لرقابة البنك المركزي، ويتقيد كل منها بالأوامر والتعليمات الصادرة منه فيما يتعلق بالبنوك.		رقابة البنك المركزي
تتوافق البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية في القيام بالاستثمارات التي تستهدف تحقيق التنمية الاقتصادية، وهو الأمر الذي ينطبق على البنوك الاختصاصية التي تهدف إلى تطوير وتنمية النشاطات والقطاعات الاقتصادية.		المساهمة في التنمية الاقتصادية
تتماثل البنوك الإسلامية مع البنوك التقليدية في عدم دفع ربح أو فائدة لأصحاب الودائع الجارية الدائنة، لأن الهدف من هذه الحسابات هو تسيير المعاملات اليومية.		الوديعة الجارية
أوجه الاختلاف		
البنوك التقليدية	البنوك الإسلامية	عنصر المقارنة
ظهرت ضمن التطور التاريخي للنظم التقليدية والتي كان آخرها الصرافة.	ظهرت نتيجة تطورات تاريخية وسياسية واجتماعية ودينية في البلاد الإسلامية، وكان الدافع الأساسي لها دينيًا.	النشأة
تقوم على أساس الفائدة المصرفية، حيث تكون الفائدة هي الثمن الذي يتقاضاه المقرض (الدائن) لقاء تضحيته مدة زمنية معينة بالمال الذي يملكه	تقوم على أساس تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية، واستبعاد الفائدة المصرفية من المعاملات.	أساس التعامل

¹: جدي الهيقي، عبد الرزاق رحيم. المصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق. الطبعة الأولى. الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع، 1998. ص 191.

الفصل الأول: التأصيل المفاهيمي للبنوك الإسلامية

	والسماح للمقترض (المدين) باستعماله خلال الفترة المتفق عليها.	
العائد	تطبيق قاعدة الغنم بالغرم، أي قبول الناتج، سواء كان ربحاً أو خسارة، وقاعدة الخراج بالضمان.	الإيراد المبنى على أساس الفائدة المصرفية، محدد ومتفق عليه مسبقاً.
طبيعة الاستثمار	المضاربة الشرعية (التجار في السلع والخدمات) بمختلف أشكال التمويل كالمضاربة والمشاركة والمراجحة، لذلك هي تجمع الأموال وتستثمرها مقابل حصة محددة من ربح غير معروف مقداره. والأصل أنه: - يحظر عليه ممارسة التجارة أو الصناعة أو أن يمتلك البضائع إلا سداً لدين له على الغير على أن يبيعه خلال مدة معينة. - يحظر عليه شراء عقارات غير التي يحتاج إليها لممارسة أعماله، أو أن يملكها سداً لدين له على أن يبيعها خلال مدة معينة. - يجوز له أن يشتري لحسابه الخاص أسهم الشركات التجارية الأخرى في حدود نسبة محددة من أمواله الخاصة أو بناء على موافقة مسبقة من البنك المركزي.	الإقراض والاقتراض (التجار في الديون)، فهي تجمع الأموال وتمول الأفراد والمشروعات مقابل فائدة محددة. والأصل أنه: - يحظر عليه ممارسة التجارة أو الصناعة أو أن يمتلك البضائع إلا سداً لدين له على الغير على أن يبيعه خلال مدة معينة. - يحظر عليه شراء عقارات غير التي يحتاج إليها لممارسة أعماله، أو أن يملكها سداً لدين له على أن يبيعها خلال مدة معينة. - يجوز له أن يشتري لحسابه الخاص أسهم الشركات التجارية الأخرى في حدود نسبة محددة من أمواله الخاصة أو بناء على موافقة مسبقة من البنك المركزي.
الهدف	- اقتصادياً: تعظيم حقوق المساهمين وتطوير وسائل اجتذاب الأموال والمدخرات وتوجيهها نحو المشاركة في الاستثمار بالأسلوب المصرفي غير الربوي. - اجتماعياً: تطهير المعاملات المصرفية من الربا، وإعادة بناء النظام الاقتصادي، ودعم التنمية وفق أحكام الشريعة.	تعظيم حقوق المساهمين من خلال اقتراض المال من المدخرين وإقراضه بفارق يمثل ربح المصرف مع التركيز على عاملي المخاطر والربحية في جميع تعاملاتها.
الادخار وتنمية الوعي الادخاري	الادخار: تأجيل إنفاق عاجل إلى أجل فهو عملية سلوكية ابتداءً، لذلك يبحث البنك الإسلامي عن الأموال لدى جميع الأفراد أغنياء	طبقاً للنظرية الوضعية فالادخار: هو الفائض من الدخل بعد الاستهلاك، لذلك يبحث البنك التقليدي عن الأموال لدى الأغنياء وذوي الملاة المالية، ويهتم

الفصل الأول: التأصيل المفاهيمي للبنوك الإسلامية

بكبار أصحاب الأموال على حساب تنمية الوعي الادخاري لدى الأفراد.	وفقراء. لكل فئة من فئات المجتمع دوافعها الادخارية، ولذلك تتنوع هذه الدوافع، ومن هنا يهتم البنك الإسلامي بتنمية الوعي الادخاري لدى الجميع تحقيقاً لدوافعهم الخاصة.	
يعادل سعر الفائدة السائد على أقل تقدير.	لا يوجد تضخم نظراً للاستثمار الحقيقي في المشروع، والبنك شريك في الربح والخسارة.	التضخم
- المقاضاة أولاً. - تحصل على فوائد تأخير عند التأخر في السداد.	- إنظار المعسر ثم اللجوء إلى القضاء في حالة المماطلة. - لا تقوم البنوك الإسلامية بالحصول على فوائد تأخير عند التأخير في السداد.	إعسار المدين
- الأهمية النسبية للضمانات أكثر. - الاهتمام برأس المال وبالقدرة الإيرادية أكثر.	- الأهمية النسبية لشخصية المتعامل وأخلاقياته. - الاهتمام بالقدرة الإيرادية أكثر.	معايير منح الائتمان 5c's (رأس المال، الضمان، القدرة، الشخصية، الظروف)
لا وجود لصندوق الزكاة في البنك التقليدي.	أحد الركائز في تطبيق المنهج الاقتصادي الإسلامي، ولتحقيق التكافل الاجتماعي.	صندوق الزكاة
يخضع البنك للرقابة من طرف البنك المركزي فقط.	يخضع البنك الإسلامي للرقابة من طرف البنك المركزي بالإضافة للرقابة الشرعية من طرف الهيئة التي تنظر مدى التزام البنك في أعماله لأحكام الشريعة الإسلامية.	الرقابة الشرعية والنقدية
بالإضافة إلى رأس المال والاحتياطات والأرباح المحتجزة، بإمكان البنك إصدار أوراق مالية بغض النظر عن طبيعتها.	يمكن للبنك الإسلامي إصدار أوراق مالية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.	الموارد المالية الذاتية

الفصل الأول: التأصيل المفاهيمي للبنوك الإسلامية

ملكية الودائع	تعود ملكية الودائع لأجل للمودع مما يجعله يتحمل مخاطر إيداعها، حيث أن يد البنك يد أمانة وليست يد ضمانه إلا إذا ثبت قصور من قبل البنك، أو خالف شروط العقد، كما لا تظهر في جانب المطلوبات وودائع لأجل إنما تظهر وودائع الاستثمار.	تظهر في جانب المطلوبات الودائع المستلمة بأشكالها المختلفة، ولا يتحمل المودع أية خسارة إذا ما حدثت للبنك، بل يقوم باستلام الفوائد إضافة إلى أصل المبلغ في الآجال المحددة.

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على: صبحي العيادي. أحمد، إدارة العمليات المصرفية والرقابة عليها. الطبعة الأولى. الأردن: دار الفكر للنشر والتوزيع، 2010. ص 67. حسن خلف، فليح. البنوك الإسلامية، الطبعة الأولى. الأردن: جدار للكتاب العالمي للنشر والتوزيع، 2006. ص 99-101. العلجوني، محمد محمود. البنوك الإسلامية أحكامها- مبادئها- تطبيقاتها المصرفية. الطبعة الأولى. الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2008. ص 121. مظهر قنطقجي، سامر. الفروق الجوهرية بين المصارف الإسلامية والمصارف الربوية. الطبعة الثانية الإلكترونية. دار إحياء للنشر الرقمي، 2014. ص 12-13. نعيم، نصر داوود. البنوك الإسلامية نحو اقتصاد إسلامي. الطبعة الأولى. الأردن: دار البداية للنشر والتوزيع، 2012. ص 70. الشمري، صادق راشد. أساسيات الاستثمار في المصارف الإسلامية. الطبعة الأولى. الأردن: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2011. ص 468-473. الطاهر الهاشمي، محمد. مرجع سبق ذكره. ص 240-245.

المبحث الثاني: الهيكل التنظيمي للبنوك الإسلامية ضوابطها وأهدافها

يختلف الهيكل التنظيمي للبنوك الإسلامية على غيرها من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى، خاصة فيما يتعلق ببيئة الرقابة الشرعية التي تسعى إلى التزام هذه البنوك بتطبيق ضوابط ومقومات الشريعة الإسلامية، في مجال تقديم الخدمات والمنتجات المالية، وهذا من أجل تحقيق الغاية والأهداف التي جاءت على أساسها فكرة إنشاء البنوك الإسلامية.

المطلب الأول: الهيكل التنظيمي للبنوك الإسلامية

يعبر الهيكل التنظيمي على البناء أو الإطار الذي يحدد التركيب الداخلي للمنشأة، فهو يظهر التقسيمات والوحدات الفرعية التي تقوم بمختلف الأعمال والأنشطة التي يتطلبها تحقيق أهداف المنشأة، كما يوضح نوعية العلاقات بين أقسامها وخطوط السلطة وشبكات الاتصال فيها⁽¹⁾.

والبنك الإسلامي كغيره من المشروعات يتم تأسيسه على شكل شركة مساهمة لتناسب وفق أحكام القانون، وهذه الشركة (البنك) تحتاج إلى إعداد هيكل تنظيمي وتدريب وتنمية القوى العاملة فيه وتطوير وتبسيط إجراءات العمل وتطوير النظام المحاسبي⁽²⁾، وتنظيم طريقة تقديم الأعمال المصرفية بما يؤدي ويسهل الرقابة وتحقيق رضا العملاء في نفس الوقت، إذ يجب أن يحدد التنظيم الإداري للبنك الإسلامي الواجبات ويوزعها على الموظفين من أجل تحديد المسؤوليات وتوزيع التخصصات بطريقة تعمل على تكامل وتناسق أعمال البنك ونشاطاته⁽³⁾؛ وبما أن طبيعة النشاط الذي تمارسه البنوك الإسلامية يختلف في بعض جوانبه عن طبيعة النشاط الذي تمارسه بقية المؤسسات المالية الأخرى، فإن ذلك جعل هيكلها التنظيمي يتميز ببعض الخصائص نذكر منها⁽⁴⁾:

- إدراج الجمعية العامة للمساهمين في هيكل البنك مع إمكانية إشراك المودعين فيها، ويتم اختيار هيئة الرقابة الشرعية ومراجع الحسابات الخارجي؛

- يتطلب نشاط البنوك الإسلامية شكلاً من أشكال الرقابة الشرعية لمراقبة شرعية كل المعاملات التي يقوم بها البنك، وتكون تابعة للجمعية العامة لضمان قدر كاف من الموضوعية والحياد والاستقلال؛

¹: محمود بشير المغربي، محمد الفاتح. السلوك التنظيمي. الطبعة الأولى. الأردن: دار الجنان للنشر والتوزيع، 2016. ص 107-108.

²: إسماعيل إبراهيم، عبد الباقي. إدارة البنوك التجارية. الطبعة الأولى. الأردن: دار غيداء للنشر والتوزيع، 2016. ص 154.

³: بختي، عمارية. إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية - دراسة مقارنة بين بنك دبي الإسلامي ومصرف السلام الجزائر للفترة 2011-2016.

(أطروحة دكتوراه). قسم علوم التسيير. كلية العلوم الاقتصادية العلوم التجارية وعلوم التسيير. جامعة الجزائر 3: الجزائر، 2019. 24.

⁴: عمار غربي، عبد الحليم. مصادر واستخدامات الأموال في البنوك الإسلامية على ضوء تجربتها المصرفية والمحاسبية. الإمارات العربية المتحدة: دار أبي

الفداء العالمية للنشر والتوزيع، 2013. ص 76-77.

الفصل الأول: التأصيل المفاهيمي للبنوك الإسلامية

- يمثل نشاط الاستثمار إحدى المميزات الرئيسة للبنوك الإسلامية، فهو يأخذ حيز كبير من تنظيم البنك؛
 - تخصيص البنك لدائرة خاصة بأنشطته المتعلقة بالخدمات الاجتماعية.
- وقد اقترح بعض الباحثين في مجال الصيرفة الإسلامية هيكل تنظيمي لعمل البنك الإسلامي، يحتوي على الأقسام التالية⁽¹⁾:

قسم أو دائرة البيع - قسم الاستثمار - قسم الاستثمار الأجنبي ويشمل شعب الصرف الأجنبي الذي يتعامل ببيع وشراء العملات بسعرها الحاضر والاستثمار بالعملات الأجنبية - قسم الحسابات المركزية ويشمل شعب المحاسبة المختلفة - قسم التجارة الخارجية ويشمل شعب ودوائر الاعتمادات والحسابات التحويلية - الدائرة القانونية - الدائرة الإدارية - دائرة الرقابة الشرعية - قسم أو دائرة البحوث، التطوير، والتدريب.

وقد أشار المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية في نموذج المقترح للعمل المصرفي الإسلامي، إلى الهياكل والأجهزة الإدارية للبنك الإسلامي، والتي تتكون من⁽²⁾:

الجمعية العامة للمساهمين - الجمعية العامة لأصحاب حسابات الاستثمار - مجلس الإدارة - الإدارة التنفيذية - هيئة الرقابة الشرعية.

الفرع الأول: الجمعية العامة للمساهمين

- تتألف الجمعية العامة للبنك من جميع المساهمين، وهي تمثل السلطة العليا للبنك، وتمارس هذه الجمعية مجموعة من الصلاحيات نذكر أهمها فيما يلي⁽³⁾:
- مناقشة وإقرار النظام الأساسي للبنك وخطته السنوية؛
 - انتخاب أعضاء مجلس الإدارة وتحديد مكافأهم؛
 - إقرار الحساب الختامي السنوي للبنك، وتعيين المراجع القانوني للبنك، وتحديد أتعابه، ويصادق البنك المركزي على المراجع القانوني المكلف بمراجعة وتدقيق حسابات البنك؛
 - إقرار نسب الأرباح التي يتقرر توزيعها؛
 - يحدد النظام الأساسي كافة الإجراءات المتعلقة بتنفيذ هذه المهام والصلاحيات؛

¹: بختي، عمارية. مرجع سبق ذكره. ص 24-25.

²: المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية. "القانون النموذجي للعمل المصرفي الإسلامي". المؤتمر السادس للهيئات الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية. هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. (ملكة البحرين: 2007)، ص 08.

³: العزوزي سعد، شهاب أحمد. مرجع سبق ذكره. ص 63.

- تعيين أعضاء هيئة الفتوي والرقابة الشرعية وتحديد مكافأته.

الفرع الثاني: الجمعية العامة لأصحاب حسابات الاستثمار

تنشأ هذه الجمعية بعد أقل من سنة من تأسيس البنك أو بعد تحوله كلياً إلى العمل المصرفي الإسلامي، وهي تضم المستثمرين الذين لا يقل استثمار الواحد منهم لدى البنك عن نسبة محددة، ولا يقل مدة ثبات هذه الاستثمارات عن فترة محددة، ولا تعد الجمعية العامة لأصحاب حسابات الاستثمار منافسة للجمعية السابقة لا من حيث الصلاحيات، ولا من حيث الأغراض، وهي تجتمع سنوياً لانتخاب هيئة تمثيلية تسمى "هيئة أصحاب حسابات الاستثمار" بعدد لا يزيد عن عدد أعضاء مجلس إدارة البنك لمدة سنة⁽¹⁾؛ تتمثل وظيفة الهيئة المنتخبة في إبداء الرأي في كل ما يتعلق بنشاط البنك وإفادة إدارته بكل المقترحات التي من شأنها أن تحسن مردودية البنك سواء على مستوى الخدمات، أو على مستوى طبيعة العمليات، أو حتى المطالبة بمراجعة بعض القيود والاستفسار حول ما تحتويه⁽²⁾.

الفرع الثالث: مجلس الإدارة

يتم تفويض صلاحيات هذا المجلس من الجمعية العمومية التأسيسية، ومن النظام الأساسي، وقرارات الجمعيات العمومية المتتالية⁽³⁾، يتكون من (3-12) عضواً بموافقة البنك المركزي، ويمكن لهيئة أصحاب حسابات الاستثمار تعيين عضو في مجلس الإدارة، دون أن يكون له حق التصويت واتخاذ القرارات⁽⁴⁾.

الفرع الرابع: الإدارة التنفيذية

"تعتبر الجهة التنفيذية لقرارات مجلس الإدارة، تتكون من مجموعة من الدوائر أو الإدارات الفرعية متجانسة ومتكاملة مع بعضها البعض بحيث تختص كل واحدة منها في مجال معين حسب حاجة البنك، تتولى كل إدارة فرعية إلى القيام بأعمال البنك كل حسب تخصصها في ظل احترام القرارات والتعليمات الإدارية والقانونية، والعمل على تطوير وتحسين أداء البنك وتدوين ملاحظات واقتراحات ورفعها لمجلس الإدارة"⁽⁵⁾. يعين مديرها العام

¹: المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية. مرجع سبق ذكره. ص 08-09.

²: الخويلدي، عبد الستار. "دراسة مقارنة للقوانين المصرفية المنظمة للمؤسسات المالية الإسلامية". المؤتمر السادس للهيئات الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية.

³: العزوزي سعد، شهاب أحمد. مرجع سبق ذكره. ص 63.

⁴: عمار غربي، عبد الحليم. البنك الإسلامي النموذجي بين النظرية والتطبيق. سوريا: دار أبي الفداء العالمية للنشر والتوزيع، 2014. ص 116-117.

⁵: بختي، عمارية. مرجع سبق ذكره. ص 26.

(الرئيس التنفيذي) من قبل مجلس الإدارة للقيام بتنفيذ القرارات وحسن إدارة البنك، ويكون مؤهلاً من الناحية العلمية والعملية، فقهياً ومصرفياً⁽¹⁾.

الفرع الخامس: هيئة الرقابة الشرعية

وفقاً للمادة 49 من النظام الأساسي لبنك قطر الدولي الإسلامي، و المادة 93 من قسم البنوك الإسلامية في قانون بنك الكويت المركزي، يجب أن تشكل في كل بنك إسلامي هيئة مستقلة للرقابة الشرعية على أعمال البنك، تشكيّلها مرتبط بالقانون المصرفي لكل بلد وبالنظام الأساسي للبنك الإسلامي⁽²⁾؛ تتألف من ثلاثة أفراد على الأقل من ذوي الخبرة، والدراية بأحكام الشريعة الإسلامية وفقه المعاملات والاقتصاد والعمل المصرفي الإسلامي، لمدة 3 سنوات قابلة للتجديد، يتمثل دورها الرئيسي في تقديم تقرير سنوي عن أعمال البنك وتكون قراراتها ملزمة⁽³⁾.

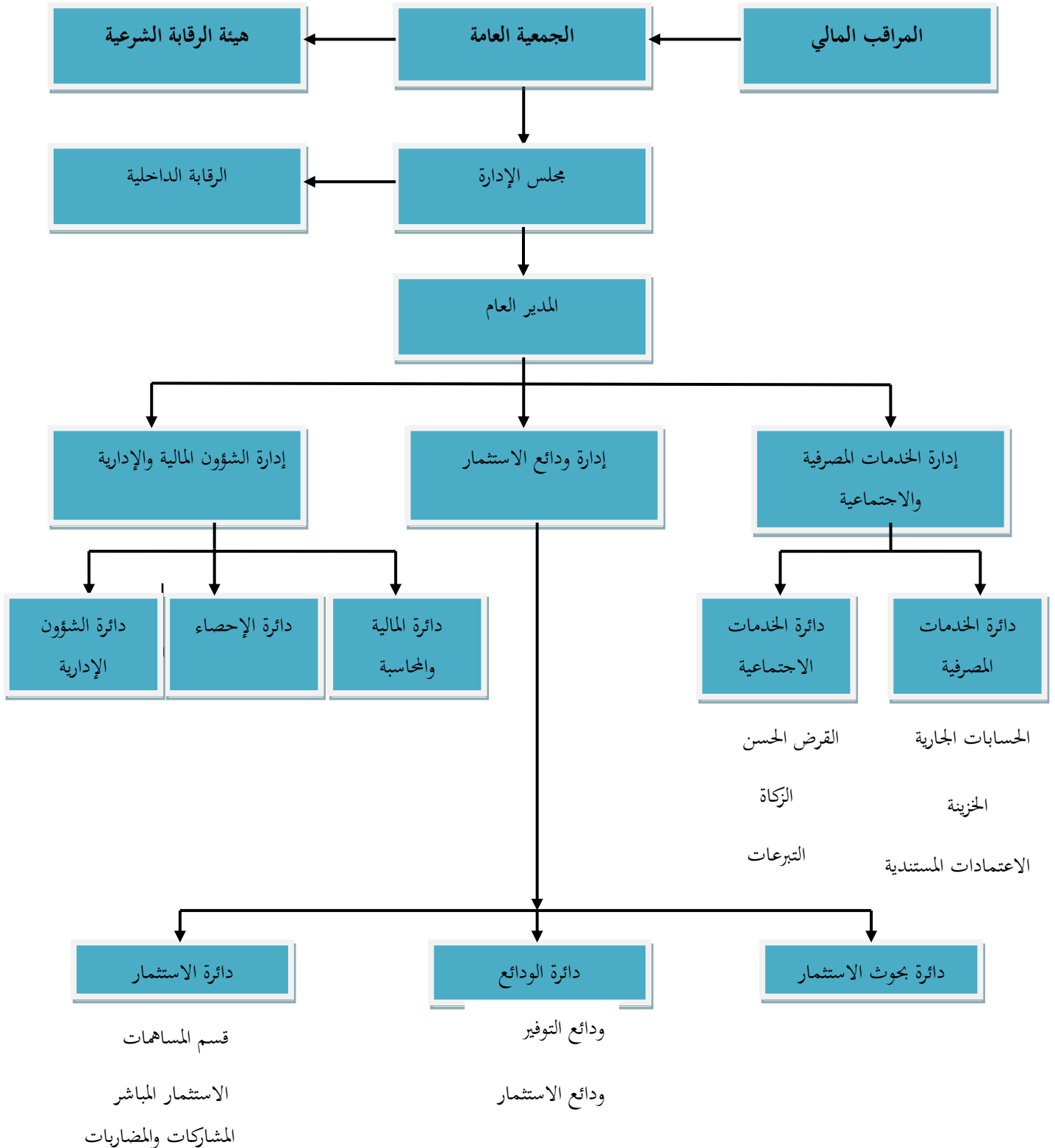
ويوضح الشكل المرفق رقم (1-5) نموذج مقترح للهيكل التنظيمي للبنوك الإسلامية.

¹: عمار غربي، عبد الحليم. مرجع سبق ذكره. ص 117.

²: بوهرين، فتحة، نور الدين زعبيط. "الرقابة الشرعية على أعمال المصارف الإسلامية". مجلة العلوم الإنسانية. العدد 42. (جامعة منتوري قسنطينة: 2014)، ص 237-253.

³: عمار غربي، عبد الحليم. مرجع سبق ذكره. ص 117.

الشكل رقم (1-5): الهيكل التنظيمي المقترح للبنوك الإسلامية



المطلب الثاني: الضوابط الشرعية لعمل البنوك الإسلامية

إن البنك الإسلامي وهو يسعى لممارسة نشاطه وتحقيق أهدافه، ينطلق من أن المال عصب الحياة وقوام المعاملات الاقتصادية، وأن البنك هي مشغله الرئيسي، وبالتالي يقع عليها الدور الأكبر في توظيف هذا المال وتحريره من التعطيل والاكنتاز، وتوجيهه نحو المشاريع والاستثمارات المباحة التي تحقق النمو الاقتصادي والاجتماعي، بعيدا عن الظلم والاستغلال والابتعاد عن التعامل بالفائدة الربوية.

الفرع الأول: ملكية الله المطلقة للمال

يقرر هذا المبدأ أن الله هو المالك الحقيقي للمال لأنه هو من خلقه وأوجده، وأن وجودها في يد الإنسان لا يعني خروج المال عن ملكيته عزوجل⁽¹⁾، وتأكيدا لذلك في قوله تعالى: ﴿وَأَتَوْهُمْ مِنْ مَالِ اللَّهِ الَّذِي آتَاكُمْ﴾ (سورة النور: الآية 33)، وقال أيضا: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَنْفِقُوا مِمَّا رَزَقْنَاكُمْ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَكُمْ يَوْمٌ لَا بَيْعَ فِيهِ وَلَا خُلَّةٍ وَلَا شَفَاعَةٍ وَالْكَافِرُونَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ (سورة البقرة: الآية 254). والإنسان يمارس التصرف في مال الله غدواً، ورواحاً واستثماراً وكسباً وقد استخلفه الله على ذلك ليتصرف فيه تصرف المستخلف⁽²⁾، في قوله تعالى: ﴿آمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَأَنْفِقُوا مِمَّا جَعَلَكُمْ مُسْتَخْلَفِينَ فِيهِ فَالَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَأَنْفَقُوا لَهُمْ أَجْرٌ كَبِيرٌ﴾ (سورة الحديد: الآية 7). ومادام الإنسان مستخلفاً على هذا المال فإن ملكيته له مربوطة بهدف ومقيدة بشروط من استخلفه، بأن يحصل عليه بالأسباب التي ارتضاها، وأن ينميها بالوسائل التي شرعها، وأن يستخدمه فيما يحل له وأن لا ينسى حق الله فيه، وهذه القيود تكفل تنظيم الدورة الاقتصادية بكاملها من الإنتاج إلى التوزيع⁽³⁾.

¹: بدران، أحمد جابر. مبادئ وضوابط ومعايير التمويل الإسلامي. الطبعة الأولى. مصر: مركز الدراسات الفقهية والاقتصادية، 2014. ص 35.

²: الطريقي، عبد الله. الاقتصاد الإسلامي أسس ومبادئ وأهداف. الطبعة 11. المملكة العربية السعودية: مكتبة الملك فهد الوطنية، 2009. ص 78.

³: محمود نصار، أحمد محمد. مبادئ الاقتصاد الإسلامي دراسة شاملة لأسس ومبادئ الاقتصاد الإسلامي للمبتدئين. الطبعة الأولى. الأردن: دار النفائس للنشر والتوزيع، 2010. ص 36-37.

الفرع الثاني: تحريم الربا

لم يسكت الإسلام عن المجاهرة بأن الربا غير فطري في أي دور من أدوار الدعوة الإسلامية ⁽¹⁾. وقد أعلن الله سبحانه وتعالى الحرب على المرابين في قوله عزوجل: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنتُمْ مُؤْمِنِينَ (278) فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِنْ تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلُمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ﴾ (سورة البقرة: الآيات 278 - 279)، وبما أن البنوك الإسلامية تعمل وفق مبدأ الشريعة الإسلامية، فكان أول التزاماتها هو عدم التعامل بالربا أو ما من شأنه أن يؤدي إلى ذلك، ويعد هذا الالتزام الميزة الرئيسية لهذه البنوك وبدونه تصبح كسائر المؤسسات المالية التقليدية الأخرى، ولا توافقها إلا بالاسم ⁽²⁾.

أولاً: تعريف الربا

1. الربا في اللغة: من مصدر ربا، يربو، بمعنى الزيادة والنماء والعلو والارتفاع ⁽³⁾. في قوله تعالى: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْتَ تَرَى الْأَرْضَ خَاشِعَةً فَإِذَا أَنْزَلْنَا عَلَيْهَا الْمَاءَ اهْتَزَّتْ وَرَبَتْ إِنَّ الَّذِي أَحْيَاهَا لَمُحْيِي الْمَوْتِ إِنَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ (سورة فصلت: الآية 39)، وقال أيضاً ﴿وَجَعَلْنَا ابْنَ مَرْيَمَ وَأُمَّهُ آيَةً وَآوَيْنَاهُمَا إِلَى رَبْوَةٍ ذَاتِ قَرَارٍ وَمَعِينٍ﴾ (سورة المؤمنون: الآية 50)، الربوة هنا تعني المكان المرتفع من الأرض، وهو أحسن ما يكون فيه النبات ⁽⁴⁾.

2. الربا كاصطلاح : تعددت واختلفت آراء الفقهاء حول مفهوم الربا، لاختلافهم في تحديد معناه وأنواعه وطبيعته. وكتعريف شامل يمكننا القول أن الربا هي: مبادلة مالية تتم بين طرفين فأكثر، يأخذ طرف فيها فائض عن القيمة الأصلية بغير حق ⁽⁵⁾؛ وهذا التعريف ينطبق على نوعي الربا، فهو ينطبق على الزيادة المشروطة التي يؤديها المدين للدائن علاوة على رأس المال نظير تأخير الدفع وهذا ما يسمى بـ "ربا الديون أو ربا النسيئة"، كما

¹: أبوزهرة، محمد. تحريم الربا. الطبعة الثانية. السعودية: الدار السعودية للنشر والتوزيع، 1985. ص 31.

²: إبراهيم العبيدي، إبراهيم عبد اللطيف. المصرفية الإسلامية مفاهيمها وخصائصها وتطبيقاتها. الطبعة الأولى. الإمارات: دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري، 2015. ص 17.

³: الخاقاني، نوري عبد الرسول. المصرفية الإسلامية الأسس النظرية وإشكاليات التطبيق. الأردن: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2015. ص 15.

⁴: بن كثير القرشي الدمشقي، أبي الفداء إسماعيل بن عمر. تفسير القرآن العظيم. لبنان: دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، 2000. ص 1297.

⁵: عبده، عيسى. وضع الربا في البناء الاقتصادي. الطبعة الثانية. مصر: دار الاعتصام للنشر والتوزيع، 1977. ص 92.

* أنواع ربا النسيئة: "بيع ربوي متجانس في العين" مثل بيع مائة جرام ذهب بمائة جرام ذهب مؤجلة. "بيع ربوي متجانس في العلة" مثل بيع مائة جرام ذهب بحالة مائة جرام فضة مؤجلة، بن عبد العزيز آل سليمان، خالد. العلل الأساسية للمعاملات المالية المحرمة: المملكة العربية السعودية: دار كنوز اشبيليا للنشر والتوزيع، 2016. ص 43.

كما ينطبق على الزيادة عند مقايضة شيئين من جنس واحد ويسمى بـ "ربا البيوع أو ربا الفضل" ⁽¹⁾. والذي حرّمته السنة النبوية في قول رسول الله صلى الله عليه وسلم >الدَّهْبُ بِالدَّهْبِ، وَالْفِضَّةُ بِالْفِضَّةِ، وَالْبُرُّ بِالْبُرِّ، وَالشَّعِيرُ بِالشَّعِيرِ، وَالتَّمْرُ بِالتَّمْرِ، وَالْمِلْحُ بِالْمِلْحِ، مِثْلًا بِمِثْلٍ، سَوَاءً بِسَوَاءٍ، يَدًّا بِيَدٍ، فَإِذَا اخْتَلَفَتْ هَذِهِ الْأَصْنَافُ، فَيَبْعُوا كَيْفَ شِئْتُمْ، إِذَا كَانَ يَدًا بِيَدٍ< ⁽²⁾.

ثانيا: غاية الإسلام في تحريم الربا

مهما اختلف نوع الربا وصوره، فإن غاية الإسلام وراء تحريمه كانت بسبب الآثار السلبية له على المجتمع والاقتصاد:

1. **تأثير الربا على الأخلاق والمجتمع:** يسعى الإسلام إلى تشجيع المساواة في الفرص بين الجميع، وتحقيق تقارب بين مستوى الأمة حتى يكون أميل إلى التجانس واقرب إلى الوحدة، كما سد الإسلام الطرق التي تؤدي إلى ظلم الإنسان نفسه بدفعه للربا، والتي فيها يضمن الربح لرب المال دون ضمانه للمقترض ⁽³⁾. الأمر الذي يعمل على انتقال الأموال بشكل مستمر من الفقراء إلى الأغنياء، فيزداد الغني غنى بما يكسبه من فوائد ربوية، ويزداد الفقير فقراً بما يدفعه للغني من فوائد ⁽⁴⁾؛ وهذا يؤدي إلى العداوة والبغضاء والمشاحنات والحسد وتتحسد الطبقة في المجتمع.

2. **تأثير الربا على الاقتصاد:** الزيادة في القروض الربوية زيادة بدون عوض حتى لو أُستخدم النقد المقترض في النشاط الاقتصادي ونتج عنه قيمة مضافة، والتي هي في الأصل من حق المقترض وليس للمقرض فيها حظ ⁽⁵⁾؛ فالربا يقوم بفصل المال عن قيمته الحقيقية، وذلك بأن يجعل للوقت قيمة مالية، وتصبح المتاجرة ليست في الجهد مقابل المال، وإنما المال مقابل الوقت ⁽⁶⁾.

¹: عاشور عبد الجواد، عبد الحميد. البدل الإسلامي للفوائد المصرفية الربوية. الطبعة الأولى. مصر: دار الصحابة للتراث بطنطا للنشر والتحقيق والتوزيع، 1992. ص 07.

²: رواه مسلم.

³: دراز، محمد عبد الله. الربا في نظر القانون الإسلامي. الطبعة الأولى. لبنان: العصر الحديث للنشر والتوزيع، 1987. ص 42.

⁴: شبيب، سليمان. "حكم سعر الفائدة (الربا) في الإسلام وآثاره الاقتصادية والاجتماعية". مجلة دراسات اقتصادية. العدد 01. (جامعة زيان عاشور الحلفة: 2016)، ص 160-171.

⁵: الساعاتي، عبد الرحيم عبد الحميد. "العلة الاقتصادية لتحريم ربا النسيئة والفضل". مجلة الاقتصاد الإسلامي. العدد 02. (جامعة الملك عبد العزيز: 2012)، ص 33-75.

⁶: المنجد، محمد صالح. الأزمة المالية. الطبعة الأولى. المملكة العربية السعودية: مجموعة زاد للنشر، 2009. ص 17.

الفرع الثالث: لا ضرر ولا ضرار

تقوم هذه القاعدة على كلمتين منفيتين "لا ضرر" وهي تعني النهي عن إلحاق الإنسان الأذى بغيره ابتداءً، "لا ضرار" وهي النهي عن رد الجزء على الضرر على وجه غير جائز⁽¹⁾. ولقد حرم الإسلام الظلم والتعدي على الغير وربط هذه القاعدة بالمعاملات المالية، حيث نهي عن العمل والربح الذي يأتي عن طريق استغلال حاجة الآخرين، أو خداعهم، أو ظلمهم في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا﴾ (سورة النساء: الآية 29)، ذلك أن الإسلام يسمح للأفراد بحرية ممارسة نشاطاتهم في إطار الشريعة الإسلامية ودون الإضرار بالغير.

الفرع الرابع: مبدأ الغنم بالغرم والخراج بالضمان

"الغنم بالغرم" أي أن الحق في استحقاق النفع أو الربح لا بد أن يرتبط بالاستعداد لتحمل الضرر أو الخسارة⁽²⁾، في قوله عليه الصلاة والسلام >> لا يُعْلَقُ الرَّهْنُ لَهُ غَنَمُهُ وَعَلَيْهِ غُرْمُهُ <<⁽³⁾؛ وهي قاعدة أساسية تضمن العدالة في توزيع الأموال مشاركة، فتوزع الحقوق والالتزامات بين المتعاقدين على مبدأ التعادل في المعاوضات، ويكون توزيع الربح والخسارة فيها على أساس القاعدة القائلة "الربح على ما شرطاً، والخسارة تكون كل حسب حصة مشاركته"⁽⁴⁾. "الخراج بالضمان" أي كل ما يخرج من الشيء وما ينتج منه، من نماء، غلة، وفائدة، وجب فيه تحمل التبعة من تلف، هلاك، أو نقص⁽⁵⁾، ففي عقد المضاربة على سبيل المثال، يستحق مقدم رأس المال حصة من الأرباح باعتباره يتحمل خطر خسارة بعض أو كل رأس ماله، أما المضارب فيستحق

¹: قبيسي، محمد أديب. قاعدة لا ضرر ولا ضرار. الطبعة الأولى. لبنان: دار الملاك للطباعة والنشر والتوزيع، 2000. ص 63-64.

²: زيدان، عبد الكريم. الوجيز في شرح القواعد الفقهية في الشريعة الإسلامية. الطبعة الأولى. لبنان: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، 2001. ص 150.

³: حديث صحيح على شرط الشيخين: النيسابوري، أبي عبد الله الحاكم. المستدرک على الصحيحين كتاب البيوع. الطبعة الأولى. الجزء الثاني. مصر: دار الحرمين للطباعة والنشر والتوزيع، 1997. خمس أجزاء. ص 64.

⁴: أحمد إرشيد. محمود عبد الكريم. الشامل في معاملات وعمليات المضاربات الإسلامية. الطبعة الثانية. الأردن: دار النفاس للنشر والتوزيع، 2007. ص 31.

⁵: منظور عبد الحق، أنيس الرحمن. قاعدة الخراج بالضمان وتطبيقاتها في المعاملات المالية. الطبعة الأولى. المملكة العربية السعودية: دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع، 2009. ص 08.

الربح لكونه يتحمل أيضا الخسارة المحتملة لجهد⁽¹⁾. وعليه فكل من ضمن شيئا يستحق عليه الخراج بمقابل الضمان.

الفرع الخامس: تحرير المال من الاكتناز واستثماره في الأنشطة المباحة

يعتبر المال مصدرا للنمو والتقدم إذا حسن استخدامه وتوظيفه، ومصدرا للتخلف والانحراف إذا أسيء استخدامه، سواء بالتبذير أو بتعطيله وحجبه عن التداول. لأن في ذلك تعطيل لمنافع الناس في إقامة المشروعات الإنتاجية التي تشبع الحاجات الأساسية، لذا نهى الإسلام عن كنز المال وحبسه⁽²⁾، وتوعد المكتنزين له بالعقاب في قوله عز وجل: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّ كَثِيرًا مِنَ الْأَخْبَارِ وَالرُّهْبَانِ لِيَأْكُلُونَ أَمْوَالَ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ (سورة التوبة: الآية 34)، وشجع الإسلام الإنفاق الاستثماري الذي يعد أحد أهم الركائز التي تقوم عليها البنوك الإسلامية، باعتبارها بنوك تنموية في جميع المجالات، وقيامها بتمويل المشاريع الاقتصادية الناجحة⁽³⁾؛ مع الأخذ بعين الاعتبار للناتج الاجتماعي للمشروع، وكيف يتوافق هذا المشروع مع المبادئ الإسلامية⁽⁴⁾.

المطلب الثالث: أهداف البنوك الإسلامية

تسعى البنوك الإسلامية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف تميزها عن باقي البنوك، والنابعة من التزامها بقواعد وأسس المعاملات المالية الإسلامية، ويمكن توضيحها فيما يلي:

الفرع الأول: الأهداف المالية

البنوك الإسلامية مؤسسات مصرفية، تقوم ب تطبيق مبدأ المشاركة من خلال الوساطة المالية⁽⁵⁾. بغيت تحقيق مجموعة من الأهداف المالية، التي تعكس مدى نجاحها في أداء هذا الدور على ضوء أحكام الشريعة الإسلامية، وتتمثل هذه الأهداف فيما يلي:

¹: خلج، آمنة. دور الصناعة المصرفية الإسلامية في تعزيز الشمول المالي في الدول العربية بالإشارة إلى حالة الجزائر. (أطروحة دكتوراه). قسم العلوم المالية والمحاسبة. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة حسنية بن بوعلي - شلف - الجزائر، 2022. ص 33.

²: بن سعد، خالد. الأسس النظرية للاقتصاد الإسلامي. الطبعة الثالثة. مصر: مكتبة المتنبّي للنشر والتوزيع، 2013. ص 55.

³: الوادي، محمود حسين، حسين محمد سمحان. مرجع سبق ذكره. ص 45.

⁴: Mustafa Jabr, Muhammad Hisham. The Marketing of The Islamic Banks Services In Jordan (Thesis Doctorat in Philosophy). Department of Management Studies. Glasgow Business School. University of Glasgow: Scotland, UK, 1989. P 54.

⁵: Ismail, Naima, MohamadSbari bin Haron. "Islamic Banks". International Journal of Management & Information Technology. No 01. (2014), p 1754- 1761.

أولاً: جذب وتجميع الفوائض المالية وتنميتها: يمثل هذا الهدف الشق الأول من عملية الوساطة المالية، حيث تعمل البنوك الإسلامية على جمع مواردها المالية من المدخرين أو أصحاب الفوائض على أساس مبدأ المشاركة في الربح والخسارة⁽¹⁾؛ وترجع أهمية الهدف إلى أنه يعد تطبيقاً للقاعدة الشرعية والأمر الإلهي بعدم تعطيل الأموال واستثمارها بشكل يساهم في تحقيق درجة أفضل من الاكتفاء الذاتي للمجتمع الإسلامي من السلع والخدمات.

ثانياً: استثمار الأموال: يمثل استثمار الأموال الشق الثاني من عملية الوساطة المالية، حيث يعتبر محور الاهتمام الأول للبنوك الإسلامية ولب أعمالها، والدافع الرئيسي لها، والجانب التنفيذي لأهدافها⁽²⁾؛ وأي تعثر يواجه العملية الاستثمارية ينعكس أثره مباشرة على أداء تلك البنوك، في ذات الوقت فإن أي إصلاح لتدعيم تجربة البنوك الإسلامية وتطويرها إنما يبدأ من الاستثمار.

وتوجد العديد من صيغ الاستثمار الشرعية التي يمكن استخدامها في البنوك الإسلامية لاستثمار أموال المساهمين والمودعين على أن يأخذ البنك في اعتباره عند استثماره للأموال المتاحة لتحقيق التنمية الاجتماعية⁽³⁾.

ثالثاً: تحقيق الربح: يعتبر تحقيق الربح أحد الأهداف الرئيسية التي يسعى البنك الإسلامي لتحقيقها، حتى يضمن لنفسه الاستمرارية والمنافسة في السوق المالي والمصرفي. "وتمثل الأرباح المحصلة الناتجة من نشاط البنك الإسلامي، وهي ناتج عملية الاستثمارات والعمليات البنكية، التي تنعكس في صورة أرباح موزعة على المودعين وعلى المساهمين"⁽⁴⁾.

الفرع الثاني: الأهداف الخاصة بالمتعاملين

يعد إيجاد عملاء والمحافظة عليهم وتنميتهم الهدف الذي يجب أن تسعى له كل المؤسسات الراغبة في التطور وحتى البقاء، وبما أن البنوك الإسلامية عبارة عن مؤسسات اقتصادية بالدرجة الأولى، فتحقيق أهدافها لا يكون إلا بتحقيق أهداف عملائها المتمثلة فيما يلي:

¹: محمد مرزوق، لقمان. البنوك الإسلامية ودورها في تنمية اقتصاديات المغرب العربي. الطبعة الأولى. المملكة العربية السعودية: مكتبة الملك فهد الوطنية للنشر، 1995. ص 135.

²: بدر بن علي بن عبد الله، الزامل. الحسابات الاستثمارية لدى المصارف الإسلامية تأصيلها النظري وأساليب توزيع أرباحها. الطبعة الأولى. المملكة العربية السعودية: دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع، 2009. ص 36.

³: خالدي، خديجة. عدالة وكفاءة البنوك الإسلامية "تحليل نظري ورياضي". (أطروحة دكتوراه). قسم العلوم الاقتصادية. كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية. جامعة أبو بكر بلقايد - تلمسان -: الجزائر، 2008. ص 162.

⁴: برايج، دلال. قياس استقرار الأداء المالي للبنوك الإسلامية في ظل الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 - دراسة تطبيقية لمجموعة من البنوك الإسلامية في بعض الدول العربية. (أطروحة دكتوراه). قسم العلوم الاقتصادية. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة محمد بوضياف - المسيلة -: الجزائر، 2018. ص 11.

أولاً: تقديم الخدمات البنكية: يقصد بالخدمات البنكية تلك الخدمات التي تخدم العميل في حساباته بحيث يسهل البنك أو المؤسسة المالية للعميل فتح الحساب وحصوله على أمواله المودعة فيه ⁽¹⁾؛ "ويعد نجاح البنك الإسلامي في تقديم الخدمات المصرفية بجودة عالية للمتعاملين، وقدرته على جذب العديد منهم، وتقديم الخدمات المصرفية المتميزة لهم في إطار أحكام الشريعة الإسلامية، نجاحاً حقيقياً له وهدفاً رئيسياً لإدارته" ⁽²⁾.

ثانياً: توفير التمويل للمستثمرين: تربط الشريعة التمويل بعقود البيوع والإيجارات والمشاركات، مما يجعل التمويل مساعداً وميسراً لعمليات إنتاج السلع والخدمات وتداولها ⁽³⁾، ويقوم البنك الإسلامي باستثمار أمواله المودعة لديه من خلال أفضل قنوات الاستثمار المتاحة له عن طريق توفير التمويل اللازم للمستثمرين، أو عن طريق استثمار هذه الأموال من خلال شركات تابعة متخصصة، أو القيام باستثمار هذه الأموال مباشرة في الأسواق (المحلية، الإقليمية، الدولية) ⁽⁴⁾.

ثالثاً: توفير الأمان للمودعين: يحرص البنك الإسلامي على ضرورة توافر السيولة المطمئنة التي تجعله في وضع مطمئن عند حدوث سحب متوقع أو غير متوقع للودائع الموجودة لديه خصوصاً الودائع تحت الطلب، دون الحاجة إلى تسهيل أصول ثابتة ⁽⁵⁾، حيث تزداد ثقة المتعاملين بالبنك على مدى توافره على سيولة نقدية دائمة، التي يتم استخدامها للوفاء باحتياجات سحب الودائع الجارية من جهة، واحتياجات البنك من المصروفات التشغيلية من جهة أخرى.

الفرع الثالث: الأهداف الداخلية

للبنوك الإسلامية العديد من الأهداف الداخلية التي تسعى إلى تحقيقها منها:

أولاً: تنمية الموارد البشرية: إن وجود الكفاءات البشرية القادرة على تسيير دفة النشاط المصرفي الإسلامي يستلزم وجود فئة خاصة من العاملين تتصف بالمهارة والخبرة والابتكار من جهة، ومزودة بما يلزم من القواعد الشرعية اللازمة للمعاملات من جهة ثانية.

¹: مظهر قنطقجي، سامر. صناعة التمويل في المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية. الطبعة الأولى. سوريا: مجموعة دار أبي الفداء العالمية للنشر والتوزيع والترجمة، 2010. ص 154.

²: عريقات، حربي محمد، سعيد جمعة عقل. إدارة المصارف الإسلامية "مدخل حديث". الطبعة الأولى. الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع، 2010. ص 122.

³: قحف، منذر. أساسيات التمويل الإسلامي. الطبعة الأولى. ماليزيا: الأكاديمية العالمية للبحوث الشرعية، 2011. ص 15.

⁴: عريقات، حربي محمد، سعيد جمعة عقل. مرجع سبق ذكره. نفس الصفحة.

⁵: حسن يوسف، داود. الاستثمار قصير الأجل في المصارف الإسلامية. الطبعة الأولى. مصر: المعهد العالمي للفكر الإسلامية، 1996. ص 15.

يعد العنصر البشري العامل الرئيسي لتحقيق الأرباح في البنوك بصفة عامة، "حيث أن الأموال لا تدر عائداً دون استثمار، وحتى يحقق البنك الإسلامي ذلك لا بد من توافر العنصر البشري القادر على استثمار هذه الأموال، والذي لا بد أن تتوفر لديه الخبرة المصرفية ولا يأتي ذلك إلا من خلال العمل على تنمية مهارات العاملين عن طريق التدريب للوصول إلى أفضل مستوى أداء في العمل"⁽¹⁾.

ثانياً: تحقيق معدل نمو: تنشأ المؤسسات بصفة عامة بهدف الاستثمار، وخصوصاً المصارف التي تمثل عماد الاقتصاد لأي دولة، وحتى تستمر البنوك الإسلامية في السوق المصرفية، لا بد أن تضع في اعتبارها تحقيق معدل نمو، الذي يمكنها من الاستمرار والمنافسة في الأسواق المالية والمصرفية⁽²⁾.

ثالثاً: التوسع جغرافياً واجتماعياً: وفقاً لتقرير قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي الصادر عن للبنك الدولي عام 2021 أن 6% من البالغين الذين لا يتعاملون مع البنوك في البلدان النامية يقولون أنهم لا يمتلكون حسابات لأسباب دينية⁽³⁾؛ لذا على البنوك الإسلامية أن تستغل توجه الأفراد نحوها وتفضيل خدماتها ومنتجاتها التي تتوافق مع الشريعة الإسلامية على الخدمات والمنتجات التقليدية، وفي سبيل تحقيق أهدافها سالفة الذكر لا بد لها من الانتشار والتوسع، بحيث تغطي أكبر قدر من المجتمع، وتوفر لجمهور المتعاملين الخدمات البنكية في أقرب الأماكن لهم وبأسعار ملائمة، وهذا لا يتحقق إلا من خلال الانتشار الجغرافي في المجتمعات.

الفرع الرابع: الأهداف الابتكارية

تشتد المنافسة بين البنوك في السوق المصرفية على اجتذاب العملاء سواء أصحاب الودائع (الاستثمارية، الجارية)، والمستثمرين. وفي ظل هذه المنافسة والصراع على حصة السوق زادت تحديات هذه البنوك، ولعل أبرزها مواكبة التطورات الحاصلة في المجال المالي والمصرفي، الذي يعتبر أهم المفاتيح لتطوير عملها وتعزيز قدرتها على التنافس. وحتى تستطيع البنوك الإسلامية أن تحافظ على وجودها بكفاءة وفعالية في السوق المصرفية لا بد لها من مسايرة التطور البنكي وذلك عن طريق ما يلي:

¹: بن حليمة، هوارية، بطاهر علي. "البنوك الإسلامية وعلاقتها بالسوق المالية الإسلامية التجربة الماليزية". مجلة دراسات اقتصادية. العدد 01. (جامعة زيان عاشور: 2012)، ص 26-44.

²: فهد بشير، محمد حمود. محددات اختيار البنوك الإسلامية من وجهة نظر المتعاملين الأفراد مع البنوك الإسلامية في دولة الكويت "دراسة ميدانية". (رسالة ماجستير). قسم المحاسبة والتمويل. كلية الأعمال. جامعة الشرق الأوسط: الأردن، 2013. ص 15.

³: Mohammad Mahbubi, Ali, Abrista Devi HamzahBustomi. "Determinants of Islamic Financial Exclusion In Indonesia". Journal of Islamic Monetary Economics and Finance. No 02. (2020), P 373- 402. (Adapted).

أولاً: ابتكار صيغ التمويل: " حتى يستطيع البنك الإسلامي مواجهة المنافسة من جانب البنوك التقليدية في اجتذاب المستثمرين، لا بد أن يوفر لهم التمويل اللازم لمشاريعهم المختلفة، ولذلك يجب على البنك أن يسعى لإيجاد الصيغ الاستثمارية الإسلامية التي يتمكن من خلالها من تمويل المشروعات الاستثمارية المختلفة، بما لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية"⁽¹⁾.

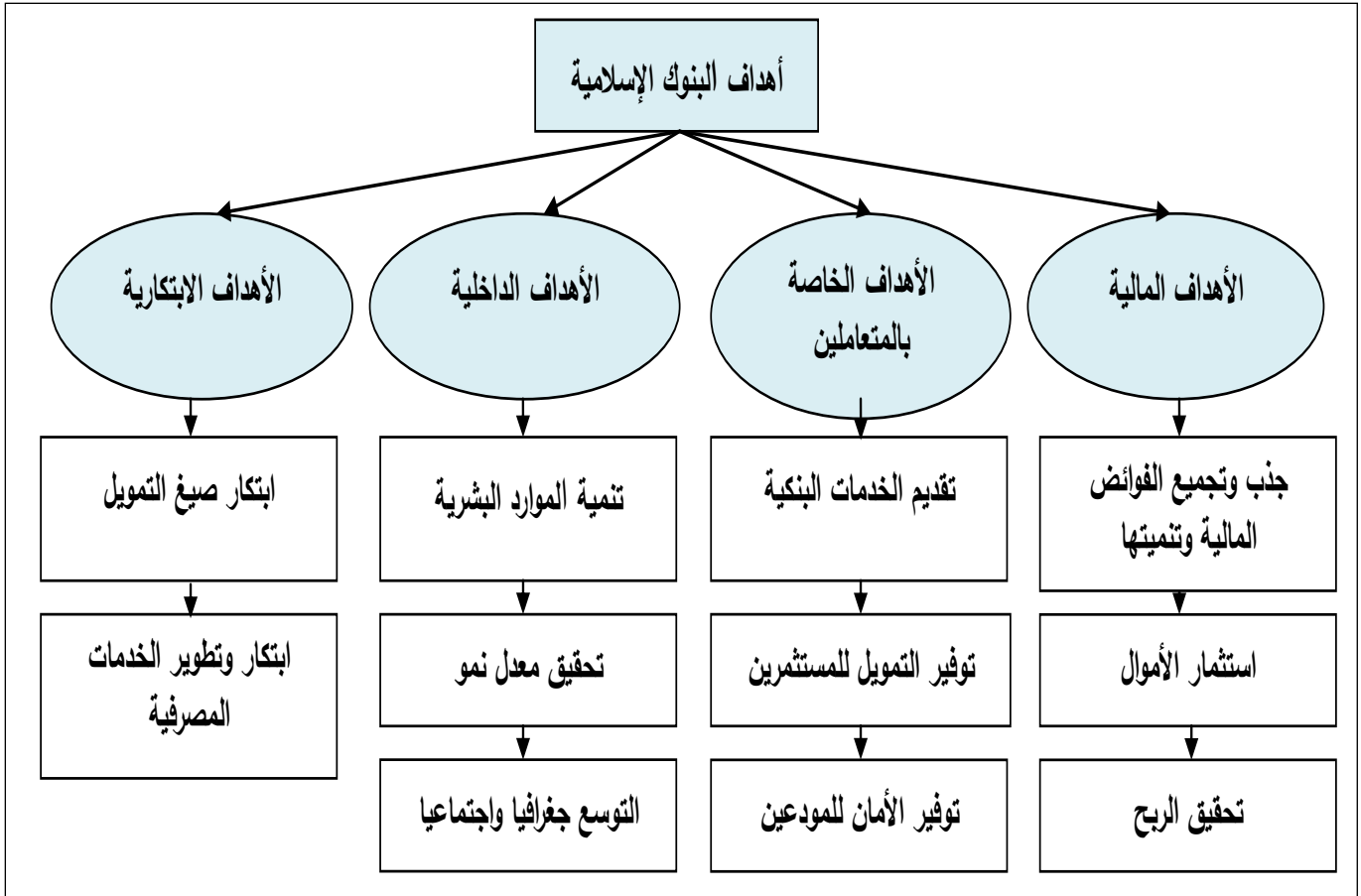
ثانياً: ابتكار وتطوير الخدمات المصرفية: يعد نشاط الخدمات المصرفية من المجالات الهامة التي تستلزم استخدام التقنيات الحديثة في تقديمها. وعلى البنوك الإسلامية أن تعمل على ابتكار خدمات ومنتجات تتواءم مع العصر بتطبيق التكنولوجيا المالية* في حدود أحكام الشريعة الإسلامية، الأمر الذي يمكنها من تقديم خدمات ومعاملات تتميز بالشفافية والسرعة والأمان، خاصة فيما يتعلق بدفع وتحويل الأموال⁽²⁾. ويمكن تلخيص ما سبق من أهداف للبنوك الإسلامية من خلال الشكل التالي:

¹: عريقات، حربي محمد، سعيد جمعة عقل. مرجع سبق ذكره. ص 124.

*: التكنولوجيا المالية: عرف مجلس الاستقرار المالي التكنولوجيا المالية على أنها ابتكار مالي ممكن تقنياً، يخلق نماذج أعمال أو تطبيقات أو عمليات أو منتجاً جديداً، له تأثير مادي مرتبط بالسوق والمؤسسات وتقديم الخدمات المالية، ArifatuDiniyya, Aulia, MahdiahAulia, RofiulWahydi. "Financial Technology Regulation in Malaysia And Indonesia: A Comparative Study". Journal of Islamic Economics Finance and Banking. No 02. (2020), P 67- 87.

²: Babas, Mounira. "Blockchain Technology Applications in the Islamic Financial Industry - The Smart Sukuk of Blossom Finance's Platform in Indonesia Model". Economic Sciences, Management and Commercial Sciences Review. No 02. (2020), P 309- 325.

الشكل رقم (1-6): أهداف البنوك الإسلامية



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على ما سبق.

المبحث الثالث: موارد واستخدامات البنوك الإسلامية

لا تختلف ميزانية البنوك الإسلامية من الناحية الشكلية بنسبة كبيرة عن نظيرتها التقليدية، خاصة جانب المطلوبات الذي يكون أغلب بنوده مصادر أو موارد الأموال في البنوك (موارد ذاتية، موارد خارجية)، فالاختلاف يكون في جانب الموجودات الذي يظهر استخدامات تلك الموارد وتوظيفها، الذي سنحاول تفصيله في الفصل الموالي.

المطلب الأول: مصادر الموارد المالية في البنوك الإسلامية

تمثل الموارد المالية جانب الخصوم أو المطلوبات من ميزانية البنك الإسلامي، وهي تعتبر نقطة الانطلاق الأولى نحو تشكيل سياسة التوظيف به، ونظرا لكون البنوك الإسلامية جزء من الجهاز المصرفي، فهي معنية بالاهتمام بنوعية مواردها والعمل على استقرار نموها حتى تتمكن من تنفيذ خطط التوظيف التي تحقق الأهداف المراد تحقيقها، ولا تختلف موارد البنوك الإسلامية عن مثيلاتها في البنوك التقليدية، حيث تنقسم بصفة عامة إلى موارد داخلية وأخرى خارجية.

الفرع الأول: الموارد المالية الداخلية للبنوك الإسلامية

تتمثل الموارد المالية الداخلية للبنوك الإسلامية في حقوق الملكية وهي بمثابة المصدر الذي يعتمد عليه البنك في بدء نشاطه، ويستمر دورها مع توسع البنك وزيادة عملياته من خلال احتجاز جزء من الأرباح الذي يحققها، إضافة إلى الاحتياطات بمختلف أنواعها، وما قد يتفق عليه من مخصصات⁽¹⁾.

أولاً: رأس المال المدفوع

رأس المال بالنسبة للبنك هو الأموال التي يضعها المساهمون تحت تصرفه عند بداية تشغيله وهو يمثل المصدر الذي تدفق منه الموارد، وبه يتم تأسيس البنك وإيجاد الكيان الاعتباري له، وإعداده وتجهيزه لكي يبدأ في ممارسة نشاطه، بتوفير كافة المستلزمات الأولية اللازمة لذلك، من أفراد وأثاث ومعدات وأجهزة وأدوات ومطبوعات مختلفة وغيرها⁽²⁾؛ وهو يعتبر صمام الأمان بالنسبة للبنوك الإسلامية الذي يمتص الخسائر المتوقعة التي قد تحدث في المستقبل، كما أنه يمثل الأمان والحماية ومصدر ثقة بالنسبة للمودعين⁽³⁾.

¹: الطاهر الهاشمي، محمد. مرجع سبق ذكره. ص 89.

²: الغريب، ناصر. أصول المصرفية الإسلامية وقضايا التشغيل. الطبعة الأولى. مصر: دار أبوللو للطباعة والنشر والتوزيع، 1996. ص 62.

³: MoustafaMoursi El Seoudi, Abdel Wadoud, and others. "Sourcees of funds and invested in Malaysian Islamic Banks". Journal Advances in Natural and Applied Sciences. No 07. (University Kebangsaan Malaysia : 2012), p 1130- 1135.

وتجدر الملاحظة إلى أن رأس المال يشكل نسبة ضئيلة من المصادر المالية للبنوك بصفة عامة، إذا ما قورن بمجموع الأموال التي يستخدمها البنك في استثماراته إسلاميًا كان أم رباويًا، لأن القدر الأكبر من المال يأتي عن طريق الودائع بأشكالها المختلفة⁽¹⁾؛ ويمكن إبراز أهمية رأس المال في البنوك الإسلامية من خلال الوظائف التي يقوم بها، والمتمثلة فيما يلي⁽²⁾:

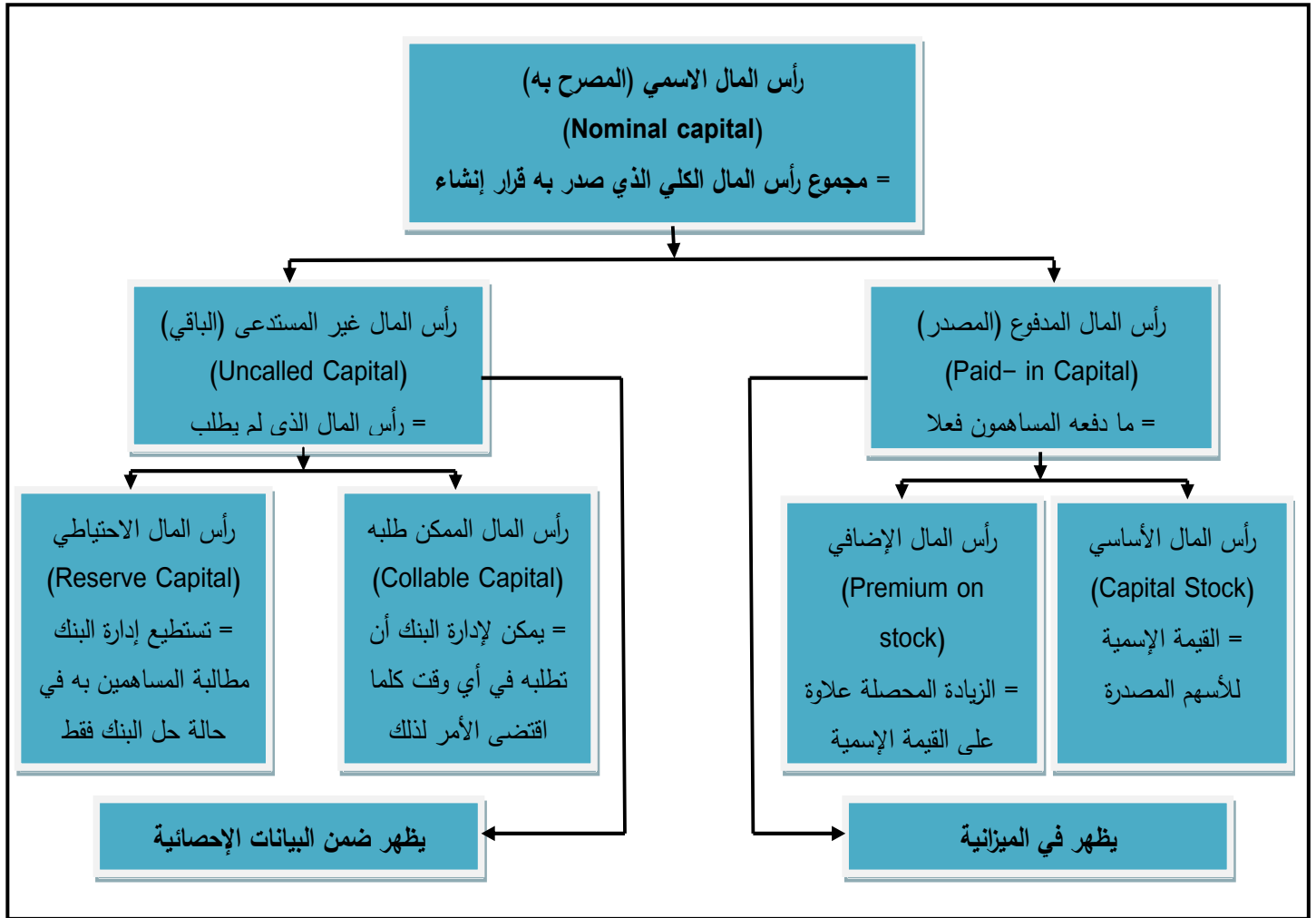
1. **وظيفة الحماية لأموال المودعين:** تقوم البنوك الإسلامية بتوظيف مواردها المالية بأسلوب المشاركة، القائم على اقتسام الربح والخسارة بين أصحاب رأس المال والمستثمرين، وبالتالي فإن أهمية هذه الوظيفة تتضاءل في البنك الإسلامي باعتباره غير ضامن لرد الودائع لأصحابها، باستثناء الودائع الجارية التي لا بد على البنك أن يضمناها لأصحابها وتلبية طلبهم عند رغبتهم في سحبها.
2. **الوظيفة التشغيلية:** يساهم رأس المال في توفير الأصول اللازمة من مباني، وأجهزة، وأثاث وتسهيلات ضرورية لعمل البنك وتشغيله وقيامه بوظائفه، خاصة خلال الفترة الأولى من تأسيسه، وهذه الأصول هي ثابتة لا تحول إلى نقدية إلا عند التصفية، ورأس المال هو البند الوحيد الذي لا يتم أدائه إلا عند تصفية البنك.
3. **الوظيفة التنظيمية:** من المتطلبات الضرورية لإقامة البنك أو إقامة أحد الفروع لمزاولة العمل المصرفي، هو توفير حد أدنى لرأس المال وذلك وفق معايير كفاية رأس المال للجنة بازل. ويوضح الشكل المرفق رقم (1-7) مكونات رأس المال في البنوك الإسلامية.

¹: جدي الهيقي، عبد الرزاق رحيم. مرجع سبق ذكره. ص 89.

²: تومي، إبراهيم. تكييف معايير السلامة في المصارف الإسلامية في ظل مقررات لجنة بازل الدولية - دراسة حالة مجموعة بنك البركة الإسلامية. (أطروحة دكتوراه). قسم العلوم الاقتصادية. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة محمد خيضر: الجزائر، 2017. ص 43.

الفصل الأول: التأصيل المفاهيمي للبنوك الإسلامية

الشكل رقم (1-7): مكونات رأس المال في البنوك الإسلامية



المصدر: عمار غربي، عبد الحليم. مرجع سبق ذكره. ص 358.

ثانياً: الاحتياطات

هي عبارة عن المبالغ التي يتم تحنيبها من أرباح البنك الناتجة عن توظيفه للأموال المتاحة لديه، وهي تعتبر حقاً من حقوق المساهمين، لذلك فإنه في البنك الإسلامي يتم اقتطاعها مما آل إلى المساهمين من صافي الأرباح، وليس من صافي الأرباح المتولدة من الموارد الموظفة ككل والتي تدخل فيها أموال المودعين، وهذا يعني أن نظام التوزيع في البنك الإسلامي يقوم أولاً بالفصل بين الإيرادات المتولدة التي تخص المساهمين، وتلك التي تخص المودعين، ثم يقوم ثانياً بتحميل إيرادات المساهمين بما يجب أن تتحمل به من تكاليف عامة للوصول إلى صافي

الربح الذي يخص المساهمين، والذي يعتبر الوعاء الذي تقتطع منه الاحتياطات⁽¹⁾؛ وتقوم البنوك الإسلامية بتكوين الاحتياطات المختلفة اللازمة لدعم مراكزها المالية، والمحافظة على سلامة رأسمالها وثبات قيمة ودائعها وموازنة أرباحها⁽²⁾.

وتنقسم الاحتياطات إلى عدة أنواع، أهمها: الاحتياطي القانوني، الاحتياطي الاختياري، الاحتياطي النظامي، الاحتياطي المستتر.

1. الاحتياطي القانوني: "هو الذي تفرضه السلطات النقدية على البنوك، وهو عبارة عن اقتطاع نسبة معينة من الأرباح الصافية التي تحققها البنوك لتبقى داخل البنك ولا توزع بأي شكل من الأشكال، وتحدد هذه النسبة تبعاً للأوضاع الاقتصادية ولقانون الدولة التي يوجد بها البنك"⁽³⁾.

2. الاحتياطي النظامي: نكون أمام الاحتياطي النظامي عموماً عندما يتضمن عقد الشركة أو نظامها الأساسي نصاً يقتضي تكوين احتياطي يخصص لمواجهة الأغراض التي يحددها النظام، ويسمى في هذه الحالة بالاحتياطي النظامي، نظراً لأن نظام الشركة هو الذي يقضي به، على خلاف الاحتياطي القانوني الذي يحدده القانون⁽⁴⁾.

3. الاحتياطي الاختياري: هذا النوع من الاحتياطات لا يكون قانونياً (غير إجباري) ولا تعاقدي، بل يتم اقتراحه من قبل مجلس إدارة البنك على الجمعية العامة للمساهمين عندما تكون هناك أرباح كافية تسمح بذلك، ويستعمل في الأغراض المقترحة من طرف المجلس ويحق توزيعه كلياً أو جزئياً على المساهمين إذا لم يستعمل في تلك الأغراض⁽⁵⁾.

4. الاحتياطي المستتر: هو الاحتياطي الذي يلجأ إليه أعضاء مجلس الإدارة في بعض الأحيان عن طريق الضغط على أصول الشركة وتقديرها بأقل من قيمتها الحقيقية، أو عن طريق المبالغة في الخصوم وذلك لدرء الأخطار المستقبلية أو لإخفاء جزء من أرباح كبيرة تكون الشركة قد حققتها⁽⁶⁾.

¹: الطاهر الهاشمي، محمد. مرجع سبق ذكره. ص 160 - 161.

²: جلال سليمان، محمد. الودائع الاستثمارية في البنوك الإسلامية. الطبعة الأولى. مصر: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 1996. ص 18.

³: خالدي، خديجة، بن حبيب عبد الرزاق. مرجع سبق ذكره. ص 74.

⁴: السيد، هاشم عبد الرحيم. موسوعة المصارف الإسلامية. قطر: شركة الهوامش القابضة، 2008. ص 139.

⁵: بن مسعود، ميلود. معايير التمويل والاستثمار في البنوك الإسلامية. (رسالة ماجستير). قسم الشريعة. كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية.

جامعة الحاج لخضر - باتنة - الجزائر، 2008. ص 25.

⁶: السيد، هاشم عبد الرحيم. مرجع سبق ذكره. ص 140.

ثالثاً: الأرباح المحتجزة: تمثل الأرباح المحتجزة تلك الأرباح الفائضة أو المتبقية بعد إجراء عملية التوزيع، وهي أيضاً حقاً من حقوق الملكية أي تخص المساهمين، ومن ثم فلا يجب اقتطاعها إلا مما يخص المساهمين، حيث تلجأ الإدارة في البنك الإسلامي أحياناً إلى احتجاز جزء من أرباحها وترحيلها إلى أعوام قادمة يطلق عليها الأرباح المرحلة أو الأرباح غير الموزعة، وهذه الأرباح يتم احتجازها داخلياً لإعادة استخدامها بعد ذلك، ولا يدرج في هذا البند الأرباح التي تقرر توزيعها ولم يطلب أصحابها وإنما يظهر ذلك ضمن الأرصدة الدائنة الأخرى⁽¹⁾.

رابعاً: المخصصات: يعرف المخصص بأنه أي مبلغ يخصم أو يحتجز من أجل استهلاك أو تجديد أو مقابلة النقص في قيمة الأصول أو من أجل مقابلة التزامات معلومة لا يمكن تحديد قيمتها بدقة تامة، وتمثل المخصصات مصدر من مصادر التمويل الذاتي للبنوك الإسلامية وذلك من خلال الفترة من تكوين المخصص حتى الفترة التي يستخدم فيها الغرض الذي أنشئ من أجله⁽²⁾.

خامساً: الموارد المالية الذاتية الأخرى: لدى البنوك الإسلامية موارد مالية ذاتية أخرى، تتمثل في تأمين المودع من قبل العملاء، غطاء الاعتماد المستندي أو غطاء خطابات الضمان، قيمة تأمين الخزائن الحديدية، فهي كلها عبارة عن أجور وعمولات يتقاضاه البنك الإسلامي لقاء تقديمه خدمات لزيائنه، إضافة إلى ذلك القروض الحسنة المقدمة من قبل المساهمين⁽³⁾.

الفرع الثاني: الموارد المالية الخارجية للبنوك الإسلامية

تمثل الموارد المالية الذاتية نسبة ضئيلة من إجمالي الموارد في البنوك الإسلامية، حيث تعتبر الموارد الخارجية والمتمثلة أساساً في الودائع والمدخرات بمختلف أشكالها والتي يضعها أصحابها تحت تصرف البنك الركيزة والأساس الذي تعتمد عليها البنوك الإسلامية في تمويل جميع نشاطاتها التشغيلية والاستثمارية.

¹: المغربي، عبد الحميد عبد الفتاح. الإدارة الاستراتيجية في البنوك الإسلامية. المملكة العربية السعودية: البنك الإسلامي للتنمية والمعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، 2004، ص 116.

²: الوادي، محمد سمحان، حسين محمد سمحان، سهيل أحمد. النقود والمصارف. الطبعة الأولى. الأردن: دار الميسرة للنشر والتوزيع، 2010، ص 195.

³: مبروكي، الطيب. المخصصات والاحتياطات في البنوك الإسلامية من منظور فقهي. (رسالة ماجستير). قسم الفقه وأصوله. كلية العلوم الإسلامية. جامعة المدينة العالمية: ماليزيا، 2012، ص 12.

أولاً: الودائع (الحسابات) الجارية: وتسمى أيضاً بالودائع تحت الطلب، تتمتع هذه الودائع بأهمية كبرى لدى كل البنوك، باعتبارها تغطي أكبر جزء من مواردها المالية، ويقوم كل بنك بدمج أمواله مع بعضها، ويستخدمها في توظيفاته، مع تركه لنسبة معينة يواجه بها الطلبات اليومية لعملائه⁽¹⁾.

وتعرف على أنها مبالغ يتم إيداعها في البنك من قبل المتعاملين كأمانة، ويحق لأصحابها طلبها في أي وقت وبالطريقة التي يروها مناسبة سواء نقداً أو عن طريق استعمال الشيكات أو أوامر التحويلات المصرفية لأطراف أخرى، وبالتالي هذا الرصيد قد يكون معدوماً في أي لحظة مما لا يعطي البنك الفرصة لاحتسابه ضمن خططه الاستثمارية ولهذا لا يدفع البنك أي عوائد أو أرباح على هذه الودائع⁽²⁾. وإنما يقوم عادة بمنح جوائز وهدايا لأصحاب هذه الحسابات أو الإعفاء من المصاريف عليها وهذا من أجل المحافظة على العملاء واجتذابهم.

وتوضح الموسوعة العلمية والعملية للبنوك الإسلامية أن يد البنك على الودائع الجارية يد ضامن، حيث يقوم بخلطها بغيرها من الودائع ويستثمر الجزء الأكبر منها، ومن أحكام الشريعة الإسلامية في الوديعة (ليس للوديع الحق بأن ينتفع بوديعة، فإذا انتفع بها كان معتدياً بانتفاعه، وإذا تلفت ضمنها، وإذا أذن له المودع بالانتفاع صارت عارية، وإذا انتفع بها مع بقاء عينها، أو صارت قرضاً إذا كانت نقوداً لأن النقود لا تعار لاستهلاكها عند الانتفاع، والقرض مضمون برد المثل)⁽³⁾.

وبما أنه يصعب على البنك الإسلامي توظيف هذا النوع من الودائع في استثمارات طويلة فإنه يلجأ في الغالب إلى تقسيمها إلى ثلاثة أقسام على النحو التالي:

1. جزء يحتفظ به على شكل نقدية سائلة: وهذا لضمان تلبية طلبات المودعين في حال السحب منها، إضافة لتغطية طلبات المودعين للودائع الثابتة الاستثمارية في الآجال المحددة لسحبها⁽⁴⁾.

¹: الشرقاوي الملقبي، عائشة. مرجع سبق ذكره. ص 227.

²: جلال سليمان، محمد. مرجع سبق ذكره. ص 22.

³: الشرقاوي الملقبي، عائشة. مرجع سبق ذكره. ص 231.

⁴: الإسماعيل، جابر شعيب. التمويل الاستثماري طويل الأجل في المصارف الإسلامية . (رسالة ماجستير). قسم الاقتصاد والعلاقات الدولية. كلية الاقتصاد. جامعة حلب: سوريا، 2011. ص 66.

2. جزء يقوم باستثماره مضاربة: وفي هذه الحالة يقوم البنك بالمضاربة في هذه الأموال مع مستثمر، ويحتل البنك في هذه المضاربة مركز المضارب ولا يكون مجرد وسيط، وتكون الأرباح من حق المساهمين وليس من حق أصحاب الودائع الجارية لأن العميل لا يتحمل أية مخاطر نتيجة توظيف الأموال والبنك ضمن له رد هذه الودائع⁽¹⁾.

3. جزء يقوم بتقديمه على شكل قروض حسنة: يقوم البنك الإسلامي بمنح قروض لعملائه حيث تتميز هذه القروض بقصر مدتها وهذا من أجل تقديم المساعدة الطارئة لعملائه عند الضرورة، فالبنك يحاول اجتذاب أكبر قدر من هذه الودائع، فهي غير مكلفة وتعتبر مورد مالي مهم بالنسبة له⁽²⁾.

ثانيا: الودائع الادخارية (حسابات التوفير)

تعد حسابات التوفير إحدى وسائل تجميع المدخرات الصغيرة التي تستمر فترات طويلة، إذا العادة أن يتركها أصحابها في البنوك للاستفادة بها في ظروف الشدة وأوقات الحاجة⁽³⁾، وهي وديعة يمكن سحبها بناء على الطلب المحدد والمتفق عليه مسبقا ولا يمكن سحبها باستخدام شيك أو أدوات أخرى مماثلة⁽⁴⁾؛ تعد من الموارد المالية المهمة للبنوك الإسلامية نظراً لإمكانية توظيفها في استخدامات ومجالات متوسطة وطويلة الأجل⁽⁵⁾. وتنقسم الودائع الادخارية إلى قسمين:

1. حساب الادخار مع التفويض بالاستثمار: يستحق أصحاب هذه الحسابات نصيبا من الربح باعتبارهم مشاركين للبنك في عملية الاستثمار، كما يحق لهم الإيداع والسحب في أي وقت شاءوا.
2. حساب الادخار دون التفويض بالاستثمار: لا يتم منح ربح أو فائدة لأصحاب هذه الحسابات فهي تعامل مثل الحسابات الجارية.

ثالثا: الودائع (الحسابات) الاستثمارية

أو الودائع لأجل، يضعها أصحابها في البنك بقصد الربح والنماء لأموالهم، على أن يكون بينهما اتفاق بعدم سحب المودع لها أو لشيء منها إلا عند حلول الأجل المتفق عليه في العقد⁽⁶⁾.

¹: ضياء، مجيد. البنوك الإسلامية. مصر: مؤسسة شباب الجامعة، 1997. ص 42.

²: الإسماعيل، جابر شعيب. مرجع سبق ذكره. نفس الصفحة

³: سراج، محمد أحمد. النظام المصرفي الإسلامية. مصر: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 1989. ص 91.

⁴: Al Muharrami, Saeed. "Islamic Banking Basic Guidelines for Researchers". European Journal of Social Sciennces. No 03. (2014), P 262- 281.

⁵: مسدور، فارس. مرجع سبق ذكره. ص 95.

⁶: بن عبد الله الشيبلي، يوسف. الخدمات الاستثمارية في المصارف وأحكامها في الفقه الإسلامي. الجزء الأول. المملكة العربية السعودية: 2004. ص

تتمثل في المبالغ التي يتلقاها البنك من المستثمرين على أساس المضاربة المشتركة، وتستمر ملكيتهم لأموالهم المودعة في البنك الإسلامي ولكنهم يفوضونه بالتصرف في هذه الأموال واستثمارها حسب الاتفاق، ويتحدد عائد هذه الودائع وفقاً لنشاط البنك خلال فترة الوديعة ويتحمل أصحاب هذه الودائع نفس المخاطر التي يتحملها المساهمون من حيث احتمالات الخسارة في العمليات الاستثمارية أو في رأس المال المشارك فيه إذا حدثت بدون تقصير البنك، أما الأرباح فيتم تقسيمها حسب النسب المتفق عليها في بداية العقد⁽¹⁾. وتنقسم الودائع الاستثمارية إلى نوعين:

1. حسابات الاستثمار المقيدة: هي الودائع النقدية التي توضع في البنك الإسلامي من قبل العملاء الراغبين

باستثمار هذه الأموال في مشروع محدد أو غرض معين، يتم تحديده من قبل العملاء أنفسهم، أي أن البنك الإسلامي ليس له الحرية في اختيار المشروع إلا أنه يحصل على حصة من صافي ما يتحقق من أرباح ناشئة عن أعمال المشروع شريطة عدم التعدي أو التقصير أو مخالفة الشروط⁽²⁾.

2. حسابات الاستثمار المطلقة: وتسمى أيضاً حسابات الاستثمار المشترك، أو الودائع الاستثمارية مع

التفويض⁽³⁾، وهي حسابات يعطي أصحابها الحق للبنك في استثمارها على أساس عقد المضاربة على وجه ما يراه مناسباً دون تقييدهم له باستثمارها بنفسه أو في مشروع معين أو لغرض معين أو بكيفية معينة⁽⁴⁾، تكون آجال هذه الودائع مختلفة (3 أو 6 أو 9 أو 12 شهراً، أو أكثر وقابلة للتמיד كما لا يسمح بالسحب منها إلا في نهاية المدة المحددة⁽⁵⁾، وتشارك الأموال التي يقدمها المودعون في صافي النتائج الكلية للتوظيف⁽⁶⁾، حيث يتم التوزيع التوزيع عادة مرة في السنة، أو حسب ما وقع عليه الاتفاق⁽⁷⁾.

¹: زنكري، ميلود. حماية الودائع في المصارف الإسلامية بين التأصيل الشرعي ومواكبة المعايير العالمية للسلامة المصرفية. الطبعة الأولى. الإمارات العربية المتحدة: دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري بدبي إدارة البحوث، 2015. ص 28-29. (بتصرف).

²: سعادة، عبد الله يوسف، هيام محمد الزيدانين، باسل يوسف الشاعر. "أثر توظيف الودائع الاستثمارية في ربحية المساهمين - دراسة تطبيقية على المصارف الإسلامية الأردنية". المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية. العدد 02. (جامعة آل البيت: 2017)، ص 267-290.

³: الشبيلي، يوسف عبد الله. الخدمات الاستثمارية في المصارف وأحكامها في الفقه الإسلامي الصناديق والودائع الاستثمارية. الجزء الأول. المملكة العربية السعودية: دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع، 2006. ص 126.

⁴: بختي، عمارية. مرجع سبق ذكره. ص 45.

⁵: عمار غربي، عبد الحليم. مرجع سبق ذكره. ص 272.

⁶: الغريب، ناصر. مرجع سبق ذكره. ص 66.

⁷: خالدي، خديجة، بن حبيب عبد الرزاق. مرجع سبق ذكره. ص 83.

الفصل الأول: التأصيل المفاهيمي للبنوك الإسلامية

الجدول رقم (1-5): مقارنة بين مختلف أنواع الودائع في البنوك الإسلامية

عناصر المقارنة		الودائع الجارية	الودائع الإدخارية	الودائع الاستثمارية
أصل العقد		قرض حسن	مضاربة مطلقة	مضاربة مطلقة
الهدف من الحساب		السحب والإيداع	الاستثمار + الربح	الاستثمار + الربح
صاحب الحساب		أي شخص	مستثمر صغير	مستثمر كبير
الحد الأدنى للرصيد المشارك في الربح		غير محدد	صغير جداً	كبير
المشاركة في الربح		غير مشارك	مشارك	مشارك
المشاركة في الخسارة		غير مشارك	مشارك	مشارك
نسبة المبلغ المشارك في الاستثمار		لا شيء	منخفضة	متوسطة
نسبة المشاركة في الربح		لا شيء	منخفضة	متوسطة
المدة		غير محددة	شهر	ربع سنة
الإيداع		غير محدد	غير محدد	بعقد جديد
السحب		غير محدد	غير محدد	لها شروط

المصدر: بحثي عمارة. مرجع سبق ذكره. ص 46.

رابعاً: الموارد المالية الخارجية الأخرى للبنوك الإسلامية

تلجأ البنوك الإسلامية أحياناً إلى البحث عن وسائل ومصادر جديدة للحصول على الموارد المالية من أجل تمويل مشاريعها الاستثمارية، وتمثلت هذه المصادر فيما يلي:

1. صكوك الاستثمار الإسلامية: هي السندات المهيكلة وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية، وتسمى بشهادة

الائتمان الإسلامية، أو سندات الدين الإسلامية⁽¹⁾؛ وهي شهادات متساوية القيمة تمثل حصصاً شائعة في ملكية الأصول الملموسة أو منافع أو خدمات، أو في ملكية أصول مشاريع معينة أو أنشطة استثمارية خاصة⁽²⁾، تصدرها البنوك الإسلامية بهدف توفير موارد مالية إضافية للبنك تمكنه من إنجاز مشروعاته وتساعدته في تحقيق أهدافه⁽³⁾.

2. موارد من المؤسسات المالية الأخرى: يمكن للبنوك الإسلامية الاستعانة بالبنك المركزي للحصول سيولة من

أجل تدعيم مركزها المالي، شريطة عدم إخلالها بالمبادئ الشرعية في التعاملات المالية التي تحرم التعامل بالفائدة

¹: Ries Ahmed, Essia, MdAminul Islam, Tariq TawfeeqYousifAlabdullah. "Islamic SukukPrincing Mechanism and rating". Journal of Asian Scientific Research. No 11. (2014), P 640- 648.

²:Zolfaghari, Pegah. "An Introduction to Islamic Securities (Sukuk)". Working Paper. Uppsala University, 2017. P 05.

³: الساعدي، حكيم حمود، ثورة صادق حمادي المفرجي، محمد حسن عبد الكريم الحلي. مرجع سبق ذكره. ص 74.

سواء مع الأفراد أو المؤسسات⁽¹⁾؛ كما يمكن للبنوك الإسلامية التعاون فيما بينها، حيث تقوم بعض البنوك التي لديها فائض في الأموال بإيداع تلك الأموال في البنوك الأخرى التي تعاني من عجز في السيولة النقدية، في صورة ودائع جارية لا يستحق عنها عائد، أو في صورة ودائع استثمار تأخذ عنها عائد⁽²⁾.

المطلب الثاني: استخدامات الأموال في البنوك الإسلامية

تمثل استخدامات الأموال جانب الأصول أو الموجودات في ميزانية البنك، وهي عبارة عن مجالات توظيف الأموال التي تجمعت لدى البنك من الودائع ورأسماله، وتعتمد البنوك الإسلامية في استثمارها لهذه الأموال على أسلوب المشاركة إذ يشارك الأطراف المتعاقدون في المخاطرة والعائد⁽³⁾. وتتجلى أهم عناصر الأصول فيما يلي:

الفرع الأول: الأرصدة النقدية الحاضرة

تكون فيها نسبة السيولة كاملة، وتشمل البنود التالية⁽⁴⁾:

أولاً: النقدية بالصندوق

هي المبالغ التي تحتفظ بها البنوك في خزائنها، تستعمل لمواجهة عمليات السحب اليومي من قبل العملاء.

ثانياً: الأرصدة لدى البنك المركزي

تمثل الاحتياطي النقدي القانوني لدى البنك المركزي، ولا يوجد اختلاف في النسبة المفروضة من البنك المركزي على البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية، سواء على الودائع الجارية أو الودائع الاستثمارية، ولكن يكتسب الاختلاف في المبالغ المفروضة من البنك المركزي كاحتياطي نقدي على الودائع لأنها في البنوك التقليدية فرض يلتزم البنك برده عند الأجل المحدد مع فوائده، وفي البنوك الإسلامية تتمثل في عقد مضاربة بين البنك (المضارب) والمودع (رب المال).

¹: عمار غربي، عبد الحليم. مرجع سبق ذكره. ص 261.

²: الموسوي، حيدر يونس. المصارف الإسلامية أداؤها المالي وأثارها في سوق الأوراق المالية. الطبعة الأولى. الأردن: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2011. ص 42.

³: إسماعيل إبراهيم، عبد الباقي. مرجع سبق ذكره. ص 159.

⁴: خلج، آمنة. مرجع سبق ذكره. ص 41.

ثالثاً: أرصدة لدى البنوك الأخرى

يظهر هذا الحساب لديها كحساب جار إذا كانت هناك معاملات ضرورية مع بنوك تقليدية ولا يمكن أن يكون هذا الحساب سالباً لدى هذه البنوك، ويوجد هذا الحساب بالطبع بين البنك الإسلامي وغيره من البنوك الإسلامية الأخرى داخل الدولة وخارجها.

رابعاً: أرصدة لدى المراسلين بالخارج

تجتهد البنوك الإسلامية أن يكون مراسلوها في الخارج من البنوك الإسلامية، ولكن قد لا توجد بنوك إسلامية في بعض البلدان، فتتخذ البنوك الإسلامية مراسلين لها من البنوك التقليدية، غير أنها تعقد معها اتفاقيات تقضي بأن الأرصدة الدائنة للبنوك الإسلامية لا تدفع لها البنوك التقليدية فوائداً، وإذا انكشف حساب البنك الإسلامي لأسباب مفاجئة وغير متوقعة فإن البنك التقليدي لا يحسب فوائداً على البنك الإسلامي.

الفرع الثاني: الأصول المتداولة

تتمثل الأصول المتداولة في ميزانية البنك الإسلامي فيما يلي:

أولاً: محفظة الأوراق المالية

تشمل محفظة الأوراق المالية على الأسهم العادية للشركات والبنوك الإسلامية التي يستثمر البنك الإسلامي أمواله فيها متوقعاً الحصول على الأرباح، كما تشمل على تمويل مشاريع المحافظ الاستثمارية من حصيلة إصدارات سندات للمقارضة⁽¹⁾، وإن كانت البنوك الإسلامية تقوم بهذا النوع من الاستثمارات إلا أن هناك قيوداً شرعية تتمثل في عدم التعامل في أسهم الشركات التي نشاطها مخالف لأحكام الشريعة الإسلامية⁽²⁾.

ثانياً: أنشطة تمويلية واستثمارية

وتتمثل في صيغ التمويل والاستثمار التي تتعامل بها البنوك الإسلامية وهو ما يحل محل القروض الممنوحة من البنوك التقليدية. التي سيتم التطرق إليها بالتفصيل في الفصل الموالي⁽³⁾.

¹: بوقبة، شوقي. تكلفة التمويل في التقليدية والبنوك الإسلامية " دراسة مقارنة من حيث المفاهيم والإجراءات والتكلفة". الطبعة الأولى. الأردن: عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، 2013. ص 97.

²: عزازي، عماد. دور المصارف الإسلامية في تدعيم السوق المالي. الطبعة الأولى. مصر: دار الفكر الجامعي، 2010. ص 41.

³: خلج، أمنة. مرجع سبق ذكره. ص 42.

الفصل الأول: التأصيل المفاهيمي للبنوك الإسلامية

الفرع الثالث: الأصول الثابتة

تتمثل في الموجودات التي تقتنى لغرض الاستخدام في عمليات البنك، وتكون الأصول الثابتة عادة أصول طويلة الأجل، فهي من المتوقع لها أن تزود البنك بخدمات لعدد من السنوات ⁽¹⁾، تتميز بدرجة سيولة منخفضة، وتتمثل أساساً في: الأراضي، المباني، التجهيزات ووسائل النقل وغيرها، بالإضافة إلى مصاريف التأسيس. فيما يلي نموذج عن ميزانية البنك الإسلامي.

الجدول رقم (1-6): الميزانية العمومية للبنك الإسلامي

الأصول (الموجودات)	الخصوم (المطلوبات)
الموجودات الجاهزة:	حقوق المساهمين:
- النقدية في الصندوق.	- رأس المال المدفوع.
- النقدية لدى المراسلين.	- الأرباح المحتجزة.
- النقدية لدى البنك المركزي.	الاحتياطيات:
- النقدية لدى البنوك الأخرى.	- إحتياطي قانوني.
- النقدية في صندوق الزكاة.	- إحتياطي اختياري.
الموجودات المتداولة:	- إحتياطي عمليات استثمارية
- استثمارات في عمليات المراجعة.	المخصصات:
- استثمارات في عمليات المشاركة.	- مخصصات ضريبة الدخل.
- استثمارات في عمليات المضاربة.	- مخصصات تعويض نهاية الخدمة.
- استثمارات في عمليات بيع السلم.	- مخصصات الاستهلاك.
- استثمارات في عمليات عقود الاستصناع.	الودائع:
- استثمارات في عمليات البيع التأجيري.	- وداائع حارية.
- استثمارات في شركات وصناديق.	- وداائع التوفير.
- استثمارات إسلامية.	- وداائع استثمارية (مطلقة، مقيدة).
- القرض الحسن.	صافي الربح القابل للتوزيع.
- أرضة مدينة أخرى.	الحسابات النظامية:
الموجودات الثابتة:	- تعهدات البنك مقابل اعتمادات مستندية.
- أثاث بعد الاستهلاك.	- تعهدات البنك مقابل كفالات.

¹ العاني، معاوية كريم، فاطمة المردي اليافعي. "العوامل المحددة للاستثمار في الأصول الثابتة دراسة تطبيقية من وجهة نظر المديرين في عينة من شركات القطاع الصناعي بمحافظة ظفار". المجلة العربية للإدارة. العدد 02. (2016)، ص 229-248.

الفصل الأول: التأصيل المفاهيمي للبنوك الإسلامية

	- آلات مكتبية وحاسوبية بعد الاستهلاك. - مباني بعد الاستهلاك. - أراضي. الحسابات النظامية: - تعهدات العملاء مقابل اعتمادات مستندية. - تعهدات العملاء مقابل كفالات.

المصدر: بورقية، شوقي. مرجع سبق ذكره. ص 99.

خلاصة الفصل الأول:

بعد التطرق في هذا الفصل للجانب النظري للبنوك الإسلامية، تم التوصل على أنها مؤسسات مالية تزاوّل النشاط البنكي من خلال الوساطة المصرفية، والتي تكون بتجميع الأموال وتوظيفها وفق ضوابط الشريعة الإسلامية، الأمر الذي انعكس على هيكلها التنظيمي والذي أصبح يضم هيئات تشرف وتراقب وتتابع مختلف العمليات المصرفية التي يقوم بها البنك من أجل ضمان سلامتها من الناحية الشرعية؛ وهي تختلف عن البنوك التقليدية بالإضافة إلى ترك التعامل بالربا والأمور المشتبه فيها، فإن أهدافها تضم كل أبعاد التنمية الاقتصادية (اقتصادي، اجتماعي، بيئي، وحتى ديني)، وتتشابه معها من حيث مصادر الأموال المتمثلة في مصادر داخلية التي تتكون من رأس المال، الاحتياطات، والأرباح غير الموزعة، ومصادر خارجية أهمها الودائع بمختلف أنواعها، والتي تنقسم من حيث الآجال إلى ودائع تحت الطلب (جارية)، ودائع ادخارية (حسابات التوفير)، ودائع لأجل (حسابات استثمارية)، وتعتبر هذه الأخيرة الفرق الأساسي بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية في الودائع، حيث أن كل الودائع في البنوك التقليدية بما فيها الودائع لأجل هي عبارة عن قروض أي أن البنك ملزم بإرجاعها إلى أصحابها مع الفوائد، أما في البنوك الإسلامية فإن الودائع التي تستحق عائداً مخرجة على عقد المشاركة أي أن أصحابها يشتركون مع البنك في الأرباح وتحمل الخسائر.

الفصل الثاني

صيغ وأساليب التمويل في البنوك الإسلامية

تمهيد:

يبنى التمويل الإسلامي على قاعدة فقهية أساسية مستنبطة من القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة، وهي أن الربح يستحق بالملك أو بالعمل، أي أن التمويل الاستراتيجي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بمبدأ استحقاق الربح بالملك أو بالعمل.

وتتميز البنوك الإسلامية منذ نشأتها، في كونها تعتمد عقوداً تمويلية طورها انطلاقاً من العقود التي عرفها المسلمون قديماً في مجال التجارة، قائمة على مشاركة المتعاملين الطالبين للتمويل في مشاريعهم على أساس قاعدة الغنم بالغرم، الشيء الغائب لدى البنوك التقليدية المعتمدة على منح التمويل دون تحمل مخاطر تتعلق بالمشروع الممول؛ وسنرى فيما يلي أنواع الصيغ الاستثمارية التي تقدمها البنوك الإسلامية، ودليلها من القرآن والسنة، ومدى تأثيرها على كل من الفرد والاقتصاد، وهذا من خلال هيكله هذا الفصل في ثلاثة مباحث تمثلت كما يلي:

- المبحث الأول: صيغ وأساليب التمويل القائمة على المشاركة
- المبحث الثاني: صيغ وأساليب التمويل القائمة على البيوع والإجارة
- المبحث الثالث: صيغ وأساليب التمويل القائمة على التبرع

المبحث الأول: صيغ وأساليب التمويل القائمة على المشاركة

عقود المشاركات في البنوك الإسلامية تشمل عقد المضاربة والمشاركة والمزارعة والمساواة والمغارسة، وكل منها مختص بتمويل معين وبفئة معينة⁽¹⁾.

وهي عقود تبرم للمشاركة في العمل والربح⁽²⁾، تقوم على روح التعاون والشراكة، حيث يتم تقاسم الأرباح بين الشركاء في حال الربح ويشترون في تحمل الخسارة كل حسب مساهمته في حال وقوعها.

المطلب الأول: التمويل بالمضاربة

تعد المضاربة من أولى أدوات التمويل التي اعتمد عليها المنظرون لفكرة البنوك الإسلامية لتحل محل أساليب التمويل التقليدية.

الفرع الأول: مفهوم التمويل بالمضاربة

أولاً: تعريف المضاربة

1. في اللغة: المضاربة أو القراض* على وزن "مفاعلة" وهو مشتق من الفعل "ضرب" وهو يأتي على معاني منها⁽³⁾:

- ضرب بمعنى سار وسافر في الأرض كقوله تعالى: ﴿وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ إِنْ خِفْتُمْ أَنْ يَفْتِنَكُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا إِنَّ الْكَافِرِينَ كَانُوا لَكُمْ عَدُوًّا مُبِينًا﴾ (سورة النساء: الآية 101).

¹: مسدور، فارس. مرجع سبق ذكره. ص 135.

* القراض: بكسر القاف لغة أهل الحجاز وهو مشتق من القرض، وهو القطع لأن المالك يقطع للعامل قطعة من ماله يتصرف فيها وقطعة من الربح أو المقارضة وهي المساواة لتساويهما في الربح، أو لأن المال من المالك والعمل من العامل، بن أبي العباس، شمس الدين محمد، وآخرون. نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج. الطبعة الثالثة. الجزء الخامس. لبنان: دار الكتب العلمية، 2002. ص 219.

²: Arslan Khan, Muhammad, DodikSiswantoro, Abid Ur Rahman. "The Obstacle Factors of Musharakah and Mudharabah Application in Pakistan". *JurnalAkuntansi Dan Keuangan Indonesia*. No 02. (2020), P 183- 196.

³: الرماني، زيد بن محمد. عقد المضاربة في الفقه الإسلامي وأثره على المصارف وبيوت التمويل الإسلامية. الطبعة الأولى. المملكة العربية السعودية: دار الصميعة للنشر والتوزيع، 2000. ص 09.

- ضرب في الأرض يضرب ضربًا، خرج فيها بغرض التجارة وابتغاء الرزق، كقوله تعالى: ﴿وَأَخْرُؤْنَ يَضْرِبُونَ فِي الْأَرْضِ يَبْتَغُونَ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ﴾ (سورة المزمل: الآية 20). أي المسافرين في الأرض الذين يبتغون من فضل الله في المكاسب والمتاجر⁽¹⁾.

2. المضاربة اصطلاحاً: أورد الفقهاء والباحثين في مجال المالية الإسلامية تعريفات عديدة لشركة المضاربة، ولعل أهمها هو تعريف الدكتور "وهبة الزحيلي" الذي عرف المضاربة على أنها: "عقد على المشاركة في الاتجار بين مالك لرأس المال، وعامل يقوم بالاستثمار بما لديه من الخبرة، ويوزع الربح بينهما في نهاية كل صفقة بحسب النسب المتفق عليها، أما الخسارة إذا وقعت فيتحملها رب المال وحده، ويخسر المضارب جهده أو عمله، أي أن رأس المال من طرف والإدارة والتصرف فيه من طرف آخر"⁽²⁾.

ثانياً: شروط صحة عقد المضاربة: يمكن تقسيم شروط صحة عقد المضاربة إلى ثلاثة أقسام: منها ما يتعلق برأس المال، ومنها ما يتعلق بالعمل، ومنها ما يتعلق بالربح⁽³⁾:

1. الشروط الخاصة برأس المال:

- أن يكون رأس المال من النقود المضروبة الرائجة من الدينانير، أما المضاربة بالعروض (السلع والأشياء العينية) فجمهور الفقهاء يرى أنه لا يجوز جعلها رأس مال للمضاربة؛
- أن يكون رأس المال المضاربة معلوماً قدرًا وصفة لكل من صاحب المال والمضارب بطريقة ترفع الجهالة المفضية إلى نزاع؛
- أن يكون رأس المال عينيًا لا دينيًا في ذمة المضارب، كأن يكون لطرف دين على آخر فيقول الأول اعمل بالمال الذي عندك على أن يكون مضاربة، وحجة الفقهاء في هذا أن الدين ملك للمدين ولا يخرج من ملكه إلى ملك الدائن إلا إذا قبضه، ولم يحدث القبض هنا فلا تصح المضاربة لأنها واقعة على مال غير مملوك لرب المال؛
- تسليم رأس المال إلى المضارب، أي لا بد أن يمكن رب المال المضارب من التصرف في رأس مال المضاربة.

¹: بن كثير القرشي الدمشقي، أبي الفداء إسماعيل بن عمر. مرجع سبق ذكره. ص 1933.

²: الزحيلي، وهبة. المعاملات المالية المعاصرة. الطبعة الثالثة. سورية: دار الفكر، 2006. ص 438.

³: أبوزيد، محمد عبد المنعم. المضاربة وتطبيقاتها في المصارف الإسلامية. الطبعة الأولى. مصر: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 1996. ص 26.

2. الشروط الخاصة بالعمل:

- العمل من اختصاص المضارب فقط، أي لا يجوز أن يشترط رب المال أن يعمل معه؛
- عدم تضيق رب المال على العامل، فلا يحق لصاحب المال التضيق على العامل أو المضارب في عمله، ولو فعل ذلك فإن المضاربة فاسدة، وذلك لأن الربح هو الهدف المقصود من عقد المضاربة، فالتضيق على المضارب بما يمنع الربح ينافي مقتضى العقد فيفسده؛
- أن يكون العمل مشروعاً مما تجوز فيه المضاربة وحسب شروط عقد المضاربة، ولا يجوز للمضارب أن يقرض مال المضاربة أو العتق والهبة منه⁽¹⁾.

3. الشروط الخاصة بالربح:

- أن يكون مقدار الربح معلوماً، كالنصف والثلث، لأن المعقود عليه هو الربح، وجهالة المعقود عليه توجب فساد العقد⁽²⁾؛
- اشترط المالكية أن يكون الربح مشتركاً بين العامل ورب المال، فلا ينبغي أن يشترط صاحب المال لنفسه شيئاً من الربح خالصاً دون العامل، ولا ينبغي للعامل أن يشترط لنفسه شيئاً من الربح دون صاحبه⁽³⁾؛
- تحديد نصيب كل من رب المال والمضارب من الربح عند التعاقد، ولا بد أن تكون الحصة من الربح المحقق لا من رأس المال.

ثالثاً: أنواع المضاربة: تنقسم المضاربة إلى ثلاثة أنواع، وفقاً لشروطها، حسب عدد الشركاء، وحسب دوران رأس المال.

1. المضاربة حسب الشروط: وتنقسم إلى⁽⁴⁾:

¹: الوادي، محمود حسين، حسين محمد سمحان. مرجع سبق ذكره. ص 92.

²: الرماني، زيد بن محمد. مرجع سبق ذكره. ص 52.

³: علي جمعة، محمد، محمد أحمد سراج، أحمد جابر بدران. موسوعة فتاوى المعاملات المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية. الطبعة الأولى.

المجلد الثاني "المضاربة". مصر: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، 2009. ص 47.

⁴: الشرقاوي المالقي، عائشة. مرجع سبق ذكره. ص 304-305.

- 1.1 المضاربة المطلقة: هي التي لا يرد في عقدتها أي شرط يحد من سلطة المضارب في العمل، من حيث نوعية أو مكانة أو الأشخاص الذين سيتم التعامل معهم، بل يبقى مطلق الحرية في التصرف.
- 1.2 المضاربة المقيدة: هي التي تتقيد بالزمان والمكان أو نوع معين من السلع أو بائع أو مشتري، فإذا عمل في غير ما اتفق عليه الطرفان بطلب المضاربة، أصبح العامل ضامناً للمال⁽¹⁾.
2. المضاربة حسب عدد الشركاء: تصنف المضاربة من حيث الأطراف المشاركة إلى نوعين⁽²⁾:
 - 1.2 المضاربة الثنائية: هي المضاربة التي تتم بين طرفين يقدم فيها الطرف الأول المال ويقدم الطرف الثاني العمل، أي تكون العلاقة فيها بين رب المال والمضارب فقط.
 - 2.2 المضاربة المشتركة (الجماعية): هي المضاربة التي تكون فيها العلاقة متعددة، فيتعدد أرباب الأموال والمضارب واحد، أو يتعدد المضاربون ورب المال واحد، أو يتعدد أرباب الأموال والمضاربون.
 3. المضاربة حسب دوران رأس المال: تنقسم المضاربة وفق هذا المعيار إلى⁽³⁾:
 - 1.3 مضاربة مؤقتة: هي مضاربة محددة بصفة معينة، وتنتهي بعدها، أي يحدد فيها الزمن لدوران رأس المال دورة واحدة.
 - 2.3 مضاربة مستمرة: هي مضاربة غير محدودة بصفة معينة، وتتميز بدوران رأس المال عدة مرات.
- الفرع الثاني: المضاربة في البنوك الإسلامية وخطوات تنفيذها
- أولاً: المضاربة في البنوك الإسلامية: تمارس البنوك الإسلامية في الغالب نوع المضاربة المشتركة، باعتبارها وسيط بين جماعة المستثمرين الذي يقدمون المال في صورة ودائع، وجماعة المضاربين الذين يأخذون المال من أجل توظيفه في مشروع استثماري.

¹: بلعجوز، حسين. مخاطر صيغ التمويل في البنوك الإسلامية والبنوك الكلاسيكية دراسة مقارنة . مصر: مؤسسة الثقافة الجامعية، 2009. ص 22.

²: الوادي، محمود حسين، حسين محمد سمحان. مرجع سبق ذكره. ص 96.

³: زعباط، عبد الحميد. البنوك التجارية والبنوك الإسلامية ودورها في التنمية . (أطروحة دكتوراه). قسم العلوم الاقتصادية. كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير. جامعة الجزائر 3: الجزائر، 2014. ص 77.

الفصل الثاني: صيغ وأساليب التمويل في البنوك الإسلامية

- وتقوم هذه العلاقة على أساس أن يعرض البنك الإسلامي باعتباره مضارباً على أصحاب الأموال استثمار مدخراتهم لهم، كما يعرض باعتباره صاحب مال أو وكيل عن أصحاب الأموال على أصحاب المشروعات الاستثمارية استثمار تلك الأموال، على أن توزع الأرباح حسب الاتفاق بين الأطراف الثلاثة، أما الخسارة فهي تقع على صاحب المال⁽¹⁾.
- ويعد كل من نوعي المضاربة المطلقة والمقيدة ملائم لمعاملات البنك الإسلامي، غير أن المضاربة المطلقة هي الأصل في التعامل بين البنك وأصحاب ودائع الاستثمار⁽²⁾، ذلك لأنها تمنحها سلطة تحديد الشروط التي ستعمل بها، وتعطيها حرية أكبر في الاستخدام⁽³⁾.
- ثانياً: خطوات تنفيذ المضاربة في البنوك الإسلامية:** يتم تنفيذ المضاربة المشتركة في البنوك الإسلامية من خلال الخطوات التالية⁽⁴⁾:
- يتقدم أصحاب رؤوس الأموال بمدخراتهم بصورة فردية إلى البنك الإسلامي وذلك لاستثمارها لهم في المجالات المناسبة؛
 - يقوم البنك بدراسة فرص الاستثمار المتاحة والمرشحة للتمويل؛
 - يخلط البنك أموال أصحاب رؤوس الأموال ويدفع بها إلى المستثمرين كل على حدة وبالتالي تنعقد مجموعة من شركات المضاربة الثنائية بين البنك والمستثمر؛
 - تحتسب الأرباح في كل سنة بناء على ما يسمى بالتنفيض التقديري أو التقويم لموجودات الشركة بعد حسم النفقات.
 - توزع الأرباح بين الأطراف الثلاثة، صاحب رأس المال والبنك والمضارب⁽⁵⁾. ويوضح الشكل المرفق رقم (2-1) خطوات تنفيذ عقد المضاربة في مصرف السلام الجزائر.

¹: شبير، محمد عثمان. مرجع سبق ذكره. ص 342.

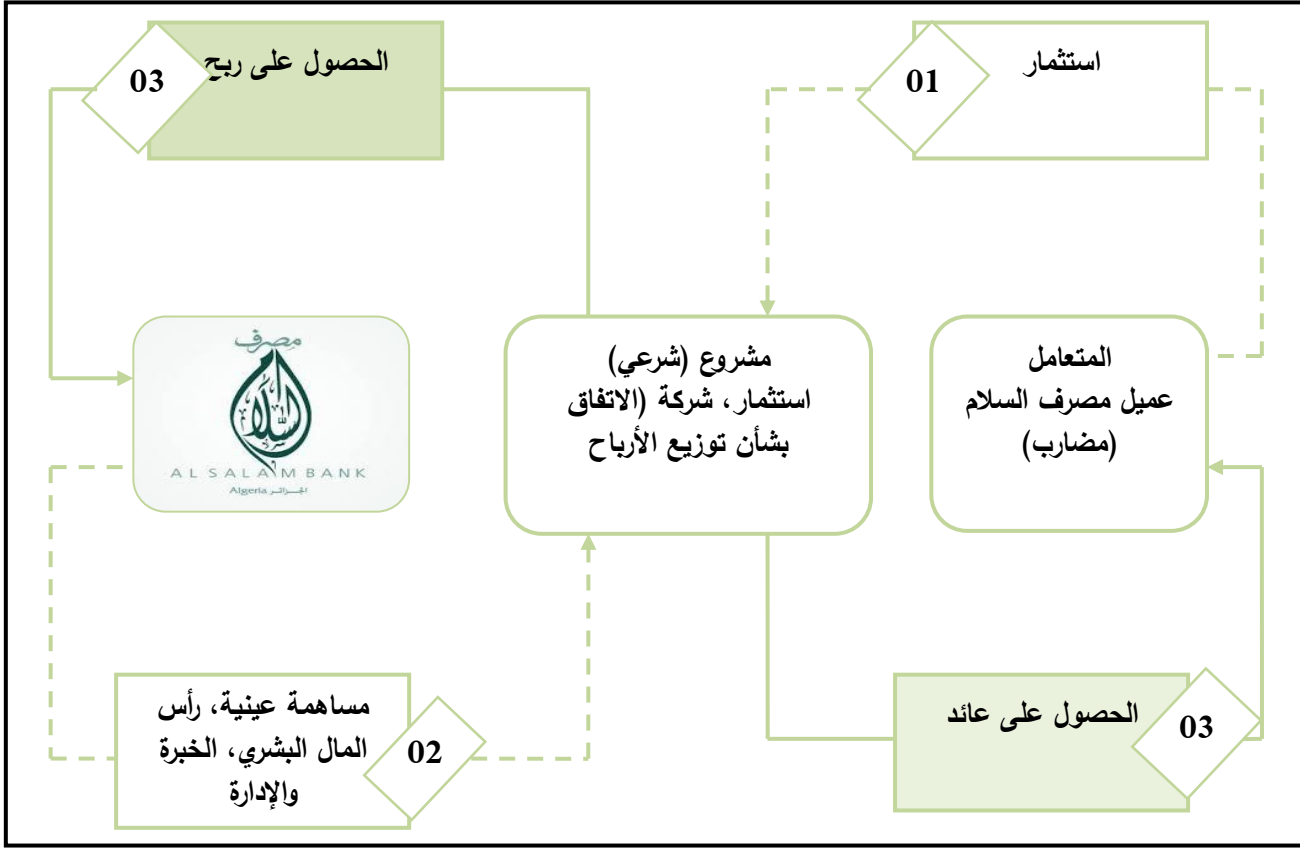
²: الدريوش، أحمد بن يوسف. أحكام السوق في الإسلام وأثرها في الاقتصاد الإسلامي. الطبعة الأولى. المملكة العربية السعودية: دار عالم الكتب للنشر والتوزيع، 1989. ص 545.

³: الشرقاوي الملقبي، عائشة. مرجع سبق ذكره. ص 330.

⁴: شبير، محمد عثمان. مرجع سبق ذكره. ص 343.

⁵: مشهور، أميرة عبد اللطيف. الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي. الطبعة الأولى. مصر: مكتبة مدبولي، 1991. ص 309.

الشكل رقم (2-1): خطوات عقد المضاربة في مصرف السلام الجزائر



المصدر: موقع مصرف السلام. صيغ التمويل. 11 أكتوبر 2024، على الساعة 15:00.

<https://www.alsalamalgeria.com/ar/blog/list-26-4.html>

الفرع الثالث: الأهمية الاقتصادية للمضاربة

إن نسبة تحقق العدالة في صيغة المضاربة نسبة أكبر، باعتبار أن العائد تابع للإنتاجية المتحققة على طول الخط: رب المال والوسيط المالي والمضارب النهائي للمال في المشروع الإنتاجي، كل واحد منهم يحصل على حصة من القيمة المضافة في البيئة الاقتصادية، وعندما ترفض البيئة الاقتصادية إضافة أي قيمة، أو حتى عندما تأكل جزءا من القيمة المستثمرة في المشروع، فإن الثلاثة يسهمون في اقتسام هذه الخسارة، فرب المال يخسر جزءا من ماله، وكذلك الوسيط والمضارب النهائي للمال في المشروع الإنتاجي يخسران عائد خدماتهما⁽¹⁾؛ فمشاركة أطراف المضاربة في المكسب والخسارة مدعاة لأن تجتذ المؤسسات أو البنوك خبرتها

¹: خالد، حديجة. مرجع سبق ذكره. ص 285.

الفصل الثاني: صيغ وأساليب التمويل في البنوك الإسلامية

الفنية في البحث عن أفضل مجالات الاستثمار والبحث عن أرشد الأساليب⁽¹⁾، إضافة إلى ما سبق فالمضاربة لها أهمية كبيرة على الاقتصاد نلخصها فيما يلي⁽²⁾:

- يتيح أسلوب المضاربة فرصة كبيرة لرواج الحرف والمهن والتجارة بالمجتمع وهو يساهم في إيجاد تنمية حقيقية مع امتصاص العمالة الزائدة بالمجتمع، وهذا بدوره يساعد على ارتفاع القوة الشرائية ومن ثم زيادة الطلب على السلع والخدمات، ما يساهم في تحقيق الانتعاش الاقتصادي؛
- تحقيق درجة كفاءة أكبر في تخصيص الموارد، من خلال توجيه الموارد نحو المجالات التي يمكن أن تحقق أكبر عائد ممكن فيها نتيجة استخدام المال من قبل المضاربين؛
- التقليل من التفاوت في توزيع الدخل من خلال حصول العامل على حصة من الأرباح التي تتحقق نتيجة المضاربة، وبهذا تزداد حصة عنصر العامل في الدخل المتحقق في الاقتصاد؛
- تصحيح وظيفة رأس المال في المجتمع بجعله خادماً لمصالحه، لا كيانا مستقلاً؛
- النهوض باقتصاديات المجتمعات الإسلامية، وتحقيق الأرباح من خلال القيام بالمشاريع التي تخضع لضوابط الشريعة الإسلامية⁽³⁾.

المطلب الثاني: التمويل بالمشاركة

يعتبر التمويل بالمشاركة، أحد أهم صيغ التمويل التي تستخدمها البنوك الإسلامية لتمويل المشاريع الاستثمارية الكبرى.

الفرع الأول: مفهوم التمويل بالمشاركة

أولاً: تعريف المشاركة

1. **في اللغة:** الشَّرْكَ والشَّرْكَةُ سواء، وهي تعني مخالطة الشريكين، يقال: اشتركنا بمعنى تشاركنا، وقد اشترك الرجلان وتشاركا وشارك أحدهما الآخر⁽⁴⁾.

¹: الروماني، زيد بن محمد. مرجع سبق ذكره. ص 71.

²: خلج، آمنة. مرجع سبق ذكره. ص 59-60.

³: حمدان، عبد المطلب عبد الرزاق. المضاربة كما تجريها المصارف الإسلامية وتطبيقاتها المعاصرة. مصر: دار الفكر الجامعي، 2008. ص 210.

⁴: ابن منظور، أبي الفضل جمال الدين. لسان العرب. المجلد العاشر. إيران: نشر أدب الحوزة، 1956. ص 448.

2. المشاركة اصطلاحاً: اختلفت عبارات الفقهاء في تعريف الشركة اصطلاحاً⁽¹⁾: فقد عرفها المالكية بأنها: إذن في التصرف لهما مع أنفسهما، أي أن يأذن كل واحد من الشريكين لصاحبه في أن يتصرف مال لهما مع إبقاء حق التصرف لكل منهما؛ أما الحنابلة عرفوها بأنها: الاجتماع في استحقاق أو تصرف؛ وعرفها الشافعية أنها: ثبوت الحق في شيء لاثنتين فأكثر على جهة الشيوخ؛ أما الحنفية: الشركة، عبارة عن عقد بين المتشاركين في رأس المال والربح.

ويذكر أحمد أبو الفتح تعريفاً للشركة بقوله: هي تعاقد بين اثنين أو أكثر على العمل للكسب بواسطة الأموال، أو الأعمال، أو الوجهة*، ليكون الغنم والغرم بينهما حسب الاتفاق المشروع⁽²⁾.

ثانياً: مشروعية المشاركة: المشاركة مشروعة بالكتاب والسنة والإجماع، أما الكتاب، فقوله تعالى: ﴿فَهُمْ شُرَكَاءُ فِي الثُّلُثِ﴾ (سورة النساء: الآية 12). وقوله سبحانه: ﴿وَإِنَّ كَثِيرًا مِّنَ الْخُلَطَاءِ لَيَبْغِي بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾ (سورة ص: الآية 24). والخلطاء: هم الشركاء⁽³⁾. أما السنة، فقد بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم، والناس يتعاملون بالشركة فأقرها عليهم، ففي الحديث القدسي، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: يقول الله تعالى: >> أنا ثالث الشريكين ما لم يخن أحدهما صاحبه، فإذا خانه خرجت من بينهما<<⁽⁴⁾. والمعنى أنا معهما: بالحفظ والإعانة، أمدتهما بالمعونة في أموالهما وأنزل البركة في تجارتهم، فإذا وقعت بينهما الخيانة رفعت البركة والإعانة عنهما⁽⁵⁾.

أما الإجماع، فقد أجمع العلماء المسلمون والفقهاء على جواز ومشروعية المشاركة في الجملة، والخلاف بينهم في بعض أنواعها وبعض أحكامها.

¹: الزحيلي، وهبة. الفقه الإسلامي وأدلته. الطبعة الثانية. الجزء الرابع. سورية: دار الفكر للطباعة والتوزيع والنشر، 1985. ص 792-793.

* الوجهة: أو شركة الوجه، هي التي يشترك فيها اثنين أو أكثر جميعهم أو بعضهم لهم وجهة عند الناس، دون أن يكون بهم مال، حيث يستخدم الشركاء شهرتهم أو سمعتهم الائتمانية وصلاتهم لتعزيز عملهم، ويتم توزيع الربح بين الشركاء حسب الاتفاق، أما الخسارة فتوزع قدر ضمان كل طرف من عقد المشاركة، مهداوي، هند. التمويل المصرفي الإسلامي حل بديل للأزمات المالية العالمية. (أطروحة دكتوراه). قسم العلوم الاقتصادية. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة أبي بكر بلقايد "تلمسان": الجزائر، 2016. ص 31.

²: أبو الفتح، أحمد. كتاب المعاملات في الشريعة الإسلامية والقوانين المصرية. الطبعة الأولى. الجزء الأول. مصر: مطبعة اليوسفور بشارع عبد العزيز، 1913. ص 466.

³: الزحيلي، وهبة. الفقه الإسلامي وأدلته. مرجع سبق ذكره. ص 793.

⁴: رواه أبو داود.

⁵: الزحيلي، وهبة. الفقه الإسلامي وأدلته. مرجع سبق ذكره. نفس الصفحة.

ثالثا: الشروط العامة لعقد المشاركة

عقد المشاركة يقوم على ما تقوم عليه العقود المالية الأخرى من الأركان والشروط التي ترجع إلى الانعقاد والصحة، فهناك شروط تتعلق بالعاقدين، وأخرى تتعلق بالصيغة (الإيجاب والقبول)، بالإضافة إلى شروط تتعلق برأس المال والربح⁽¹⁾. ونلخص أهم شروط عقد المشاركة فيما يلي⁽²⁾:

- أن يتوافر في كل أطراف عقد المشاركة أهلية التوكيل والتواكل، ذلك لأن الشركة على اختلاف أنواعها تتضمن وكالة كل شريك عن صاحبه، لذا يجب أن تتوافر فيه شروط الوكيل باعتباره وكيلًا، وشروط الموكل باعتباره موكلًا صاحبه، إذ إن كل من الشركاء وكيل عن صاحبه في التصرف في موضوع الشركة بيعًا وشراء واستثمارًا وتقبلًا للأعمال؛

- اشتراك جميع الشركاء في الربح بحيث تكون حصة كل شريك من الربح نسبة معلومة، كخمسه أو ثلثه أو عشر في المائة منه، فإن جهلت فسد العقد، لأن الربح هو المعقود عليه وجهالة المعقود عليه تستوجب فساد العقد؛

- أن يكون رأس مال المشاركة من الأموال، من النقد، واختلاف الفقهاء في كون العروض مقبولة للشراكة، حيث أجاز فقهاء المالكية والحنابلة أن يكون من العروض شريطة تقويمها بالنقد الجارية وقت المشاركة⁽³⁾؛

- يكون العمل من الطرف الذي يتلقى الأموال الإضافية ثابتًا ومحددًا مسبقًا، ويتم الإعلان عنه لجميع المعنيين في عقد المشاركة، في حين توزع الخسائر بنسبة مساهمة كل طرف في رأس المال⁽⁴⁾.

- عقد المشاركة عقد غير لازم لأطرافه، وفسخه جائز في حضور الشريك، وعدم ترتب أي ضرر عليه، فإن ترتب عليه ضرر منع الفسخ حتى يزول المانع تمشيًا مع القاعدة الشرعية (لا ضرر ولا ضرار)⁽⁵⁾.

¹: عبده، أحمد إدريس. فقه المعاملات على مذهب الإمام مالك مع المقارنة بالمذاهب الأخرى في أصول المسائل وعيونها. الجزائر: شركة دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، 2000. ص 386-387.

²: الخفيف، علي. الشركات في الفقه الإسلامي بحوث مقارنة. مصر: دار الفكر العربي، 2009. ص 37-39.

³: فخري، حسين عزي. صيغ تمويل التنمية في الإسلام. المملكة العربية السعودية: البنك الإسلامي للتنمية والمعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، 1993. ص 39. (بتصرف).

⁴: Mohammed kayed, Abdel Haq. The Relationship between Islamic Banking Theory and Practice. (Thesis Doctorat in Philosophy). Oxford Brooks University, 1993. P 31.

⁵: شخار، نعيمة. تسيير مخاطر التمويل في البنوك الإسلامية - دراسة حالة بنك البركة الجزائري. (أطروحة دكتوراه). قسم العلوم الاقتصادية. كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير. جامعة البليدة 2: الجزائر، 2015. ص 81.

الفرع الثاني: المشاركة في البنوك الإسلامية وخطوات تنفيذها

تعتبر عقود المشاركة التي تستعملها البنوك الإسلامية تطبيقاً لما يعرف في الفقه الإسلامي بشركة العنان^{*} (1)؛ ويؤدي تطبيق المشاركة إلى توزيع المسؤولية والمخاطر توزيعاً عادلاً، بين البنك والمستثمرين والمودعين، فهم يقتسمون جميعاً كل تبعات المشاريع بمخاطرها ثم أرباحها أو خسائرها⁽²⁾.

أولاً: تعريف المشاركة في البنوك الإسلامية: المشاركة هي اتفاق بين البنك الإسلامي والعميل، على العمل في مشروع ما بغرض تحقيق الربح عن طريق المساهمة في رأس مال المشروع وإدارته؛ ويتفق البنك مع شريكه طالب التمويل على نسبة توزيع الأرباح المتوقعة بينهما، في حين تقسم الخسارة بنسبة حصة كل منهما في التمويل⁽³⁾. ولا تكون مشاركة البنك في الإدارة إلا بالقدر اللازم لحفظ حقوقه والاطمئنان إلى عدم حدوث إهمال أو تقصير أو تعد من جانب الممول المفوض بالإدارة، ويستحق الشريك طالب التمويل حصة من الربح يتفق عليها مع البنك عند العقد مقابل إدارته للمشروع⁽⁴⁾. وتنقسم المشاركة لدى البنوك الإسلامية إلى قسمين: من حيث المحل (المشاركة في صفقة معينة، المشاركة في رأس مال مشاريع إنتاجية أو خدمية)، من حيث الاستمرارية (المشاركة الدائمة أو الثابتة، المشاركة المتناقصة أو المنتهية بالتملك)⁽⁵⁾.

ثانياً: الخطوات العملية لتطبيق المشاركة في البنوك الإسلامية: لتطبيق المشاركة في البنوك الإسلامية، يجب على كل من البنك والعميل القيام بالخطوات التالية⁽⁶⁾:

* شركة العنان: هي شركة بين شخصين في شيء خاص دون سائر أموالهما، فهو أن يخرج كل واحد من الشريكين ديناراً أو دراهم مثل ما يخرج صاحبه ويخلفها، ويأخذ كل واحد منهما لصاحبه بأن يتجر فيه، ولم يختلف الفقهاء في جوازه، وأنها إن ربحا في المالين فيبينهما، وإن وضعاً فعلى رأس مال كل واحد منهما، ابن منظور، أبي الفضل جمال الدين. لسان العرب. المجلد الثالث عشر. إيران: نشر أدب الحوزة، 1984. ص 292-293.

¹: مسدور، فارس. مرجع سبق ذكره. ص 140.

²: الشرقاوي المالقي، عائشة. مرجع سبق ذكره. ص 362.

³: المكاوي: محمد محمود. البنوك الإسلامية الناشئة، التمويل، التطوير. الطبعة الأولى. مصر: المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، 2009. ص 65.

⁴: مسدور، فارس. مرجع سبق ذكره. ص 140.

⁵: لتفصيل أكثر حول أنواع المشاركة، أنظر: أبو الهيجاء، إلياس عبد الله. تطوير آليات التمويل بالمشاركة في المصارف الإسلامية - دراسة حالة الأردن. (أطروحة دكتوراه). قسم الاقتصاد والمصارف الإسلامية. جامعة اليرموك: الأردن، 2007. ص 63-65. مسدور، فارس. مرجع سبق ذكره. ص 141.

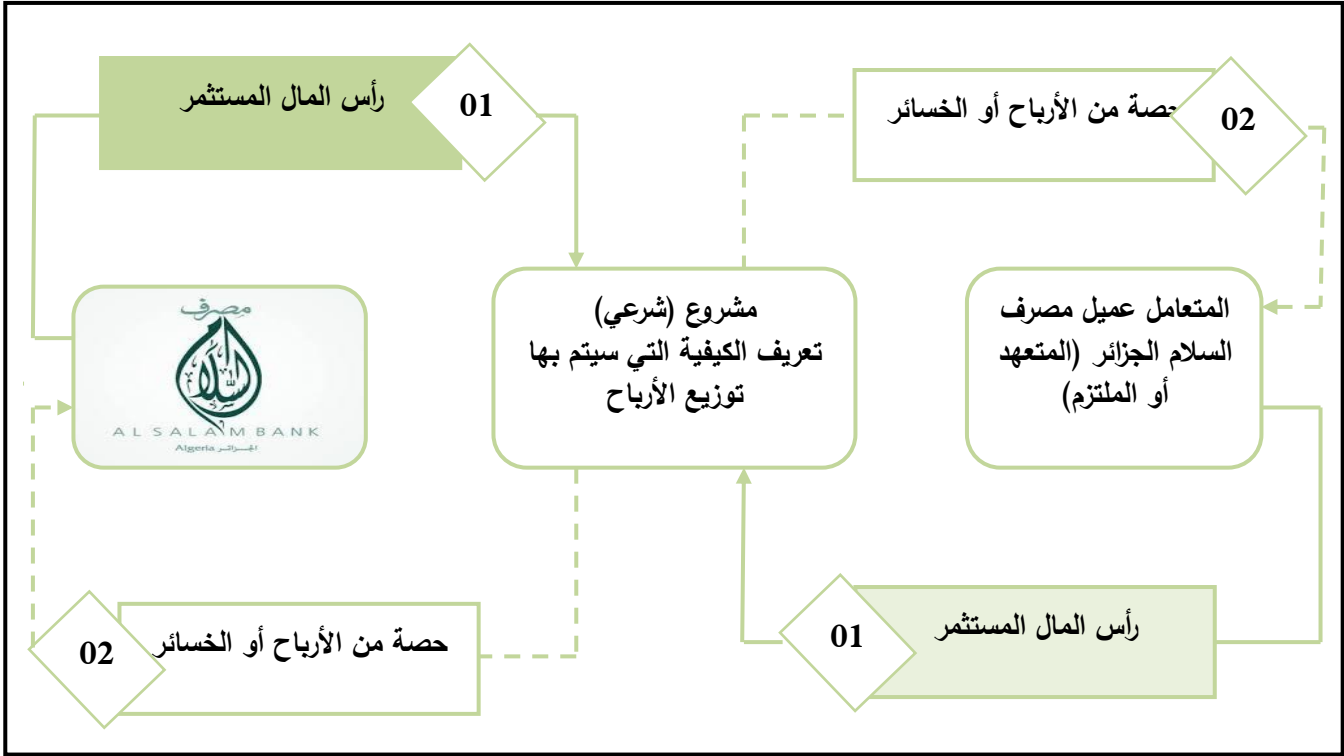
⁶: اليحي، بن عبد العزيز. "معوقات التمويل بالمشاركة في المصارف الإسلامية الحلول المقترحة وإدارة مخاطرها". مجلة العلوم الشرعية. العدد 55. (جامعة المجمعة: 2018)، ص 153-252.

الفصل الثاني: صيغ وأساليب التمويل في البنوك الإسلامية

- تقديم طلب التمويل من طرف العميل الذي يرغب بمشاركة البنك الإسلامي في مشروع معين، مرفقاً به الوثائق، والمستندات الخاصة بالمشروع؛
- دراسة الطلب، والجدوى الاقتصادية من قبل مسؤول التمويل في هذا البنك والتحقق من المعلومات، والمستندات المقدمة؛
- التأكد من أن المشروع يتوافق مع أهداف، وغايات، وشروط التمويل المعمول بها في البنك؛
- التسبيب على الطلب بما يتلاءم مع دراسة الجدوى الاقتصادية؛
- تحويل الطلب لإدارة فرع البنك للتسبيب عليه؛
- رفع الطلب للإدارة العامة للبنك مرفقاً به المستندات، والوثائق الخاصة بالمشروع؛
- في حالة موافقة البنك على التمويل، يتم إبلاغ العميل بالموافقة، والشروط والمستندات المطلوبة؛
- فتح حساب باسم رأس مال المشاركة المعنية لخلط المالكين، ولتسهيل عملية السحب والإيداع؛
- توقيع العقد بين الطرفين (البنك والعميل)؛
- دفع مساهمة كل شريك وتوريدها لحساب المشاركة؛
- بدء عملية الشراء بموافقة الطرفين؛
- فتح ملف للعملية وأخذ ضمان ضد التعدي، والتقصير، والإهمال، والخيانة؛
- المتابعة للصيقة، والميدانية؛
- يقوم عادة قسم التمويل والاستثمار بعد نهاية المشاركة بإعداد تقارير تبين فترة المشاركة ونسب الأرباح المحققة فيها مقارنة بدراسات الجدوى ومعدلات العائد السوقية المماثلة لتقييم العملية والتخطيط للمستقبل⁽¹⁾. ويوضح الشكل المرفق رقم (2-2) خطوات تنفيذ عقد المشاركة الثابتة، في مصرف السلام الجزائر.

¹: الوادي، محمود حسين، حسين محمد سمحان. مرجع سبق ذكره. ص 199.

الشكل رقم (2-2): خطوات عقد المشاركة الثابتة في مصرف السلام الجزائر



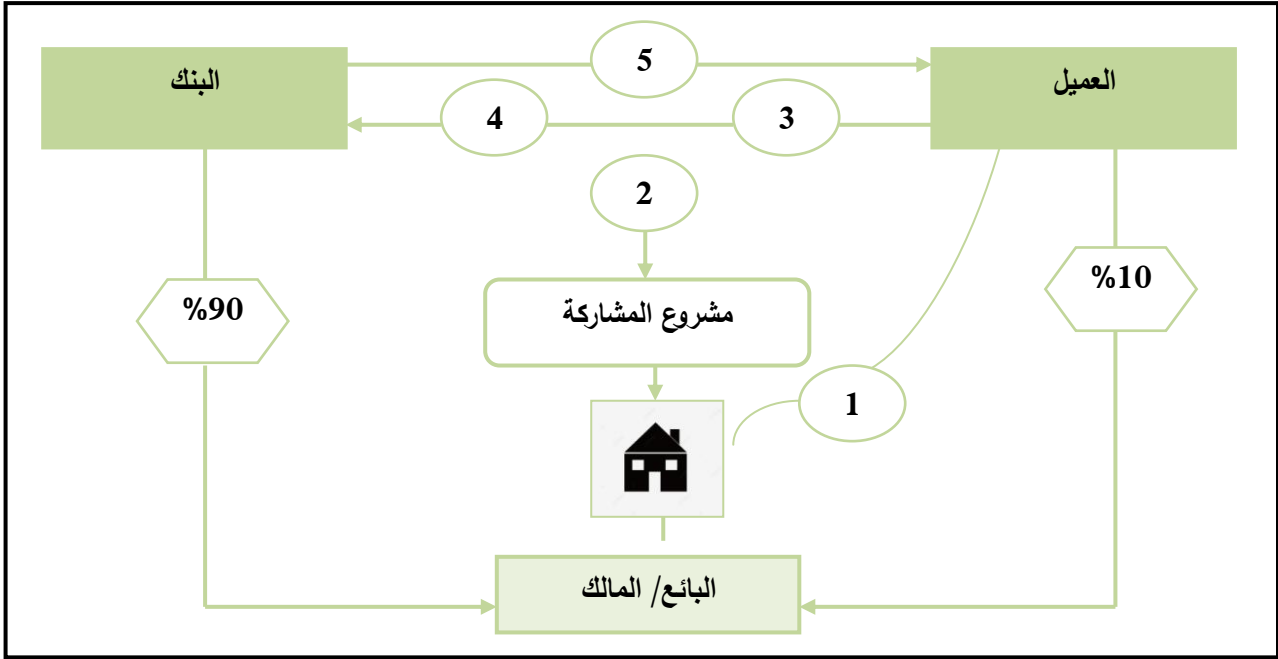
المصدر: موقع مصرف السلام. صيغ التمويل. 11 أكتوبر 2024، على الساعة 15:00.

<https://www.alsalamalgeria.com/ar/blog/list-26-4.html>

أما المشاركة المتناقصة أو المنتهية بالتملك، فتكون من خلال ثلاثة مراحل: أولاً، إبرام عقد بين العميل والبنك يسمى "بشركة الملك"، على سبيل المثال، يقوم العميل والبنك بشراء مسكن باستثمارات رأسمالية أولية بنسبة 10% و 90% على التوالي، ثم يتم تنفيذ المرحلة الثانية من خلال عقد الإجارة بين العميل والبنك، وهنا يستأجر العميل حصة البنك غير المجزأة أو جزءاً منه ويدفع مبلغ الإيجار، وأخيراً يواصل العميل شراء الوحدات التي تمثل حصة البنك بشكل تدريجي حتى يمتلكه بالكامل، وهنا ستزداد حصة العميل في المسكن في حين أن حصة البنك ستتناقص، حتى يتم تملك المنزل بالكامل من قبل العميل، ويتم هذا الشراء لحصة البنك من خلال عقد البيع، كما سيوقع العميل على اتفاق الوعد حيث يوافق على شراء الحصة المستحقة من البنك تدريجياً⁽¹⁾. ويمكن توضيح ما سبق من خطوات للقيام بالمشاركة المنتهية بالتملك من خلال الشكل التالي:

¹ : Haneef, Rafe, SherinKunhibava, EdibSmolo. "MusharakahMutanaqisah and Legal Issues: Case Study of Malaysia". *Isra International Journal of Islamic Finance*. No 01. (2011), P 93- 122.

الشكل رقم: (2-3): خطوات عقد المشاركة المنتهية بالتعليك في البنك الإسلامي



Source : Haneef, Rafe, SherinKunhibava, EdibSmolo. Op- cit. p 97.

الفرع الثالث: الأهمية الاقتصادية للتمويل بالمشاركة

يعتبر التمويل بالمشاركة ركيزة أساسية لتنشيط المعاملات المالية الإسلامية، لدوره الهام في تحقيق مبادئ الاقتصاد الإسلامي التي تم التنظير لها من قبل صانعي الصيرفة الإسلامية؛ وتكمن الأهمية الاقتصادية لصيغة المشاركة فيما يلي⁽¹⁾:

- التشجيع على الاستثمار، ذلك أن الأشخاص الراغبين في الحصول على التمويل لا يهتمهم من هذا التمويل إعادة رأس المال أو ضمانه، لأنهم غير ملزمين بذلك إلا في حالات التقصير أو التعدي، وهذا يعني تشجيعهم على الاستثمار ومزيد من الإنتاج؛
- التركيز على المشاريع ذات الكفاءة والمردودية العالية، التمويل بالمشاركة يحرم النشاط غير الإنتاجي من التمويل، إلا على نطاق فردي ضيق، ذلك كونه محصور بحكم طبيعته بالنشاط الاستثماري الذي يتوقع منه الربح؛
- توظيف الموارد المالية، يؤمن التمويل بالمشاركة فرص توظيف عالية لجميع الموارد والطاقات التمويلية في البنك بآجالها الثلاثة، المتوسط، القصير، والطويل؛

¹: اليحي، بن عبد العزيز. مرجع سبق ذكره. ص 153 - 252.

- إعادة توزيع الدخل، يسهم التمويل بالمشاركة في إعادة توزيع الدخل، لأنه من أكثر الأساليب التمويلية ملائمة لتأسيس المشروعات، وهذا سيؤدي إلى زيادة قاعدة الملاك وزيادة نسبة التوظيف، مما يعني أن عائد تلك المشروعات من أرباح وأجور سيعود على شريحة أكبر من المجتمع؛
- تخفيض تكاليف الإنتاج، يمتاز التمويل بالمشاركة بأنه يسهم في خفض نفقات الإنتاج بسبب إلغاء الفائدة على رأس المال، الأمر الذي يستقطب المزيد من المتعاملين الراغبين في إقامة مشاريع إنتاجية، بالتالي تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

المطلب الثالث: التمويل بالمزراعة والمساقاة والمغارسة

أكد جمهور الفقهاء أن الزراعة، المساقاة، والمغارسة من صيغ التمويل القائمة على المشاركة التي يقصد فيها العمل، لأن المقصود من المتشاركين هو ما يحصل من الثمر والزرع، وهما متشاركان هذا ببدنه وهذا بماله كالمضاربة⁽¹⁾.

الفرع الأول: التمويل بالمزراعة

أولاً: تعريف الزراعة

1. في اللغة: الزراعة*، على وزن مفاعلة، وهي مشتقة من الزرع بضم الزاي، وهي البذر، والمراد إلقاء البذر على الأرض⁽²⁾.

2. الزراعة اصطلاحاً: جاء على لسان الفقهاء تعريفات مختلفة لعقد الزراعة، حيث عرفها الحنفية: هي عقد على الزرع ببعض الخارج⁽³⁾. وعرفها المالكية بأنها: الشركة في الزرع⁽⁴⁾. وعرفها الشافعية بأنها: عمل الأرض

¹: بابلي، محمود محمد. إعمار الأرض في الاقتصاد الإسلامي واستثمار خيراتها بما ينفع الناس. الطبعة الأولى. لبنان: المكتب الإسلامي للطباعة والنشر، 1988. ص 107.

* الزراعة: من لفظ زرع، وهي تعني زرع الحب، يزرعه زرعاً وزراعة بذره؛ والزرع ما بُدِرَ؛ والزرع ما ينبت في الأرض المستحيلة مما يتأثر فيها أيام الحصاد من الحب؛ والله يزرع الزرع: أي ينميه حتى يبلغ غايته، ابن منظور، أبي الفضل جمال الدين. لسان العرب. المجلد الثامن. إيران: نشر أدب الحوزة، 1985. ص 141.

²: بدران، أحمد جابر علي. المشاركات الزراعية وتطبيقاتها العملية في المصارف الإسلامية (نموذج لعقد الزراعة - عقد السلم). مركز الدراسات الفقهية والاقتصادية. ص 28.

³: الحنفي، محمد بن حسين. البحر الرائق شرح كنز الدقائق. الجزء الثامن. مصر: دار الكتب الغريبة الكبرى. 159.

⁴: مسدور، فارس. مرجع سبق ذكره. ص 154.

ببعض ما يخرج منها والبذر من العامل⁽¹⁾. وعرفها الحنابلة بأنها: دفع أرض وحب لمن يزرعها ويقوم عليها، بجزء مشاع معلوم من المتحصّل⁽²⁾.

وكتعريف معاصر للمزراعة هو ما جاء به القانون المدني الأردني في المادة 723، بأنها: عقد استثمار أرض زراعية بين صاحب الأرض وآخر يعمل في استثمارها على أن يكون المحصول مشتركاً بينهما بالحصص التي يتفقان عليها⁽³⁾. ولصحة عقد الزراعة بعد أن تستوفي ركنها الأساسي ألا وهو الإيجاب والقبول، يُشترط: صلاحية الأرض للزراعة، أهلية المتعاقدين، وبيان مدة الزراعة، نوعية البذر وجنسه، وتحديد نصيب كل طرف من العائد (جزءاً شائعاً من الغلة)⁽⁴⁾.

ثانياً: مشروعية الزراعة

حث النبي صلى الله عليه وسلم أمته على العمل في الزراعة، وبين لهم فضيلة الغرس والزرع، من حيث القيمة الاقتصادية والاجتماعية العاجلة، ونيل الأجر في الآخرة لما كانوا به سبباً في نفع الغير، في قوله عليه الصلاة والسلام >> مَا مِنْ مُسْلِمٍ يَغْرِسُ غَرْسًا أَوْ يَزْرَعُ زَرْعًا فَيَأْكُلُ مِنْهُ طَيْرٌ أَوْ إِنْسَانٌ أَوْ بَهِيمَةٌ إِلَّا كَانَ لَهُ بِهِ صَدَقَةٌ <<⁽⁵⁾؛ وقال أيضاً >> مَنْ كَانَتْ لَهُ أَرْضٌ فَلْيَزْرَعْهَا، أَوْ لِيَمْنَحْهَا أَحَدًا، فَإِنْ أَبِي فَلْيُمْسِكْ أَرْضَهُ <<⁽⁶⁾؛ غير أن الفقهاء اختلفوا فيما بينهم حول مشروعية عقد الزراعة حيث يرى أبي حنيفة والشافعي والشافعي بعدم جوازها شرعاً بسبب انعدام الناتج أو جهالته فيفسد العقد؛ في حين يرى كل من المالكية، الحنابلة، والأمامية، وبعض الشافعية بجوازها، مستدلين بأن الرسول صلى الله عليه وسلم عامل أهل خير بشرط ما يخرج من ثمر أو زرع⁽⁷⁾.

¹: الشريبي، شمس الدين محمد. مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المهاج. الجزء الثالث. لبنان: دار الكتب العلمية، 2000. ص 423.

²: البهوتي، منصور بن يونس. كشف القناع عن متن الأقناع. الطبعة الأولى. الجزء الثالث. لبنان: عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، 1997. ص 218.

³: الوادي، محمود حسين، حسين محمد سمحان. مرجع سبق ذكره. ص 253.

⁴: الحنفي، محمد بن حسين. مرجع سبق ذكره. نفس الصفحة.

⁵: بن الحاج، أبي الحسين مسلم. صحيح مسلم كتاب المساقاة. الطبعة الأولى. الجزء الأول. لبنان: دار أحياء الكتب العربية، 1991. ص 1189.

⁶: المرجع نفسه. صحيح مسلم كتاب البيوع. ص 1177.

⁷: بدران، أحمد جابر علي. تمويل القطاع الزراعي بصيغ الاستثمار الإسلامية (المشاركات الزراعية- عقد السلم). مركز الدراسات الفقهية والاقتصادية. ص 38-39.

ثالثاً: التمويل بالمزراعة لدى البنوك الإسلامية

تعتبر البنوك الإسلامية السودانية رائدة في مجال التمويل بالمزراعة، حيث تعتبر من أكثر الصيغ التمويلية طلباً، من خلالها يتعهد البنك بتمويل المدخلات بتوفير الماكينات والمعدات الزراعية لتحضير الأرض والإمداد بالبذور المحسنة والمخصبات، ويقدم المزارعين الأرض (حيث يجري تقدير قيمتها قبل إبرام العقد) والعمالة الزراعية لعمليات إزالة الحشائش (وتقييم هذه أيضاً حسب وحدة المساحة بالأجر السائد)، وبالتالي يحدد إسهام كل شريك قبل التوقيع على عقد المشاركة الذي يحدد أيضاً استحقاقات الطرفين في الأرباح، وبعد الحصاد وعمليات التسويق تخصم التكاليف التي تكبدها كل من الشريكين من الربح الناتج عن المشاركة، ثم يتم توزيع الباقي أرباحاً⁽¹⁾. ويوضح الجدول رقم (2 - 1)، والشكل رقم (2 - 4) تطبيقات الزراعة المعاصرة من قبل البنوك الإسلامية وأحكامها.

الجدول رقم (2 - 1): تطبيقات الزراعة في البنوك الإسلامية

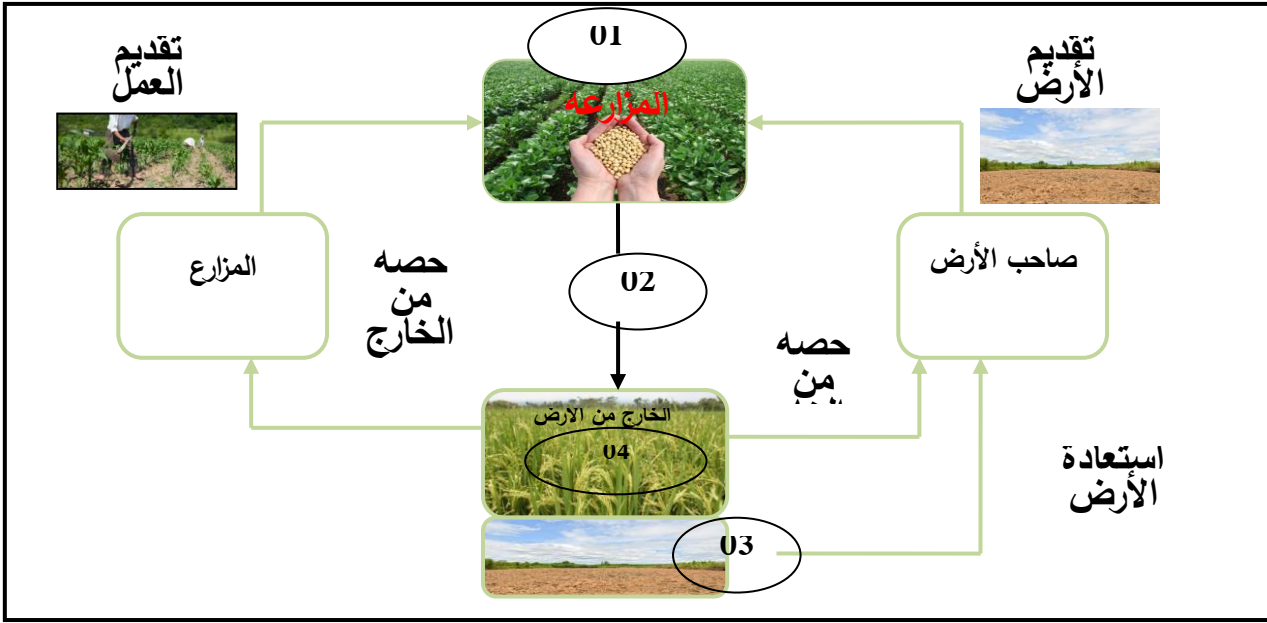
التطبيقات	الطرف الأول (صاحب الأرض)	الطرف الثاني (البنك الإسلامي)	الطرف الثالث	الملاحظات	الحكم
1	الأرض	العمل + الآلات + البذر	—	—	صحيحة
2	الأرض	العمل + الآلات	البذر	—	
3	الأرض	العمل + الآلات	—	البذر منهما	منعها الجمهور وأجازها أبو يوسف
4	الأرض + البذر	العمل + الآلات	—	—	صحيحة

المصدر: رمضان حمدون، علي، فوز إسماعيل محمد. "المزراعة وتطبيقاتها المعاصرة". مجلة التربية والعلم. العدد 02. (جامعة

الموصل: 2013)، ص 279 - 301.

¹: مسدور، فارس. مرجع سبق ذكره. ص 156.

الشكل رقم (2-4): العلاقة بين أطراف عقد المزارعة



المصدر: خوجة، عز الدين. أدوات الاستثمار الإسلامي. الطبعة السادسة. تونس: مصرف الزيتونة، 2014. ص 135.

الفرع الثاني: التمويل بالمساقاة

أولاً: تعريف المساقاة

1. في اللغة: المساقاة*، على وزن مفاعلة من سقى، والسقاء يكون للبن والماء والقرية تكون للماء خاصة، وسقاه من باب رمى، واسقاه قال له سقيًا، وسقاه الله الغيث وأسقاه⁽¹⁾.

2. المساقاة اصطلاحاً: في العرف، هي القيام بتعهد ما في الحائط من أشجار وإصلاحها على جزء من ثمارها بصيغة⁽²⁾؛ وتعرف على أنها معاقدة دفع الأشجار إلى من يعمل فيها على أن الثمرة بينهما؛ أو هي عبارة عن العقد على العمل ببعض الخارج؛ وبعبارة أخرى: هي دفع الشجر إلى من يصلحه بجزء معلوم من ثمره⁽³⁾. وهي عند الحنابلة: دفع أرض وشجر له ثمر مأكول⁽⁴⁾.

* المساقاة: يطلق عليها أهل العراق باسم المعاملة. وسميت مساقاة من طرف أهل الحجاز لأنها مفاعلة من السقي، لأكثر حاجتهم إلى السقي لكونهم يسقون من الآبار، ابن منظور، أبي الفضل جمال الدين. لسان العرب. المجلد الحادي عشر. إيران: نشر أدب الحوزة، 1985. ص 476. ابن قدامة، موفق الدين أبي محمد. المغني الشرح الكبير. الطبعة الأولى. الجزء الخامس. مصر: مطبعة المنار، 1929. ص 554.

¹ العيفة، عبد الحق. مرجع سبق ذكره. ص 362.

² الغرياني، الصادق عبد الرحمن. مدونة الفقه المالكي وأدلته. الجزء الثالث. لبنان: مؤسسة الريان للنشر والتوزيع. ص 576.

³ الزحيلي، وهبة. الفقه الإسلامي وأدلته. الطبعة الثانية. الجزء الخامس. سورية: دار الفكر للطباعة والتوزيع والنشر، 1985. ص 630.

⁴ البهوتي، منصور بن يونس. مرجع سبق ذكره. نفس الصفحة.

الفصل الثاني: صيغ وأساليب التمويل في البنوك الإسلامية

وكتعريف حديث للمساواة هو ما جاءت به هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية في المعيار الشرعي، على أنها: عقد بين مالك الشجر عيناً أو منفعة ومن يعمل فيها (المساقي)، على أن يكون الناتج بينهما بنسبة معلومة تحدد عند العقد⁽¹⁾.

وركن المساواة عند الحنفية الإيجاب والقبول كالمزارعة، الإيجاب من صاحب الشجر، والقبول من العامل أو المزارع، والمعقود عليه هو عمل العامل فقط؛ وتلزم عند المالكية باللفظ لا بالعمل؛ وذكر الحنابلة أنها كالمزارعة لا تفتقر إلى القبول لفظاً، بل يكفي الشروع في العمل قبولاً؛ وقال الشافعية، يشترط فيها القبول لفظاً دون تفصيل الأعمال⁽²⁾.

ثانياً: مشروعية المساواة

اختلف الفقهاء في مشروعية المساواة، حيث ذهب المالكية والشافعية والحنابلة إلى القول بمشروعية المساواة⁽³⁾، مستدلين بذلك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم دفع إلى يهود خيبر نخل خيبر وأرضها، على أن يعتملوها من أموالهم ولرسول الله صلى الله عليه وسلم شطر ثمرها⁽⁴⁾؛ أما عند أبي حنيفة فالمساواة بجزء من الثمر باطلة لأنها استئجار ببعض الخارج، وهو منهي عنه⁽⁵⁾؛ في حين أجمع العلماء على جواز ومشروعية المساواة، لحاجة الناس إليها، ذلك لأن كثيراً من أهل النخيل والشجر لا يحسنون سقيه وعمارتها، والقيام بما يصلحه، وكثير من الناس لا شجر لهم في الوقت الذي يحسنون فيه القيام بهذه الأعمال ويحتاجون إلى الثمر، ففي مشروعية المساواة دفع لحاجة كل من الفريقين وتحصيل لمصلحة كل منها⁽⁶⁾.

ثالثاً: شروط صحة المساواة

للقيام بعقد المساواة لا بد من استفاء مجموعة من الشروط، والتي تتمثل فيما يلي⁽⁷⁾:

● الصياغة الدالة عليها؛

¹: هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. المعايير الشرعية النص الكامل للمعايير الشرعية. المملكة العربية السعودية: مكتبة الملك فهد الوطنية للنشر، 2017. 1203.

²: الزحيلي، وهبة. الفقه الإسلامي وأدلته. مرجع سبق ذكره. ص 631.

³: بدران، أحمد جابر علي. تمويل القطاع الزراعي بصيغ الاستثمار الإسلامية (المشاركات الزراعية- عقد السلم). مرجع سبق ذكره. ص 64.

⁴: بن الحاج، أبي الحسين مسلم. مرجع سبق ذكره. ص 1178.

⁵: الزحيلي، وهبة. الفقه الإسلامي وأدلته. مرجع سبق ذكره. ص 630.

⁶: بدران، أحمد جابر علي. تمويل القطاع الزراعي بصيغ الاستثمار الإسلامية (المشاركات الزراعية- عقد السلم). مرجع سبق ذكره. ص 67.

⁷: شخار، نعيمة. مرجع سبق ذكره. ص 95-96.

- لا يشترط التوقيت في المساقاة، وإنما يقع العقد على أول ثمرة؛
- أن يكون العمل على الساقى (العامل)، ولا يجوز للمالك الاشتراك في العمل؛
- يشترط أن يكون محل العقد مغروسًا أو مزروعًا معينًا مرئيًا أو موصوفًا وصفا تاما؛
- أن لا يكون محل العقد قد ظهر ثماره، ولم يعد بحاجة لخدمة العامل؛
- أن يكون عمل العامل مما يعود على الشجر، ولا يجوز اشتراط العمل الذي يعود بالنفع على الأرض مثل حفر المساقى، وبناء الجدران للمزرعة؛
- أن يكون العائد من الشجر أو الزرع مشاعًا بين اثنين، ولا يجوز أن يختص به أو يجزء من طرف دون الآخر؛
- أن يكون العائد لكل طرف محددًا بحصة أو نسبة معلومة سلفًا من الشجر أو الزرع.

رابعاً: التمويل بالمساقاة لدى البنوك الإسلامية

اهتمت البنوك الإسلامية بالتمويل عن طريق المساقاة، وأبرز هذه البنوك نجد البنوك السودانية، وتتم هذه العملية من خلال تعهد البنك بتوفير آلات الري وملحقاتها، بالإضافة إلى تركيبها في المزرعة مع السماح للمزارع بتشغيلها، والعقد المبرم بشأن هذه العملية يشترط أن يدفع المزارع جزء من إنتاجه حسب التقاليد السائدة في المنطقة والتي عادة ما تبلغ 25%، بينما يتعهد البنك الإسلامي بمقابلة كل النفقات المتعلقة بالتشغيل، والصيانة وجلب قطع الغيار⁽¹⁾.

الفرع الثالث: التمويل بالمغارسة

أولاً: تعريف المغارسة

1. في اللغة: المغارسة، من غرس يغرس، مغارسة. غرس الشجر والشجرة يغرسها غرسًا؛ والغرس: الشجر الذي يُغرس، والجمع أغراس؛ ويقال للنخلة أو ما تنبت غريسة؛ والغرس: غرسك الشجر؛ والغراس: هو زمن الغرس؛ والمغرس: موضوع الغرس⁽²⁾.
2. المغارسة اصطلاحاً: تسمى عند الحنفية بالمناسبة وعرفوها على أنها: دفع أرض بيضاء مدّة معلومة ليغرس فيها، وتكون الأرض والشجر بينهما⁽³⁾. وعرفها الشافعية: أن يسلم إليه الأرض ليغرسها من عنده ويكون

¹: مسدور، فارس. مرجع سبق ذكره. ص 160.

²: ابن منظور، أبي الفضل جمال الدين. لسان العرب. المجلد السادس. إيران: نشر أدب الخوزة، 1985. ص 154.

³: العيفة، عبد الحق. مرجع سبق ذكره. ص 369.

الشجر بينهما⁽¹⁾. أما الحنابلة فقد عرفوها بأنها: دفع الشجر المعلوم الذي له ثمر مأكول بلا غرس مع أرض لمن يغرسه فيها ويعمل عليه حتى يثمر بجزء مشاع معلوم منه، أي من الشجر عينه أو من ثمره أو منهما (الشجر وثمره)⁽²⁾.

وكتعريف حديث للمغاربة هو ما جاءت به هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية في المعيار الشرعي، على أنها: الشركة التي تقع على دفع الأرض ليس فيها شجر، إلى رجل ليغرس فيها شجراً، على أن ما يحصل من الغراس والثمار تكون بينهما بنسبة معلومة⁽³⁾. وتشبه المغاربة في أركانها أركان المساقاة: العاقدان، الصيغة، والعمل والحصة⁽⁴⁾.

ثانياً: مشروعية المغاربة

اختلف الفقهاء أيضاً حول مشروعية المغاربة، فهي غير جائزة بكل صورها عند الشافعية، وقولهم بأن من منع المزارعة (المخابرة) منع المغاربة⁽⁵⁾؛ في حين أجازها وأقر بمشروعيتها من أجاز المزارعة والمساقاة، معللين ذلك على أن الإكثار من الغرس والزرع حسن ما لم يشغل ذلك عن الجهاد؛ ومستدلين أيضاً من السنة النبوية، على قول الرسول صلى الله عليه وسلم >> مَا مِنْ مُسْلِمٍ يَغْرِسُ غَرْسًا إِلَّا كَانَ مَا أَكَلَ مِنْهُ لَهُ صَدَقَةٌ، وَمَا سَرَقَ مِنْهُ لَهُ صَدَقَةٌ ، وَمَا أَكَلَ السَّبْعَ فَهُوَ لَهُ صَدَقَةٌ، وَمَا أَكَلَتِ الطَّيْرُ فَهُوَ لَهُ صَدَقَةٌ، وَلَا يَزُرُّهُ أَحَدٌ إِلَّا كَانَ لَهُ صَدَقَةٌ<<⁽⁶⁾. وقد أجاز المالكية المغاربة بشروط تتمثل فيما يلي⁽⁷⁾:

- أن يغرس فيها أشجار ثابتة الأصول دون الزرع والبقول؛
- أن تتفق أصناف الأشجار أو تتقارب في مدة ثمرها، فإن اختلفت اختلافا متبايناً لم يجز؛
- أن لا يكون أجلها إلى سنين كثيرة، فإن ضرب لها أجل إلى ما فوق وقت إثمارها لم يجز؛

¹: الدميري، كمال الدين أبي البقاء. النجم الوهاج في شرح المنهاج. الطبعة الأولى. المجلد الخامس. المملكة العربية السعودية: دار المنهاج، 2004. ص 296.

²: البهوتي، منصور بن يونس. شرح منتهى الإرادات المسمى دقائق أولي النهى لشرح المنتهى. الطبعة الأولى. الجزء الثاني. لبنان: دار عالم الكتب، 1993. ص 233.

³: هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. مرجع سبق ذكره. ص 491.

⁴: للتفصيل أكثر حول أركان المغاربة، أنظر: الغرياني، الصادق عبد الرحمن. مرجع سبق ذكره. ص 598.

⁵: الدميري، كمال الدين أبي البقاء. مرجع سبق ذكره. نفس الصفحة.

⁶: بن الحاج، أبي الحسين مسلم. مرجع سبق ذكره. ص 1188.

⁷: حسن يوسف، داود. المصرف الإسلامي للاستثمار الزراعي نموذج مقترح. الطبعة الأولى. مصر: دار النشر للجامعات، 2005. ص 79-80.

- أن يكون للعامل نصيب من الأرض والشجر؛

- ألا تكون المغارسة في أرض محبسة (موقوفة).

ثالثاً: التمويل بالمغارسة لدى البنوك الإسلامية

يعتبر التمويل بالمغارسة من العقود التمويلية التي لم تلق الأهمية اللازمة التي لقيتها العقود التمويلية

الأخرى لدى البنوك الإسلامية، على الرغم من أهميتها في توسيع دائرة التمويل الخاصة بالقطاع الزراعي، وفي هذا الصدد اقترح الدكتور مسدور فارس تطبيقاً للمغارسة على النحو التالي⁽¹⁾:

1. المغارسة المشتركة: يقوم البنك الإسلامي بتملك الأراضي الصالحة للزراعة، ثم يقوم بعدها بالاتفاق مع الخبراء في المجال الزراعي المتعلق بغرس الأشجار المثمرة، كالمهندسين الزراعيين المتخرجين من المعاهد المتخصصة، الذين لديهم الخبرة المهنية والعلمية في هذا المجال، حيث يقومون بإجراء دراسة حول إمكانية غرس الأشجار المثمرة الملائمة لنوعية الأرض محل العقد، ثم بعد ذلك يتم الاتفاق بينهم وبين البنك على أن يغرسوها ويكون لهم جزء من الأرض يملكهم البنك إياه، وكذا جزء من المحصول الذي ينتج من العملية المقيدة بفترة زمنية محددة مرتبطة بوقت إثمار الأشجار، بالإضافة إلى جزء من هذه الأشجار التي تكون باسمهم.

2. المغارسة المقرونة بالبيع والإجارة: في هذا النوع يقوم البنك بامتلاك أرض صالحة للزراعة، ويقوم ببيع جزء منها بسعر رمزي للخبراء الزراعيين أو الطالبين للتمويل، شريطة أن يقرن البيع بعقد إجارة على العمل في الجزء الباقي من الأرض، ويكون الأجر عبارة عن جزء من الشجر والثمر.

¹: مسدور، فارس. مرجع سبق ذكره. ص 199-200.

المبحث الثاني: صيغ وأساليب التمويل القائمة على البيع والإجارة

تسمى صيغ التمويل القائمة على "البيع أو المعاوضة" * ، وهي العقود التي تبرم بين طرفين بهدف تملك أصل أو سلعة، وتنتهي بنقل ملكية العوضين المتبادلين، ويمكن للعوض المقابل أن يكون عيناً كما هو الحال في المراجعة و السلم والاستصناع أو منفعة كما في عقد الإيجار⁽¹⁾.

المطلب الأول: التمويل بالمراجعة

بيع المراجعة أداة تمويل على المدى القصير، وهي من أكثر عقود التمويل الإسلامي استعمالاً وتداولاً لدى المؤسسات المالية الإسلامية، نظراً لسهولة تنفيذها وقلة مخاطرها.

الفرع الأول: مفهوم بيع المراجعة مشروعيتها وأنواعها

أولاً: تعريف المراجعة

1. في اللغة: من المصدر رَجَحَ، الرَجْحُ والرجحُ: النماء في التجر؛ وهذا بيع مربح إذا كان يربح فيه؛ ويقال تجارة رابحة أي يربح فيها؛ ويقال في تحقيق الربح: بعث المتاع مراجعة أو اشتريته مراجعة؛ وأربحته على سلعته أي أعطيته رجحاً؛ وأعطاه مالاً مراجعة أي على الربح بينهما⁽²⁾.

2. المراجعة اصطلاحاً: عرفها الحنفية بأنها: بيع بضمن سابق وزيادة⁽³⁾. وعرفها الشافعية بأنها: عقد ينبنى فيه البيع الثاني على ثمن البيع الأول على جهة الأمانة مع زيادة تنضم إليه⁽⁴⁾. وهي عند المالكية: بيع السلعة بالثمن الذي اشتراها به وزيادة ربح معلوم⁽⁵⁾. وعرفها الحنابلة بأنها: بيع برأس مال وربح معلوم⁽⁶⁾.

*: البيع أو المعاوضة: هو مشتق من الباع، لأن كل واحد من المتعاقدين يمد باعه للأخذ والإعطاء، ويحتل أن كل واحد منهما كان يبيع صاحبه، أي يضافحه عند البيع، فيسمى البيع صفقة؛ وهو مقابلة شيء بشيء على سبيل المعاوضة، أو مبادلة شيء مرغوب بشيء مرغوب، على جمعة، محمد، محمد أحمد سراج، أحمد جابر بدران. موسوعة فتاوى المعاملات المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية "البيوع". الطبعة الأولى. المجلد السابع. مصر: درا السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، 2009. ص 16. خيرى الجعبري، عيسى. إلزامية الوعد وأثرها في بيع المراجعة للأمر بالشراء. سلسلة أبحاث فقهية. الطبعة الأولى. فلسطين، 2020. ص 06.

¹: خلع، أمانة. مرجع سبق ذكره. ص 69.

²: ابن منظور، أبي الفضل جمال الدين. لسان العرب. المجلد الثاني. إيران: نشر أدب الحوزة، 1985. ص 442-443.

³: أبي البركات، عبد الله، عابدين محمد أمين. البحر الرائق شرح كنز الدقائق. الطبعة الأولى. الجزء السادس. لبنان: دار الكتب العلمية، 1997. ص 177.

⁴: البغوي، أبي محمد الحسين. التهذيب في فقه الإمام الشافعي. الطبعة الأولى. الجزء الثالث. لبنان: دار الكتب العلمية، 1997. ص 480.

⁵: ابن خلكان، عبد الصادق. بيع المراجعة للأمر بالشراء كما تجر به المصارف المغربية "دراسة فقهية". الطبعة الأولى. المغرب: المطبعة والوراقة الوطنية، 2011. ص 42.

⁶: جدي الهيقي، عبد الرزاق رحيم. مرجع سبق ذكره. ص 510.

وعليه فالمربحة من بيع الأمانة: وهي بيع سلعة على أساس التكلفة مضافاً إليها هامش ربح، بحيث يكشف البائع عن التكلفة للمشتري ويضيف ربحاً معيناً إليها للوصول إلى سعر البيع النهائي، وتتيح المراجعة للعملاء شراء المواد الخام والسلع وغيرها من المواد الاستهلاكية من الأسواق المحلية والدولية، مع إمكانية الدفع على الفور على أساس مؤجل، أو بمبلغ مقطوع بعد فترة زمنية معينة⁽¹⁾. وللمراجعة ثلاثة أركان، الصيغة (الإيجاب والقبول)، العاقدان (البائع والمشتري)، المعقود عليه (الثلث والمثلث)، وهي صحيحة بتوفر شروطها⁽²⁾.

ثانياً: مشروعية المراجعة

بما أن المراجعة من البيوع، فقد دل عموم الكتاب والسنة على جوازها ومشروعيتها، أما الكتاب فقوله تعالى ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ﴾ (سورة البقرة: الآية 275)، وقوله تعالى ﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَبْتَغُوا فَضْلاً مِنْ رَبِّكُمْ﴾ (سورة البقرة: الآية 198)، أي أجاز الله لعباده البيع والشراء قبل الإحرام وبعده⁽³⁾. وأما السنة: سئل النبي صلى الله عليه وسلم، أي الكسب أطيب؟ فقال: >>عَمَلُ الرَّجُلِ بِيَدِهِ، وَكُلُّ بَيْعٍ مَبْرُورٍ<<⁽⁴⁾.

وذهب جمهور الفقهاء إلى جواز المراجعة، على أنها من المعاملات التي يحتاجها الناس، شرط تجنب ما نهى عنه الشرع من الربا أو الغش والغرر، كما أجازوا بيع رأس المال بأكثر من سعره لأجل الأجل. ويوضح الجدول رقم (2-2)، الشروط الواجب توفرها في عقد المراجعة حتى تكون صحيحة من الناحية الشرعية.

¹: FazalHaque, Mohammad. Exploring Product Development Process in Islamic Banks With special Reference to Islamic Trade Financing. (Thesis Doctorat in Philosophy). Business School. Durham University: United Kingdom, 2015. P 21.

²: للتفصيل أكثر حول شروط المراجعة أنظر: فياض، عبد المنعم حسنين. بيع المراجعة في المصارف الإسلامية. الطبعة الأولى. مصر: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 1996. ص 19-20. جدي الهيقي، عبد الرزاق. مرجع سبق ذكره. ص 512-513.

³: بن كثير القرشي الدمشقي، أبي الفداء إسماعيل بن عمر. تفسير القرآن العظيم. مرجع سبق ذكره. ص 260.

⁴: الحاكم، الحافظ أبي عبد الله. المستدرک علی الصحیحین. الطبعة الثانية. الجزء الثاني. لبنان: دار الكتب العلمية، 2002. ص 12.

الجدول رقم (2-2): شروط بيع المراجعة

الشرط	التفسير
1. أن يكون رأس المال أو ما قامت به السلعة معلوما للمتعاقدين.	لأن المراجعة بيع بالثمن الأول مع زيادة ربح، والعلم بالثمن الأول شرط لصحة البيع، فإذا لم يكن معلوماً فالعقد فاسد.
2. أن يكون الربح معلوماً.	لأن الربح بعض من الثمن، فجهالة الربح تعني جهالة الثمن أصلاً.
3. أن يكون رأس المال من ذوات الأمثال.	يجب أن يكون لرأس المال شبيه أو مثيل كالمكيالات والموزونات والعدديات المتقاربة.
4. أن يكون العقد الأول صحيحاً وخالياً من الربا.	بيع المراجعة من بيع الأمانة، ويبنى على العقد الأول الذي سبقه، وعليه فبطلان العقد الأول يعني بطلان عقد بيع المراجعة.
5. بيان العيب.	يشترط في بيع المراجعة بيان العيب الذي حدث بالمبيع بعد شرائه، لأن السكوت عن العيب الحادث، لا يخلو من شبهة الخيانة.
6. بيان الأجل الذي اشترى به إن تم العقد.	يشترط في بيع المراجعة أن يبيع البائع الذي اشترى السلعة بثمن مؤجل أن الثمن الأول الذي سماه يتصف بهذه الصفة.

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على: العبار، سعد خليفة. المراجعة المصرفية وصلاحياتها كبديل شرعي للفائدة الربوية. الطبعة الأولى. ليبيا: الوكالة الليبية للتقييم الدولي الموحد للكتاب، 2018. ص 44-51. الغريب، ناصر. أصول المصرفية الإسلامية وقضايا التشغيل. الطبعة الأولى. مصر: دار أبوللو للطباعة والنشر والتوزيع، 1996. ص 170. سعد عبد، محمد. "عقد بيع المراجعة في المصارف الإسلامية". مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة. العدد 31. (2012)، ص 01-

15.

ثالثاً: أنواع بيع المراجعة

تنقسم المراجعة إلى نوعين، المراجعة البسيطة، والمراجعة للآمر بالشراء (المراجعة المركبة):

1. **المراجعة البسيطة:** تلك المعرفة في المعنى الاصطلاحي بالمراجعة "سابقاً" ⁽¹⁾؛ وهي التي تتكون من طرفين، هما البائع والمشتري، ويمتحن فيها البائع التجارة، فيشتري السلع دون الحاجة إلى الاعتماد على وعد مسبق بشرائها ثم يعرضها بعد ذلك للبيع مراجعة بثمن وريح يتفق عليه ⁽²⁾.

¹: مسدور، فارس. مرجع سبق ذكره. ص 173.

²: علي جمعة، محمد، محمد أحمد سراج، أحمد جابر بدران. موسوعة فتاوى المعاملات المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية "المراجعة". الطبعة الأولى. المجلد الأول. مصر: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، 2009. ص 45.

الفصل الثاني: صيغ وأساليب التمويل في البنوك الإسلامية

2. **المرابحة للآمر بالشراء:** أو المربحة المركبة، هي المربحة المستخدمة حديثاً لدى البنوك الإسلامية، وتكون من ثلاث أطراف، البائع، البنك، والمشتري؛ وهي أن يتقدم الراغب في شراء سلعة معينة إلى البنك، لأنه لا يملك المال الكافي لسداد ثمنها نقداً، ولأن البائع لا يبيعها لأجل، إما لعدم مزاولته البيوع المؤجلة، أو لعدم معرفته بالمشتري، فيشتريها البنك بضمن نقدي ويبيعها لعميله بضمن مؤجل، وعادة ما يتم الدفع بموجب أقساط شهرية أو سنوية متساوية أو دفعة واحدة بعد أجل محدد⁽¹⁾.

ويوضح الجدول المرفق رقم (2-3)، أوجه الاختلاف بين المربحة البسيطة والمربحة للآمر بالشراء.

الجدول رقم (2-3): الفرق بين المربحة البسيطة والمربحة للآمر بالشراء

أوجه الاختلاف	المربحة البسيطة (المربحة الفقهية)	المربحة للآمر بالشراء (المربحة المركبة)
الزمن	قديمة، معروفة عند الفقهاء القدامى.	مستحدثة، ظهرت بظهور البنوك الإسلامية.
الوعد	لا تتضمن وعداً بالشراء لأن المبيع في حوزة البائع وملكه.	تتضمن وعداً بالشراء لأن المبيع ليس في ملك البنك بل يشتريه بناءً على رغبة العميل.
العلاقة التعاقدية	طرفان، بائع ومشتري.	تتكون من ثلاث أطراف، الأمر بالشراء (المشتري)، البنك الإسلامي (المأمور بالشراء أو وسيط التبادل)، البائع.
المبيع	معين بذاته لا بوصفه، ويكون في ملك البائع عند الاتفاق على البيع.	موصوف غير معين بالذات، ويكون غير مملوك للبنك عند التفاوض على إبرام العقد.
الضمن	يكون الثمن معلوم في مجلس العقد.	غير معلوم عند الاتفاق على البيع، لأن الثمن الذي يلتزم به العميل هو الثمن الذي يشتري به البنك في المستقبل.
الربح	يكون الربح مقابل الضمان، حيث أن البائع اشترى السلعة بمهدف بيعها نقداً.	يكون الربح مقابل التأجيل وهو الفرق بين سعر السلعة عاجلاً وسعرها بالأجل.
طبيعة مهنة البائع	يتمتع البائع التجارة بصفة أساسية، حيث يشتري السلع قبل وجود المشتريين.	لا يتمتع البنك التجارة بصفة أساسية، فهو لا يشتري ولا يملك السلع إلا بعد تحديد المشتري لرغبته.
من حيث القصد	هو البعد عن المساومة، وهو من بيوع الأمانة.	القصد هو تمويل الشراء، حيث لا يستطيع العميل، وهو من بيوع الآجال.
العرض والطلب	يسبق فيها العرض على الطلب، العرض يمثل عرض السلع والمنتجات والطلب يمثل الطلب على تلك السلع.	الطلب يسبق العرض، حيث يمثل الطلب، الطلب على التمويل الائتماني أو طلباً على التمويل بالسلع والمنتجات، والعرض يمثل عرض التمويل.

¹: المصري، رفيق يونس. التمويل الإسلامي. الطبعة الأولى. سوريا: دار القلم، 2012. ص 91. (بتصرف).

الفصل الثاني: صيغ وأساليب التمويل في البنوك الإسلامية

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على: خوجة، عز الدين محمد، عبد الستار أبوغدة. الدليل الشرعي للمراجعة. الطبعة الأولى. مجموعة دلة للبركة، 1998. ص 42. العبار، سعد خليفة. مرجع سبق ذكره. ص 108-109. الحامد، عبد الرحمن. تجربة البنوك التجارية السعودية في بيع المراجعة للآمر بالشراء "دراسة تحليلية تقويمية". (رسالة ماجستير). قسم الدراسات العليا الشرعية. كلية الشريعة والدراسات الإسلامية. جامعة أم القرى: المملكة العربية السعودية، 2002. ص 89-94. بوعتلي، محمد. "الإجراءات العملية لتطبيق المراجعة الإسلامية في البنوك التقليدية الجزائرية دراسة حالة بنك ترست الجزائر". مجلة دراسات اقتصادية. العدد 02. (جامعة زيان عاشور: 01-08-2023)، ص 520-530.

الفرع الثاني: مراحل تطبيق عقد المراجعة في البنوك الإسلامية

عملية التمويل في المراجعة المصرفية تتم وفق المراحل التالية:

الجدول رقم (2-4): خطوات تنفيذ المراجعة للآمر بالشراء في البنوك الإسلامية

1. مرحلة الوعد والإجراءات	2. مرحلة الشراء	3. مرحلة البيع	4. مرحلة التسليم والتنفيذ	5. مرحلة التحصيل
- يتقدم العميل إلى البنك بطلب تمويل بالمراجعة للآمر بالشراء في سلعة معينة. - دراسة البنك للطلب وبيانات العميل. - دراسة البنك للسلعة المطلوبة. - إبرام الوعد بالشراء. - تقديم دفعة أولية أو ما يسمى بضمان الجدية.	- تعاقد البنك مع بائع السلعة. - تسلم وحياسة البنك للمبيع. - الأفضل تأمين المبيع وتحمل مخاطر هلاكه.	- تعاقد البنك مع العميل ويتضمن: - تحديد ثمن المبيع في العقد. - تحديد هامش الربح. - تحديد شروط العقد. - تحديد الضمانات المطلوبة.	- تسليم المعقود عليه (السلعة) إلى العميل. - تحرير إذن التسليم للمعقود عليه إلى العميل.	- بداية تحصيل الأقساط من قبل البنك. - في حالة تعثر العميل عن السداد: - إن كان ممطلا يؤخذ منه الحق، وعليه التعويض الكامل لجميع المصروفات، والأضرار الفعلية. - إن أثبت أنه معسر، ولديه ما يمكن تأجيله، فيدخل البنك معه في التأجيل المنتهي بالتعليك، وإذا لم يكن لديه أي شيء يستأجر أو يباع "فنظرة إلى ميسرة"

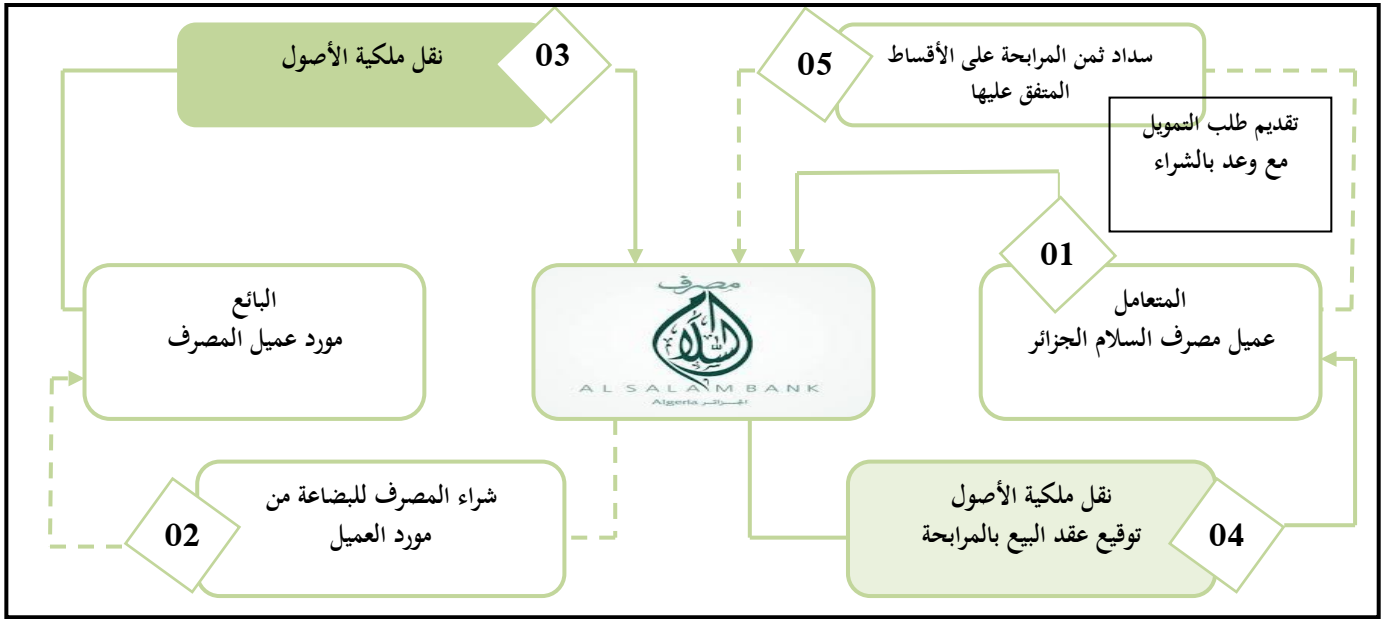
المصدر: القرة الداغي، علي. بحوث في فقه البنوك الإسلامية "دراسة فقهية تأصيلية". الطبعة الثانية. لبنان: دار البشائر

الإسلامية للنشر والتوزيع، 2010. ص 567-568.

الفصل الثاني: صيغ وأساليب التمويل في البنوك الإسلامية

ويوضح الشكل المرفق رقم (2-5) العلاقة بين أطراف المراجعة للآمر بالشراء

الشكل رقم (2-5): خطوات عقد بيع المراجعة للآمر بالشراء في مصرف السلام الجزائر



المصدر: موقع مصرف السلام. صيغ التمويل. 11 أكتوبر 2024، على الساعة 20:00.

<https://www.alsalamalgeria.com/ar/blog/list-26-4.html>

الفرع الثالث: الدور الاقتصادي لبيع المراجعة

لصيغة المراجعة آثار عديدة على الاقتصاد، لعل أبرزها ما سيتم ذكره فيما يلي:

- تؤدي المراجعة دور اقتصاديا مهما، يعود بالنفع على العميل والبنك والاقتصاد ككل، ذلك لأنها تجارة يمكن أن تنطوي على كل ما تقدمه التجارة من منافع للمبتاعين، وانسياب للسلع ونقلها وتخزينها وتسويقها بما يخدم الاقتصاد في مجمله، هذا فضلا عن أهميتها الذاتية كلون خاص من البيوع وتمويل تجاري⁽¹⁾؛

¹: الروبي، ربيع محمود. بيع المراجعة للوحدات الملزم بالشراء والدور التنموي للمصارف الإسلامية. سلسلة بحوث الدراسات الإسلامية. المملكة العربية السعودية: جامعة أم القرى، 1991، ص 28.

الفصل الثاني: صيغ وأساليب التمويل في البنوك الإسلامية

- يمثل استثمار الأموال الشق الثاني من عملية الوساطة المالية، والهدف الأساسي للبنوك الإسلامية؛ وباعتبار أن المراجعة أداة للتمويل المصرفي فإنها تهدف بالدرجة الأولى إلى خدمة الاستثمار، الذي من خلاله تتحقق التنمية الاقتصادية التي تسعى إليها كل دولة عن طريق هذه البنوك⁽¹⁾؛
- دعم الصناعة الوطنية والقطاعات الاقتصادية المختلفة من زراعة وخدمات ... الخ، حيث يمكن للبنك الإسلامي تمويل آلات العمل والمعدات الصناعية والزراعية التي تشتري بقصد الأعمال الإنتاجية، وكذلك المعدات الطبية، وما إلى ذلك من مجالات يمكن أن تقع ضمن دائرة بيع المراجعة⁽²⁾.

المطلب الثاني: التمويل بالسلم والإستصناع

يعد كل من السلم والإستصناع من أهم أدوات التمويل التي تساهم في العمليات الإنتاجية، حيث يمكن استخدام عقد بيع السلم في تمويل العمليات الزراعية، وتمويل الحرفيين وصغار المنتجين عن طرق إمدادهم بمستلزمات الإنتاج، أما الإستصناع فيمكن استخدامه في صناعات حديثة ومتطورة، كإستصناع الطائرات، القطارات، والسفن، ومختلف الآلات التي تصنع في المصانع الكبرى أو الورشات اليدوية، كما يمكن تطبيق عقد الإستصناع في تشييد المباني، المستشفيات، والمدارس ... الخ.

الفرع الأول: التمويل بالسلم

أولاً: تعريف بيع السلم

1. في اللغة: السَلَمُ، بفتحين السلف⁽³⁾؛ وهو يعني الإعطاء والترك⁽⁴⁾؛ وقيل السلم من الإسلاف والقرض الذي لا منفعة فيه للمقرض، وعلى المقرض رده كما أخذه⁽⁵⁾.

¹: زارة، عواطف. "دور عقد المراجعة في التمويل المصرفي لمشاريع الاستثمار". مجلة الحقوق والعلوم الانسانية . العدد 01. (جامعة زيان عاشور الجلفة: 2016)، ص 252-259.

²: مصطفى الخطيب، محمود إبراهيم. "من صيغ الاستثمار الإسلامية المراجعة الداخلية في البنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار والملاحظات عليها وكيفية تجنبها ضمن الاقتصاد الإسلامي". المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. (جامعة أم القرى: 2013)، ص 14.

*: يسمى السلم بالسلف: لأن كل منهما فيه إثبات مال في الذمة، مبذول في الحال وعوضه مؤجل، وقيل إن السلف أعم من السلم إذ في السلف تقدم رأس المال، والسلم يعني تسليمه في المجلس. السلف لغة أهل العراق، والسلم لغة أهل الحجاز، جعواني، محمد. الصيغ التمويلية في البنوك المشاركة دراسة فقهية تأصيلية. الطبعة الثانية. المغرب: مركز فاطمة الفهرية للأبحاث والدراسات، 2020. ص 145. السراطوي، محمود علي. الضوابط المعيارية لصيغ الاستثمار في المؤسسات المالية الإسلامية. الطبعة الأولى. الأردن: دار الفكر ناشرون وموزعون، 2015. ص 58.

³: الرازي، محمد. مختار الصحاح. مصر: المطبعة الأميرية، 1918. ص 311.

⁴: أحمد إرشيد، محمود عبد الكريم. مرجع سبق ذكره. ص 104.

⁵: الفيروز آبادي، مجد الدين. القاموس المحيط. المجلد الأول. مصر: دار الحديث، 2008. ص 793.

2. السلم اصطلاحاً: عرفه الشافعية والحنابلة بأنه: عقد على موصوف بذمة مؤجل بثمن مقبوض بمجلس العقد⁽¹⁾. وعرفه المالكية بأنه: عقد معاوضة يوجب عمارة ذمة بغير عين ولا منفعة غير متماثل العوضين⁽²⁾. وفي تعريف معاصر للسلم ما جاء عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية على أنه: بيع آجل بعاجل، وهو نوع من البيع يدفع فيه الثمن حالاً، ويسمى "رأس مال السلم"، ويؤجل فيه المبيع الموصوف في الذمة، ويسمى "المسلم فيه" ويسمى البائع "المسلم إليه"، والمشتري "رب السلم"⁽³⁾. وعليه فالسلم هو بيع موصوف في الذمة يقدم فيه الثمن (رأس المال)، عن البضاعة أو السلعة محل العقد (العوض). وبما أن السلم من عقود المبيعات فأركانه هي أركان البيع، الصيغة (الإيجاب، والقبول)، العاقدان (المسلم، والمسلم إليه)، والمحل (رأس المال، والمسلم فيه).

ثانياً: مشروعية بيع السلم

لقد ثبتت مشروعية السلم في الكتاب والسنة والإجماع⁽⁴⁾؛ وأجيز حكمه بطريق الرخصة دفعاً لحاجة الناس، ولكن بالشرائط المخصوصة والتي هي غير مشروطة في عقد البيع⁽⁵⁾؛ فمن الكتاب قوله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدَيْنٍ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ﴾ (سورة البقرة: الآية 282)، وهذا إرشاد منه تعالى لعباده إذا تعاملوا بمعاملات مؤجلة أن يكتبوها، ليكون ذلك أحفظ لمقاردها وميقاتها⁽⁶⁾. أما في السنة، ما روي عن ابن عباس رضي الله عنه أنه قال: قدم النبي صلى الله عليه وسلم إلى المدينة وهم يسلفون بالثمر السنتين والثلاث، فقال صلى الله عليه وسلم: >>من أسلف في شيء ففي كيل معلوم ووزن معلوم إلى أجل معلوم<<⁽⁷⁾. أما الإجماع، قال ابن منذر: أجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم أن السلم جائز شرعاً، لأن لأن عقد السلم مما تدعو إليه الحاجة، وإباحته فيه رفع للحرج عن الناس، وخاصة المزارعين منهم فقد لا يكون

¹: الزحيلي، وهبة. الفقه الإسلامي وأدلته. الجزء الرابع. مرجع سبق ذكره. ص 598.

²: عرفة الورغمي، محمد. المختصر الفقهي. صححه حافظ عبد الرحمن. الطبعة الأولى. الجزء السادس. الإمارات: مؤسسة خلف أحمد الحبتور للأعمال الخيرية، 2014. ص 230.

³: هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. مرجع سبق ذكره. ص 291.

⁴: التجاني، عبد القادر أحمد. السلم بديل شرعي للتمويل التقليدي وسوق ما بين البنوك. الطبعة الثالثة. السودان: مطبعة الإمارات، 2017. ص 05.

⁵: الزحيلي، وهبة. الفقه الإسلامي وأدلته. الجزء الرابع. مرجع سبق ذكره. ص 619.

⁶: بن كثير القرشي الدمشقي، أبي الفداء إسماعيل بن عمر. تفسير القرآن العظيم. مرجع سبق ذكره. ص 340.

⁷: البخاري، أبي عبد الله. صحيح البخاري. المجلد الأول. الجزء الثاني، 2016. ص 1070.

عنده المال الذي ينفقه على زرعه وإصلاح أرضه وتعهده الزرع قد يحتاج إلى هذا النوع من المال، وإلا فأتت عليه فرصة استثمار أرضه وكان في حرج ومشقة وعنت⁽¹⁾.

ثالثاً: شروط بيع السلم

لتنفيذ بيع السلم بشكل صحيح يتوافق مع الشرع لا بد من توافر مجموعة من الشروط، منها ما يتعلق برأس المال، ومنها ما يكون في المسلم فيه (المبيع)، وهي كالتالي:

1. شروط رأس مال السلم: تتمثل شروطه فيما يلي⁽²⁾:

- يشترط أن يكون رأس مال السلم معلوماً للطرفين بما يرفع الجهالة ويقطع المنازعة، فإذا كان رأس المال نقداً، وهو الأصل حددت عملته ومقداره وكيفية سدادده، وإذا كان من المثليات الأخرى حدد جنسه ونوعه وصفته ومقداره؛

- يشترط قبض رأس مال السلم في مجلس العقد، ويجوز تأخيرها ليومين أو ثلاثة بحد أقصى ولو بشرط، على ألا تكون مدة التأخير مساوية أو زائدة عن أجل تسليم المسلم فيه؛

- لا يجوز أن يكون الدين رأس مال السلم، مثل جعل القروض أو ديون المعاملات المستحقة التي للمؤسسة على العميل رأس مال السلم.

2. شروط المسلم فيه: تتمثل شروطه فيما يلي:

- أن يكون المسلم فيه مما يمكن ضبطه بالوصف، فيشترط أن يكون معلوم الجنس والنوع والصفة والمقدار ومعلوم المقدار من كيل، أو وزن أو عدد أو ذرع⁽³⁾؛

- ألا يكون في البدلين إحدى علتي ربا الفضل، لأن المسلم فيه (المبيع) مؤجل في الذمة، فإذا جمعه مع رأس المال أحد وصفي علة ربا الفضل، تحقق ربا النسيئة والعقد الذي فيه ربا باطل⁽⁴⁾؛

- أن يكون مؤجلاً، والأجل معلوماً⁽⁵⁾؛

¹: أحمد إرشيد، محمود عبد الكريم. مرجع سبق ذكره. ص 106.

²: هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. مرجع سبق ذكره. ص 276 - 277.

³: السرطاوي، محمود علي. مرجع سبق ذكره. ص 67.

⁴: حسن زيد، محمد عبد العزيز. التطبيق المعاصر لعقد السلم في المصارف الإسلامية. الطبعة الأولى. مصر: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 1996. ص 26.

⁵: المرجع نفسه. ص 27.

- أن يكون جنس المسلم فيه (المبيع) موجوداً في الأسواق بنوعه وصفته، من وقت العقد إلى وقت حلول أجل التسليم⁽¹⁾؛

- تعيين مكان الإيفاء، فإذا سكت المتعاقدان عن ذلك اعتبر مكان العقد مكاناً للتسليم⁽²⁾.

رابعاً: أنواع بيع السلم

يوجد نوعين من السلم، السلم العادي أو السلم المباشر وهو ما تحدثنا عنه في التعريف ويكون بين طرفين، البائع، المشتري، ولدينا السلم الموازي وهو الذي تقوم به البنوك الإسلامية في الغالب، من خلال إنشاء عقدين سلم منفصلين ويكون من ثلاث أطراف، البائع، المشتري، البنك.

1. تعريف السلم الموازي: هو دخول المسلم إليه في عقد سلم مستقل مع طرف ثالث للحصول على سلعة مواصفاتها مطابقة للسلعة المتعاقد على تسليمها في السلم الأول ليتمكن من الوفاء بالتزامه فيه⁽³⁾. وصورته في البنك الإسلامي "أن يقوم بالشراء سلماً لسلعة موصوفة في الذمة بثمن مقدم في مجلس العقد، ثم يقوم بعقد سلم آخر فيما بين تاريخ عقد السلم وتاريخ قبض المسلم فيه دون أن يربط ذلك بالعقد الأول، فيتحول من مشتري إلى بائع، وذلك بأن يبيع سلعة موصوفة في الذمة لصالح تاجر آخر بشروط مماثلة لشروط عقد السلم الأول، وينوي أن يقبضه من تلك السلعة التي أسلم فيها، فإذا وقع البيع على موصوف في الذمة قام البنك بتوكيل المشتري بقبضه من البائع الأول، أو قام البنك بقبضه، ثم سلمه إلى المشتري"⁽⁴⁾.

2. الخطوات العملية لبيع السلم الموازي في البنوك الإسلامية: ينفذ بيع السلم في البنوك الإسلامية من خلا الخطوات التالية⁽⁵⁾:

- يتقدم المتعامل بطلب للحصول على تمويل بطريقة بيع السلم، يحدد فيه السلعة التي سيباعها للبنك، وثن البيع ووقت التسليم؛

¹: مسدور، فارس. مرجع سبق ذكره. ص 182.

²: العيفة، عبد الحق. مرجع سبق ذكره. ص 306.

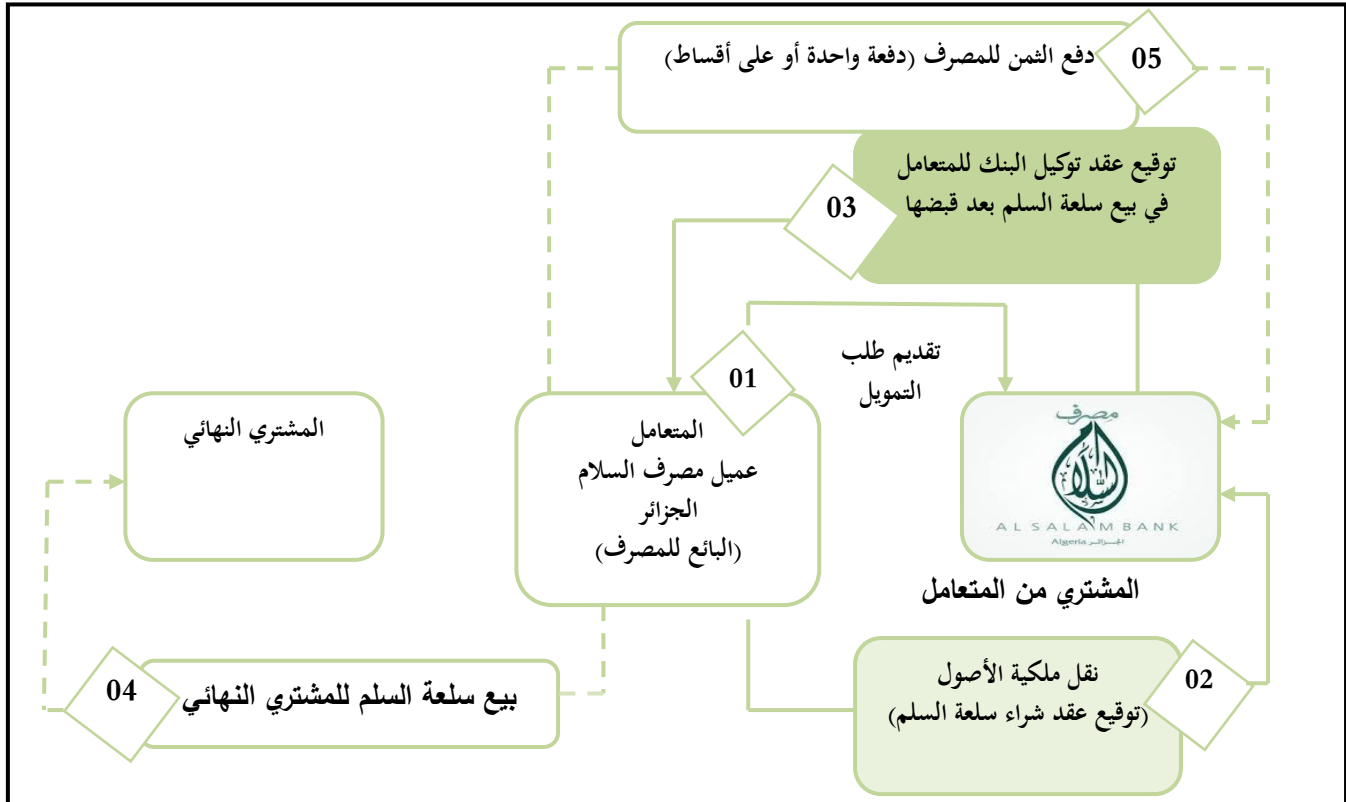
³: بدور السر، حسن. بيع السلم والسلم الموازي ومجالات التطبيق المالي والمصرفي "دراسة تطبيقية على محفظة التمويل الزراعي وبنك الخرطوم". (أطروحة دكتوراه). معهد بحوث ودراسات العالم الإسلامي. جامعة أم درمان الإسلامية: السودان، 2005. ص 37.

⁴: دبيان، بن محمد الديان. المعاملات المالية أصالة معاصرة. الطبعة الثانية. المجلد الثامن. المملكة العربية السعودية: فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر، 2013. ص 263.

⁵: الوادي، محمود حسين، حسين محمد سمحان. مرجع سبق ذكره. ص 247.

الفصل الثاني: صيغ وأساليب التمويل في البنوك الإسلامية

- يقوم البنك الإسلامي بدراسة الطلب من الناحية الائتمانية وضمن معايير التمويل والاستثمار المعروفة؛
 - يتم إبلاغ المتعامل بتفاصيل موافقة البنك على طلبه، فإذا اتفق الطرفان يتم توقيع عقد بيع السلم الذي يجب أن يشتمل على كل الشروط الخاصة برأسمال السلم ومحل العقد؛
 - يدفع البنك كامل الثمن المتفق عليه عند إبرام العقد، وذلك عن طريق فتح حساب للعميل وإيداع المبلغ في حسابه؛
 - يقوم البنك باستلام البضاعة في الأجل المحدد بإحدى الطرق التالية:
 - يستلم البنك الإسلامي السلعة في الأجل المحدد ويتولى تصريفها بمعرفة؛
 - يوكل البنك البائع ببيع السلعة نيابة عنه نظير أجر متفق عليه؛
 - توجيه البائع لتسليم السلعة إلى طرف ثالث (مشتري) بمقتضى وعد مسبق منه بشرائها.
- ويوضح الشكل الموالي خطوات عقد بيع السلم في مصرف السلام الجزائري.
- الشكل رقم (2-6): خطوات عقد بيع السلم في مصرف السلام الجزائري**



المصدر: موقع مصرف السلام. صيغ التمويل. 11 أكتوبر 2024، على الساعة 20:00.

<https://www.alsalamalgeria.com/ar/blog/list-26-4.html>

خامسا: الأهمية الاقتصادية لبيع السلم

لبيع السلم أهمية كبيرة نظرا لإمكانية استخدامه في تمويل مختلف الأنشطة الاقتصادية، الزراعة، الصناعة، والتجارة.

1. السلم في الزراعة: يمكن للبنوك الإسلامية أن تساهم في التنمية الزراعية، وتنشيط الزراعة عن طريق بيع السلم، من خلال تمويل صغار المزارعين لإنتاج مختلف المحاصيل الزراعية، وبعد جني المحصول تقوم هذه البنوك بعملية بيع لما اشترته مسبقاً، أي إن عليها القيام ببعض النشاط التجاري بالإضافة إلى نشاط التمويل؛ أو أن تقوم بشراء كمية معلومة من سلع مثلية زراعية بضمن معجل يتم دفعه عند التعاقد، على أن تستلم المحصول في الموعد المحدد في العقد (مثلا بعد الحصاد)، ثم يبيعه بما يحقق ربحاً للبنك⁽¹⁾.

2. السلم في الصناعة: يمكن أن يستفيد البنك الإسلامي من بيع السلم بتمويل الصناع وأصحاب الحرف والعمال والحرفيين صغاراً وكباراً والمنتجين لإقامة المصانع والمعامل وشراء الآلات ومستلزمات الإنتاج، ويقوموا في مقابل ذلك بتسليم البنك سلعة في مدة محددة، مقابل سعر محدد ومدفوع مسبقاً عند التعاقد، ثم تقوم البنوك بإعادة التسويق لهذه المنتجات بمختلف الطرق الشرعية المتاحة وتحقيق الربح والتنمية الاقتصادية المطلوبة⁽²⁾.

3. السلم في تمويل التجارة الخارجية: يمكن للبنوك الإسلامية أن تقوم بشراء المواد الأولية من المنتجين مباشرة أو من الدول سلماً، وتعيد تسويقها عالمياً بأسعار مجزية، إما نقداً، أو اعتبار هذه الصادرات رأس مال سلم للحصول في مقابلها على سلع صناعية، أو العكس بتسلم السلع الصناعية سلفاً، كرأس مال سلم مقابل المواد الأولية؛ أو تقوم بتمويل المنتجين برأس مال السلم في صورة معدات وآلات، مقابل الحصول على منتجات صناعية منهم، تقوم بتصديرها إلى الخارج⁽³⁾.

¹: جستنية، درويش صديق، وآخرون. تطبيق القوانين المستمدة من الشريعة الإسلامية على الأعمال المصرفية. الطبعة الأولى. المملكة العربية السعودية: مركز النشر العلمي جامعة الملك عبد العزيز، 1998. ص 25.

²: أحمد إرشيد، محمود عبد الكريم. مرجع سبق ذكره. ص 112.

³: عمر، محمد عبد الحليم. الإطار الشرعي والاقتصادي والمحاسبي لبيع السلم في ضوء التطبيق المعاصر. الطبعة الثالثة. المملكة العربية السعودية: المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، 2004. ص 66-67.

الفرع الثاني: التمويل بالإستصناع

أولاً: تعريف الإستصناع

1. في اللغة: الإستصناع*، لغة طلب الصنعة⁽¹⁾؛ وهو من المصدر صَنَعَ، صَنَعُهُ يَصْنَعُهُ صُنْعًا، فهو مصنوعٌ، وصُنْعٌ عَمَلُهُ، واستَصْنَعَ الشيء: دعا إلى صنعه، وأصنع الرجل: أعان آخر، ويقال رجل صنيع اليدين وصنع اليدين بكسر الصاد، أي صانع ماهر أو حاذق فيما يصنعه⁽²⁾.
2. الإستصناع اصطلاحاً: عرفه الحنفية بأنه: عقد على مبيع في الذمة شرط فيه العمل⁽³⁾. وعرفه الحنابلة بأنه: طلب العمل من الصانع في شيء خاص على وجه الخصوص⁽⁴⁾. وعرفه الشافعية: أن يطلب إنسان ممن له صنعة، أن يصنع له شيئاً مما له علاقة بصنعتة على وجه مخصوص، وتكون مادة الصنع من الصانع⁽⁵⁾. ولتوضيح المفاهيم الفقهية السابقة للإستصناع تأتي بتعريف الدكتور حسين حامد حسان الذي عرفه بأنه: عقد بين بائع يسمى الصانع ومشتري يسمى المستصنع على بيع سلعة موصوفة في الذمة، يصنعها البائع بمادة من عنده في مقابل ثمن حال أو مؤجل أو على أقساط⁽⁶⁾.

ثانياً: مشروعية الإستصناع

الإستصناع مشروع في السنة النبوية، فقد جاء في الحديث أن النبي صلى الله عليه وسلم >> استَصْنَعَ خَاتماً واستَصْنَعَ المنبر <<⁽⁷⁾؛ كما أكد رسول الله على أهمية العمل بالصناعة، ويوجه المجتمع المسلم إلى ضرورة

*: الإستصناع شبيه ببيع السلم، وبالإجارة معاً، فأما شبهه ببيع السلم فمن حيث إن المبيع غير موجود عند التعاقد، ولا توجد منه إلا موادّه الأولية، وكذلك من حيث إن الصنعة موصوفة. أما شبهه بالإجارة فمن حيث إن المستصنع (المشتري) يتعاقد مع الصانع (البائع) على صنع الشيء، فأشبهه الصانع هنا الأجير المشترك، المصري، رفيق يونس. مرجع سبق ذكره. ص 86. الخويلدي، عبد الستار. الفروق الأساسية في المعاملات المالية الإسلامية (دراسة في ضبط الفروق في المصطلحات المالية والمصرفية المعاصرة). الطبعة الأولى. الإمارات: معهد دبي القضائي، 2015. ص 16.

¹: عريبات، وائل محمد. المصارف الإسلامية والمؤسسات الاقتصادية - أساليب الاستثمار، الاستصناع، المشاركة المتناقضة المنتهية بالتملك النظرية والتطبيق. الطبعة الأولى. الأردن: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2009. ص 131.

²: ابن منظور، أبي الفضل جمال الدين. لسان العرب. المجلد الثامن. مرجع سبق ذكره. ص 208-209.

³: الكاساني الحنفي، علاء الدين. بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع. الطبعة الأولى. الجزء السادس. لبنان: دار الكتب العلمية، 1997. ص 84.

⁴: العيفة، عبد الحق. مرجع سبق ذكره. ص 309.

⁵: الحن، مصطفى، مصطفى البغا، علي الشرجبي. الفقه المنهجي على مذهب الإمام الشافعي. الطبعة الثانية. الجزء السادس. لبنان: دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع، 1996. ص 59.

⁶: بلخير، أحمد. عقد الإستصناع وتطبيقاته المعاصرة دراسة حالة البنك الإسلامي للتنمية. (رسالة ماجستير). قسم الشريعة. كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية. جامعة الحاج لخضر: الجزائر، 2008. ص 04.

⁷: البخاري، أبي عبد الله. صحيح البخاري. مرجع سبق ذكره. ص 2637.

ضرورة الاهتمام بالنشاط الصناعي كأحد مقومات رعاية مصالح الأمة، ويحث الأفراد على مباشرة العمل والتكسب بأنفسهم حتى لا تبقى في الأمة طاقات عاطلة في قوله صلى الله عليه وسلم >> ما أكل أحد طعام قط خيراً من أن يأكل من عمل يده، وإن نبي الله داود كان يأكل من عمل يديه<<⁽¹⁾. وذهب جمهور الحنفية إلى مشروعية عقد الإستصناع سواء دفع الثمن في مجلس العقد، أو دفع جزء منه، أو لم يدفع شيء منه وأُخِرَ كله أو بعضه إلى موعد تسليم العقد⁽²⁾. أما بالنسبة للمالكية والشافعية، فالإستصناع عندهم جائز أيضاً وذلك، لأنه عندهم من السلم والسلم جائز باستثناء شروطه⁽³⁾.

وقد أجمع المسلمون على جواز عقد الإستصناع من غير تكبر أما للحاجة التي تدعو إليه، لأن الناس لا يستطيع كل واحد منهم أن يقوم بتصنيع ما يلزمه وما لا يستطيع أن يستغنى عنه، وللمصلحة العامة فيه.

ثالثاً: شروط عقد الإستصناع: يشترط لصحة عقد الإستصناع توفر ما يلي⁽⁴⁾:

- أن يكون المصنوع معلوماً بتحديد مواصفات الشيء المطلوب صناعته تحديداً وافياً يمنع التنازع عند التسليم؛
- أن يكون المصنوع مما تدخله الصناعة، وتخرجه عن حالته الطبيعية، فلا يصح في البقول، الحبوب وغيرها من المنتجات الزراعية؛
- أن يكون الشيء المصنوع مما يجري التعامل فيه، لأن الإستصناع جائز استحساناً، فلا يصح فيما لا تعمل فيه؛
- أن تكون المواد المستخدمة في الشيء المصنوع من الصانع، فإذا كانت من المستصنع، فإنه عقد إجارة، لا عقد إستصناع؛
- بيان الثمن جنساً، وعددًا بما يمنع التنازع، ويجوز أن يكون نقوداً، أو عيناً، أو منفعة لمدة معينة، سواء كانت منفعة عين أخرى، أو منفعة المصنوع نفسه؛

¹: البخاري، أبي عبد الله. صحيح البخاري. مرجع سبق ذكره. ص 1008.

²: ميرة، حامد. عقود التمويل المستحقة في المصارف الإسلامية دراسة تأصيلية تطبيقية. الطبعة الأولى. المملكة العربية السعودية: دار الميمان للنشر والتوزيع، 2011. ص 483.

³: علي جمعة، محمد، محمد أحمد سراج، أحمد جابر بدران. موسوعة فتاوى المعاملات المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية "السلم- الإستصناع- الوكالة". الطبعة الأولى. المجلد الخامس. مصر: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، 2009. ص 101.

⁴: المعتاز، معاذ بن إبراهيم. "الفرق في عدم إتمام عقد الإستصناع بين ما لو كان لسبب يرجع لأحد المتعاقدين، وما لو كان لسبب لا يرجع لواحد منهما دراسة فقهية من خلال معيار الإستصناع". مجلة الدراسات العربية. د.ع. (كلية دار العلوم جامعة المنيا: 2022)، ص 1883-1908.

- تحديد مدة ومكان التسليم؛
- يمكن تصميم عقد الإستصناع بمجموعة متنوعة من خيارات الدفع، السداد بالكامل عند العقد، أو على أقساط خلال فترة التصنيع، أو كاملاً عند التسليم، أو مؤجلاً إما بمبلغ مقطوع في تاريخ محدد، أو بالتقسيط لمدة محددة بعد التسليم⁽¹⁾.

رابعاً: أنواع الإستصناع

يشبه عقد الإستصناع بيع السلم في أنواعه، حيث نجد الإستصناع العادي والذي تطرقنا إلى تعريفه، ويكون بين طرفين، مستصنع (فرد، مؤسسة)، صانع (حرفي، شركة)، ولدينا الإستصناع الموازي الذي تستخدمه البنوك الإسلامية في الغالب، وهو مركب من عقدي إستصناع.

1. تعريف الإستصناع الموازي: هو الذي يتم بين البنك في العقد الأول بصفة كونه بائعاً، وبين صانع آخر يتولى صنع الشيء بمواصفات مشابهة للمصنوع المتفق عليه في العقد الأول، بصفة كون البنك مستصنعاً من الباطن، ويتولى صنع الشيء بمقتضى الإستصناع الموازي، دون أن يكون هناك ارتباط بين العقدين، فلا توجد علاقة حقوقية أو مالية بين المشتري النهائي الفعلي، بين الصانع البائع الفعلي⁽²⁾.

2. خطوات تنفيذ عقد الإستصناع الموازي في البنوك الإسلامية: يتم منح تمويل الإستصناع بعد القيام بالإجراءات التالية⁽³⁾:

- يقدم العميل طلباً للبنك الإسلامي للتمويل بصيغة الإستصناع، يستصنع بموجبه سلعة محددة الموصفات حسب حاجته تماماً؛
- يقوم قسم التمويل والاستثمار بدراسة الطلب حسب معايير التمويل والاستثمار بشكل عام، وحسب سياسة البنك التمويلية بشكل خاص، ويقوم بالتوصية على طلب المتعامل بالموافقة أو الرفض؛
- في حال الموافقة يتم إبلاغها للمتعامل بالتفصيل، وبعد موافقته على ما جاء فيها يوقع الطرفان عقد إستصناع يتم فيه تحديد المطلوب من البنك الإسلامي تصنيعه، كما يتم تحديد الثمن وكيفية الدفع؛
- يقوم البنك الإسلامي بالاتفاق مع صانع آخر (إستصناع موازي) ليقوم بتصنيع المطلوب وحسب الموصفات التي تم الاتفاق عليها مسبقاً مع المتعامل؛

¹: SyedaFahmida, Habib. Fundamentals of Islamic Finance and Banking. First Published. United Kingdom: 2018. p 167.

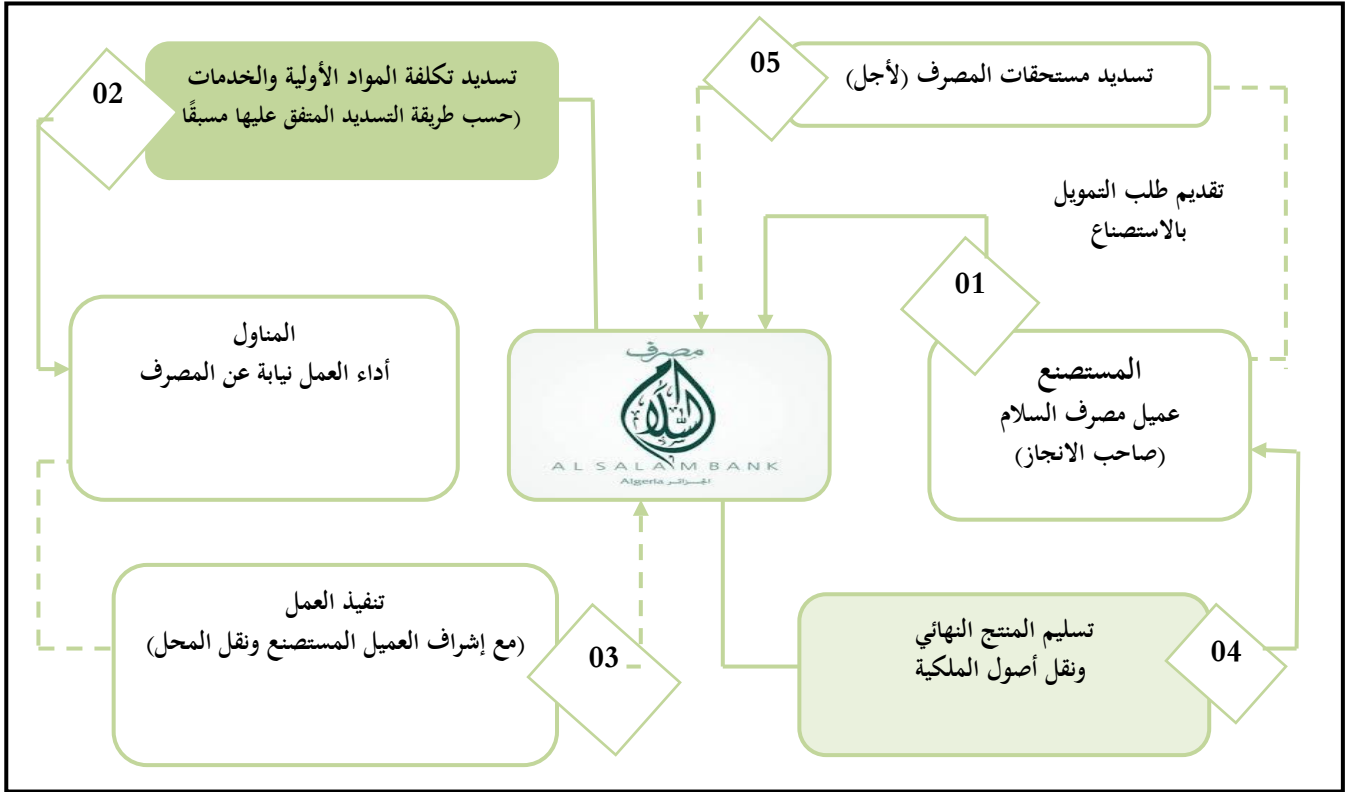
²: الزحيلي، وهبة. المعاملات المالية المعاصرة. مرجع سبق ذكره. ص 304-305.

³: الوادي، محمود حسين، حسين محمد سمحان. مرجع سبق ذكره. ص 235-236. (بتصرف).

الفصل الثاني: صيغ وأساليب التمويل في البنوك الإسلامية

- يقوم البنك الإسلامي باستلام السلعة المصنعة بعد الانتهاء منها من قبل الصانع الأول، وبعد تأكده من مطابقتها للمواصفات يقوم بتسليمها للمتعاقل وتحصيل الثمن المتفق عليه بالطريقة المتفق عليها. ويوضح الشكل الموالي خطوات عقد الإستصناع في مصرف السلام الجزائر.

الشكل رقم (2-7): خطوات عقد الإستصناع في مصرف السلام الجزائر



المصدر: موقع مصرف السلام. صيغ التمويل. 11 أكتوبر 2024، على الساعة 20:00.

<https://www.alsalamalgeria.com/ar/blog/list-26-4.html>

خامسا: الأهمية الاقتصادية لعقد الإستصناع

إن مجال تطبيق الإستصناع واسع جدا، ويمكن توظيفه في كل الأشياء والسلع التي يدخلها التصنيع في أي مرحلة من مراحل إنتاجها. ونوضح أهمية هذا العقد فيما يلي:

- يعد وسيلة لحث صغار المنتجين والصناع على الإنتاج، حيث يتم تمويل الصنعة المطلوبة من جانب رب المال (المستصنع)، ويحقق هذا العقد منافع للطرفين إلى جانب ما ينتج عنه من إشباع حاجات المجتمع من السلع المنتجة⁽¹⁾؛

¹: المهني قيصر، عبد الكريم. أساليب الاستثمار الإسلامي وأثرها على الأسواق المالية "البورصات". الطبعة الأولى. سوريا: دار رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، 2016. ص 152.

الفصل الثاني: صيغ وأساليب التمويل في البنوك الإسلامية

- عمليات الإستصناع تحرك عجلة الاقتصاد لأنها تنطوي على مشروعات حقيقية تولد الدخل وتزيد من الطلب الفعال⁽¹⁾؛
- يساهم الإستصناع في تطوير القطاع الصناعي من خلال تشجيعه الطلب على المنتجات الصناعية بناء على الطبيعة المرنة للاستصناع المتمثلة في عدم اشتراط تقديم الثمن كاملاً أثناء إبرام العقد، وهذه المرونة تشجع الطلب على مختلف السلع والبضائع المصنعة⁽²⁾؛
- يمكن أن يساهم عقد الإستصناع في تحقيق استقرار نسبي في أسعار السلع المصنعة، ذلك لأن الاتفاق على الثمن يتم بين الصانع والمستصنع مسبقاً، ولا يتحقق ذلك إلى وفق اعتبارات اقتصادية صحيحة، ودراسة معمقة للسوق والتطورات المتوقعة فيه⁽³⁾.

المطلب الثالث: التمويل بالإجارة

يعتبر التمويل بالإجارة تمويلاً من خارج الميزانية، لأن المستأجر يستطيع استعمال الآلات والمعدات والمباني المستأجرة أو غيرها من الأصول المعمرة التي يحتاج إليها دون أن يقوم بشرائها، وهو بذلك يتجنب أن يدخل ثمنها في ميزانيته ويجمد الأموال الطائلة لذلك، وهذا ما جعل الإقبال على صيغة الإجارة كثيراً في معظم بلدان العالم اليوم⁽⁴⁾.

الفرع الأول: مفهوم التمويل بالإجارة مشروعيتها وشروطها

أولاً: تعريف الإجارة

1. في اللغة: الإجارة*، في اللغة مشتقة من الأجر، وهو العوض⁽⁵⁾. وهي من المصدر أجر يأجر، وهو ما

¹ الوادي، محمود حسين، حسين محمد سمحان. مرجع سبق ذكره. ص 236.

² بلخير، أحمد. مرجع سبق ذكره. ص 129.

³ المرجع نفسه. ص 130.

⁴ غسان، محمود إبراهيم، منذر قحف، القحف منذر. الاقتصاد الإسلامي علم أم وهم. الطبعة الأولى. سورية: دار الفكر، 2002. ص 180.

* والإجارة هي عقد بيع لمنافع الأعيان والخدمات فهي ترد على منافع الأعيان مثل: استئجار الأرض للزراعة أو الدواب للنقل، كما ترد على منافع الإنسان سواء كان هذا العمل في صورة فنية (عقلية) أو عضلية، وعامة فالإجارة ترد على المنافع وليس الأعيان التي تتولد من الأعيان التي لا تستهلك كاملة من أول استخدام لها، حسن زيد، محمد عبد العزيز. مرجع سبق ذكره. نفس الصفة.

⁵ حسن زيد، محمد عبد العزيز. الإجارة بين الفقه الإسلامي والتطبيق المعاصر في المؤسسات المصرفية والمالية الإسلامية. الطبعة الأولى. مصر:

المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 1996. ص 15.

أعطيت من أجر في العمل، والجمع أجور وأجر بضم المهمزة وفتح الميم، والأجر هو الثواب، والأجرة تعني الكراء⁽¹⁾.

2. **الإجارة اصطلاحاً:** تعددت تعاريف الفقهاء للإجارة لفظاً واتفقت في مضمونها ومعناها، فقد عرفها المالكية على أنها: عقد وارد على المنافع بأجل⁽²⁾. وعرفها الشافعية بأنها: عقد على منفعة مباحة مملوكة معلومة مقصودة تضمن بالبذل وتبأخ بالإباحة⁽³⁾. وعرفها الحنفية أنها: بيع منفعة معلومة بأجر معلوم، أو تملك منفعة بعوض⁽⁴⁾. أما المذهب الحنبلي فقد عرف الإجارة على أنها: بذل عوض معلوم في منفعة معلومة من عين معينة أو موصوفة في الذمة، أو في عمل معلوم⁽⁵⁾.

وعليه فالإجارة هي: تملك المؤجر للمستأجر منفعة موصوفة ومقصودة من الشيء المؤجر لفترة زمنية معينة، مقابل عوض معلوم. وتتمثل أركان الإجارة في الصيغة (الإيجاب والقبول)، وتلفظ بأي لفظ دال عليها كالاستئجار والاكتراء والإكراء، العاقدان (المستأجر والأجير)، المعقود عليه (منفعة العين المؤجرة والأجرة)⁽⁶⁾.

ثانياً: مشروعية الإجارة

الإجارة عقد مشروع، وهي جائزة في الكتاب والسنة والإجماع، فمن الكتاب، فقوله عز وجل: ﴿فَإِنْ أَرْضَعْنَ لَكُمْ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ﴾ (سورة الطلاق: الآية 06)، وقوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَرَدْتُمْ أَنْ تَسْتَرْضِعُوا أَوْلَادَكُمْ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِذَا سَلَّمْتُمْ مَا آتَيْتُمْ بِالْمَعْرُوفِ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ (سورة البقرة: الآية 233)، في هذه الآية أجاز الله تعالى أن يستأجر الرجل امرأة أخرى لإرضاع ولده بالأجرة بالمعروف⁽⁷⁾. فدل ذلك على جواز الإجارة. أما السنة النبوية، فهناك أحاديث كثيرة تدل مشروعية الإجارة، فعن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: > مَا بَعَثَ اللَّهُ نَبِيًّا إِلَّا رَعَى الْعَنَمَ. فَقَالَ

¹: ابن منظور، أبي الفضل جمال الدين. لسان العرب. المجلد الرابع. إيران: نشر أدب الحوزة، 1985. ص 10.

²: بن عامر، محمد محمد ملخص الأحكام الشرعية على المعتمد من مذهب المالكية. الطبعة الثانية. المملكة العربية السعودية: مكتبة المنهاج، 1972. ص 293.

³: العيفة، عبد الحق. مرجع سبق ذكره. ص 334.

⁴: ابن نجيم، زين الدين. البحر الرائق شرح كنز الدقائق. الجزء السابع. المملكة العربية السعودية: دار الكتب العربية الكبرى، د.ت. ص 297.

⁵: عارف الحاج محمد، محمد يوسف. عقد الإجارة المنتهية بالتملك من التطبيقات المعاصرة لعقد الإجارة في الفقه الإسلامي. (رسالة ماجستير). قسم الفقه والتشريع. كلية الدراسات العليا. جامعة النجاح الوطنية: فلسطين. 2003. ص 09.

⁶: للتفصيل أكثر حول أركان الإجارة، أنظر: شركة شوري للاستشارات الشرعية. الشامل في الإجارة. مصر: مكتبة الهاشمي، د.ت. ص 10-12.

⁷: بن كثير القرشي الدمشقي، أبي الفداء إسماعيل بن عمر. تفسير القرآن العظيم. مرجع سبق ذكره. ص 298.

أَصْحَابُهَا: وَأَنْتَ؟ فَقَالَ: نَعَمْ، كُنْتُ أَرْغَاهَا عَلَى قَرَارِيضَ لِأَهْلِ مَكَّةَ <<⁽¹⁾. أما الإجماع، فقد أجمعت الأمة على العمل بالإجارة منذ عصر الصحابة وحتى الآن، وهذا من أجل المنفعة وحاجة الناس إليها⁽²⁾.

ثالثاً: شروط الإجارة

لتنفيذ عقد الإجارة لا بد أن تستوفي مجموعة من الشروط نذكرها فيما يلي⁽³⁾:

- توفر الشروط التي يجب أن تتوفر في العقد بشكل عام مثل الشروط التي يجب توفرها في الإيجاب والقبول وفي العاقلين وغيرها؛
- أن تكون مدة التأجير معلومة وتناسب مع عمر الأصل؛
- أن لا يتعلق بالمنفعة حق للغير؛
- أن يكون العاقد له ولاية على العين المؤجرة بأي طريق من طرق الولاية، كالمملك أو الوكالة، أو الوصاية أو نحوها⁽⁴⁾؛
- أن تكون الأجرة مالاً مقدوراً على تسليمه لمملوكاً للمستأجر ومعلومًا للمتعاقدين⁽⁵⁾؛
- لا ينبغي أن تكون جنس الموضوع (الأصل المؤجر) والإيجار هو نفسه، على سبيل المثال: تأجير منزل بمنزل، أو سيارة بسيارة وما إلى ذلك، وأن تكون المنفعة المعقود عليها حلالاً، أي لا تصح الإجارة على المعاصي والحرام⁽⁶⁾.

¹: البخاري، أبي عبد الله. صحيح البخاري. مرجع سبق ذكره. ص 1078.

²: السرخسي، شمس الدين. المبسوط. الجزء الخامس عشر. مصر: مطبعة السعادة، د.ت. ص 74.

³: الوادي، محمود حسين، حسين محمد سمحان. مرجع سبق ذكره. ص 256.

⁴: دبيان، بن محمد الديان. المعاملات المالية أصالة ومعاصرة. الطبعة الثانية. المجلد التاسع. المملكة العربية السعودية: مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر، 2012. ص 75.

⁵: الموجان، عبد الله حسين. عقد الإجارة في الشريعة الإسلامية على طريقة السؤال والجواب. الطبعة الثانية. المملكة العربية السعودية: شركة كنوز المعرفة، 2001. ص 32.

⁶: Ayub, Muhammad. Understanding Islamic Finance. United Kingdom: British Library Cataloguing in Publication Data, 2007. P 282.

الفرع الثاني: الإجارة في البنوك الإسلامية ومراحل تنفيذها

تستخدم البنوك الإسلامية عقود التأجير لاستثمار الأموال المتاحة لتحقيق مزايا عديدة، خاصة تخفيض مخاطر الائتمان وتحقيق تدفقات نقدية في الآجال المتوسطة والطويلة⁽¹⁾.

أولاً: أنواع الإجارة في البنوك الإسلامية

تُنفَّذُ البنوك الإسلامية عقد الإجارة على صورتين هما:

1. **الإجارة التشغيلية:** وتسمى بالإجارة الخدمية، وهي الأسلوب الذي يقدم فيه الأصل وخدمات صيانتها للمستأجر ويكون مسؤولاً عادة عن تأمين الأصل ودفع الضرائب⁽²⁾؛ وتقوم على تمليك المستأجر لهذا الأصل لمدة معينة على أن يتم إعادته لمالكه (البنك الإسلامي) في نهاية مدة الإيجار، ليتمكن المالك من إعادة تأجيره لطرف آخر أو تجديد العقد مع نفس المستأجر إذا رغب الطرفين بذلك⁽³⁾.
2. **الإجارة التمويلية (الإجارة المنتهية بالتمليك):** ويسمى أيضاً بالتأجير الرأسمالي، وفيه يقوم المؤجر أساساً بتقديم خدمة تمويلية، فالمؤجر يشتري الآلة المختارة للمستأجر الذي يستخدمها لفترة محددة، في الغالب ما تكون أقصر من العمر الافتراضي للأصل، وخلال هذه الفترة والتي لا يمكن تغييرها إلا بموافقة الطرفين، فإن المدفوعات الإيجارية التي يدفعها المستأجر تغطي التكلفة الرأسمالية الكلية للأصل، هذا علاوة على تقديم هامش ربح للمؤجر نظير الخدمة المالية أو التمويلية التي يقدمها⁽⁴⁾.

ثانياً: خطوات تنفيذ عقد الإجارة في البنوك الإسلامية

يطبق عقد الإجارة المنتهية بالتمليك في البنوك الإسلامية وفق الخطوات التالية⁽⁵⁾:

- يتقدم المتعامل للبنك بطلب استئجار أصل معين بعد أن يشتريه البنك ويدفع ثمنه؛
- يقوم البنك بدراسة الطلب في ضوء معايير التمويل والاستثمار المعمول بها؛

¹: الوادي، محمود حسين، حسين محمد سمحان. مرجع سبق ذكره. ص 259.

²: مبيض، مكرم محمد صلاح الدين. الإجارة والإجارة المنتهية بالتمليك وفق المعيار المحاسبي الإسلامي رقم 08 بالمقارنة مع المعيار المحاسبي الدولي رقم 18 "دراسة تطبيقية في المصارف الإسلامية". (رسالة ماجستير). قسم المحاسبة. كلية العلوم الاقتصادية. جامعة حلب: سوريا، 2010. ص 27.

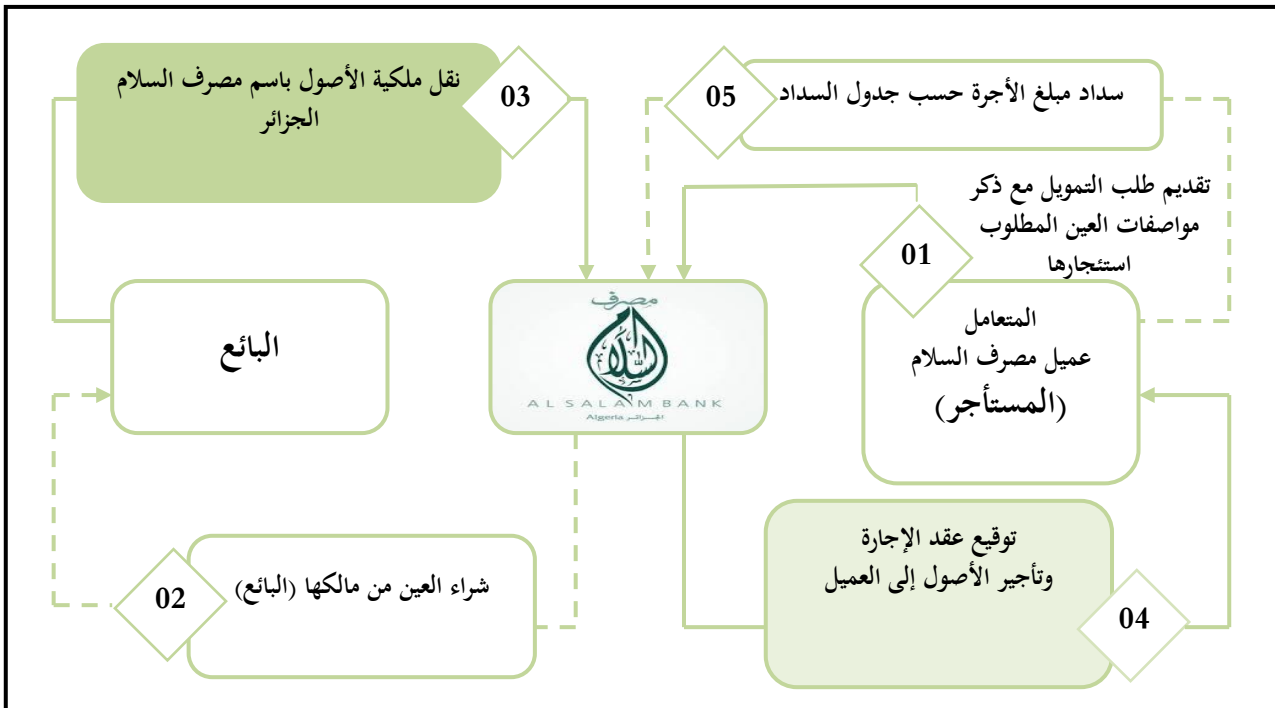
³: الوادي، محمود حسين، حسين محمد سمحان. مرجع سبق ذكره. نفس الصفة.

⁴: حسن زيد، محمد عبد العزيز. مرجع سبق ذكره. ص 29.

⁵: الوادي، محمود حسين، حسين محمد سمحان. مرجع سبق ذكره. ص 261.

الفصل الثاني: صيغ وأساليب التمويل في البنوك الإسلامية

- إذا وافق البنك الإسلامي على شراء الأصل وتأجيله للمتعاقل حسب رغبته، يقوم البنك بإبلاغ المتعاقل بتفاصيل الموافقة والشروط التي سيتم التأجيل بناءً عليها؛
 - يتم توقيع عقد الإيجار بين البنك الإسلامي والمتعاقل بتمليكه الأصل المستأجر في نهاية مدة الإيجار؛
 - يتم توثيق العقد في الدوائر الحكومية المتخصصة؛
 - يتنازل البنك الإسلامي عن الأصل في نهاية مدة التأجيل لصالح المستأجر (إذا التزم بشروط العقد).
 - ويوضح الشكل المرفق رقم (2-8) تطبيق عقد الإجارة المنتهية بالتمليك في مصرف السلام الجزائر
- الشكل رقم (2-8): خطوات تطبيق عقد الإجارة المنتهية بالتمليك في مصرف السلام الجزائر



المصدر: موقع مصرف السلام. صيغ التمويل. 11 أكتوبر 2024، على الساعة 22:00.

<https://www.alsalamalgeria.com/ar/blog/list-26-4.html>

الفرع الثالث: الأهمية الاقتصادية للتمويل بالإجارة

- يؤثر عقد الإجارة بالإيجاب على الاقتصاد، نظرًا لأهميته البالغة المذكورة فيما يلي⁽¹⁾:
- يساعد أسلوب التأجير للأصول، والمعدات الحديثة، والوحدات الإنتاجية متوسطة وصغيرة الحجم على اقتناء معدات حديثة؛
 - إتاحة الأصول، والمعدات الرأسمالية عن طريق التأجير يساعد على إنشاء مزيد من المشروعات الإنتاجية في البلاد؛
 - يترتب على إقامة مشروعات جديدة، أو على توسعات في المشروعات القائمة وزيادة فرص العمالة في المجتمع وهذه وظيفة اقتصادية اجتماعية هامة؛
 - يؤدي عقد الإجارة إلى إشباع الحاجات المتعددة، فهو بالنسبة للمستأجر يجعل منفعة الأعيان في متناول يده إذا كان في حاجة إليها ولا يمكن شرائها، وبالنسبة للمؤجر يعتبر إحدى أساليب توظيف الأموال المجزية، التي تدر عليه تفق نقدي مستمر طوال فترة التعاقد.

¹: علي جمعة، محمد، محمد أحمد سراج، أحمد جابر بدران. موسوعة فتاوى المعاملات المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية "الإجارة". الطبعة الأولى. الجزء الرابع. مصر: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، 2009. ص 27.

المبحث الثالث: صيغ وأساليب التمويل القائمة على التبرع

بعد التطرق لصيغ وأساليب التمويل الإسلامي القائمة على المشاركة والبيع، والتي تكون في الغالب هدفها تحقيق الربح، سنتطرق فيما يلي لصيغ التمويل القائمة على التبرع، الذي أساسها المعروف والإحسان، فهي صيغ يبتغي من خلالها المؤمن الثواب عند الله، والدخول في جنات النعيم، فضلاً عما يناله في الحياة من بركة وحياة طيبة، وسكينة نفسية وسعادة روحية⁽¹⁾.

المطلب الأول: التمويل بالزكاة

تعتبر الزكاة* الركن الثالث من أركان الإسلام، يتقرب بها المسلم إلى الله، وهي قرينة الصلاة، فرضها الله على أموال المسلمين، تطهيراً وتركياً لأنفسهم وأموالهم، وهي عبادة مالية محصنة مشروعة بالقرآن والسنة والإجماع⁽²⁾. فمن الكتاب قوله عز وجل ﴿وَمَاءَ آتَيْتُمْ مِّن رَّبِّا لَّيْرُبُواْ فِي أَمْوَالِ النَّاسِ فَلَا يَرْبُواْ عِنْدَ اللَّهِ وَمَاءَ آتَيْتُمْ مِّن زَكَاةٍ تُرِيدُونَ وَجْهَ اللَّهِ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُضْعِفُونَ﴾ (سورة الروم: الآية 39). وقال تعالى ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَارْكَعُوا مَعَ الرَّاْكِعِينَ﴾ (سورة البقرة: الآية 43). وقد حذر الله عباده المانعين والمتهاونين في أداء الزكاة في قوله ﴿وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ (سورة التوبة: الآية 34). أما السنة، فقد وردت أحاديث كثيرة يحث فيها النبي صلى الله عليه وسلم على الزكاة، فعن أبي هريرة رضي الله عنه، أن أعرابي أتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال: ذُلِّي عَلَى عَمَلٍ إِذَا عَمَلْتُهُ دَخَلْتُ الْجَنَّةَ. فقال: >>تَعْبُدُ اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُ بِهِ شَيْئًا، وَتُقِيمُ الصَّلَاةَ الْمُكْتُوبَةَ، وَتُؤَدِّي الزَّكَاةَ الْمَفْرُضَةَ، وَتَصُومُ رَمَضَانَ<<⁽³⁾. وأجمع المسلمون في جميع الأعصار على وجوب الزكاة، واتفق الصحابة رضي الله عنهم على قتال مانعيها، فمن أنكر فريضتها كفر وارتد إن كان مسلماً ناشئاً ببلاد الإسلام بين أهل العلم⁽⁴⁾.

¹: القرضاوي، يوسف. أصول العمل الخيري في الإسلام في ضوء النصوص والمقاصد الشرعية. الطبعة الثانية. مصر: دار الشروق، 2008. ص 21.

* الزكاة لغة: مشتقة من زكا يزكو، تعني الطهارة، والنماء والزيادة، والبركة، والمدح؛ وسمي المال المخرج زكاة، لأنه يزيد في المخرج من وقيته الآفات، وقيل، لأنها تطهر مؤديها من الإثم وتنمي أجره يقال: زكاة الزرع إذا كثر ريعه، وزكت النفقة إذا بورك فيها، ويقال: رجل زكي، أي زائد الخير، البهوتي، منصور بن يونس. كشف القناع عن متن الإقناع. الطبعة الأولى. الجزء الثاني. لبنان: عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، 1997. ص 05. بن قدامة، أبي محمد عبد الله. المغني. الطبعة الأولى. الجزء الثاني. مصر: مطبعة المنار، 1927. ص 433.

²: حسن يوسف، داود. مرجع سبق ذكره. ص 58.

³: البخاري، أبي عبد الله. صحيح البخاري. مرجع سبق ذكره. ص 748.

⁴: الزحيلي، وهبة. الفقه الإسلامي وأدلته. الطبعة الثالثة. الجزء الثاني. سوريا: دار الفكر، 1989. ص 734.

الفرع الأول: مفهوم التمويل بالزكاة

أولاً: المعنى الاصطلاحي للزكاة

عرف فقهاء الزكاة تعريفات متعددة تتعلق بزكاة المال وتدور جميعها حول مفهوم واحد وهي: حق يجب في المال، وهي تمليك جزء مخصوص من مال مخصوص لشخص مخصوص لله تعالى⁽¹⁾. أما من الناحية الاقتصادية، يعرف الفكر الاقتصادي الإسلامي الزكاة على أنها: فريضة مالية تقتطعها الدولة أو ما ينوب عنها من الأشخاص العامة أو الأفراد قسراً وبصفة نهائية دون أن يقابلها نفع معين، وتفرضها طبقاً للمقدرة التكليفية للمكلف بالزكاة، وتستخدمها في تغطية المصاريف الثمانية المحددة في القرآن الكريم⁽²⁾.

ثانياً: شروط الزكاة

لقد فرضت الزكاة ووضعت شروط لوجوبها وصحتها، وتتمثل هذه الشروط فيما يلي⁽³⁾:

1. الإسلام: لا تؤخذ الزكاة من الكافر ولا تقبل منه، سواء كان كافراً أصلياً أو مرتدّاً، لأن الزكاة من فروع الإسلام؛
2. الحرية أو الملكية التامة للمال: فلا تجب الزكاة على العبد المملوك، لأنه لا يملك شيئاً، أو ملكه غير تام، والمال الذي بيده لسيده، وهذا الأخير في رأي الجمهور من تجب عليه الزكاة؛
3. بلوغ النصاب: النصاب، هو القدر المحدد شرعاً الذي يجب أن يبلغه المال، أو الأشياء التي فرض فيها الزكاة كالذهب، والفضة، والأغنام والزرع... الخ، وملك النصاب يختلف باختلاف الأموال، فإذا ملك المسلم نصيباً اعتبر من الأغنياء ووجب عليه الزكاة؛
4. استقرار الملك: وهي أن يكون المالك للشيء يملكه ملكاً مستقراً، وأن لا يتعلق به حق غيره، فلا زكاة في الوقف على غير معين، كالوقوف على فقراء، أو على المساجد أو المدارس وغير ذلك، ولا زكاة على الحبوب والثمار قبل حصدها وجنيها، لأن الملك عليها لم يستقر بعد؛

¹: العاني، خالد عبد الرزاق. مصارف الزكاة وتمليكها في ضوء الكتاب والسنة. الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع، 1999. ص 35.

²: بوقوم، محمد، كنيذة زليخة، معيزي جزيرة. "مساهمة صندوق الزكاة في إرساء مفهوم الاقتصاد التكافلي دراسة حالة صندوق الزكاة لولاية ميلة خلال الفترة 2004-2017". مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة. العدد 06 (جامعة المسيلة: 2018)، ص 01-18.

³: القحطاني، سعيد بن علي. الزكاة في الإسلام في ضوء الكتاب والسنة. الطبعة الثالثة. المملكة العربية السعودية: مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر، 2010. ص 43-47. (بتصرف).

5. **حولان الحول:** من الشروط الواجب توفرها لأداء فريضة الزكاة هي حولان الحول، أي لا بد أن ينقضي اثنا عشر شهراً على وجود المال لدى مالكة⁽¹⁾، والحول يشترط لوجوب الزكاة في ثلاث أموال: السائمة من بهيمة الأنعام، والأثمان من الذهب والفضة، وقيم عروض التجارة، ويستثنى أشياء لا يشترط لها تمام الحول وهي: الحبوب والثمار، نتائج السائمة (البهيمة) أي أولادها، المعدن (الحديد، الياقوت، الزبرجد، العقيق... الخ)؛

6. **البلوغ والعقل:** لا تفرض الزكاة على الصبي الذي لم يبلغ سن الرشد، كما أجمع الفقهاء أن الزكاة يشترط فيها العقل بالنسبة للشخص المكلف بالزكاة كونها عبادة، والعبادة تستوجب النية، وبالتالي فلا تجب على المجنون حتى يعقل⁽²⁾؛ في قوله عليه الصلاة والسلام >> **رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثَةٍ: عَنْ النَّائِمِ حَتَّى يَسْتَيْقِظَ، وَعَنْ الصَّبِيِّ حَتَّى يَشُبَّ، وَعَنْ الْمُعْتُوهِ حَتَّى يَعْقِلَ**<<⁽³⁾.

الفرع الثاني: الزكاة في البنوك الإسلامية

يجب على البنوك الإسلامية كمؤسسات من منظور إسلامي إخراج الزكاة، ذلك لأن الأنشطة التي تقوم بها هي أنشطة تجارية تدر أرباح⁽⁴⁾، كما يمكن لهذه البنوك تفعيل تجميع أموال الزكاة المجمعة من الأفراد أو الشركات عن طريق صيغ التمويل الإسلامية التي تقدمها من خلال ما يلي⁽⁵⁾:

أولاً: استثمار أموال الزكاة بصيغة المضاربة

يقوم البنك الإسلامي باستثمار أموال الزكاة المقتطعة من حسابات المتعاملين لديه بصيغة المضاربة، كأن يكون رب المال، أو يكون وسيط بين المستحق المضارب ومؤسسة الزكاة، لخبرة البنك في جدوى المشاريع الاقتصادية واختيار المستحقين ذوي المؤهلات العلمية، وتوزع الأرباح بين الأطراف الثلاث (البنك الإسلامي، مؤسسة الزكاة، المضاربين).

¹: Ahmadi, Ghulamullah, EbadullahNoorzai, NasimHijran. "Conditions of the owner in the of Zakat". Sprin Journal of Arabic- English Studies. No 02. (2023), P 28- 37.

²: بحيري، قادة. الزكاة ودورها في التنمية الاقتصادية دراسة بعض التجارب . (أطروحة دكتوراه). قسم العلوم الاقتصادية. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة جيلالي اليابس: الجزائر، 2018. ص 42.

³: الترمذي، أبي عيسى محمد. جامع الترمذي. طبعه محمد بن صالح الرائجي. المملكة العربية السعودية: بيت الأفكار الدولية للنشر والتوزيع، د.ت. ص 250.

⁴: Mohammad Adam, Sulaeman, Indri Supriani. "The Nexus Between Zakat Performance COVID- 19 crisis and Islamic Bnaks Profitability Empirical evidence from Indonesia". International Jouranl of Zakat. No 02. (2022), p 1- 18.

⁵: حفيظ شبايكي، مليكة، لغراب سمية. "مساهمة البنوك الإسلامية في تفعيل تجميع أموال الزكاة - اتفاقية التعاون بين بنك البركة وصندوق الزكاة الجزائري نموذجاً". مجلة جديد الاقتصاد. العدد 01. (الجمعية الوطنية للاقتصاديين الجزائريين: 2014)، ص 79- 101.

ثانيا: استثمار أموال الزكاة بصيغة المشاركة

يساهم البنك الإسلامي في تنمية أموال الزكاة عن طريق المشاركة، وذلك من خلال قيام مؤسسة الزكاة بإشراك البنك الإسلامي في عملية دراسة المشاريع، فيتكفل البنك بدراستها وتحديد نوعها وحجمها، أو يقوم البنك الإسلامي بتمويل أموال زكاته بنفسه، من خلال الاشتراك مع المستحقين للزكاة من المجتمع الناشط فيه مباشرة، والمجذب للاشتراك بصيغة المشاركة المنتهية بالتمليك.

ثالثا: استثمار أموال الزكاة بصيغة الإجارة

يمكن للبنك الإسلامي تنمية أموال الزكاة بصيغة الإجارة، إما من خلال امتلاك البنك عتاد ممول من أموال الزكاة المجمعة على مستواه كوسائل الإنتاج، وسائل النقل... الخ من الأصول العينية، وتأجيرها للمستحقين وفق شروط معينة يتفق عليها الطرفان، أو من خلال تكفله بشراء المعدات لمؤسسة الزكاة، ثم تقوم هذه الأخيرة بتأجيرها للمستحقين.

الفرع الثالث: الأهمية الاقتصادية للزكاة

نقلت السياسة المالية العامة الإسلامية الزكاة من دورها الحيادي والتقليدي في إعانة الفقراء والمساكين إلى التدخل في عصب الحياة الاقتصادية بالتأثير المباشر وغير المباشر في الإنتاج، والاستهلاك، والدخول، والثروات، والموارد تحقيقاً لأغراض النمو الاقتصادي⁽¹⁾. ونلخص الأهمية الاقتصادية للزكاة فيما يلي:

أولاً: الحد من الاكتناز

تعمل الزكاة على استمرارية تداول الأموال، وانتقالها من يد إلى أخرى وتدويرها في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، وتقضي بذلك على جريمة حبس الأموال واكتنازها وما تؤدي إليه من تعطيل قوى الإنتاج والاستهلاك في المجتمع⁽²⁾.

ثانيا: إعادة توزيع الدخل

من خلال أخذ مقدار من أموال الأغنياء وإعطائها للفقراء، فتزيد لهؤلاء بقدر ما تنقص لأولئك، ولكنه يسبب كسبا للفقير أكبر من خسارة الغني بفعل المنفعة الحدية. ومن خصائص الزكاة إعطاء الفقير ما يغنيه لا ما يكفيه فقط وهو ما يحول الفقير الآخذ اليوم إلى غني دافع للزكاة غداً⁽³⁾.

¹: عناية، غازي. الاستخدام الوظيفي للزكاة في الفكر الاقتصادي الإسلامي. الطبعة الأولى. لبنان: دار الجيل، 1989. ص 15.

²: منصوري، كمال. مرجع سبق ذكره. ص 85.

³: بوطمين، لبنى. أثر التمويل الإسلامي في رفع كفاءة الاستثمار في الجزائر - دراسة استشرافية على ضوء التجربة التجريبية الماليزية - (أطروحة دكتوراه). قسم العلوم الاقتصادية. كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير. جامعة عبد الحميد مهري: الجزائر، 2019. ص 80.

ثالثاً: الحد من التضخم

استثمار أموال الزكاة سواء من قبل مؤديها (المكلف بالزكاة) أو جامعها (صندوق الزكاة، البنك الإسلامي)، يساهم في زيادة إنتاج وعرض السلع والخدمات، ما يؤدي إلى انخفاض أسعارها.

رابعاً: تخفيض البطالة

تساهم الزكاة في توظيف موارد إنتاجية بشرية جديدة، بإدخالها كعنصر جديد في عمليات الإنتاج أو تحسين نوعيتها، وتنظيم العلاقات بينها، تساهم جميعها في زيادة الناتج وكفاية المعروض من سلع الاستهلاك والإنتاج⁽¹⁾.

المطلب الثاني: التمويل بالوقف

يعتبر الوقف* من النظم الدينية التي أصبحت في ظل الإسلام مؤسسة عظمى لها أبعاد متشعبة، دينية، اجتماعية، اقتصادية، وثقافية، وظل هذا النظام في ظل الحضارة الإسلامية تجسيدا حيا للسماحة والعطاء والتضامن والتكافل، وغطت أنشطته سائر أوجه الحياة⁽²⁾؛ ونظراً لما فيه من الخير والبر والإحسان، فقد وردت نصوص كثيرة من القرآن والسنة تحض عليه وترشد إليه، فمن القرآن قول تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ارْكَعُوا وَاسْجُدُوا وَاعْبُدُوا رَبَّكُمْ وَافْعَلُوا الْخَيْرَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ (سورة الحج: الآية 77). أما السنة: >>فَعَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: أَصَابَ عُمَرُ بِخَيْبَرِ أَرْضًا، فَأَتَى النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: أَصَبْتُ أَرْضًا لَمْ أَصَبْ مَالًا قَطُّ أَنْفَسَ مِنْهُ، فَكَيْفَ تَأْمُرُنِي بِهِ؟ قَالَ: إِنْ شِئْتَ حَبَسْتَ أَصْلَهَا، وَتَصَدَقْتَ بِهَا، فَتَصَدَّقَ عُمَرُ أَنَّهُ لَا يُبَاعُ أَصْلُهَا وَلَا يُوهَبُ وَلَا يُورَثُ، فِي الْفُقَرَاءِ وَالْقُرْبَى وَالرَّقَابِ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالضَّيْفِ وَابْنِ السَّبِيلِ، لَا جُنَاحَ عَلَى مَنْ وَلِيَهَا أَنْ يَأْكُلَ مِنْهَا بِالْمَعْرُوفِ، أَوْ يُطْعِمَ صَدِيقًا غَيْرَ مُتَمَوِّلٍ فِيهِ<<⁽³⁾. وقد أجمع

¹: عناية، غازي. مرجع سبق ذكره. ص 23-24.

* الوقف لغة: هو الحبس عن التصرف، ويقال وقفت الدابة أي: حبستها أو تصدقت بها أو أبدتها أي: جعلتها في سبيل الله إلى الأبد وجمعه أوقاف ووقوف، والحبس لفظ مستخدم في الفقه المالكي، وهو يعني المنع، ويدل على التأييد، يقال: وقف فلان أرضه وقفاً مؤبداً، إذا جعلها حبساً لا تباع ولا تورث، الجمل، أحمد محمد عبد العظيم. دور نظام الوقف الإسلامي في التنمية الاقتصادية المعاصرة. الطبعة الأولى. مصر: درا السلام للطباعة والنشر والتوزيع، 2007. ص 15. المصري، رفيق يونس. فقه المعاملات المالية. الطبعة الأولى. سوريا: دار القلم، 2005. ص 246.

²: أحمد السيد، عبد الحليم. الوقف الخيري ودوره في تدعيم المشروعات الناشئة. سلسلة دراسات إسلامية اقتصادية. مصر: مركز الدراسات الفقهية والاقتصادية، د.ت. ص 04.

³: البخاري، أبي عبد الله. صحيح البخاري. مرجع سبق ذكره. ص 1321.

الصحابة على جواز الوقف، فقد قال جابر رضي الله عنه: لم يكن أحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ذو مقدرة إلا وقف، وقال الشافعي بلغني أن ثمانين صحابيا من الأنصار تصدقوا محرمات، والشافعي يسمي الأوقاف: الصدقات المحرمات⁽¹⁾.

الفرع الأول: مفهوم التمويل بالوقف

أولا: المعنى الاصطلاحي للوقف

"هو حبس مال يمكن الانتفاع به، مع بقاء عينه، بقطع التصرف في رقبته من الواقف وغيره، على مصرف مباح موجود، أو بصرف ريعه على جهة بر وخير تقريرا إلى الله تعالى. وعليه يخرج المال عن ملك الواقف، ويصير حبيسا على حكم ملك الله تعالى، ويمتنع على الواقف تصرفه فيه، ويلزم التبرع بريعه على جهة الوقف"⁽²⁾.

ولقد عرف "منذر قحف" الوقف اقتصاديا بأنه: تحويل للأموال عن الاستهلاك واستثمارها في أصول رأسمالية إنتاجية، تنتج المنافع والإيرادات التي تستهلك في المستقبل، جماعيا أو فرديا، فهو إذن عملية تجمع بين الادخار والاستثمار معا، حيث تتألف من اقتطاع أموال كان يمكن للواقف أن يستهلكها وتحويلها إلى الاستثمار بهدف زيادة الثروة الإنتاجية في المجتمع⁽³⁾.

ثانيا: شروط الوقف

للوقف أربعة أركان هي: الواقف، الموقوف، الموقوف عليه، والصيغة (الإيجاب والقبول)⁽⁴⁾. وقد وضع الفقهاء لكل ركن من هذه الأركان شروطا، تتمثل فيما يلي:

1. شروط الواقف: يشترط في الواقف الأهلية في التصرف، فلا بد عليه⁽⁵⁾:

- أن يكون بالغًا، فلا يصح وقف الصغير ولو أذن له وليه؛

- أن يكون عاقلاً، فلا يصح وقف المجنون ومن في حكمه؛

¹: الجاسر، سليمان الجاسر. الوقف وأحكامه في ضوء الشريعة الإسلامية. الطبعة الأولى. المملكة العربية السعودية: مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر، 2012. ص 12-13.

²: الزحيلي، وهبة. الوصايا والوقف في الفقه الإسلامي. الطبعة الثانية. سوريا: دار الفكر، 1996. ص 134.

³: قحف، منذر. الوقف الإسلامي تطوره، إدارته، تنميته. الطبعة الأولى. سوريا: دار الفكر، 2000. ص 66.

⁴: أنظر: المهتمي الشافعي، شهاب الدين أحمد. حواشي تحفة المحتاج بشرح المنهاج. الجزء السادس. مصر: مطبعة مصطفى محمد، د. ت. ص 236.

الدردير، أبي البركات أحمد. الشرح الصغير. الجزء الرابع. مصر: دار المعارف، 1986. ص 101.

⁵: البغدادي، محمد سعيد. الوقف وأثره في تنمية الاقتصاد الإسلامي. الإمارات: دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري، 2017. ص 21.

- أن يكون حرًا، فلا يصح وقف العبد ولو كان مأذونًا له في التجارة من قبل سيده؛
- أن يكون مختارًا غير مكره، لأن الإكراه يفسد الاختيار ويعدم الرضا؛
- أن يكون مالكا مال الوقف وقت وقفه.

2. شروط الموقوف: هو العين المحبوسة أو المال الموقوف ويشترط فيه⁽¹⁾:

- أن يكون مالا متقوماً، وهو ما كان في حيازة الإنسان وجاز الانتفاع به شرعاً، كالنقود، الكتب، والعقارات؛
 - أن يكون معلوماً، يشترط الفقهاء لصحة الوقف أن يكون الموقوف معلوماً علماً ينفي الجهالة عنه، منعاً للنزاع؛
 - أن يكون ملكاً للواقف، فلا يجوز للإنسان وقف ملك غيره؛
 - أن يكون قابلاً للوقف بطبيعته (عقاراً بطبيعته أو عقاراً بالتخصيص)، لا بد في الشيء الموقوف أن يكون قابلاً بطبيعته للوقف لكي يصح وقفه، لأن ما لا يصلح للوقف لا يصلح وقفه ضرورة.
- ## 3. شروط الموقوف عليه: الموقوف عليه قد يكون معيناً أو غير معين، فإن كان معيناً فيشترط فيه أن يكون أهلاً للتملك حال الوقف عليه؛ وإن كان الموقوف عليه غير معين فيشترط فيه ما يلي⁽²⁾⁽³⁾:
- أن يكون الموقوف عليه جهة بر، أي صدقة يتقرب بها العبد إلى الله تعالى؛
 - أن تكون الجهة الموقوف عليها غير منقطعة، فلا بد أن يكون العين أو المال الموقوف عليه معلوم الابتداء والانتهاء؛
 - أن لا يعود الوقف على الواقف، فلا يجوز وقف الواقف على نفسه كأن يقول: وقفت هذا المنزل على نفسي؛
 - أن يكون على جهة يصبح ملكها والتملك لها.

¹: الكبيسي، محمد عبيد. أحكام الوقف في الشريعة الإسلامية. الجزء الأول. العراق: مطبعة الإرشاد، 1977. ص 351-367.

²: البغدادي، محمد سعيد. مرجع سبق ذكره. ص 22.

³: الكبيسي، محمد عبيد. مرجع سبق ذكره. ص 396-463.

4. شروط الصيغة: يشترط في صيغة الوقف⁽¹⁾:

- أن تكون جازمة، فلا ينعقد الوقف بالوعد، ولا بصيغة فيها خيار الشرط؛
- أن تكون منجزة تدل على إنشاء الوقف في الحال؛
- أن تكون معينة للمصرف، فلا بد من ذكر المصرف وقت الوقف؛
- ألا تقتزن بشرط يُخل بأصل الوقف أو ينافي مقتضاه، كأن يقول: وقفت أرضي بشرط أن لي بيعها متى أشاء.

الفرع الثاني: الوقف في البنوك الإسلامية

تستطيع البنوك الإسلامية والتي تتميز بطبيعتها الاستثمارية أن تساعد على استثمار أموال الوقف من خلال الودائع الاستثمارية، بأن تعلن عن فتح عدد من الحسابات الاستثمارية لصالح جهة من جهات البر التي يوقف لها أيا كانت، ويمكن أن تكون لكل جهة حساب خاص بها ينفق عائده عليها، وأن يشارك في فتح هذه الحسابات ابتداء عدد من المؤسسين للبنك الراغبين في تقديم المبالغ بوصفها صدقة جارية⁽²⁾؛ كما يمكن للبنك الإسلامي أن يستثمر في أموال الوقف وفق صيغ التمويل الإسلامية كما يلي:

أولاً: استثمار أموال الوقف بصيغة المضاربة والمشاركة

يمكن للأوقاف الاستفادة من هذه الصيغة بأن تتفق مع البنك الإسلامي على إنشاء شركة بينهما يكون نصيب الأوقاف فيها قيمة الأعيان الموقوفة المنوي استغلالها بإقامة المشاريع عليها، ونصيب البنك ما سيقدمه من تمويل لازم، لإقامة المشاريع على الأعيان الوقفية، على أن يقوم البنك بدور الجهة التي تتولى إدارة واستغلال المالين معا بوصفه مضارباً، والربح بينهما بحسب الحصة الشائعة التي يتفقان عليها⁽³⁾.

¹ : البغدادي، محمد سعيد. مرجع سبق ذكره. ص 23.

² : عليش، فطيمة، فرقاني سومية. "دور البنوك الإسلامية في استثمار أموال الوقف". مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية . العدد 01. (جامعة زيان عاشور: 2020)، ص 126 - 140.

³ : دحيلة، نسرين ماجد، ميساء منير ملحم، إبراهيم عبد الحليم عبادة. "مساهمة المصارف الإسلامية في استثمار الأموال الوقفية تقدير اقتصادي إسلامي". المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية. العدد 04. (2018)، ص 361 - 379.

ثانيا: استثمار أموال الوقف بصيغة الإستصناع

يمكن للجهات المسؤولة عن الوقف الاستفادة من هذه الصيغة عندما تعاني من مشكلة عدم توافر السيولة النقدية، من خلال الاستعانة بالبنوك الإسلامية، في تمويل استثماراتها على الأراضي الوقفية بموجب عقد الإستصناع، وذلك بأن تتفق الأوقاف مع البنك بموجب هذا العقد على القيام بمشروع معين على أرض الوقف، حيث تقدم الأوقاف للبنك كافة المواصفات والمقاييس المطلوبة لإقامة هذا المشروع، ثم يقوم البنك بدوره بالعمل الموكل إليه، إما من خلال الأجهزة المتخصصة التابعة له، أو بالاستعانة بغيره من الجهات للقيام بهذا العمل⁽¹⁾.

ثالثا: استثمار أموال الوقف بصيغة المراجعة

يمكن لإدارة الوقف اللجوء إلى البنوك الإسلامية لشراء المواد والآلات اللازمة لها، من خلال المراجعة للأمر بالشراء، حيث يلجأ نظار الأوقاف إلى هذه الصيغة عندما تعجز موارد الوقف الخاصة عن تمويل جزء من عملية التنمية، كما يمكن للأوقاف شراء سيارات للأجرة بالمراجعة وتقديمها لمن يعمل عليها وليس لديه الضمانات الكافية التي تمكنه من التقدم بطلب شرائها من البنك، ويتم تسديد أقساطها من جزء من ريعها، ومن ثم تصبح مورداً للوقف بالإضافة لاستفادة العامل منها⁽²⁾.

الفرع الثالث: الأهمية الاقتصادية للوقف

لم يترك الوقف مجالاً من مجالات القطاعات الاقتصادية إلا وقد أسهم بدور بارز وفعال في تنميته، حيث لم يكتف الوقف بالقطاع الزراعي فقد دخل القطاع الصناعي، والقطاع التجاري، وقطاع الاستثمار النقدي، ما أدى إلى دفع عجلة الاقتصاد قدماً نحو تحقيق التنمية الاقتصادية⁽³⁾. وتكمن أهمية الوقف الاقتصادية فيما يلي:

¹: السعد، أحمد محمد، محمد علي العمري. الاتجاهات المعاصرة في تطوير الاستثمار الوقفي. الطبعة الأولى. الكويت: مكتبة الكويت الوطنية للنشر، 2000. ص 96. (بتصرف).

²: دحيلة، نسرین ماجد، ميساء منير ملحم، إبراهيم عبد الحليم عبادة. مرجع سبق ذكره. ص 372.

³: البغدادی، محمد سعید. مرجع سبق ذكره. ص 48.

1. **تخفيض نفقات الحكومة:** يمكن للوقف أن يساهم في مسؤولية الحكومة ويقلل من مشاركتها في الاقتصاد، فتوجيه أموال الوقف التي يتم جمعها لبعض المشاريع التنموية المفيدة للمجتمع، من شأنه أن يوفر للحكومة قدر كبير من ميزانيتها ونفقاتها التي تم التخطيط لها في البداية، ويمكن بعد ذلك توجيه هذه الميزانية بشكل فعال إلى أنشطة إنمائية مهمة أخرى⁽¹⁾.
2. **الحد من الاكتناز:** يساعد الوقف على محاربة الاكتناز وهذا من خلال تفضيل وقف النقود لمن يستحقها أكثر، وهو ما يؤدي إلى زيادة القدرة الشرائية والاستهلاك، وبذلك التأثير على الطلب الكلي، بالإضافة إلى زيادة التداول النقدي وهو ضروري لإنعاش الحياة الاقتصادية⁽²⁾.
3. **إعادة توزيع الدخل:** يعتبر الوقف صدقة الغني المسلم من أجل المصلحة الجماعية والتي لها الأثر الإيجابي في إعادة توزيع الثروة، بالمقارنة مع إعادة التوزيع من خلال الضرائب ونفقات التحويل الحكومية، لأنه يكلف الحد الأدنى جدا أو لا شيء في بعض الحالات⁽³⁾.
4. **تخفيض البطالة:** الوقف ليس مجرد سد حاجة الفقير أو إقالة عثرته بكمية قليلة من النقود، وإنما وظيفته الصحيحة تمكين الفقير من إغناء نفسه، من خلال إعانة كل من هو قادر على الإنتاج، فهو بذلك يخلق طاقات إنتاجية، مع تشغيل الطاقات العاطلة، ما يسمح بالقضاء تدريجيًا على البطالة، بحيث يصبح جميع أفراد المجتمع من المنتجين⁽⁴⁾.

¹:Budiman, Mohammad Arif. "The Significance of Waqf for Economic Development". Published in Equilibrium. No 02. (2014), P 19- 34.

²: بوطمين، لبنى. مرجع سبق ذكره. ص 88.

³:SohelRana, Mohamed, and others. "Waqf- Based Microfinance : An Alternative Solution to poverty Reduction". Selangor Business Review. No 01. (Universiti Selangor: 2020), P 40- 54.

⁴: الجمل، أحمد محمد عبد العظيم. مرجع سبق ذكره. ص 166.

المطلب الثالث: التمويل بالقرض الحسن

القرض الحسن*، هو أحد المساهمات الاجتماعية التي تقدمها البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية للمجتمع الذي تعمل فيه⁽¹⁾؛ وهو من أساليب التمويل الخيري التبرعي الذي اعتنى بها الإسلام لما له من فوائد أخلاقية، اجتماعية، واقتصادية، ووعد الله فاعله بالأجر العظيم في قوله عز وجل ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَاعِفَهُ لَهُ أَضْعَافًا كَثِيرَةً وَاللَّهُ يَقْبِضُ وَيَبْسُطُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ (سورة البقرة: الآية 245). وقال تعالى ﴿إِنْ تُقْرِضُوا اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا يُضَاعِفْهُ لَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ وَاللَّهُ شَكُورٌ حَلِيمٌ﴾ (سورة التغابن: الآية 17). أما السنة فعن أنس بن مالك، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: >رَأَيْتُ لَيْلَةَ أُسْرِي بِي عَلَى بَابِ الْجَنَّةِ مَكْتُوبًا: الصَّدَقَةُ بِعَشْرِ أَمْثَالِهَا، وَالْقَرْضُ بِثَمَانِيَةِ عَشَرَ، فَقُلْتُ: يَا جَبْرِيلُ مَا بَالُ الْقَرْضِ أَفْضَلُ مِنَ الصَّدَقَةِ؟ قَالَ: لِأَنَّ السَّائِلَ يَسْأَلُ وَعِنْدَهُ، وَالْمُسْتَقْرِضُ لَا يَسْتَقْرِضُ إِلَّا مِنْ حَاجَةٍ<⁽²⁾. وقد أجمع المسلمون على جواز القرض، وإن الأمة لا تزال تتعامل به منذ عهد رسول الله وإلى عصرنا هذا، والعلماء يقرونه من غير إنكار أحد منهم⁽³⁾.

الفرع الأول: مفهوم التمويل بالقرض الحسن

أولاً: المعنى الاصطلاحي للقرض الحسن

* القرض الحسن لغة: القرض، مصدر قَرَضَ الشيء يُقْرِضُهُ، يدل على القطع، وهو ما تعطيه الإنسان من مالك لتقضاه، ويطلق القرض أيضا على ما سلفت من إساءة أو إحسان ويقال: أَقْرِضْهُ، أَعْطَاهُ قَرْضًا، وَقَطَعَ لَهُ قِطْعَةً يُجَازِي عَلَيْهَا. و"الحسن": من الحُسْنِ أي ضد القبح ونقيضه، وأحاسنُ القوم: حسانهم، ويقال: حَسُنْتُ الشيء تحسینًا، بمعنى زينته وأحسنته إليه وبه، أبي الحسين، أحمد. معجم مقاييس اللغة. الجزء الخامس. لبنان: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، د. ت. ص 71-72. ابن منظور، أبي الفضل جمال الدين. لسان العرب. المجلد الثالث عشر. مرجع سبق ذكره. ص 114-115. الملا، عدنان علي. "القرض الحسن وتطبيقاته المعاصرة لدى المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية". مجلة كلية القانون الكويتية العالمية. العدد 01. (2017)، ص 213-247.

¹:Maali, Bassam, Peter Casson, Christopher Napier. "Social Reporting by Islamic Banks". Review Abacus. No 02. (2006), P 266- 289.

²: ابن ماجه، الحافظ أبي عبد الله. سنن ابن ماجه. الجزء الثاني. كتاب الصدقات. باب القرض. مصر: دار إحياء الكتب العربية، د. ت. ص 812.

³: أردنية، محمد نور الدين. القرض الحسن وأحكامه في الفقه الإسلامي. (رسالة ماجستير). قسم الفقه والتشريع. كلية الدراسات العليا. جامعة النجاح الوطنية: ليبيا، 2010، ص 25.

"هو تقديم مال من شخص إلى آخر على أن يرد له بدله بدون زيادة وهو في الشريعة من أعمال البر ويمثل تمويلًا بدون مقابل، أو بمعنى آخر ذلك القرض الذي يمنحه شخص لآخر على نحو مجاني دون أن يتقاضى في مقابل هذا القرض منافع مادية"⁽¹⁾.

وعرفته هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية: على أنه تمليك مال مثلي لمن يلزمه رد مثله⁽²⁾.

ثانياً: شروط القرض الحسن

يتكون القرض الحسن من ثلاثة أركان: الصيغة (الإيجاب والقبول)، العاقدان (المقرض والمقترض)، المحل (المال المقرض)، وهذه الأركان صحيحة بتوفر شروطها التي تتمثل فيما يلي:

1. **الصيغة (الإيجاب والقبول):** الإيجاب قول المقرض أقضتكم هذا الشيء أو خذ هذا الشيء قرضاً أو نحو ذلك، والقبول هو أن يقول المستقرض استقرضت أو قبلت أو رضيت أو ما يجري هذا المجرى⁽³⁾.
2. **العاقدان (المقرض والمقترض):** ويشترط فيهما⁽⁴⁾:

- أهلية التبرع في المقرض فيما يقرضه، يشترط في المقرض أن يكون من أهل التبرع، أي حرّاً بالغاً عاقلاً رشيداً، وعلى ذلك فلا يملكه من لا يملك التبرع كالصبي والمكاتب والعبد والمأذون ونحوهم؛
- الرشد والاختيار، وهو الاتصاف بالبلوغ والصلاح في الدين والمال، لأن القرض عقد معاوضة مالية، والرشد في العاقد شرط صحة عقود المعاوضة، فلا يصح الإقراض ولا الاستقراض من صبي ولا مجنون ولا محجور.

3. **المحل (المال المقرض):** وقد ذكر الفقهاء له ثلاث شروط⁽⁵⁾:

- أن يكون من المثليات، وهي الأموال التي لا تتفاوت أحادها تفاوتاً تختلف به قيمتها، كالنقد وسائر المكيلات والموزونات والمذروعات والعدديات المتقاربة؛

¹: منصوري، كمال. مرجع سبق ذكره. ص 88.

²: هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. المعايير الشرعية. البحرين: 2009. ص 270.

³: حميش، عبد الحق. "إحياء مؤسسة القرض الحسن في المجتمعات الإسلامية". مجلة البحوث العلمية والدراسات الإسلامية. العدد 02 (جامعة بن

يوسف بن خدة: 2014)، ص 14-80.

⁴: أردنية، محمد نور الدين. مرجع سبق ذكره. ص 50-51.

⁵: حماد، نزيه. عقد القرض في الشريعة الإسلامية. الطبعة الأولى. سوريا: دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع، 1991. ص 33-38.

- أن يكون عيناً، فلا يصح إقراض المنافع عند الحنفية، لأن القرض يرد على دفع مال مثلي لآخر ليرد مثله، والمنافع لا تعتبر أموالاً في مذهبهم؛
- أن يكون معلوماً، لا خلاف بين الفقهاء في اشتراط معلومية محل القرض لصحة العقد، وذلك ليتمكن المقرض من رد البديل المماثل للمقرض.

الفرع الثاني: القرض الحسن في البنوك الإسلامية

من الأمور الأساسية التي تتميز بها البنوك الإسلامية أنها لا تتعامل بالربا، أخذاً وعطاءً، بيعاً وشراءً، وفي المقابل تتعامل بالقرض الحسن الذي أجازته الشريعة⁽¹⁾، حيث يمكن للبنوك الإسلامية إقراض بعض المستثمرين أو الأفراد الآخرين إذا توافرت أمانتهم والثقة فيهم، وذلك بعد تقديم الضمانات الكافية مثل الرهن والكفالة والوجاهة وغير ذلك، كما يمكن منح القروض الاجتماعية للمحتاجين في الزواج والتعليم والوفاء، وعلى المقرض أن يرد القرض إلى البنك نقداً بنفس العملة التي اقترض بها، وعلى أقساط متساوية يتفق عليها، وتتمثل موارد البنك الأساسية للقرض الحسن في أموال الزكاة والتبرعات والصدقات والهبات، بالإضافة إلى الجزء الذي يخصمه البنك من فائض أرباحه لمواجهة الخدمات الاجتماعية⁽²⁾.

الفرع الثالث: الأهمية الاقتصادية للقرض الحسن

تكمن أهمية القرض الحسن على المستوى الاقتصادي فيما يلي⁽³⁾:

1. **الحد من التضخم:** التعامل بالقروض الحسنة والكف عن التعامل بالفائدة الربوية يؤدي إلى تساوي دائرة النشاط الحقيقي والنشاط المالي.
2. **التشجيع على الادخار:** يمكن للقرض الحسن في ظل ثبات القوة الشرائية للنقود أن يكون الوسيلة المفضلة للادخار بالنسبة للمدخر المتحفظ الذي لا يرغب في تحمل مخاطر الاستثمار.

¹: وامومن، إبراهيم. "دور القرض الحسن وآثاره الإيجابية على المجتمع في التخفيف من أضرار وباء كورونا كوفيد 19: تجربة البنوك الإسلامية مع القروض الحسنة أنموذجاً". مجلة متون. العدد 01. (جامعة طاهر مولاي: 2022)، ص 145-172.

²: عطية، محمد كمال. نظم محاسبية في الإسلام. الطبعة الثانية. مصر: منشأة المصارف، 1989. ص 358-359.

³: بوطمين، لبنى. مرجع سبق ذكره. ص 94.

3. التشجيع على الاستثمار: يساهم القرض الحسن في التشجيع على الاستثمار، من خلال تمويل أصحاب المهن والحرف ورجال الأعمال وبذلك لا يتحملون عناء الفائدة التي تفرضها عليهم البنوك الربوية، محولا هذه الفائدة إلى أرباح إضافية تمكن المستثمر من زيادة ادخاره وثم استثماره.

خلاصة الفصل الثاني:

تقوم البنوك التقليدية بعمليات الإقراض لعملائها مقابل فائدة ربوية محددة مسبقًا، كما أن شروط منح القرض في هذه البنوك مكلفة جدًا تفوق في بعض الحالات قدرت العميل طالب التمويل؛ أما في البنوك الإسلامية ومن خلال ما تم التطرق إليه في هذا الفصل وجدنا بأنها تقدم صيغ استثمارية متنوعة ومتعددة، منها ما يندرج ضمن عقود المشاركات والتي تقوم على تقاسم الأرباح وتحمل الخسارة (قاعدة الغنم بالغرم)، كالمضاربة، المشاركة، المزارعة، المساقاة، والمغارسة، وهي صيغ ثبتت مشروعيتها من القرآن والسنة نظرًا لأثرها الإيجابي على الفرد والاقتصاد. وصيغ تمويلية أخرى ضمن عقود البيوع والإجارة تبرم بين طرفين بهدف تملك أصل أو سلعة، كالمراجحة، السلم، الإستصناع، والإجارة، وهي صيغ أيضًا ثبتت أن الرسول صلى الله عليه وسلم قد عمل بها، وأجمع الفقهاء على مشروعيتها نظرًا لحاجة الناس للتعامل بها. بالإضافة إلى صيغ أخرى قائمة على التبرع أساسها المعروف والإحسان، يبتغي من خلالها المؤمن الثواب عند الله الذي أمر بها وحذر عباده المانعين والمتهاونين في أدائها، وخاصة فريضة الزكاة.

ويشير الواقع إلى وجود عدد كبير من الأفراد لا يتعاملون مع القطاع المصرفي لأسباب دينية بدرجة أولى، وتكلفة وصعوبة الحصول على تمويل بدرجة ثانية؛ فإن البنوك الإسلامية بصيغها الاستثمارية المتنوعة والمرنة تعد الآلية الأنسب لاستقطاب هؤلاء الأفراد المستبعدين ماليًا، ما يقلص من حجم الأموال المتداولة خارج القطاع المالي الرسمي من جهة، وتأثير ذلك على الجانب الاقتصادي والاجتماعي للأفراد والبلاد من جهة أخرى.

الفصل الثالث

تحليل واقع الاستثمار طويل الأجل في عينة من
البنوك الإسلامية خلال الفترة 2011 - 2022

تمهيد:

اهتم المؤسسون للبنوك الإسلامية بالنظرة الافتراضية للجانب الاستثماري المساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث إن الأصل في استثمارات البنوك الإسلامية أن تكون استثمارات تنموية بالدرجة الأولى، وحتى يتحقق ذلك يجب أن تحاكي وتعمل في كافة الأنشطة والمجالات التي تسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع، سواء أكانت هذه المجالات صناعية، زراعية، تجارية، أو خدمية، أم غيرها، والتي من المفترض أن تكون استثمارات طويلة الأجل. غير أن الواقع أثبت خلاف ذلك، حيث أن المسار العملي للبنوك الإسلامية دل على توجهها إلى القيام بالمشاريع الاستثمارية التي ترتفع فيها درجة الضمان، وتقل فيها نسبة المخاطرة، وتوفر سيولة عالية عند الحاجة، ما جعل الكثير من الخبراء والباحثين يرون أن طبيعة العمل والأهداف الحالية للبنوك الإسلامية لا تختلف كثيراً عن نظيرتها التقليدية.

وسنحاول في هذا الفصل التطرق لواقع الاستثمار طويل الأجل لعينة من البنوك الإسلامية في المملكة العربية السعودية، والأردن، باعتبار أن هذه البنوك تتيح تقارير مالية سنوية مفصلة ، تمكننا من دراسة وتحليل مجموعة من المؤشرات التي تعكس مدى قيامها بهذا النوع من الاستثمارات، خلال الفترة الممتدة من 2011-2022 في ثلاثة مباحث، كانت كالآتي:

- المبحث الأول: التأصيل المفاهيمي للاستثمار والاستثمار طويل الأجل في البنوك الإسلامية
- المبحث الثاني: تحليل واقع الاستثمار طويل الأجل لدى البنوك الإسلامية في المملكة العربية السعودية خلال الفترة 2011-2022
- المبحث الثالث: تحليل واقع الاستثمار طويل الأجل لدى البنوك الإسلامية الأردنية خلال الفترة 2011-2022

المبحث الأول: التأصيل المفاهيمي للاستثمار والاستثمار طويل الأجل في البنوك الإسلامية

يسعى البنك الإسلامي كغيره من المؤسسات المالية الإسلامية الأخرى إلى النمو والاستمرارية، التي لا تتحقق إلى من خلال تحقيق الربح وهذا الأخير لا يمكن تحقيقه إلا من خلال القيام بالاستثمار وتشغيل الأموال الخاصة كانت أو المودعة لديه في الحسابات الاستثمارية، وتوظيفها في قنوات الاستثمار بمباشرة الأنشطة الصناعية، التجارية، الزراعية، أو بالمشاركة مع قطاعات الأعمال الأخرى.

المطلب الأول: الاستثمار من منظور إسلامي

إذا كان الاستثمار من وجهة نظر المستثمر نوعاً من الإنفاق على أصول رأسمالية يتوقع الحصول منه على عائد فإن الاستثمار في الإسلام يرتبط بفكرة العائد المزدوج، أي ما يمكن أن يحصل عليه المستثمر من عائد مادي في صورة ربح وما يأمل أن يهبه الله له من عائد أخروي في صورة ثواب⁽¹⁾. وينظر الإسلام للاستثمار نظرة شمولية متكاملة، فهو من قوام حياة الناس، فبه يتحقق العمران، ويمتلك الأفراد، وتنمو وتزدهر المجتمعات في صورة توازن تربط الدنيا بالآخرة، والفرد بالجماعة، والمادة بالروح والأخلاق⁽²⁾.

الفرع الأول: مفهوم الاستثمار في الإسلام ودليل مشروعيته

اهتم الإسلام بالاستثمار* ودعا إليه في الكثير من المواضع، حيث يعتبر الاستثمار وتنمية المال من مقاصد الشريعة الإسلامية، ومن الواجبات العبودية التي كلف بها الفرد المسلم في حياته، وقد وردت أدلة كثيرة من الكتاب والسنة تحثنا عليه، فمن الكتاب قوله تعالى: ﴿فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ وَاذْكُرُوا اللَّهَ كَثِيرًا لَّعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ (سورة الجمعة: الآية 10)، وفي هذه الآية يأمر الله عباده بالانتشار في الأرض بعد انقضاء الصلاة للتجارة والتصرف فيما يحتاجون إليه من أمومعاشهم، والابتغاء

¹: غانم، محمد. الاستثمار في الاقتصاد السياسي والإسلامي وتشريعات واتفاقيات الاستثمار. الطبعة الأولى. مصر: دار الفكر الجامعي، 2010. ص 221.

²: دواية، أشرف محمد. الاستثمار في الإسلام. الطبعة الأولى. مصر: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، 2009. ص 25.

*: الاستثمار لغة: الاستثمار من الفعل ثمر، والثمر: حل الشجر، ويقال ثمر الشجر، أي طلع ثمره، وشجر ثمر إذا أدرك ثمره، والولد ثمر القلب، الثمر أيضاً المال المثمر، وثمر الرجل ماله إذا كثر له، وثمر الله ماله أي كثره، الجوهري، إسماعيل. الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية. تحقيق عبد الغفور عطار. الطبعة الرابعة. الجزء الثاني. لبنان: دار العلم للملايين، 1990. ص 605-606، ابن منظور، أبي الفضل جمال الدين. لسان العرب. المجلد الرابع. مرجع سبق ذكره. ص 106.

من رزق الله الذي يتفضل به على عباده بما يحصل لهم من الأرباح في المعاملات والمكاسب⁽¹⁾. وقوله عز وجل: ﴿هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ ذُلُولًا فَامْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا مِن رِّزْقِهِ وَإِلَيْهِ النُّشُورُ﴾ (سورة الملك: الآية 15)، وتدل الآية على وجوب المشي في الأرض بغرض الاستثمار، فلا يتم استثمار المال بدون السعي والتحريك⁽²⁾. أما السنة، ما رواه حذيفة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: >> مَن بَاعَ دَارًا وَلَمْ يَجْعَلْ ثَمَنَهَا فِي مِثْلَهَا لَمْ يُبَارِكْ لَهُ فِيهَا <<⁽³⁾، وفي هذا الحديث يحث النبي صلى الله عليه وسلم على المحافظة على الأصول الاستثمارية بكافة أنواعها وألا يستبدلها المرء باقتناء ما يتم استهلاكه⁽⁴⁾.

أما المفهوم الاصطلاحي للاستثمار، فلم يتطرق الفقهاء القدامى إليه⁽⁵⁾، وإنما وصفوه بألفاظ متعددة للتعبير تتفق مع مضمونه من أهمها: الكسب، والاكتساب، والتميز، والتنمية، والنماء، والاستنماء، والاسترباح، وكل هذه المصطلحات تدور حول معنى واحد هو: طلب الحصول على المال وربحه ونمائه وزيادته⁽⁶⁾.

فقد استخدم الفقيه الشيرازي الشافعي في كتاب المذهب مصطلح "النماء" للتعبير على معنى الاستثمار فقال: ولأن الأثمان لا يتوصل إلى نمائها المقصود إلا بالعمل⁽⁷⁾.

وقد ذهب أحمد الدردير في كتابه الشرح الصغير إلى استخدام لفظ "التنمية" للدلالة على مصطلح الاستثمار، في حديثه عن حكم المضاربة (القراض)، فقال: القراض جائز، لأن الضرورة دعت إليه لحاجة الناس إلى التصرف في أموالهم وليس كل أحد يقدر على التنمية بنفسه⁽⁸⁾.

¹: الشوكاني، محمد بن علي. فتح القدير. الطبعة الأولى. الجزء الخامس. مصر: مصطفى البابي الحلبي وأولاده، د.ت. ص 221.

²: مقداد، زياد إبراهيم. "الضوابط الشرعية لاستثمار الأموال". المؤتمر العلمي الأول الاستثمار والتمويل في فلسطين بين آفاق التنمية والتحديات المعاصرة. كلية التجارة. (الجامعة الإسلامية: 8-9 ماي 2005)، ص 06.

³: القزويني، أبي عبد الله محمد. سنن ابن ماجه. كتاب الرهن. اعتنى به آل سلمان أبو عبيدة. الطبعة الأولى. المملكة العربية السعودية: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، د.ت. ص 425.

⁴: المشعل، خالد بن عبد الله. الجانب النظري لدالة الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي. سلسلة نشر الرسائل الجامعية. المملكة العربية السعودية: دار الثقافة للطباعة والنشر، 2002. ص 63.

⁵: سميران، محمد علي. "تشجيع الاستثمار في الفقه الإسلامي دراسة مقارنة مع القانون الأردني". مجلة دراسات علوم الشريعة والقانون. العدد 01. (جامعة آل البيت: 2019)، ص 599-614.

⁶: دواية، أشرف محمد. مرجع سبق ذكره. ص 27.

⁷: حمودة، محمود محمد. الاستثمار والمعاملات المالية في الإسلام. الطبعة الثانية. الأردن: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، 2009. ص 33.

⁸: الدردير، أحمد. الشرح الصغير على أقرب المسالك إلى مذهب الإمام مالك. باب في القراض وأحكامه. مصر: دار المعارف، د. ت. ص 681.

أما الإمام الكاساني فقد استعمل لفظ الاستئمان في معنى الاستثمار فقال: المقصود من عقد المضاربة هو استثمار المال⁽¹⁾.

ولقد عرف بعض الاقتصاديين الاستثمار في الإسلام على أنه:

نشاط إنساني إيجابي، مستمد من الشريعة الإسلامية، ويؤدي إلى تحقيق وتدعيم أهداف النظام الاقتصادي الإسلامي، من خلال الأولويات الإسلامية التي يعكسها واقع الأمة الإسلامية، وذلك بتوظيف المال للحصول على عائد منه، وتنمية ثروة المجتمع بما يحقق مصلحة الفرد والجماعة⁽²⁾.
توظيف المسلم ماله أو جهده في نشاط اقتصادي مشروع، بهدف الحصول على نفع يعود عليه أو على غيره في الحال أو المال⁽³⁾.

أما شوقي أحمد دنيا فيعرف الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي بأنه: جهد واع رشيد يبذل في الموارد المالية والقدرات البشرية بهدف تكثيرها وتنميتها والحصول على منافعها وثمارها⁽⁴⁾.

مما سبق يمكن تعريف الاستثمار في الإسلام بأنه: توظيف رؤوس الأموال وفقاً للأسس والضوابط الشرعية، بهدف المحافظة على المال وتنميته بما يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

الفرع الثاني: أهمية الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي

إن الاستثمار في الشريعة الإسلامية يتعلق بالمفهوم العام للاستثمار، لأنه يشمل جميع الأنشطة التي تنطوي على عمليات إنفاق الأموال بهدف الحصول على عائد في المستقبل، وأن الشرط المهم لوصف عملية الاستثمار بأنها إسلامية، هو التزامها بحدود الشريعة الإسلامية⁽⁵⁾؛ لذا فإن أهمية الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي تتشابه بشكل كبير مع أهميته في الاقتصاد الوضعي، والتي يمكن إبرازها فيما يلي⁽⁶⁾:

- يعد الاستثمار الصورة المعبرة للنمو والتقدم الوطني، وهو الصورة المعبرة عن مدى تحقق المعيشة والرفاهية الاجتماعية، ومن خلال هذه الأهمية يمكن اعتبار الاستثمار كأداة تستعملها الدولة في

¹: حمودة، محمود محمد. مرجع سبق ذكره. ص 34.

²: ميلودي، عبد العزيز. محددات تمويل الاستثمار في البنوك الإسلامية دراسة قياسية لحالة بنك البركة. (رسالة ماجستير). قسم العلوم الاقتصادية. كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير. جامعة الجزائر: الجزائر، 2007. ص 46.

³: حماد، حمزة عبد الكريم. مخاطر الاستثمار في المصارف الإسلامية. الطبعة الأولى. الأردن: دار النفاس للنشر والتوزيع، 2008. ص 40.

⁴: دنيا، شوقي أحمد. تمويل التنمية في الاقتصاد الإسلامي دراسة مقارنة. الطبعة الأولى. لبنان: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، 1984. ص 87.

⁵: الجبوري، يعرب أحمد. دور المصارف الإسلامية في التمويل والاستثمار. الطبعة الأولى. الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2014. ص 53.

⁶: دريد، محمد أحمد. الاستثمار قراءة في المفهوم والأنماط والمحددات. الطبعة الأولى. الأردن: دار أمجد للنشر والتوزيع، 2016. ص 10-11.

تعديل الوضع الاقتصادي، ويعتبر أيضًا إحدى الوسائل الأساسية الضرورية لتطوير المنشآت وتوسيعها؛

- النمو والاستثمار بعد تكوين رأس مال جديد، والذي بدوره يؤدي إلى توسيع الطاقة الإنتاجية للمؤسسة وهذا من خلال تنمية فروق الإنتاج وتوسيع مكانتها في السوق؛
- يوفر الاستثمار العملات الأجنبية عن طريق إنتاجه لمنتجات تم الاعتماد على تصديرها؛
- يساعد الفرد المستثمر على معرفة العائد المتوقع وحماية ثروته من أنواع المخاطر المختلفة سواء المخاطر النظامية وغير النظامية، وكذا زيادة العائد على رأس المال من خلال زيادة الأرباح المحتجزة⁽¹⁾؛

- يعد الاستثمار أداة أساسية في يد الدولة تستعملها في إطار رسم وتنفيذ السياسات الاقتصادية الكلية، كما يعد الاستثمار أداة أيضًا في يد المستثمر يستعملها في إطار رسم وتنفيذ سياسته الاقتصادية الجزئية⁽²⁾؛

- للاستثمار دور في توسيع السوق الداخلية، بحيث أن زيادة الاستثمار تؤدي إلى زيادة إنتاج السلع والخدمات، مما يتيح فرص التصدير، ومنه توازن الميزان التجاري⁽³⁾؛
- الاستثمار يحفظ المال من أن تأكله الصدقة، ففيه دوران لرأس المال وتقليبه، وتسخير للموارد الاقتصادية البشرية والمادية، ومن ثم إشاعة الخير والنماء في المجتمع، وبذلك يكون مطلوبًا من جهة مشروعية الكسب⁽⁴⁾.

¹: بزيو، عيشوش. دور صندوق الزكاة في تحفيز الاستثمار دراسة مقارنة الجزائر- السودان. (أطروحة دكتوراه). قسم العلوم الاقتصادية. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة محمد خيضر: الجزائر، 2019، ص 91.

²: أبو الهول، محي الدين يعقوب. تقييم أعمال البنوك الإسلامية الاستثمار دراسة تحليلية مقارنة. الطبعة الأولى. الأردن: دار النفاس للنشر والتوزيع، 2012، ص 75.

³: مختاري، مراد. دور الزكاة في تشجيع الاستثمار دراسة بعض التجار الرائدة - صندوق الزكاة الجزائري نموذجًا. (أطروحة دكتوراه). قسم العلوم الاقتصادية. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة يحي فارس: الجزائر، 2012، ص 93.

⁴: دواية، أشرف محمد. مرجع سبق ذكره. ص 35.

الفرع الثالث: حوافز الاستثمار من منظور إسلامي

لقد انفرد الفكر الاقتصادي الإسلامي بمجموعة من الحوافز المتعلقة بالاستثمار، التي تعطي دفعة قوية للمستثمر تسهم في خفض المخاطر الاستثمارية التي من الممكن أن تحبطه من جهة، وتضمن له حد الكفاف أين يتم مراعاة قدرة المستثمر على السداد من جهة أخرى، إلى جانب حزمة من الإجراءات الرامية إلى تحقيق نجاعة العملية الاستثمارية، ونلخص أهم هذه الحوافز فيما يلي⁽¹⁾:

أولاً: ضمان الشريعة الإسلامية لقروض المقترضين

حث الإسلام أصحاب الأموال الفائضة عن حاجتهم إلى إقراضها للغير، وحفزهم إلى ذلك من خلال مضاعفة مال القرض بطرح البركة فيه، وفي الوقت نفسه قدم ضمانات للمقترضين حفزتهم إلى الاقتراض لتمويل مشاريعهم الاستثمارية، وتمثلت هذه الضمانات فيما يلي:

1. التيسير على المعسرين في السداد: نهى الإسلام عن حبس أو استغلال المدينين الذين لا يستطيعون أداء دينهم في وقته، ودعا أصحاب الأموال من مقرضين وممولين إلى مراعاة ظروف المقترض إذا عجز عن سداد الدين في الوقت المتفق عليه، وتمديد أجل السداد إلى الوقت الذي يستطيع فيه المقترض سداد الدين.
2. إسقاط جزء من الدين: لم تقف الشريعة الإسلامية عند حد دعوة المقرض إلى الانتظار بل طلبت أكثر من ذلك، فقد دعت إلى التنازل عن جزء من الدين إذا كان بيت مال المسلمين خاليًا من الأموال، أو كان المبلغ المخصص لبند الغارمين لا يكفي لسداد دين المعسر.
3. إسقاط كامل الدين: إذا كان المدين معسرًا فإن إبراءه أو إسقاط الدين عنه يعتبر من أفضل الصدقات في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ وَأَنْ تَصَدَّقُوا خَيْرٌ لَّكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ (سورة البقرة: الآية 280).

¹ : زغلامي، مريم. الصناعة المالية الإسلامية ودورها في تمويل الاستثمار دراسة حالة نماذج من الدول الإسلامية. (أطروحة دكتوراه). قسم العلوم الاقتصادية. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة العربي التبسي: الجزائر، 2020. ص 09-12.

ثانيا: تملك الأرض الموات لمن أحيائها

- الأرض الموات*، وتمثل العلاقة بين تملك الأرض الموات لمن أحيائها، وبين الاستثمار فما يلي:
- إحياء الأرض الميتة يعود بالفائدة على من استغلها بزيادة أمواله، وإشباع حاجاته ورغباته، كما يستفيد المجتمع بتحويل قطعة الأرض الميتة إلى عنصر منتج يساهم في إشباع جزء من حاجاته الأساسية ويزيد من دخله؛
 - إن وجود الوعد بالأجر الأخروي على إحياء الأرض الموات يجعل من المتصور إسلامياً أن يوجد من يمارس عملية الإحياء عبادة وتقرباً إلى الله عزوجل، إلى جانب الأجر الدنيوي المادي، ما يترتب عليه في كل الأحوال زيادة عدد المشاريع الاستثمارية، وبالتالي زيادة الإنتاج وزيادة مساحة الأراضي المنتجة.

ثالثاً: الإقطاع**

- تكمن الأهمية الاقتصادية للإقطاع وعلاقته بالاستثمار فما يلي:
- إن الإقطاع في الإسلام هو أحد الوسائل التي يتبعها ولي الأمر لحفز الأفراد على استغلال الموارد الطبيعية، وإنشاء المزيد من المشاريع الاستثمارية التي تساهم في دفع عجلة التنمية الاقتصادية، ورفع مستوى المعيشة للأفراد؛
 - يعد العمل المنتج وتكوين الثروة وتوسيع القاعدة الإنتاجية نوع من أنواع العبادة، لأنها كلما زاد العمل وارتقى كلما اتسع وعاء الزكاة، وزادت حصيلتها، لهذا أوجد الإسلام العديد من الحوافز التي تدفع المرء المسلم إلى الاستمرار في استثمار ماله والسعي إلى تكثيره.
 - ويعد كل من إحياء الأرض والإقطاع سببان من أسباب ملك الأرض، ولكنهما يختلفان في كون الإحياء لا يكون إلا في الأرض الموات، والإقطاع يكون في الأرض الموات والعامر⁽¹⁾.

*: الأرض الموات: بفتح الميم والواو، هي الأرض التي لم تحي بعد، أو ليس لها مالك، ولا بها ماء، ولا عمارة، ولا ينتفع بها، وسميت مواتاً لأنها خلت من العمارة والسكان، الزحيلي، محمد. إحياء الأرض الموات. الطبعة الأولى. المملكة العربية السعودية: مركز النشر العلمي، 1990. ص13.

** الإقطاع: هو إعطاء ولي الأمر جزء من الأرض لعمارة، أو غلة أرض للارتزاق بها، ويقال أقطعه الشيء أي أذن له في أخذه، والقطيعة والإقطاع جزء من الأرض بمنحه ولي الأمر لشخص بغير عوض، أنظر: آل يحيى، عبد الله. ملك الأرض بالإحياء والإقطاع. (رسالة ماجستير). قسم الدراسات العليا الشرعية. كلية الشريعة والدراسات الإسلامية. جامعة الملك عبد العزيز: المملكة العربية السعودية، 1975. ص 130.

¹: آل يحيى، عبد الله. مرجع سبق ذكره. ص 159.

رابعاً: الأفق الزمني الموسع أمام الفرد المسلم

إن الأفق الزمني الموسع أمام الفرد المسلم الذي يشمل الحياة الدنيا والآخرة يوجب عليه أن لا يقتصر في اختياره المتعلق باستعماله لأمواله على الأمور والبدايل التي يجني منفعتها في الحياة الدنيا فقط، ذلك لأن الإسلام يوجه المؤمنين به إلى الاعتقاد بأن العمل والإنفاق الذي يهدف إلى عمل الخير في الحياة الدنيا ينتج الخير والثواب في الآخرة⁽¹⁾.

المطلب الثاني: الاستثمار في البنوك الإسلامية المزايا والأبعاد

الفرع الأول: الوظيفة الاستثمارية في البنوك الإسلامية

تعد الوظيفة الاستثمارية من أبرز وظائف الكيان المصرفي الإسلامي وأكثرها وزناً وقيمة بين وظائفه العامة، إذ تحمل على عاتقها مسؤولية تحقيق الكفاءة في إدارة الأموال وتجسيد مشاركتها الفعالة في الإنتاج والتوزيع بما يحقق التفاعلات الاقتصادية والاجتماعية اللازمة لإحداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة في نشراتها، والأکید أن تلك المنزلة إنما ارتبطت أساساً بمكانة النشاط الاستثماري ضمن أنشطة البنك، إذ يعد محور النشاط المصرفي الإسلامي ككل ومصدره الرئيسي في توليد الإيرادات، كما يجمع على ذلك القائمون على شؤون الصيرفة الإسلامية⁽²⁾.

أولاً: مفهوم الوظيفة الاستثمارية

تمثل هذه الوظيفة وجه التفرقة الذي يميز البنك الإسلامي عن نظيره التقليدي، فهي تلك التي تشمل البحث والتعرف على المشروعات القائمة وإنشاء مشروعات جديدة وتوفير التمويل اللازم لقيامها⁽³⁾؛ أو تلك الوظيفة التي يقوم البنك الإسلامي من خلالها بتجميع الفوائض المالية المتاحة، ومن ثم تشغيلها واستثمارها من خلال إتاحتها للمستثمرين بغرض تشغيلها في مختلف الأنشطة الاقتصادية الحقيقية، ويستند إطارها العام على

¹: زغلامي، مريم. مرجع سبق ذكره. ص 12.

²: زيتوني، عبد القادر. دور التصكيك الإسلامي في تفعيل الاستثمار طويل الأجل في المصارف الإسلامية - دراسة تطبيقية على عينة من المصارف الإسلامية خلال الفترة 2003-2014. (أطروحة دكتوراه). قسم العلوم الاقتصادية. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

جامعة قاصدي مرباح: الجزائر، 2017. ص 18.

³: جلال سليمان، محمد. مرجع سبق ذكره. ص 36.

مجموعة من العوامل أهمها: تعبئة وتوفير حجم مناسب من الموارد يتسم بالاستقرار والمرونة والتنوع مع تشغيل شبه كامل لتلك الموارد بما يدعم السياسة الاقتصادية ويحقق أهداف التنمية ويراعي تنزيل أحكام الشريعة الإسلامية، هذا إلى جانب إدارة الأموال، وما يستتبع ذلك من تحقيق التوازن بين الموارد والاستخدامات في ظل السياسات المقررة من جانب السلطات النقدية، مع مراعاة عاملي السيولة والربحية⁽¹⁾.

ثانيا: مهام الوظيفة الاستثمارية في البنوك الإسلامية

تتولى هذه الوظيفة بوجه عام مسؤولية متابعة السياسة الاستثمارية للبنك بما يتناسب وأهدافه، كما تتولى تطوير طرق ووسائل الاستثمار بما يكفل حسن استخدام موارد البنك مع الالتزام بالمحافظة على الربحية والضمان والسيولة، وتتمثل أهم اختصاصاتها فيما يلي⁽²⁾:

- القيام برسم السياسة العامة للبنك في مجال الاستثمار، سواء كان ذلك في القطاع الزراعي أو التجاري أو الصناعي أو العقاري أو في مجال الخدمات، قصيرة كانت أو متوسطة أو طويلة؛
- الاشتراك في وضع الخطط وبرامج التنفيذ المختلفة بعد إقرارها من طرف مجلس الإدارة؛
- البحث على فرص الاستثمار والتعرف عليها وتعريف المستثمرين بها، واتخاذ كل ما من شأنه دراسة هذه الفرص؛
- دراسة المشاريع وتحليلها من ناحية الجدوى والسلامة، ويتم ذلك من عدة زوايا لتقرير عناصر السلامة لها؛
- دراسة السوق لمعرفة احتياجات المجتمع من الاستثمارات، والمجالات المتاحة لذلك تدعيمًا لأهداف البنك؛
- الإشراف على مشاريع البنك الاستثمارية، وتوجيه الإدارات المختصة فنيًا فيما يتعلق بإشرافها على الاستثمارات التي تقع في دائرة اختصاصها.

¹: زيتوني، عبد القادر. مرجع سبق ذكره. ص 19.

²: نفس المرجع. ص 20.

الفرع الثاني: مزايا الاستثمار في البنوك الإسلامية

يعتبر البنك الإسلامي مستثمر وسيط وليس وسيط تمويل يحصل على ربحه من الفرق بين الفائدة الدائنة والفائدة المدينة، وطبيعة دور المستثمر الوسيط أن يكون لديه جهاز استثماري قوي قادر على الدراسة الدقيقة، والمستثمرة لفرص الاستثمار واحتياجات الأسواق، ودراسة الأدوات المبتكرة شرعاً لجذب الأموال واستثمارها⁽¹⁾، ومن أبرز مزايا ومحاسن الاستثمار وفق القواعد الشرعية أنه استثمار فعلي يحرك الأموال ويشارك في النشاط الاقتصادي مشاركة فعالة، مما يكون له دور كبير في تنمية مختلف الجوانب المفيدة تجارياً واقتصادياً للبلدان الإسلامية⁽²⁾. ويمكن تفصيل مزايا الاستثمار في البنوك الإسلامية فيما يلي⁽³⁾:

- ارتباط ربح الممول في جميع الصيغ والأساليب التي تقوم عليها الملكية، فاستحقاق الأرباح بسبب موضوعي وشرعي وهو الملك، وهذا عكس الصيغ الربوية التي تقوم على الاستغلال؛
- ارتباط أسباب التمويل بين طرق العملية الاستثمارية بانتقال ملكيات وتدفق تيار من السلع، وهذا الأسلوب يقلل من الطرق الربوية التي تحول الاقتصاد إلى اقتصاد رمزي، بحيث عملية انتقال الملكية أو السلع أو الخدمات تتطلب انتقال وانسياب عدد من الدورات النقدية والمالية؛
- مشاركة البنك الإسلامي للمستثمرين في نشاطهم الإنتاجي يجعل البنك يوظف خبرته الفنية في البحث عن أفضل مجالات الاستثمار وأرشد الأساليب، وبذلك يتعاون رأس المال وخبرة العمل في تنمية الاقتصاد، وهذا يساهم في الحفاظ على ثروة المجتمع من التعرض لأي تبديل نتيجة عدم توافر الخبرة لدى مستثمر لا تتوافر لديه المتطلبات العلمية والنظرة الفاحصة التي تحميه في ممارسة عمله، وفي هذا الأسلوب ضمان لنجاح المشروعات من جهة، وأداء لحق واجب للمجتمع من ناحية ثانية⁽⁴⁾؛

¹: العاني، فتيحة عبد الرحمن. التمويل ووظائفه في البنوك الإسلامية والتجارية دراسة مقارنة. الطبعة الأولى. الأردن: دار النفائس للنشر والتوزيع، 2013. ص 366.

²: الخليل، أحمد بن محمد. سندات الاستثمار وحكمها في الفقه الإسلامي. الطبعة الأولى. المملكة العربية السعودية: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، 1998. ص 139-140.

³: بوزياني، الجليلي. ضوابط أساليب الاستثمار في المصارف الإسلامية دراسة نظرية وتطبيقية لمجموعة من المصارف الإسلامية 2008-2010. (رسالة ماجستير). قسم العلوم الاقتصادية. كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير. جامعة يحي فارس: الجزائر، 2012. ص 36.

⁴: الخليل، أحمد بن محمد. مرجع سبق ذكره. ص 140-141.

- يشجع الاستثمار في البنوك الإسلامية على توجيه الأموال للاستثمار في القطاعات والمجالات التي لا تضر بمصلحة الفرد والمجتمع، وتعمل على تلبية رغبات أغلبية شرائح المجتمع من خلال تفضيل المشروعات ذات الأولوية للاستثمار⁽¹⁾؛

- يقوم البنك الإسلامي بربط المشروعات الاستثمارية بالاحتياجات الحقيقية للمجتمع، حيث إن التشريع الإسلامي يراعي مصالح الجماعة، وعند تعارض مصلحة الفرد فإنه يهدرها⁽²⁾.

الفرع الثالث: الأبعاد الاستثمارية للبنوك الإسلامية

إن للدور الاستثماري في البنوك الإسلامية أبعادًا متكاملة، تنطلق من روابط خلفية، معتمدة بذلك على التعرف على فرص الاستثمار الحقيقية، وتحليلها وفق منهج اقتصادي سليم من خلال عمليات دراسة الجدوى، والعمل على ترويج الأفكار الاستثمارية الحقيقية التي تنصب في مصلحة المجتمع بالدرجة الأولى⁽³⁾.

أولاً: التعرف على فرص الاستثمار الحقيقية ودراسة جدواها

باعتبار أن البنك الإسلامي مؤسسة استثمارية فهو يسعى ويبحث دائماً عن فرص الاستثمار، كما يقوم بتحليل ودراسة الجدوى الاقتصادية للمشروعات التي يؤسسها بنفسه أو يشارك فيها، حتى يتأكد من صلاحية المشروع موضوع الدراسة من عدمه، أو مدى إمكانية تحقيق هذا المشروع للأهداف المرجوة⁽⁴⁾.

ثانياً: ترويج فرص الاستثمار ومشروعاتها

غالباً ما يكون المستثمرين ملمين بأوضاع السوق، لذا يقوم البنك الإسلامي سواء منفرداً أو بالاشتراك مع جهة أخرى بتقدير وتحليل الإمكانيات التسويقية للمشروع التي بدورها تتطلب دراسة وتحليل مجموعة عناصر تشمل التعرف على رغبات المستهلكين وتقدير حجم الطلب على سلع وخدمات المشروع، تقدير حجم العرض من المنتجات القائمة سواء كانت محلية أو أجنبية، إضافة إلى تحديد التميز التنافسي للمنتجات

¹: بن إبراهيم، الغالي. أبعاد القرار التمويلي والاستثماري في البنوك الإسلامية. الطبعة الأولى. الأردن: دار النفاس للنشر والتوزيع، 2012. ص 198.

²: السيد طایل، مصطفى كمال. القرار الاستثماري في البنوك الإسلامية. مصر: المكتب الجامعي الحديث للنشر، 2006. ص 213.

³: بن إبراهيم، الغالي. مرجع سبق ذكره. ص 199.

⁴: كداوي، طلال. تقييم القرارات الاستثمارية. الطبعة الثانية. الأردن: دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2015. ص 25.

من حيث مستوى الجودة⁽¹⁾، ما يؤدي إلى قيام مشروع يدعم النظام الاقتصادي ويزيد رفاهية المجتمع، ويتم الترويج من خلال إعلام السوق الدولي لرأس المال والدول المصدرة له بمشروعات محددة تمت دراستها تجارياً واقتصادياً مع إعلامهم بكافة المزايا والحوافز والضمانات والتسهيلات المختلفة التي تقدمها الحكومة، ويستفيد منها رأس المال الوارد للاستثمار داخل الدولة أو المناطق الحرة، على أن تكون هذه المشروعات قد اكتشفت فكرتها بواسطة البنك نفسه، ودرست من قبل الخبراء الموجودين فيه⁽²⁾.

ثالثاً: خلق المناخ الملائم للاستثمار

المناخ الاستثماري هو مجموعة العوامل الخاصة بموقع محدد والتي تحدد شكل الفرص والحوافز التي تمكن الشركات من الاستثمار على نحو منتج وخلق فرص العمل وتوسيع نطاق أعمالها⁽³⁾؛ وحتى يتقدم أصحاب الأموال على دخول مجالات الصناعة والمشروعات لا بد على البنوك الإسلامية القيام بما يلي⁽⁴⁾:

- معرفة المشاكل التي تعوق الاستثمار بصفة عامة ودراساتها وتحليلها، والعمل على إيجاد الحلول لهذه العوائق؛
- تنمية الوعي الاستثماري لدى أصحاب الفوائض المالية؛
- القيام بدور الدارس والباحث الفني والاقتصادي لحساب أصحاب الأموال الراغبين في الاستثمار عن طريق أجهزة البنك الفنية والاقتصادية؛
- الاتصال بالمستثمرين المرتقبين بالوسائل المناسبة من أجل إقناعهم بالمشروعات محل الترويج التي تهتم بها الدولة، وتقديم المعلومات اللازمة لهم بالنوعية المطلوبة؛
- خلق صورة ذهنية إيجابية عن المناخ الاستثماري، مع تقديم كافة البيانات عن ذلك المناخ لأسواق رأس المال.

¹: الفضل، علي، هند عبد الأمير أحمد. "إمكانية بناء نموذج محسوب لمعايير تقييم الفرص الاستثمارية دراسة تطبيقية في هيئة استثمار النجف الأشرف". مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية. العدد 36. (2015)، ص 257-276.

²: المكاوي، محمد محمود. الاستثمار في البنوك الإسلامية. مصر: دار الفكر والقانون للنشر والتوزيع، 2013. ص 70.

³: بن حسين، ناجي. دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر. (أطروحة دكتوراه). قسم العلوم الاقتصادية. كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير. جامعة منتوري: الجزائر، 2007. ص 55.

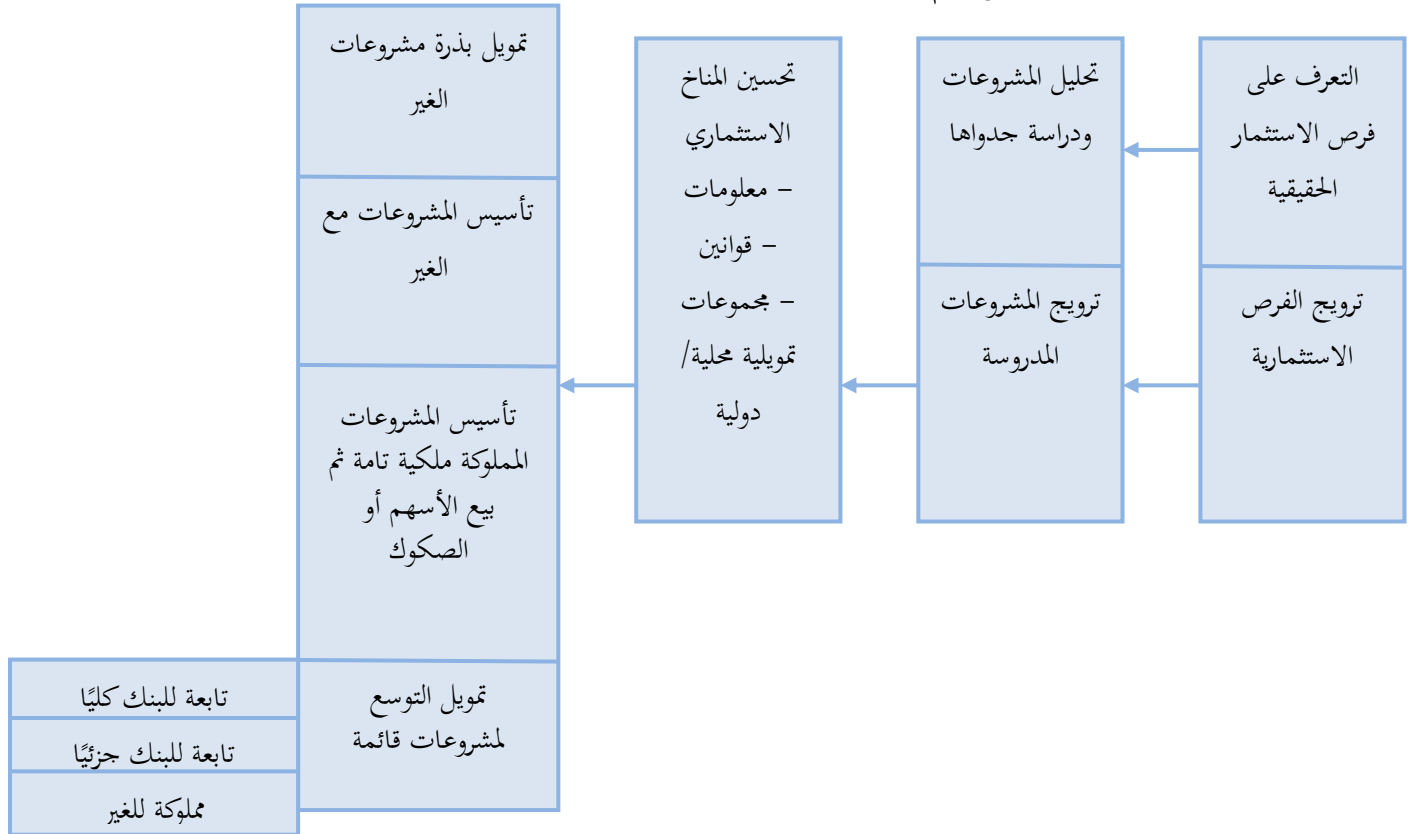
⁴: المكاوي، محمد محمود. مرجع سبق ذكره. ص 101.

رابعاً: كشف الأفكار الاستثمارية والقيام بالمشاريع

المقصود بالكشف هنا هو العثور على فكرة انتهاز فرصة تصلح أساساً لقيام مشروع تجاري يمثل بعد قيامه وحدة في الكيان الاقتصادي تدعمه نتيجة للدراسة وتوقع المستقبل، ولتحقيق ذلك وجب على البنوك الإسلامية التعرف على الواقع الاقتصادي والصناعي عن طريق الدراسة الشاملة لإمكانات المجتمع في القطاعات المختلفة، ومحاولة إيجاد العلاقة بين هذه القطاعات وصولاً لتحديد أولويات لأهمية القطاعات المختلفة التي تحتاج إلى تنمية أكثر من غيرها⁽¹⁾.

بعد إتمام كل ما سبق يقوم البنك الإسلامي بتجسيد المشروعات على أرض الواقع سواء بالاستثمار بشكل مباشر، أو المشاركة مع الغير وفق الصيغ الشرعية المعروفة، أو الدخول في مشاريع كانت موجودة من قبل. ويمكن توضيح أبعاد الدور الاستثماري للبنوك الإسلامية من خلال الشكل رقم (3-1).

الشكل رقم (3-1): الأبعاد الاستثمارية للبنوك الإسلامية



المصدر: العاني، فتيحة عبد الرحمن. مرجع سبق ذكره. ص 369.

¹: المكاوي، محمد محمود. مرجع سبق ذكره. ص 102.

المطلب الثالث: الاستثمار طويل الأجل في البنوك الإسلامية

تنص المادة الأولى من اتفاقية البنك الإسلامي للتنمية على أن الهدف من إنشاء البنك هو دعم التنمية الاقتصادية، لذا فالتنمية الاقتصادية تعتبر من العناصر الأساسية التي وجدت منها فكرة تأسيس البنوك الإسلامية من خلال استخدام أشكال وصيغ التمويل التي تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية. ولا يمكن تحقيق هذه التنمية إلا من خلال الاستثمار طويل الأجل، من هذا المنطلق عمد المؤسسون لفكرة المصرفية الإسلامية إلى الاهتمام بهذا النوع من الاستثمارات باعتباره مؤشراً لقياس مدى نجاح البنوك الإسلامية في المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المجتمعات الإسلامية⁽¹⁾.

الفرع الأول: تعريف الاستثمار طويل الأجل في البنوك الإسلامية وخصائصه

أولاً: تعريف الاستثمار طويل الأجل

يوجد العديد من التعاريف الخاصة بالاستثمار طويل الأجل، وستناول أبرزها فيما يلي: في مجال البورصة والأوراق المالية عرف أحد الباحثين الاستثمار طويل الأجل على أنه ذلك الاستثمار الذي يأخذ شكل الأسهم والسندات، ويسمى بالاستثمار الرأسمالي⁽²⁾. وعُرف على أنه استثمار الأموال في المشروعات الكبيرة التي تتميز بارتفاع درجة مخاطرها، والتي يستغرق تنفيذها زمناً طويلاً، يصل أجلها إلى أكثر من عشر سنوات، حيث أن المكاسب والعوائد والآثار المرتبطة بهذا الاستثمار لا تتحقق إلا بعد مدة طويلة من الزمن⁽³⁾. وقد جاء تعريف الاستثمار طويل الأجل في نظر المصرفية الإسلامية على أنه توظيف جزء من الموارد المتاحة للبنك الإسلامي لفترات زمنية تزيد عن سبع سنوات وفقاً للضوابط والأسس الشرعية والاقتصادية الإسلامية، بهدف المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع، وتعظيم ثروة المساهمين والمودعين بالبنك الإسلامي⁽⁴⁾.

¹: دوبة، أشرف محمد. دور الأسواق المالية في تدعيم الاستثمار طويل الأجل في المصارف الإسلامية . الطبعة الأولى. مصر: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، 2006. ص 17.

²: باشوش، حميد. الاستثمارات العمومية ودورها في التنمية الاقتصادية دراسة تحليلية للبرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001-2014. (أطروحة دكتوراه). قسم العلوم الاقتصادية. كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير. جامعة الجزائر 3: الجزائر، 2016. ص 28.

³: أبو عبيد، آلاء راشد. الاستثمار طويل الأجل في البنوك الإسلامية الواقع الحالي وإمكانيات التطوير . (رسالة ماجستير). قسم الاقتصاد. كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية. جامعة اليرموك: الأردن، 2009. ص 05.

⁴: دوبة، أشرف محمد. دور الأسواق المالية في تدعيم الاستثمار طويل الأجل في المصارف الإسلامية. مرجع سبق ذكره. ص 18.

وفي تعريف آخر للاستثمار طويل الأجل في البنوك الإسلامية: هو ذلك النشاط الاستثماري الذي يتعلق بقيام البنك بعمليات تمويل طويلة الأجل لقطاعات اقتصادية مختلفة، أو إقامة مشروعات عن طريق المساهمة في رسميتها واجتذاب مساهمين آخرين إليها أو تمويلها بما يعرف بأسلوب المشاركة المتناقصة⁽¹⁾. نستخلص مما سبق أن الاستثمار طويل الأجل في البنوك الإسلامية، هو عملية توظيف للموارد المالية لآجال طويلة في مشاريع إنتاجية ضخمة، بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وكذا تعظيم الأرباح للحفاظ على المال وتنميته، بما يتوافق مع مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية.

ثانيا: خصائص الاستثمار طويل الأجل في البنوك الإسلامية

يتميز الاستثمار طويل الأجل بمجموعة من الخصائص يمكن تلخيصها فيما يلي:

1. **يستخدم في المشاريع الإنتاجية**⁽²⁾: يناسب الاستثمار طويل الأجل المشاريع الإنتاجية التي تشكل إضافة حقيقية للناتج القومي، وذلك بإقامة مشاريع إنتاجية جديدة أو توسيع الطاقة الإنتاجية لمشاريع قائمة، الذي يكون من خلال زيادة الإنتاج القائم دون تغيير في تشكيلة المنتجات الحالية، أو بإضافة خطوط إنتاج جديدة وهنا تتغير تشكيلة المنتجات القائمة، الأمر الذي يساهم في بناء قاعدة إنتاجية حقيقية تضيف منافع اقتصادية في المجتمع⁽³⁾.

2. **طول المدة الزمنية**: فمثل هذا النوع من المشاريع التنموية سواء كانت زراعية أو صناعية تتطلب أن تكون استثمارات طويلة الأجل، بحكم طبيعتها لما يلزمها من ضرورة إعداد دراسة الجدوى وإجراءات تأسيس وعمل بنية أساسية، وقد يلزم الأمر استيراد معدات وآلات، وذلك قبل البدء في الإنتاج ثم بعد ذلك مراحل تجريبية للإنتاج وتدريب العمالة وأعمال التسويق، وذلك يعني بصفة عامة الاحتياج لفترة طويلة حتى تبدأ هذه المشروعات التنموية تؤتي ثمارها⁽⁴⁾.

3. **استثمار ذو منفعة مستمرة**: الأصول الإنتاجية التي تساهم في العملية الإنتاجية لفترة طويلة من الزمن، كالمباني والآلات، لا تنتهي منافعها الاقتصادية بمجرد استعمالها مرة واحدة أو مرات قليلة، بل أنها تشارك في

¹: زيتوني، عبد القادر. مرجع سبق ذكره. ص 22.

²: الشحات الجندي، محمد. القرض كأداة للتمويل في الشريعة الإسلامية. الطبعة الأولى. مصر: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 1996. ص 115.

³: أبو عبيد، آلاء راشد. مرجع سبق ذكره. ص 06.

⁴: حسن يوسف، داود. مرجع سبق ذكره. ص 35.

الإنتاج عدة مرات وتبقى حتى تتوقف تمامًا عن الإنتاج وذلك بانتهاء عمرها الافتراضي، وهذا يؤكد أن الاستثمار طويل الأجل هو إنتاج حقيقي مستمر، تستمر منفعته الاقتصادية لفترة طويلة من الزمن، ما يجعل هذا النوع من الاستثمار ضروريًا وهامًا في دعم التنمية الاقتصادية وتقدم الاقتصاد القومي وازدهاره⁽¹⁾.

4. استثمار ترتفع فيه درجة المخاطرة: يتصف الاستثمار طويل الأجل بالمخاطرة، لأن الأنشطة الإنتاجية المختلفة التي يدخل فيها، تتطلب توفير الأموال بصورة مستمرة، ولو بدرجات متفاوتة في جميع مراحل الإنتاج، فالمشروعات سواء أكانت جديدة أم قائمة تحتاج إلى التمويل اللازم لتحريك فعاليات الإنتاج، وتوفير متطلبات استمرارها ونموها، وارتباط الاستثمار طويل الأجل بالمخاطرة يعني أنه رأس مال المخاطر يخضع للربح والخسارة، وعائده غير مضمون وأكيد غير محدد سلفًا، فجوهر عملية الاستثمار هو عاملي الزمن والمخاطرة، فهو مرتبط بالإنفاق في الوقت الحاضر، من أجل تحقيق عائد معين في المستقبل، وأن هذا الإنفاق لا يوجد له ضمانات مؤكدة لتحقيق هذا العائد ما يعني أن هناك عامل المخاطرة⁽²⁾.

الفرع الثاني: أنواع الاستثمار طويل الأجل في البنوك الإسلامية

تعدد أنواع الاستثمار طويل الأجل في البنوك الإسلامية باختلاف النظرة إليه من حيث طبيعته، مجالاته، مكانه، وغرضه⁽³⁾. ويمكن تلخيص ذلك فيما يلي:

أولاً: طبيعة الاستثمار

ينقسم الاستثمار طويل الأجل في البنوك الإسلامية من حيث طبيعته إلى استثمار مادي، واستثمار مالي.

1. الاستثمار المادي: ويمثل ما يستثمره البنك الإسلامي في الأصول الإنتاجية، وهي أصول معمرة ذات

أهمية عالية مثل: الآلات والتجهيزات، تكون الغاية منها المساهمة في تحقيق إيرادات لفترة زمنية طويلة.

2. الاستثمار المالي: تقوم البنوك الإسلامية بتمويل الاستثمارات طويلة الأجل من خلال الدخول إلى

الأسواق المالية الإسلامية، وذلك عن طريق شراء الأوراق المالية التي تتوافق مع الشريعة (أسهم عادية،

¹: أبو عبيد، آلاء راشد. مرجع سبق ذكره. ص 09.

²: نفس المرجع. ص 09.

³: دوابة، أشرف محمد. دور الأسواق المالية في تدعيم الاستثمار طويل الأجل في المصارف الإسلامية. مرجع سبق ذكره. ص 20-21.

صكوك)، من أجل تنويع محفظتها المالية من جهة، والمشاركة في النشاطات الاقتصادية المنتجة التي ينتج عنها قيمة مضافة في الاقتصاد من جهة أخرى⁽¹⁾.

ثانياً: مجالات الاستثمار

يصنف الاستثمار طويل الأجل في البنوك الإسلامية حسب نوع القطاع الذي يتم الاستثمار فيه كما يلي:

1. الاستثمار الزراعي والصناعي: يمكن أن تقوم البنوك الإسلامية بالاستثمارات طويلة الأجل في المجال الزراعي والصناعي معاً، حيث تمتد الزراعة القطاع الصناعي بكثير من المواد الأولية، سواء النباتية كالقطن في صناعات النسيج، أو الحيوانية كاللحوم والحليب في الصناعات الغذائية، وفي هذا المجال ونظراً لأن الدول الإسلامية مجتمعة تمتلك أراضي شاسعة قابلة للزراعة، فإنه يمكن للبنوك الإسلامية أن تقوم بمشروعات زراعية تجارية واسعة وكثيفة، عن طريق توفير المدخلات والتجهيزات التي يحتاجها الفلاحون من جهة، ومن جهة ثانية فإن هذه الأراضي ستحتاج إلى مشروعات ضخمة للري، وعليه يمكن للبنوك الإسلامية أن تتولى مشروعات توفير المياه أيضاً⁽²⁾.

2. الاستثمار التجاري: ويكون مجال النشاط تجارياً، خاصة في مجال التجارة الخارجية أين يقوم البنك الإسلامي بتمويل متعامليه في تصدير واستيراد لسلعة معينة عن طريق الإعتمادات المستندية⁽³⁾؛ أو التحصيل المستندي.

3. الاستثمار الخدمي: يمكن أن تقوم البنوك الإسلامية باستثمارات مباشرة طويلة الأجل في المجالات الخدمية، كإعداد الفنادق أو المرافق الصحية.

4. الاستثمار العقاري: في الغالب ما تكون الاستثمارات العقارية عبارة عن مشاريع تنموية طويلة الأجل، وتعد صيغ التمويل التي تقدمها البنوك الإسلامية مناسبة لهذا النوع من الاستثمارات خاصة صيغتي الإستصناع، والإجارة المنتهية بالتملك.

¹: مشري، فريد، عتروس صبرينة. "السوق المالية الإسلامية المفهوم والأدوات تجربة السوق المالية الإسلامية العالمية". مجلة الاجتهاد القضائي. العدد 11. (جامعة محمد خيضر بسكرة: 2016)، ص 89-109.

²: حريري، عبد الغني، قسول لأمين. "الطبيعة التنموية لصيغ التمويل والاستثمار القائمة على مفهوم الملكية بالبنوك الإسلامية". مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال. العدد 05. (جامعة حسيبة بن بوعلي شلف: 2017)، ص 63-76.

³: العمري، عبد الرزاق. دور البنوك الإسلامية في تمويل التجارة الخارجية حالة البنك الإسلامي للتنمية. (رسالة ماجستير). قسم التسيير الدولي للمؤسسات. كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير. جامعة أبي بكر بلقايد: الجزائر، 2012. ص 89.

ثالثاً: مكان الاستثمار

تصنف الاستثمارات طويلة الأجل في البنوك الإسلامية وفقاً لمكان الاستثمار كما يلي⁽¹⁾:

1. **الاستثمار الداخلي:** وهي قيام البنوك الإسلامية باستغلال الفرص المتاحة للاستثمار محلياً في مشاريع طويلة الأجل.

2. **الاستثمار الخارجي:** في هذا النوع من الاستثمارات يقوم فيها البنك الإسلامي بنقل موارده المالية للاستثمار في دولة أخرى.

رابعاً: **غرض الاستثمار:** وفيه ينقسم الاستثمار طويل الأجل وفقاً للهدف الرئيسي للاستثمار إلى⁽²⁾:

1. **الاستثمار الخاص:** وتكون الأولوية فيه لتحقيق ربح البنك الإسلامي من أجل النمو والاستمرارية.

2. **الاستثمار العام:** وتكون الأولوية فيه للمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع، وهذا يعتبر من الأهداف الرئيسية التي تأسست عليها فكرة البنوك الإسلامية.

الفرع الثالث: آثار التوسع في الاستثمار طويل الأجل

على الرغم من ارتفاع درجة مخاطره، غير أن التوسع في هذا النوع من الاستثمارات له أثر إيجابي كبير على البنوك الإسلامية، وعلى الأفراد والمجتمع، وكذلك على الاقتصاد.

أولاً: آثار الاستثمار طويل الأجل على البنوك الإسلامية

قيام البنوك الإسلامية بالاستثمارات طويلة الأجل سيؤثر عليها في العديد من النقاط نوضحها فيما يلي⁽³⁾:

- يحتم الاستثمار طويل الأجل على البنوك الإسلامية التركيز على المشروعات الزراعية والصناعية

ومشروعات البنية التحتية، ما يعزز من الدور التنموي للبنوك الإسلامية؛

- يسهل الاستثمار طويل الأجل على البنوك دمج موجوداتها في النشاط الاقتصادي بشكل مباشر

وتحويلها إلى عناصر إنتاج؛

- تنشيط دور البنوك الإسلامية في تعبئة المدخرات من أجل تكوين رؤوس الأموال الإنتاجية، نظراً لما

تحتاجه المشاريع الإنمائية من موارد مالية دائمة وضخمة؛

¹: دريد، محمد أحمد. مرجع سبق ذكره. ص 22.

²: دواية، أشرف محمد. دور الأسواق المالية في تدعيم الاستثمار طويل الأجل في المصارف الإسلامية. مرجع سبق ذكره. ص 23.

³: زيتوني، عبد القادر. مرجع سبق ذكره. ص 30.

- يتيح للبنوك فرصة المساهمة في إنشاء مشاريع جديدة أو التوسع في مشاريع قائمة، ما يسمح لها بأن تكون طرفًا فعالاً يساهم في تحديد طرق الإنتاج وضبط توجهات المشروع، بالإضافة إلى متابعة ومراقبة الأداء والمشاركة في نتائج النشاط؛
- يكسب البنك قدرة عالية على استقطاب المودعين المستعدين للمخاطرة والراغبين في عائد أعلى، نظرًا لارتفاع العوائد الناجمة عن الاستثمار طويل الأجل؛
- يساهم الاستثمار طويل الأجل من رفع مستوى الكفاءة التخصيصية للبنوك الإسلامية، من خلال دراسات الجدوى للمشاريع التي تسمح بتحديد القيمة الحقيقية للموارد التي ينبغي استخدامها، الأمر الذي يؤدي إلى تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد؛
- يؤدي التوسع في الاستثمار طويل الأجل إلى تحريك النشاطات الإنتاجية الصناعية منها والزراعية والتجارية، مما يسمح بإنشاء شركات ومشاريع، الأمر الذي يدفع البنك إلى فتح أوعية جديدة مستقطبة لمزيد من المدخرات؛
- يحفز البنوك الإسلامية على الدخول في المشروعات التنموية ذات العوائد الجيدة، لأن أصحاب الودائع الاستثمارية يحرصون على أن يكون المشروع الذي يشاركون فيه مما يحقق عائداً مناسباً لهم، لأن ربحهم سيكون من ذلك العائد⁽¹⁾؛
- يساعد البنوك الإسلامية على تنويع محافظتها الاستثمارية من ناحية القطاعات والآجال وقاعدة العملاء الممولين⁽²⁾؛
- يمكن البنك الإسلامي المساهمة في الاستثمار طويل الأجل دون المساهمة في المشروع الاستثماري بشكل مباشر، وذلك من خلال تأدية أدوار مختلفة، كدور الضامن في المشروع، أو الوسيط، أو المرشد⁽³⁾.

¹: الشبيلي، يوسف. "التمويل بالمشاركة الآليات العملية لتطويرة". الندوة الفقهية الثالثة. مصرف أبوظبي الإسلامي. (الإمارات: 19-20 جانفي 2011)، ص 03.

²: أحمد محي الدين، أحمد. "تطبيق المضاربة والمشاركة الثابتة والمتناقصة في التمويلات المصرفية". المؤتمر الرابع للهيئات الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية. مجموعة البركة المصرفية. (مملكة البحرين: 3-4 أكتوبر 2004)، ص 05.

³: للتفصيل أكثر أنظر: المصري، رفيق. مصرف التنمية الإسلامي أو محاولة جديدة في الربا والفائدة والبنك. الطبعة الثالثة. لبنان: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، 1987. ص 423-424.

ثانيا: آثار الاستثمار طويل الأجل على الفرد والمجتمع والاقتصاد

- يمكن توضيح أثر الاستثمار طويل الأجل على هذه الأطراف فيما يلي⁽¹⁾:
- يساهم الاستثمار طويل الأجل في إنشاء الأصول الضخمة من مصانع وشركات وخطوط إنتاج، مما يؤدي إلى رفع معدل النمو الاقتصادي وتوسيع الطاقة الإنتاجية للمجتمع؛
 - يعمل على امتصاص فائض السيولة ويبعادها عن دائرة التراكم السلبي؛
 - تبني البنوك الإسلامية لنهج الاستثمارات الطويلة الأجل يساهم في خدمة المصلحة العامة، لأن المشاريع الاستثمارية الحقيقية إنما هي في الأساس مشاريع تنمية تستهدف الوفاء باحتياجات المجتمع أولا قبل انتقالها إلى المستويات الأخرى في سلم الأولويات؛
 - تحسين الأداء الاقتصادي للمشاريع، من خلال التوسع في المشاريع ذات معدلات النمو المتزايدة والمشروعات الأكثر إنتاجية؛
 - تحقيق التفاعل بين البنك وأفراد المجتمع، حيث يشاركونهم في استثماراتهم أو يدعوهم إلى المشاركة في استثماراته ليحققوا مثله عائداً مرتفعاً على الأموال المملوكة؛
 - التأثير على السياسة الاستثمارية للدولة ككل، حيث يدفعها إلى التوجه نحو المشروعات والبرامج التي تعمل على إيجاد المنافع الاقتصادية، وذلك بالنظر إلى وزنها المهم كمؤسسة من مؤسسات الدولة التي يقوم عليها الاقتصاد؛
 - تشجيع المسلمين على إيداع أموالهم لدى البنوك الإسلامية وحفز الأفراد على توفير الموارد المالية طويلة الأجل ولو بحجم صغير ودوام استثمارها بواسطته، وفي هذا ربط للمسلمين بعميلة تكوين رأس المال كركن أساسي في تدعيم اقتصاديات المجتمع الإسلامي.

¹: زيتوني، عبد القادر. مرجع سبق ذكره. ص 32.

المبحث الثاني: تحليل واقع الاستثمار طويل الأجل لدى البنوك الإسلامية في المملكة العربية السعودية خلال الفترة 2011-2022

يعتبر النظام المصرفي في المملكة العربية السعودية نظامًا مختلطًا، يشغل تحت إدارته الرقابية المصرفية ثلاثة عشر بنكًا محليًا، منها بنوك تقدم خدمات تقليدية، وبنوك تقدم خدمات متنوعة ما بين تقليدية وإسلامية، وبنوك أخرى تتوافق كليًا مع الشريعة الإسلامية وهي: بنك الراجحي، بنك الإنماء، بنك البلاد، وبنك الجزيرة. وبعدما تطرقنا في المبحث السابق للجانب النظري للاستثمار طويل الأجل لدى البنوك الإسلامية من ناحية المفهوم، الأنواع، والأهمية، سنحاول في هذا المبحث تسليط الضوء على واقع هذا النوع من الاستثمارات في البنوك الإسلامية الناشطة في المملكة العربية السعودية، وهي بنك الإنماء، بنك البلاد، وبنك الجزيرة، من خلال التطرق وتحليل مجموعة من المؤشرات والبيانات خلال الفترة 2011-2022.

المطلب الأول: حقوق الملكية المتاحة للاستثمار طويل الأجل في البنوك الإسلامية السعودية

كما سبق وذكرنا بأن حقوق الملكية هي الأموال الخاصة للمساهمين، حيث تعتبر المورد الأول لتكوين رأس مال البنوك الإسلامية، الذي يمكن استغلاله في تمويل الاستثمارات على اختلاف أنواعها وخاصة الاستثمارات طويلة الأجل.

لتقييم أهمية أو مساهمة حقوق الملكية في تمويل الاستثمارات طويلة الأجل في البنوك الإسلامية (كمصدر تمويلي طويل الأجل معد لأداء ذلك الدور)، فإننا سنقوم بدراسة وتحليل للقيم والمؤشرات التالية: نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الموارد، نسبة حقوق الملكية المتاحة للاستثمار طويل الأجل إلى إجمالي حقوق الملكية، معدل نمو حقوق الملكية المتاحة للاستثمار طويل الأجل.

الفرع الأول: نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الموارد

تعكس هذه النسبة مقدار الموارد المالية الذاتية إلى إجمالي الموارد المتاحة للبنك الإسلامي، ويتم حسابها من خلال العلاقة التالية: رأس المال + الاحتياطات + الأرباح المحتجزة / إجمالي الموارد (الموارد الداخلية + الموارد الخارجية).

والهدف من قياس هذه النسبة هو معرفة مدى قدرة البنك على تمويل نشاطه الاستثماري طويل الأجل من خلال موارده الداخلية، حيث يشير ارتفاعها إلى إمكانية البنك على توجيه جانب أكبر من موارده في تمويل المشاريع الكبيرة التي تعرف بطول أجلها وارتفاع مخاطرها، وينبه انخفاضها إلى عكس ذلك.

الفصل الثالث: تحليل واقع الاستثمار طويل الأجل في عينة من البنوك الإسلامية خلال الفترة 2011-2022

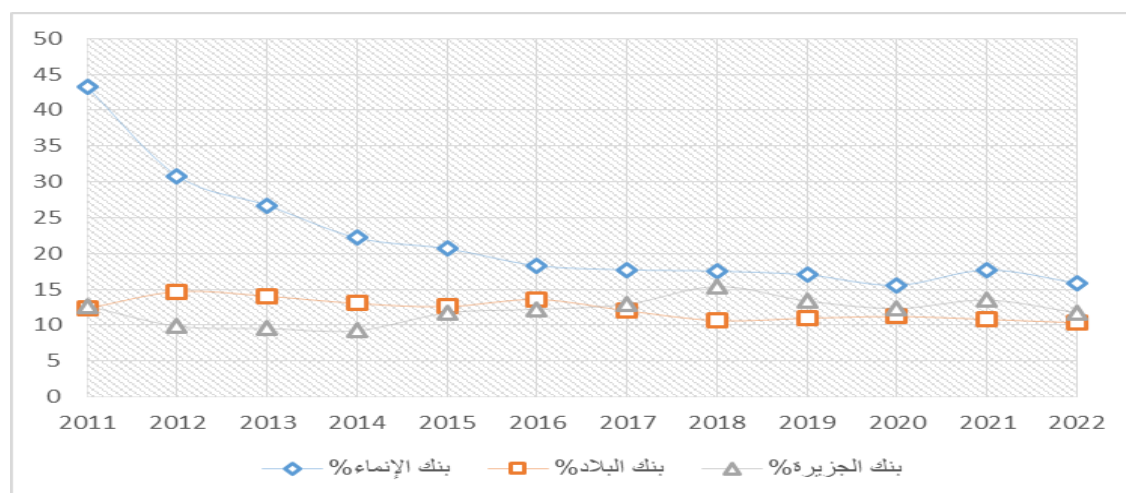
الجدول رقم (3-1): تطور نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الموارد في بنك (الإثراء، البلاد، الجزيرة) خلال الفترة (2011-2022).

(الوحدة: مليون ريال سعودي)

السنة	بنك الإثراء			بنك البلاد			بنك الجزيرة		
	حقوق الملكية	إجمالي الموارد	النسبة %	حقوق الملكية	إجمالي الموارد	النسبة %	حقوق الملكية	إجمالي الموارد	النسبة %
2011	15894	36783	43,21	3416	27727	12,32	4936	38898	12,68
2012	16664	54014	30,85	4370	29777	14,68	5011	50781	9,86
2013	16831	63001	26,72	5100	36323	14,04	5727	59976	9,54
2014	17939	80861	22,19	5891	45229	13,03	6158	66553	9,24
2015	18352	88724	20,68	6442	51220	12,58	7413	63264	11,71
2016	19178	104729	18,31	7320	53892	13,58	8103	66319	12,21
2017	20343	114751	17,73	7588	63207	12,01	8828	68287	12,92
2018	21297	121333	17,55	7832	73636	10,64	11244	73003	15,39
2019	22444	131839	17,02	9425	86003	10,96	11589	86544	13,38
2020	24428	156876	15,57	10730	95743	11,21	11364	92088	12,33
2021	30711	173476	17,70	11980	110853	10,81	13895	102827	13,50
2022	31876	200436	15,90	13398	129542	10,34	13609	115848	11,74

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على التقارير المالية السنوية للبنوك الإسلامية السعودية محل الدراسة.

الشكل رقم (3-2): تطور نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الموارد في بنك (الإثراء، البلاد، الجزيرة) خلال الفترة (2011-2022).



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (3-1).

من خلال استقراء لبيانات الجدول والشكل أعلاه، نجد أن نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الموارد في البنوك الإسلامية السعودية محل الدراسة لم تتجاوز 44%، حيث قدرت أعلى نسبة لها بـ 43,01% في بنك الإنماء في سنة 2011، ثم بدأت هذه النسبة في الانخفاض حتى وصلت إلى 15,90% سنة 2022 لدى نفس البنك؛ في حين سجل بنك البلاد أعلى نسبة له سنة 2012 بـ 14,68%، لتتخفص إلى 10,34% سنة 2022؛ أما بنك الجزيرة وبعد أن قدرت نسبة موارده الذاتية إلى إجمالي الموارد بـ 12,68% سنة 2011، انخفضت إلى 9,24% سنة 2014، ثم عادت في الارتفاع لتسجل أعلى قيمة لها سنة 2018 بـ 15,39%، لتتخفص مجددًا وتسجل 11,74% سنة 2022.

إن التناقص في نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الموارد في البنوك الإسلامية السعودية يمكن إرجاعه إلى فارق النمو والزيادة في حجم الموارد مقارنة بحقوق الملكية؛ فعلى الرغم من النمو الإيجابي والمستمر لهذه الأخيرة إلا أنه لم يكن بنفس مقدار الزيادة في مجمل موارد البنوك؛ كما أن النسبة المسجلة في الجدول والشكل أعلاه تعتبر ضعيفة ولا تسمح للبنوك الإسلامية محل الدراسة بالتوسع في المشاريع الاستثمارية طويلة الأجل.

الفرع الثاني: حقوق الملكية المتاحة للاستثمار طويل الأجل إلى إجمالي حقوق الملكية

تظهر هذه النسبة حقوق الملكية التي يمكن للبنوك الإسلامية استغلالها فعلاً في القيام بالاستثمارات طويلة الأجل، وهي تحدد بالعلاقة التالية: $\text{حقوق الملكية المتاحة للاستثمار طويل الأجل} = \text{حقوق الملكية} - \text{الأصول الثابتة}$.

ويشير ارتفاعها إلى ارتفاع ذلك الجزء من حقوق الملكية الذي يمكن للبنك الإسلامي استغلاله في تمويل والقيام بالاستثمارات طويلة الأجل، أما انخفاضها فيشير إلى عكس ذلك.

الفصل الثالث: تحليل واقع الاستثمار طويل الأجل في عينة من البنوك الإسلامية خلال الفترة 2011-2022

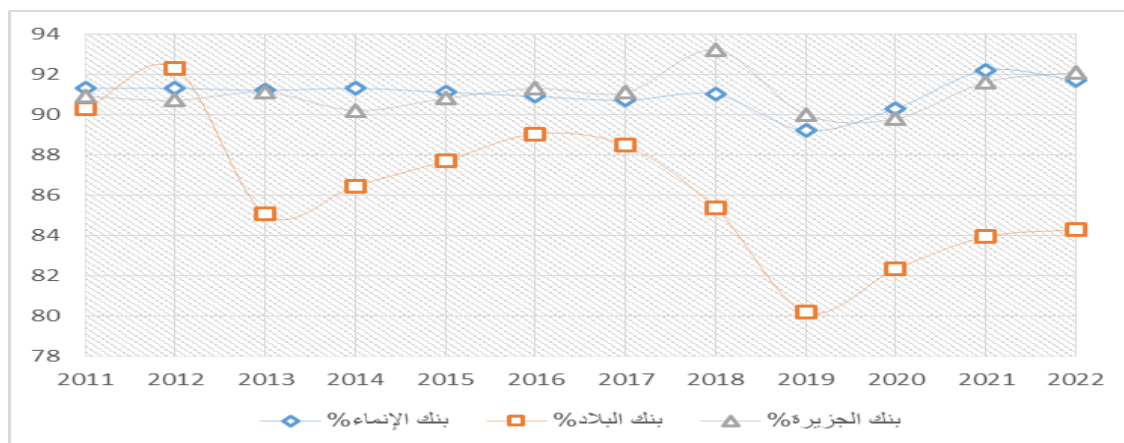
الجدول رقم (3-2): تطور نسبة حقوق الملكية المتاحة للاستثمار طويل الأجل إلى إجمالي حقوق الملكية في بنك (الإيمان، البلاد، الجزيرة) خلال الفترة (2011-2022).

(الوحدة: مليون ريال سعودي)

السنة	بنك الإنماء				بنك البلاد				بنك الجزيرة		
	حقوق الملكية	الأصول الثابتة	حقوق الملكية المتاحة للاستثمار طويل الأجل	النسبة %	حقوق الملكية	الأصول الثابتة	حقوق الملكية المتاحة للاستثمار طويل الأجل	النسبة %	حقوق الملكية	الأصول الثابتة	حقوق الملكية المتاحة للاستثمار طويل الأجل
2011	15894	1379	14515	91,3	3416	328	3088	90,3	4936	446	4490
2012	16664	1447	15217	91,3	4370	336	4034	92,3	5011	466	4545
2013	16831	1474	15357	91,2	5100	762	4338	85,05	5727	507	5220
2014	17939	1543	16396	91,3	5891	798	5093	86,45	6158	598	5560
2015	18352	1629	16723	91,1	6442	792	5650	87,70	7413	679	6734
2016	19178	1737	17441	90,9	7320	802	6518	89,04	8103	701	7402
2017	20343	1876	18467	90,7	7588	875	6713	88,46	8828	784	8044
2018	21279	1896	19383	91,0	7832	1146	6686	85,36	11244	761	10483
2019	22444	2413	20031	89,2	9425	1866	7559	80,20	11589	1154	10435
2020	24428	2365	22063	90,3	10730	1896	8834	82,32	11364	1155	10209
2021	30711	2382	28329	92,2	11980	1925	10055	83,93	13895	1156	12739
2022	31876	2632	29244	91,7	13398	2104	11294	84,29	13609	1066	12543

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على التقارير المالية السنوية للبنوك الإسلامية السعودية محل الدراسة.

الشكل رقم (3-3): تطور نسبة حقوق الملكية المتاحة للاستثمار طويل الأجل إلى إجمالي حقوق الملكية في بنك (الإيمان، البلاد، الجزيرة) خلال الفترة (2011-2022).



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (3-2).

نلاحظ من خلال الجدول والشكل السابقين، وبعد طرح قيمة الأصول الثابتة (معدات وممتلكات لا يمكن تحويلها بسهولة إلى نقد) من إجمالي حقوق الملكية، أن البنوك الإسلامية السعودية قد سجلت نسبة مرتفعة من حقوق الملكية المتاحة للاستثمار طويل الأجل خلال سنوات الدراسة، تراوحت ما بين 80% و94%، وترجع هذه النسبة بصفة عامة إلى الزيادة في حقوق الملكية بنسبة أكبر من الزيادة في الأصول الثابتة لدى البنوك الإسلامية السعودية.

إن ارتفاع نسبة حقوق الملكية المتاحة للاستثمار طويل الأجل يحمل في طياته مؤشراً إيجابياً يعكس مدى إمكانية استغلال هذه البنوك لأموالها الخاصة في تمويل الاستثمار طويل الأجل، ولكن ما يؤثر على هذه النظرة الإيجابية هو النسبة الضئيلة التي تشكلها حقوق الملكية من إجمالي موارد البنوك الإسلامية الذي تم توضيحه من خلال المؤشر الأول.

الفرع الثالث: معدل تغير حقوق الملكية المتاحة للاستثمار طويل الأجل

يقيس هذا المعدل مقدار التغير زيادة أو نقصاناً في حقوق الملكية المتاحة للاستثمار طويل الأجل لكل سنة، ويتم حسابه بالعلاقة التالية: معدل النمو السنوي لحقوق الملكية المتاحة للاستثمار طويل الأجل = (حقوق الملكية المتاحة للاستثمار طويل الأجل للسنة "ن" - حقوق الملكية المتاحة للاستثمار طويل الأجل للسنة "ن-1") / حقوق الملكية المتاحة للاستثمار طويل الأجل للسنة "ن-1".

ويعتبر هذا المعدل من أهم المتغيرات التي تعطينا انطباعاً عن مدى قيام البنك الإسلامي بالاستثمارات طويلة الأجل، فكلما ارتفع هذا المعدل كلما زادت قدرة البنك على تمويل نشاطاته الاستثمارية طويلة الأجل، ويشير عكس ذلك إلى انخفاض قدرته على تمويل هذا النوع من الاستثمارات.

الجدول رقم (3-3): معدل نمو حقوق الملكية المتاحة للاستثمار طويل الأجل في بنك (الإيمان، البلاد، الجزيرة) خلال الفترة (2011-2022).

(الوحدة: مليون ريال سعودي)

السنة	بنك الإيمان		بنك البلاد		بنك الجزيرة	
	حقوق الملكية المتاحة للاستثمار طويل الأجل	معدل النمو %	حقوق الملكية المتاحة للاستثمار طويل الأجل	معدل النمو %	حقوق الملكية المتاحة للاستثمار طويل الأجل	معدل النمو %
2011	14515	—	3088	—	4490	—
2012	15217	4,83	4034	30,63	4545	1,22
2013	15357	0,92	4338	7,53	5220	14,85
2014	16396	6,76	5093	17,40	5560	6,51

الفصل الثالث: تحليل واقع الاستثمار طويل الأجل في عينة من البنوك الإسلامية خلال الفترة 2011-2022

21,11	6734	10,93	5650	1,99	16723	2015
9,91	7402	15,36	6518	4,29	17441	2016
8,67	8044	2,99	6713	5,88	18467	2017
30,32	10483	- 0,40	6686	4,96	19383	2018
- 0,45	10435	13,05	7559	3,34	20031	2019
- 2,16	10209	16,86	8834	10,14	22063	2020
24,78	12739	13,82	10055	28,40	28329	2021
- 1,53	12543	12,32	11294	3,22	29244	2022
10,29	8200,33	12,77	6655,16	6,79	19430,5	متوسط النمو

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على التقارير المالية السنوية للبنوك الإسلامية السعودية محل الدراسة.

من خلال بيانات الجدول السابق، يتضح أن معدل النمو السنوي في حقوق الملكية المتاحة للاستثمار طويل الأجل، قدر متوسطه عن فترة الدراسة نسبة 6,79% في بنك الإنماء، و 12,77% في بنك البلاد، و 10,29% في بنك الجزيرة؛ وقد حقق أعلى معدلاته في البنك الأول في سنة 2021 بـ 28,40%، حيث شهدت حقوق الملكية المتاحة للاستثمار طويل الأجل تزايداً من 22 ألف مليون ريال سعودي سنة 2021 إلى 28 ألف مليون ريال سنة 2022، في حين سجل بنك البلاد أعلى معدل نمو في سنة 2012 بـ 30,63% وبمقدار زيادة فاق 09 آلاف مليون ريال عن سنة 2011، أما بنك الجزيرة فكان أعلى معدل نمو له في حقوق الملكية المتاحة للاستثمار في سنة 2018 بـ 30,32% أي من 08 آلاف مليون ريال سنة 2017 إلى 10 آلاف مليون ريال سنة 2018.

وقد شهدت هذه النسبة أدنى معدلاتها في بنك البلاد سنة 2018 بـ -0,40%، وبنك الجزيرة بـ -0,45% و -2,16% و -1,53% خلال السنوات 2019، 2020، و 2022 على التوالي.

المطلب الثاني: الودائع الاستثمارية طويلة الأجل في البنوك الإسلامية السعودية

تعتبر الودائع طويلة الأجل هي الأخرى من أبرز الموارد الخارجية التي يمكن للبنوك الإسلامية أن تستعين بها في تمويل استثماراتها طويلة الأجل، من خلال مختلف الصيغ والأساليب الشرعية التي تعتمد على مبدأ المشاركة في اقتسام الأرباح والخسائر.

وللوقوف على مدى أهمية هذا النوع من الودائع في تحفيز البنوك الإسلامية على القيام بالاستثمارات طويلة الأجل، كان لا بد من الاطلاع وتحليل البيانات التالية: نسبة الودائع طويلة الأجل إلى إجمالي الموارد، نسبة الودائع طويلة الأجل إلى إجمالي الودائع، ومعدل تغير الودائع طويلة الأجل.

الفرع الأول: نسبة الودائع طويلة الأجل إلى إجمالي الموارد

تظهر هذه النسبة مقدار الودائع التي يمكن استخدامها من إجمالي الموارد في تمويل الاستثمارات طويلة الأمد، وهي تقاس بالعلاقة التالية: $\text{نسبة الودائع طويلة الأجل إلى إجمالي الموارد} = \frac{\text{الودائع طويلة الأجل}}{\text{إجمالي الموارد}}$.

وتبرز أهمية هذه الودائع في كونها موارد تمتاز بالاستقرار، بالإضافة إلى استعداد أصحابها للمشاركة مع البنك الإسلامي في مشاريع ضخمة ذات أجل طويل، وبالتالي فارتفاع حجمها يعني ارتفاع قدرت البنك على تمويل النشاط الاستثماري طويل الأجل، أما انخفاضها فيشير إلى محدودية البنك في القيام بهذا النوع من الاستثمارات.

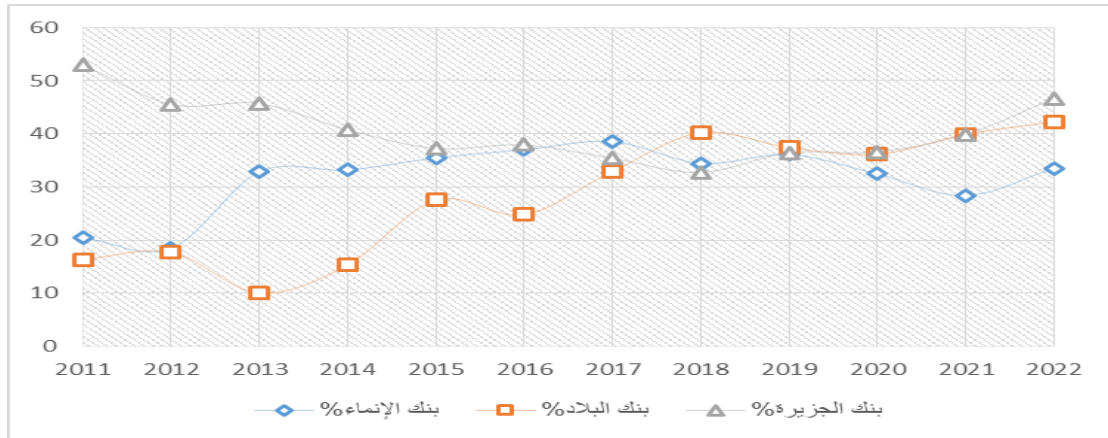
الجدول رقم (3-4): تطور نسبة الودائع طويلة الأجل إلى إجمالي الموارد في بنك (الإيمان، البلاد، الجزيرة) خلال الفترة (2011-2022).

(الوحدة: مليون ريال سعودي)

السنة	بنك الإيمان			بنك البلاد			بنك الجزيرة		
	الودائع طويلة الأجل	إجمالي الموارد	النسبة %	الودائع طويلة الأجل	إجمالي الموارد	النسبة %	الودائع طويلة الأجل	إجمالي الموارد	النسبة %
2011	7530	36783	20,47	4534	27727	16,35	20639	38898	53,05
2012	9972	54014	18,46	5285	29777	17,74	23135	50781	45,55
2013	20688	63001	32,83	3656	36323	10,06	27432	59976	45,73
2014	26852	80861	33,2	6937	45229	15,33	27129	66553	40,76
2015	31475	88724	35,47	14117	51220	27,56	23587	63264	37,28
2016	38798	104729	37,04	13368	53892	24,80	25167	66319	37,94
2017	44257	114751	38,56	20836	63207	32,96	24172	68287	35,39
2018	41791	121333	34,44	29627	73636	40,23	23907	73003	32,74
2019	47622	131839	36,12	32204	86003	37,44	31559	86544	36,46
2020	50935	156876	32,46	34644	95743	36,18	33739	92088	36,63
2021	49248	173476	28,38	44268	110853	39,93	41042	102827	39,91
2022	67236	200436	33,54	54758	129542	42,27	54068	115848	46,67

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على التقارير المالية السنوية للبنوك الإسلامية السعودية محل الدراسة.

الشكل رقم (3-4): تطور نسبة الودائع طويلة الأجل إلى إجمالي الموارد في بنك (الإيمان، البلاد، الجزيرة) خلال الفترة (2011-2022).



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (3-4).

توضح بيانات الجدول والشكل أعلاه أن نسبة الودائع طويلة الأجل إلى إجمالي الموارد لدى البنوك الإسلامية السعودية قد تميز بالتذبذب بين الزيادة والنقصان خلال سنوات الدراسة؛ وقد سجلت هذه النسبة أعلى قيمة لها في بنك الإيمان سنة 2017 بـ 38,56%، في حين بلغت أقصاها في بنك البلاد سنة 2022 بـ 42,27%، أما بنك الجزيرة فقد كانت 2011 السنة التي بلغت فيها نسبة الودائع طويلة الأجل إلى إجمالي الموارد أعلى قيمة لها بـ 53,05%.

كما نلاحظ أن حجم الإيداعات طويلة الأجل لدى هذه البنوك مقارنة بمجموع مواردها في سنوات معينة كانت مقبولة جدًا ما يسمح لها بأن تقوم بوضع إستراتيجية استثمارية طويلة الأمد، باعتبار أن هذه الودائع تعد موردًا أساسيًا يعتمد عليه في تمويل المشاريع التنموية ذات الأجل الطويل.

الفرع الثاني: نسبة الودائع طويلة الأجل إلى إجمالي الودائع

تسمح هذه النسبة بمعرفة حجم الودائع المستعد أصحابها لمشاركة البنك في استثمارات طويلة الأجل، وهي تقاس بالعلاقة التالية: $\text{نسبة الودائع طويلة الأجل إلى إجمالي الودائع} = \frac{\text{الودائع طويلة الأجل}}{\text{إجمالي الودائع}}$.

بناءً على ما تم طرحه فإن ارتفاع حجم الودائع طويلة الأجل من إجمالي الودائع يعتبر عامل إيجابي محفز للبنوك الإسلامية من أجل القيام والتوسع في الاستثمارات طويلة الأجل، أما انخفاضها فيعمل على تثبيط قدرات البنك في القيام بهذا النوع من الاستثمارات.

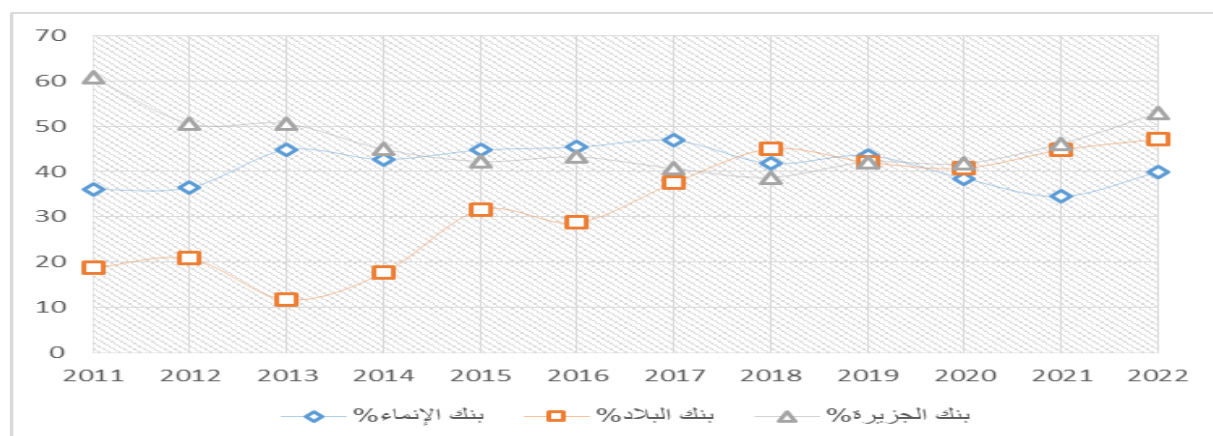
الجدول رقم (3-5): تطور نسبة الودائع طويلة الأجل إلى إجمالي الودائع في بنك (الإثراء، البلاد، الجزيرة) خلال الفترة (2011-2022).

(الوحدة: مليون ريال سعودي)

السنة	بنك الإثراء			بنك البلاد			بنك الجزيرة		
	الودائع طويلة الأجل	إجمالي الودائع	النسبة %	الودائع طويلة الأجل	إجمالي الودائع	النسبة %	الودائع طويلة الأجل	إجمالي الودائع	النسبة %
2011	7530	20889	36,04	4534	24310	18,68	20639	33961	60,77
2012	9972	27350	36,46	5285	25406	20,80	23135	45769	50,54
2013	20688	46169	44,80	3656	31222	11,70	27432	54247	50,56
2014	26852	62922	42,67	6937	39338	17,63	27129	60395	44,91
2015	31475	70372	44,72	14117	44778	31,52	23587	55850	42,23
2016	38798	85551	45,35	13368	46571	28,70	25167	58215	43,23
2017	44257	94407	46,87	20836	55618	37,46	24172	59458	40,65
2018	41791	100035	41,77	29627	65803	45,023	23907	61758	38,71
2019	47622	109394	43,53	32204	76577	42,05	31559	74954	42,10
2020	50935	132448	38,45	34644	85013	40,75	33739	80724	41,79
2021	49248	142765	34,49	44268	98873	44,77	41042	88932	46,14
2022	67236	168559	39,88	54758	116143	47,14	54068	102239	52,88

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على التقارير المالية السنوية للبنوك الإسلامية السعودية محل الدراسة.

الشكل رقم (3-5): تطور نسبة الودائع طويلة الأجل إلى إجمالي الودائع في بنك (الإثراء، البلاد، الجزيرة) خلال الفترة (2011-2022).



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (3-5).

من خلال استقراء لبيانات الجدول والشكل أعلاه نجد أن نسبة الودائع طويلة الأجل إلى إجمالي الودائع لدى البنوك الإسلامية السعودية، كانت جيدة بالنسبة لبنك الجزيرة على طول فترة الدراسة وخاصة سنة 2011 أين وصلت هذه النسبة إلى 60,77%؛ في حين كانت مقبولة في سنوات معينة لدى كل من بنك الإنماء وبنك البلاد، حيث سُجلت أعلى نسبة في البنك الأول (بنك الإنماء) في سنة 2017 بـ 46,87%، بينما كانت أدنى نسبة لها في سنة 2021 بـ 34,49%، وقد شهدت هذه السنة نمو سلبي للودائع طويلة الأجل مقابل تغير إيجابي في إجمالي الودائع؛ أما البنك الثاني (بنك البلاد) فقد كانت 2022 السنة التي حقق فيها أعلى نسبة للودائع طويلة الأجل مقابل مجمل الودائع، في حين سجلت أدنى نسبة له في سنة 2013 بـ 11,70%.

ارتفاع حجم الودائع الاستثمارية طويلة الأجل من إجمالي الودائع في سنوات معينة لدى البنوك محل الدراسة دليل على رغبة المودعين في توظيف مدخراتهم والمشاركة مع البنك الإسلامي في مشاريع استثمارية طويلة الأمد.

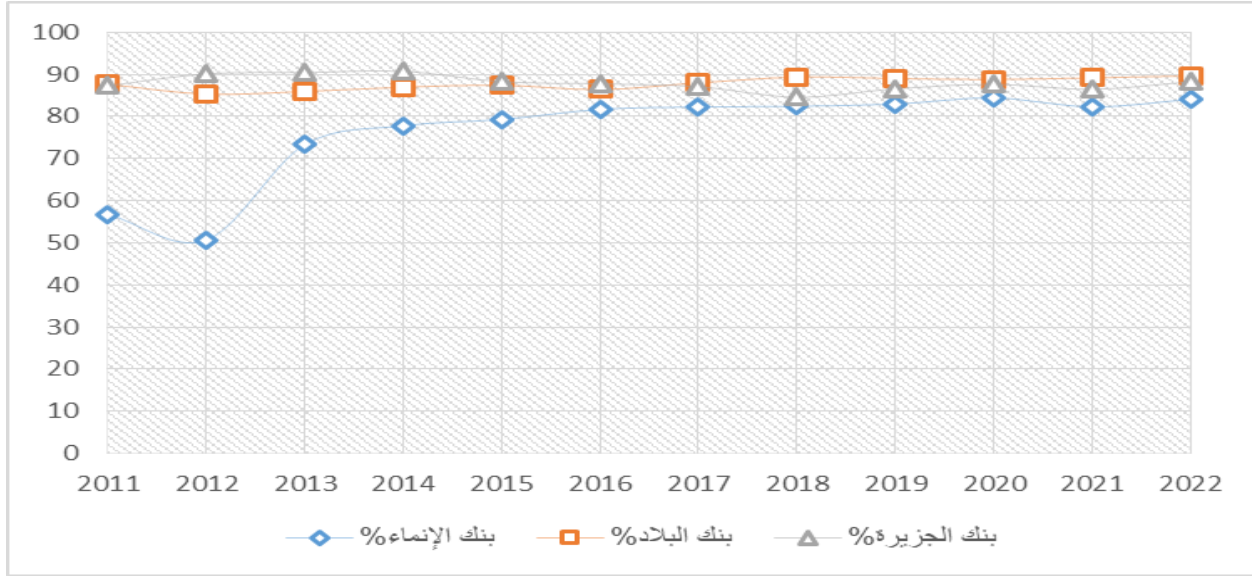
كما نلاحظ أن إجمالي موارد البنوك الإسلامية في المملكة العربية السعودية تتشكل بنسبة كبيرة من ودائع المتعاملين. أنظر الجدول رقم (3-6).

الجدول رقم (3-6): تطور نسبة إجمالي الودائع إلى إجمالي الموارد في بنك (الإنماء، البلاد، الجزيرة) خلال الفترة (2011-2022).

السنة	بنك الإنماء	بنك البلاد	بنك الجزيرة
2011	56,78%	87,67%	87,30%
2012	50,63%	85,32%	90,13%
2013	73,28%	85,95%	90,44%
2014	77,81%	86,97%	90,74%
2015	79,31%	87,42%	88,28%
2016	81,68%	86,41%	87,78%
2017	82,27%	87,99%	87,07%
2018	82,44%	89,36%	84,59%
2019	82,97%	89,03%	86,60%
2020	84,42%	88,79%	87,65%
2021	82,29%	89,19%	86,48%
2022	84,09%	89,65%	88,25%

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على التقارير المالية السنوية للبنوك الإسلامية السعودية محل الدراسة.

الشكل رقم (3-6): تطور نسبة إجمالي الودائع إلى إجمالي الموارد في بنك (الإيمان، البلاد، الجزيرة) خلال الفترة (2011-2022).



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (3-6).

الفرع الثالث: معدل تغير الودائع الاستثمارية طويلة الأجل

يقيس هذا المعدل مقدار التغير في قيمة الودائع الاستثمارية طويلة الأجل على أساس سنوي، ويقيم

بالعلاقة التالية: معدل النمو السنوي للودائع طويلة الأجل = (الودائع طويلة الأجل في السنة "ن" -

الودائع طويلة الأجل في السنة "ن-1") / الودائع طويلة الأجل في السنة "ن-1"

ويسمح لنا هذا المعدل من معرفة القدرة الاستثمارية طويلة الأجل لدى البنوك الإسلامية، فزيادته تعني

زيادة حجم الودائع طويلة الأجل التي تزيد من قدرة البنك على إجراء المشاريع الضخمة ذات الأمد الطويل،

في حين يعمل انخفاض هذا المعدل على عكس ذلك.

الجدول رقم (3-7): معدل نمو الودائع طويلة الأجل في بنك (الإيمان، البلاد، الجزيرة) خلال الفترة (2011-2022).

(الوحدة: مليون ريال سعودي)

السنة	بنك الإيمان		بنك البلاد		بنك الجزيرة	
	الودائع طويلة الأجل	معدل النمو %	الودائع طويلة الأجل	معدل النمو %	الودائع طويلة الأجل	معدل النمو %
2011	7530	—	4534	—	20639	—
2012	9972	32,43	5285	16,56	23135	12,09
2013	20688	107,46	3656	- 30,82	27432	18,57
2014	26852	29,79	6937	89,74	27129	- 1,10
2015	31475	17,21	14117	103,5	23587	- 13,05
2016	38798	23,26	13368	- 5,30	25167	6,69
2017	44257	14,07	20836	55,86	24172	- 3,95
2018	41791	- 5,57	29627	42,19	23907	- 1,09
2019	47622	13,95	32204	8,69	31559	32,00
2020	50935	6,95	34644	7,57	33739	6,90
2021	49248	- 3,31	44268	27,77	41042	21,64
2022	67236	36,52	54758	23,69	54068	31,73
متوسط النمو	36367	24,79	22019,5	30,85	29631,33	10,03

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على التقارير المالية السنوية للبنوك الإسلامية محل الدراسة.

من البيانات الموضحة في الجدول أعلاه نلاحظ أن معدل النمو في الودائع طويلة الأجل قد شهد تذبذباً، بين تغير إيجابي تارةً وسلبي تارةً أخرى في البنوك الإسلامية السعودية؛ فقد حقق بنك الإيمان متوسط نمو بلغ 24,79% وبقيمة تفوق 36 ألف مليون ريال سعودي خلال فترة الدراسة، حيث كان أعلى معدل تغير في الودائع طويلة الأجل شهده هذا البنك في سنة 2013 بنسبة 107,46%، في حين سجل تغيرات سلبية خلال سنتي 2018 و2021 بنسبة -5,57% و-3,31% على التوالي.

أما بنك البلاد فقد سجل متوسط نمو بلغ 30,85% وبقيمة تفوق 22 ألف مليون ريال، وكانت 2014 السنة التي حقق فيها البنك أعلى معدل تغير بـ 89,74%؛ بينما حقق بنك الجزيرة أدنى متوسط للنمو مقارنة بالبنوك الإسلامية المدروسة والذي قدر بـ 10,03% وبقيمة تفوق 29 ألف مليون ريال، كما سجل انخفاض في حجم ودائعه طويلة الأجل خلال سنوات 2014، 2015، 2017، 2018، بنسبة

الفصل الثالث: تحليل واقع الاستثمار طويل الأجل في عينة من البنوك الإسلامية خلال الفترة 2011-2022

1,10%-، 13,05%-، 3,95%-، و 1,09%- على التوالي، في حين سجل أعلى معدل إيجابي في سنة 2019 بـ 32,00%.

ونلاحظ من خلال المؤشرات السابقة أن حجم النمو في بنك الإنماء من ناحية إجمالي الودائع عامة والودائع طويلة الأجل خاصة أكبر من النمو في كل من بنك البلاد وبنك الجزيرة، على الرغم من حداثة نشاطه الذي بدأ في عام 2006، بينما بنك البلاد تأسس عام 2004، أما بنك الجزيرة فيعتبر من أقدم البنوك السعودية حيث تأسس عام 1976، ويمكن إرجاع هذا الفارق في النمو إلى درجة الانتشار والتوسع، حيث يعتبر بنك الإنماء من البنوك الإسلامية الأكثر توسعاً في المملكة ما يعني جذب شريحة أكبر من المتعاملين. أنظر الجدول رقم (3-8).

الجدول رقم (3-8): تطور عدد فروع بنك (الإنماء، البلاد، الجزيرة) خلال الفترة (2011-2022).

السنة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
بنك الإنماء	العدد	65	87	96	104	119	134	157	170	173	178	182
	معدل النمو %	—	33,84	10,34	8,33	14,42	12,60	6,08	8,28	1,76	2,89	2,24
بنك البلاد	العدد	82	88	102	116	120	151	111	110	152	106	105
	معدل النمو %	—	7,31	15,90	13,72	3,44	25,83	0,89	0,90	38,18	30,26	0,94
بنك الجزيرة	العدد	51	54	62	70	76	80	79	78	79	81	82
	معدل النمو %	—	5,88	14,81	12,90	8,57	5,26	00	1,26	1,28	2,53	1,23

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على التقارير المالية السنوية للبنوك الإسلامية السعودية محل الدراسة.

المطلب الثالث: تقييم واقع الاستثمار طويل الأجل في البنوك الإسلامية السعودية

في هذا المطلب سنعمل على تقييم الواقع الاستثماري طويل الأجل للبنوك الإسلامية في المملكة العربية السعودية (بنك الإنماء، بنك البلاد، بنك الجزيرة)، وهذا من خلال تحليل المؤشرات والبيانات التالية: نسبة الاستثماري طويل الأجل إلى حقوق الملكية المتاحة للاستثماري طويل الأجل، نسبة الاستثمار طويل الأجل إلى الودائع طويلة الأجل، نسبة الاستثمار طويل الأجل إلى إجمالي الاستثمارات، معدل نمو الاستثمار طويل الأجل.

الفرع الأول: نسبة الاستثمار طويل الأجل إلى حقوق الملكية المتاحة للاستثمار طويل الأجل

تظهر لنا هذه النسبة مدى استغلال البنك الإسلامي من حقوق الملكية المتاحة للاستثمار طويل الأجل نحو الاستثمارات طويلة الأجل، وتعطى بالعلاقة التالية: $\text{نسبة الاستثمار طويل الأجل} / \text{حقوق الملكية المتاحة للاستثمار طويل الأجل}$.

فكلما ارتفعت هذه النسبة كان ذلك دليل على قدرة البنك وكفاءته وحسن استغلاله لحقوق الملكية المتاحة للاستثمار طويل الأجل، أما انخفاضها فيشير إلى عكس ذلك.

الجدول رقم (3-9): نسبة الاستثمار طويل الأجل إلى حقوق الملكية المتاحة للاستثمار طويل الأجل في بنك (الإنماء، البلاد، الجزيرة) خلال الفترة (2011-2022).

(الوحدة: مليون ريال سعودي)

السنة	بنك الإنماء			بنك البلاد			بنك الجزيرة		
	الاستثمار طويل الأجل	حقوق الملكية المتاحة للاستثمار طويل الأجل	النسبة %	الاستثمار طويل الأجل	حقوق الملكية المتاحة للاستثمار طويل الأجل	النسبة %	الاستثمار طويل الأجل	حقوق الملكية المتاحة للاستثمار طويل الأجل	النسبة %
2011	57	14515	0,39	351	3088	11,36	680	4490	15,14
2012	43	15217	0,28	436	4034	10,80	660	4545	14,52
2013	33	15357	0,21	614	4338	14,15	793	5220	15,19
2014	24	16396	0,14	934	5093	18,33	785	5560	14,11
2015	110	16723	0,65	1145	5650	20,26	142	6734	2,10
2016	97	17441	0,55	2336	6518	35,83	191	7402	2,58
2017	92	18467	0,49	5140	6713	76,56	579	8044	7,19

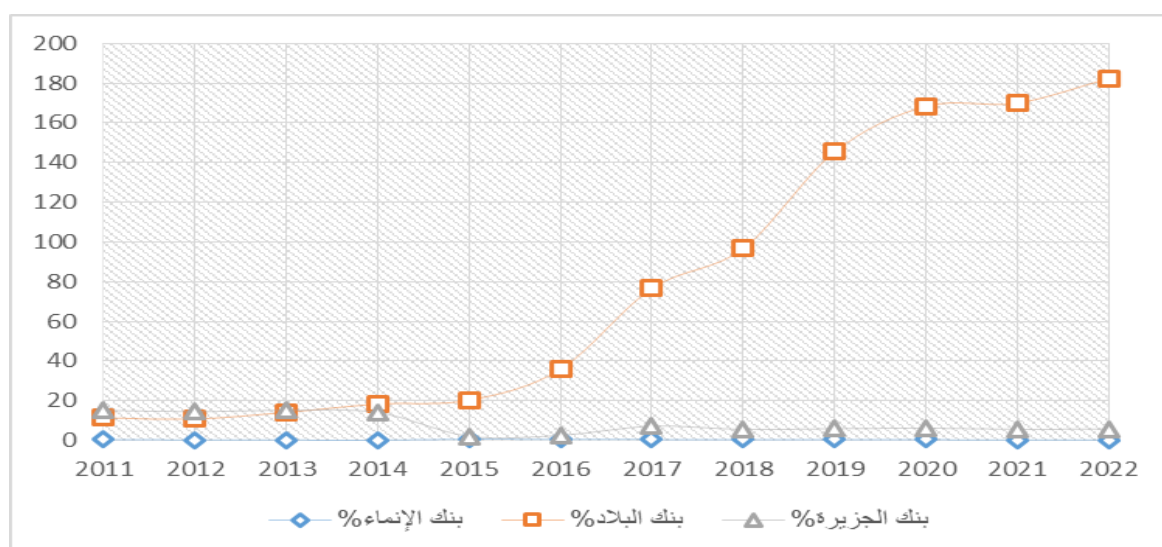
الفصل الثالث: تحليل واقع الاستثمار طويل الأجل في عينة من البنوك الإسلامية خلال الفترة 2011-2022

5,60	10483	588	96,69	6686	6465	0,44	19383	87	2018
5,91	10435	617	145,36	7559	10988	0,37	20031	76	2019
6,24	10209	638	168,36	8834	14873	0,36	22063	80	2020
5,63	12739	718	169,98	10055	17092	0,23	28329	66	2021
5,76	12543	723	182,39	11294	20600	0,23	29244	70	2022

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على التقارير المالية السنوية للبنوك الإسلامية السعودية محل الدراسة.

الشكل رقم (3-7): نسبة الاستثمار طويل الأجل إلى حقوق الملكية المتاحة للاستثمار طويل الأجل في

بنك (الإيمان، البلاد، الجزيرة) خلال الفترة (2011-2022).



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (3-9).

من الجدول والشكل السابقين نلاحظ أن نسبة الاستثمار طويل الأجل إلى حقوق الملكية المتاحة لهذا النوع من الاستثمارات ضعيفة جداً، في بنك الإيمان وبنك الجزيرة، حيث لم تتجاوز هذه النسبة 01% في البنك الأول، وتراوح ما بين 02% و 16% في البنك الثاني خلال سنوات الدراسة؛ أم بنك البلاد ورغم النسب الضعيفة التي سجلها ما بين الفترة 2011 إلى 2016 والتي لم تتجاوز نسبة الاستثمار طويل الأجل لديه إلى حقوق الملكية المتاحة للاستثمار 36% إلى أنه تدارك هذا الوضع ورفع من استثماراته الطويلة في السنوات الأخيرة والتي فاقت حجم موارده الذاتية بنسبة 82,39% خلال سنة 2022.

إن النسب المتدنية والمسجلة لدى كل من بنك الإيمان وبنك البلاد، والتي تعكس عدم قدرة البنكين على استنفاد حقوق الملكية المتاحة للاستثمار طويل الأجل غير مبررة، باعتبار أن هذه الموارد هي موارد ذاتية تمثل وظيفتها الأساسية بعد توفير الحماية للمودعين في تمويل المشاريع التنموية ذات الأجل الطويل.

الفرع الثاني: نسبة الاستثمار طويل الأجل إلى الودائع الاستثمارية طويلة الأجل

تقيس لنا هذه النسبة مدى توجيه البنك الإسلامي لودائعه الاستثمارية طويلة الأجل نحو المشاريع

الاستثمارية ذات الأمد البعيد، ويتم حسابها بالعلاقة التالية: **الاستثمار طويل الأجل / الودائع الاستثمارية طويلة الأجل**. فكلما ارتفعت هذه النسبة كان ذلك دليل على أن البنك يحسن توجيه موارد عملائه الطويلة للمشاريع التي وضعت من أجلها هذه الودائع، في حين يعكس انخفاضها انحراف البنك عن الأسس النظرية الذي من خلالها ظهرت فكرة البنوك الإسلامية، ألا وهي تحقيق التنمية التي لا تقوم إلا من خلال المشاريع الاستثمارية طويلة الأجل.

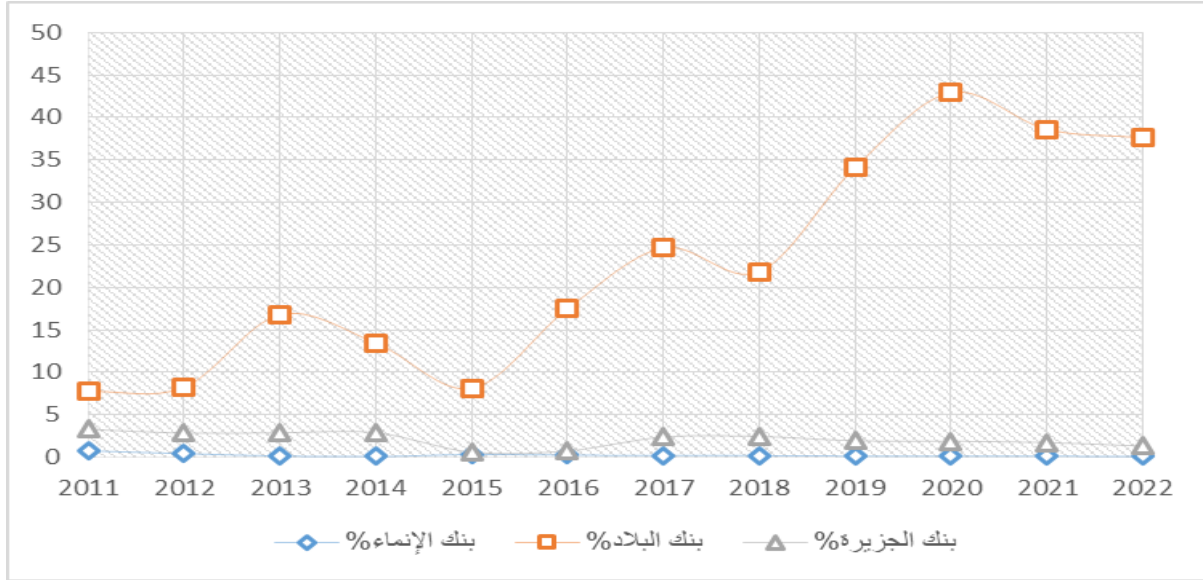
الجدول رقم (3-10): نسبة الاستثمار طويل الأجل إلى الودائع طويلة الأجل في بنك (الإيمان، البلاد، الجزيرة) خلال الفترة (2011-2022).

(الوحدة: مليون ريال سعودي)

السنة	بنك الإيمان			بنك البلاد			بنك الجزيرة		
	الاستثمار طويل الأجل	الودائع طويلة الأجل	النسبة %	الاستثمار طويل الأجل	الودائع طويلة الأجل	النسبة %	الاستثمار طويل الأجل	الودائع طويلة الأجل	النسبة %
2011	57	7530	0,75	351	4534	7,74	680	20639	3,29
2012	43	9972	0,43	436	5285	8,24	660	23135	2,85
2013	33	20688	0,15	614	3656	16,79	793	27432	2,89
2014	24	26852	0,08	934	6937	13,46	785	27129	2,89
2015	110	31475	0,34	1145	14117	8,11	142	23587	0,60
2016	97	38798	0,25	2336	13368	17,47	191	25167	0,75
2017	92	44257	0,20	5140	20836	24,66	579	24172	2,39
2018	87	41791	0,20	6465	29627	21,82	588	23907	2,45
2019	76	47622	0,15	10988	32204	34,11	617	31559	1,95
2020	80	50935	0,15	14873	34644	42,93	638	33739	1,89
2021	66	49248	0,13	17092	44268	38,61	718	41042	1,74
2022	70	67236	0,10	20600	54758	37,62	723	54068	1,33

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على التقارير المالية السنوية للبنوك الإسلامية السعودية محل الدراسة.

الشكل رقم (3-8): نسبة الاستثمار طويل الأجل إلى الودائع طويلة الأجل في بنك (الإيمان، البلاد، الجزيرة) خلال الفترة (2011-2022).



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (3-10).

توضح بيانات الجدول والشكل أعلاه أن هذا المؤشر لم يختلف كثيراً عن سابقه (نسبة الاستثمار طويل الأجل إلى حقوق الملكية المتاحة للاستثمار طويل الأجل)، بل وشمل هذه المرة كل البنوك الإسلامية السعودية المعنية بالدراسة؛ حيث نلاحظ أن الودائع طويلة الأجل لم يُوجه منها كحد أقصى سوى 0,43% نحو الاستثمارات طويلة الأمد في بنك الإيمان، أما بنك البلاد فقد حقق أعلى نسبة استغلال لهذه الودائع نحو المشاريع المخصصة لها أساساً في سنة 2020 بنسبة 42,93% فقط، في حين كانت أدنى نسبة له في سنة 2011 بـ 7,74%، بينما بنك الجزيرة وعلى الرغم من مضي فترة طويلة من تأسيسه وخبرة موظفيه، لم يقيم باستغلال أو توجيه موارده الاستثمارية الخارجية إلى الاستثمارات طويلة الأجل سوى بنسبة 3,29% وهذا كحد أقصى في سنة 2011، ثم بدأت هذه النسبة في الانخفاض حتى وصلت إلى 1,33% سنة 2022. كما نلاحظ أنه على الرغم من النمو المستمر والإيجابي في حجم الودائع طويلة الأجل لدى بنك الإيمان إلى أن الاستثمارات طويلة الأجل لدى هذا البنك شهدت تذبذباً بين الارتفاع والانخفاض خلال الفترة المدروسة. إن النسب الضعيفة الموضحة من خلال الجدول والشكل، تعني أن جزء كبير من ودائع العملاء الاستثمارية ذات الأجل الطويل يتم توجيهها نحو المشاريع القصيرة أو متوسطة الأجل، أو يتم الاحتفاظ بها في شكل مدخرات عاطلة.

الفرع الثالث: نسبة الاستثمار طويل الأجل إلى إجمالي الاستثمارات

تظهر هذه النسبة توجهات البنك الإسلامي، وتنعكس مدى تبنيه للاستثمارات طويلة الأجل مقارنة بالاستثمارات الأخرى (قصيرة، متوسطة). وتتكون الاستثمارات طويلة الأجل في البنوك الإسلامية من: الاستثمارات في التأجير + الاستثمارات في العقارات + الاستثمارات في الشركات التابعة والحليفة⁽¹⁾. وتعطي هذه النسبة بالعلاقة التالية: الاستثمارات طويلة الأجل / إجمالي الاستثمارات. ويدل ارتفاع هذه النسبة على كفاءة البنك وتحقيقه لأحد الأهداف الأساسية التي نظر لها المؤسسون لفكرة إنشاء البنوك الإسلامية وهي تحقيق التنمية، أما انخفاضها فيشير إلا أن البنك يركز اهتمامه على الاستثمارات قصيرة الأجل ومنخفضة المخاطر.

الجدول رقم (3-11): نسبة الاستثمار طويل الأجل إلى إجمالي الاستثمارات في بنك (الإثراء، البلاد، الجزيرة) خلال الفترة (2011-2022).

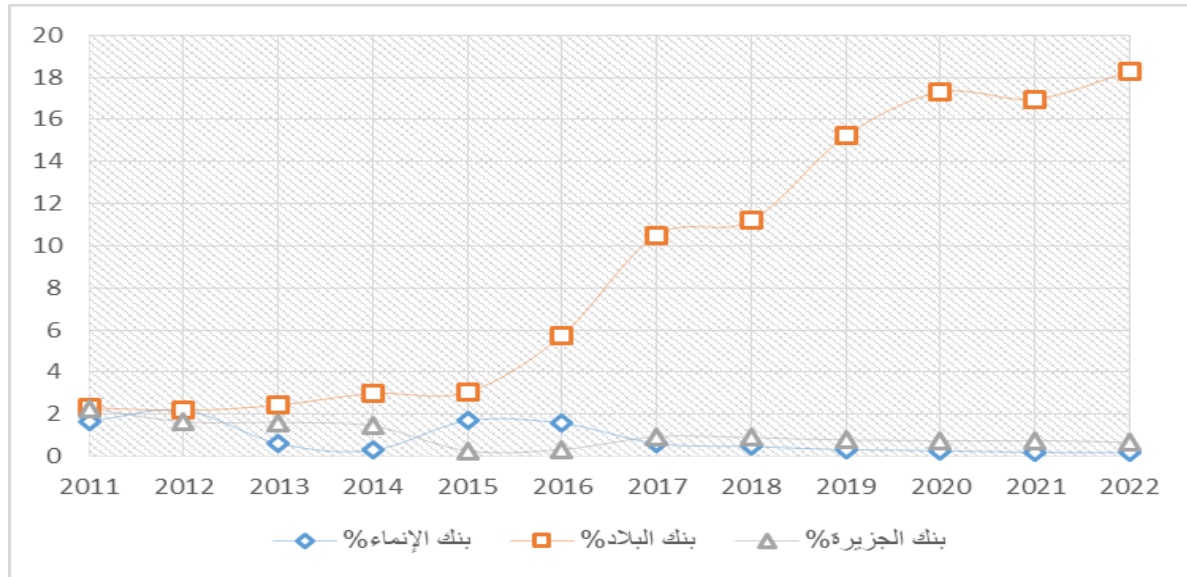
(الوحدة: مليون ريال سعودي)

السنة	بنك الإثراء			بنك البلاد			بنك الجزيرة		
	الاستثمار طويل الأجل	إجمالي الاستثمارات	النسبة %	الاستثمار طويل الأجل	إجمالي الاستثمارات	النسبة %	الاستثمار طويل الأجل	إجمالي الاستثمارات	النسبة %
2011	57	3428	1,66	351	15109	2,32	680	29741	2,28
2012	43	1960	2,19	436	19933	2,18	660	40094	1,64
2013	33	5399	0,61	614	25218	2,43	793	49084	1,61
2014	24	8036	0,29	934	31179	2,99	785	54493	1,44
2015	110	6473	1,69	1145	37441	3,05	142	54152	0,26
2016	97	6157	1,57	2336	40610	5,75	191	59083	0,32
2017	92	15066	0,61	5140	48936	10,50	579	61158	0,94
2018	87	18399	0,47	6465	57716	11,20	588	65979	0,89
2019	76	23477	0,32	10988	72179	15,22	617	78483	0,78
2020	80	29525	0,27	14873	85922	17,30	638	85258	0,74
2021	66	33277	0,19	17092	100694	16,97	718	95620	0,75
2022	70	38528	0,18	20600	112660	18,28	723	106850	0,67

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على التقارير المالية السنوية للبنوك الإسلامية السعودية محل الدراسة.

¹: العلجوني، محمد محمود. البنوك الإسلامية أحكامها- مبادئها- تطبيقاتها المصرفية. الطبعة الأولى. الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2008. ص 402.

الشكل رقم (3-9): نسبة الاستثمار طويل الأجل إلى إجمالي الاستثمارات في بنك (الإثراء، البلاد، الجزيرة) خلال الفترة (2011-2022).



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (3-11).

نلاحظ من خلال الجدول والشكل أعلاه أن نسبة الاستثمارات طويلة الأجل إلى إجمالي الاستثمارات ضعيفة جدًا في البنوك الإسلامية السعودية، حيث وبعد تسجيلها لنسبة 1,66% فقط سنة 2011 في بنك الإثراء انخفضت هذه النسبة تدريجيًا إلى أن وصلت 0,18% سنة 2022؛ في حين ارتفعت لدى بنك البلاد من 10,50% سنة 2017 إلى 18,28% سنة 2022 بعد لم تتجاوز 06% خلال الفترة 2011-2016؛ أما بنك الجزيرة فقد كانت الاستثمارات طويلة الأجل لديه لا تزيد بدرجة زيادة إجمالي استثماراته، حيث نلاحظ أن نسبتها تتناقص مع مرور السنوات فبعد تسجيلها لـ 2,28% سنة 2011، انخفضت إلى 0,67% سنة 2022.

يظهر ما سبق مدى انحراف البنوك الإسلامية عن أدوارها التنموية، بإهمالها للاستثمارات طويلة الأجل والتي تعتبر أساس تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والتركيز أكثر على الاستثمارات قصيرة الأجل ذات الربح المضمون.

وقد شملت استثمارات البنوك الإسلامية السعودية المدروسة المجالات والقطاعات التالية: حيث ركز بنك الإثراء استثماراته في قطاع البناءات والإنشاءات بقيمة متوسطة خلال فترة الدراسة بلغت 12016,58 مليون ريال سعودي، يليه كل من قطاع التجارة والصناعة بقيمة متوسطة فاقت 07 آلاف مليون لكل منهما، ثم قطاع العقارات بـ 6278,91 مليون ريال.

أما بنك البلاد فقد وجه استثماراته بنسبة كبيرة إلى قطاع البناءات والإنشاءات أيضًا، ثم قطاع العقارات، ثم قطاع التصنيع، بقيمة متوسطة لكل منهم بلغت على التوالي 4749,25، 4619,25، 4116,41 مليون ريال سعودي.

في حين أن بنك الجزيرة ركز استثماراته على قطاع التجارة بقيمة فاقت 08 آلاف مليون ريال، ثم قطاع الصناعة بقيمة تفوق 04 آلاف مليون ريال. كما هو موضح في الجدول رقم (3-12).

الجدول رقم (3-12): متوسط حجم الاستثمار حسب المجال في بنك (الإثراء، البلاد، الجزيرة) خلال الفترة (2011-2022).

(الوحدة: مليون ريال سعودي)

القطاعات	بنك الإثراء	بنك البلاد	بنك الجزيرة
صناعة	7958,33	4116,41	4974,25
كهرباء والمياه والغاز	1944,91	969	13,83
المباني والإنشاءات	12016,58	4749,25	1741,75
الخدمات	7042,41	1825,16	1074
التعدين	573,75	657,25	116,25
الزراعة	1696,5	865,58	36,25
المواصلات	2662,91	1173,91	194,33
التجارة	7956,66	3551,5	8507,25
العقارات	6278,91	4619,25	—
مجالات أخرى	5646,33	3000,5	4264,91

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على التقارير المالية السنوية للبنوك الإسلامية السعودية محل الدراسة.

الفرع الرابع: معدل تغير الاستثمار طويل الأجل

يقيس هذا المعدل مدى التغير في الاستثمارات طويلة الأجل في البنوك الإسلامية لكل سنة من سنوات الدراسة بالمقارنة مع السنة السابقة لها، من خلال المعادلة التالية: معدل التغير السنوي للاستثمار طويل الأجل = (الاستثمار طويل الأجل للسنة "ن" - الاستثمار طويل الأجل للسنة "ن-1") / الاستثمار طويل الأجل للسنة "ن-1".

فارتفاع هذه النسبة دليل على تصحيح البنك الإسلامي لمساره وزيادة قدرته على تحقيق التنمية، ويكون عكس ذلك في حالة انخفاضها.

الجدول رقم (3-13): معدل نمو الاستثمار طويل الأجل في بنك (الإيمان، البلاد، الجزيرة) خلال الفترة (2011-2022).

(الوحدة: مليون ريال سعودي)

السنة	بنك الإيمان		بنك البلاد		بنك الجزيرة	
	الاستثمار طويل الأجل	معدل النمو %	الاستثمار طويل الأجل	معدل النمو %	الاستثمار طويل الأجل	معدل النمو %
2011	57	—	351	—	680	—
2012	43	- 24,56	436	24,21	660	- 2,94
2013	33	- 23,25	614	40,82	793	20,15
2014	24	- 27,27	934	52,11	785	- 1,00
2015	110	358,33	1145	22,59	142	- 81,91
2016	97	- 11,81	2336	104,01	191	34,50
2017	92	- 05,15	5140	120,03	579	203,14
2018	87	- 05,43	6465	25,77	588	1,55
2019	76	- 12,64	10988	69,96	617	4,93
2020	80	5,26	14873	35,35	638	3,40
2021	66	- 17,50	17092	14,91	718	12,53
2022	70	6,06	20600	20,52	723	0,69
متوسط النمو	69,58	22,00	6747,83	48,20	592,83	17,73

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على التقارير المالية السنوية للبنوك الإسلامية السعودية محل الدراسة.

انطلاقاً مما هو وارد من بيانات في الجدول أعلاه يظهر لنا، أن متوسط النمو في الاستثمارات طويلة الأجل لدى بنك الإيمان قدر بـ 22% وبقيمة 69 مليون ريال سعودي، وقد شهد البنك معدل تغير سلبي في هذا النوع من الاستثمارات خلال كل سنوات الدراسة تقريباً باستثناء سنة 2022 و 2015 التي حقق فيها أعلى معدل نمو للاستثمارات طويلة الأجل بنسبة 358,33% وبقيمة 86 مليون ريال عن سنة 2014. أما بنك البلاد فقد بلغ متوسط النمو في الاستثمارات طويلة الأجل عنده 48,20%، وبقيمة وسطية تفوق 06 آلاف مليون ريال سعودي، وقد شهد البنك معدلات تغير إيجابية طيلة الفترة، وكانت 2014 السنة التي حقق فيها أعلى معدل نمو بـ 120,03%؛ في حين بلغ متوسط النمو في بنك الجزيرة 17,73% وبقيمة 592,83 مليون ريال، ونلاحظ أن هذا البنك سجل معدلات نمو سالبة خلال سنة 2012،

2014، 2015 بنسبة 2,94-%، 1,00-%، و 81,91-% على التوالي، وسجلت 2017 أعلى معدل نمو في الاستثمارات طويلة الأجل بنسبة 203,14-%.

المبحث الثالث: تحليل واقع الاستثمار طويل الأجل لدى البنوك الإسلامية الأردنية خلال الفترة

2011-2022

يعد النظام المصرفي في الأردن نظامًا مختلطًا أيضًا، يعمل تحت سلطته الرقابية 21 بنكًا، تتوزع هذه البنوك إلى 15 بنكًا أردنيًا، منها 3 بنوك إسلامية، وهي البنك الإسلامي الأردني، البنك العربي الإسلامي الدولي، وبنك صفوة، و6 فروع لبنوك أجنبية منها فرع لبنك إسلامي وهو بنك الراجحي⁽¹⁾.

وسنعمل في هذا المبحث على تسليط الضوء على واقع الاستثمار طويل الأجل لدى البنوك الإسلامية الأردنية المحلية فقط، من خلال تحليل المؤشرات التي تم التطرق إليها في المبحث السابق وخلال نفس الفترة.

المطلب الأول: حقوق الملكية المتاحة للاستثمار طويل الأجل في البنوك الإسلامية الأردنية

لمعرفة قدرة البنوك الإسلامية الأردنية على تمويل المشاريع الاستثمارية طويلة الأجل، من خلال مواردها المالية الذاتية والتي تتشكل من (رأس المال المكتسب، احتياطي قانوني، احتياطي اختياري، احتياطي القيمة العادلة، والأرباح المدورة)، سنقوم بدراسة وتحليل لنسبة هذه الموارد إلى إجمالي موارد البنوك محل الدراسة، وكذلك تقييم الجزء من هذه الموارد الذي يمكن استغلاله فعليًا لتمويل الاستثمارات طويلة الأجل.

الفرع الأول: نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الموارد

الجدول رقم (3-14): تطور نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الموارد في بنك (الإسلامي الأردني، العربي

الإسلامي الدولي، صفوة الإسلامي) خلال الفترة (2011-2022).

(الوحدة: مليون دينار أردني)

السنة	البنك الإسلامي الأردني			البنك العربي الإسلامي الدولي			بنك صفوة الإسلامي		
	حقوق الملكية	إجمالي الموارد	النسبة %	حقوق الملكية	إجمالي الموارد	النسبة %	حقوق الملكية	إجمالي الموارد	النسبة %
2011	206	2898	7,12	90	1127	7,98	115	350	32,85
2012	228	3020	7,54	100	1174	8,51	127	475	26,73
2013	255	3281	7,77	116	1345	8,62	129	528	24,43
2014	282	3554	7,94	130	1568	8,29	130	657	19,78
2015	311	3798	8,18	139	1808	7,68	133	780	17,05
2016	342	4099	8,34	155	1969	7,87	132	919	14,36

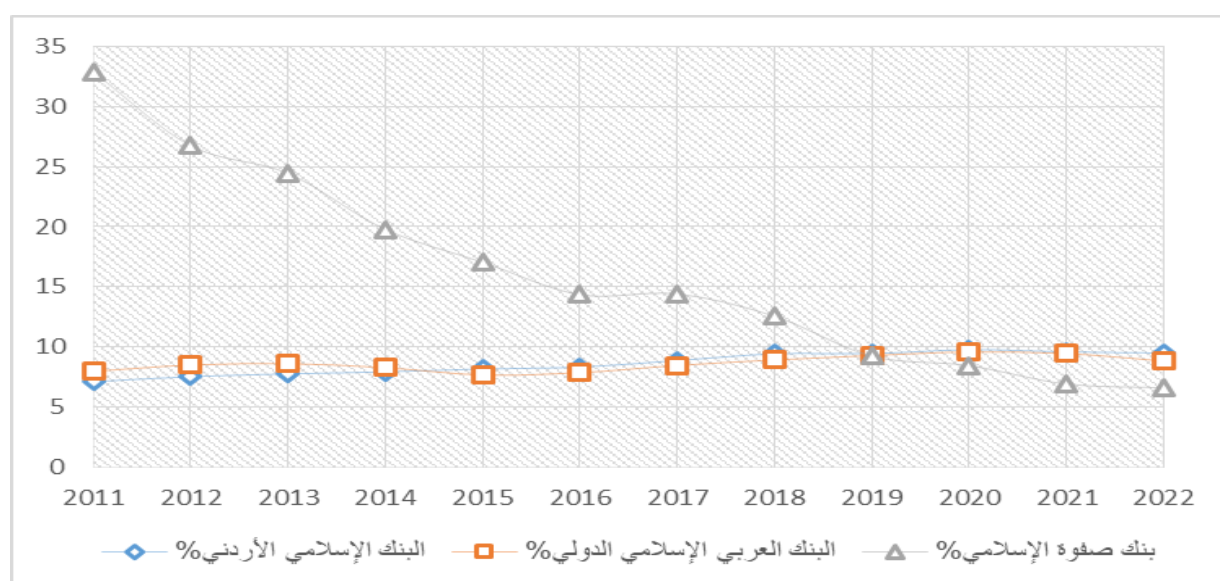
¹: البنك المركزي الأردني. التقرير السنوي التاسع والخمسون. الأردن: دائرة الأبحاث، 2022. ص 39.

الفصل الثالث: تحليل واقع الاستثمار طويل الأجل في عينة من البنوك الإسلامية خلال الفترة 2011-2022

14,42	957	138	8,47	2052	174	8,88	4211	374	2017
12,57	1121	141	8,93	2159	193	9,44	4160	393	2018
9,25	1556	144	9,30	2300	214	9,46	4449	421	2019
8,46	1820	154	9,59	2543	244	9,78	4844	474	2020
6,93	2336	162	9,46	2809	266	9,60	5302	509	2021
6,61	2584	171	8,84	2951	261	9,51	5463	520	2022

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على التقارير المالية السنوية للبنوك الإسلامية الأردنية محل الدراسة.

الشكل رقم (3-10): تطور نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الموارد في بنك (الإسلامي الأردني، العربي الإسلامي الدولي، صفوة الإسلامي) خلال الفترة (2011-2022).



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (3-14).

توضح بيانات الجدول والشكل أعلاه أن نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الموارد، لدى البنوك الإسلامية الأردنية كانت ضعيفة جدًا؛ حيث لم تتجاوز 10% لدى كل من البنك الإسلامي الأردني، والبنك العربي الإسلامي الدولي، وكانت أعلى نسبة سجلها البنك الأول في سنة 2020 بـ 9,78%، وهي نفس السنة التي سُجلت فيه أعلى نسبة لدى البنك الثاني بـ 9,59%؛ أما بنك صفوة وبعدما قدرت فيه حقوق الملكية إلى إجمالي الموارد 32,85% سنة 2011، لاحظنا أن هذه النسبة بدأت في الانخفاض مع مرور السنوات لتسجل أدنى قيمة لها سنة 2022 بـ 6,61%.

الفصل الثالث: تحليل واقع الاستثمار طويل الأجل في عينة من البنوك الإسلامية خلال الفترة 2011-2022

كما نلاحظ تسجيل نمو مستمر وإيجابي في حقوق الملكية غير أن هذه الزيادة لم تكن بمقدار النمو في إجمالي موارد البنوك الإسلامية الأردنية؛ وتعكس النسب الضعيفة لحقوق الملكية لدى هذه البنوك محدوديتهم وعدم قدرتهم على التوسع وتمويل الاستثمارات طويلة الأجل من خلال مواردهم المالية الذاتية.

الفرع الثاني: حقوق الملكية المتاحة للاستثمار طويل الأجل إلى إجمالي حقوق الملكية

الجدول رقم (3-15): تطور نسبة حقوق الملكية المتاحة للاستثمار طويل الأجل إلى إجمالي حقوق الملكية

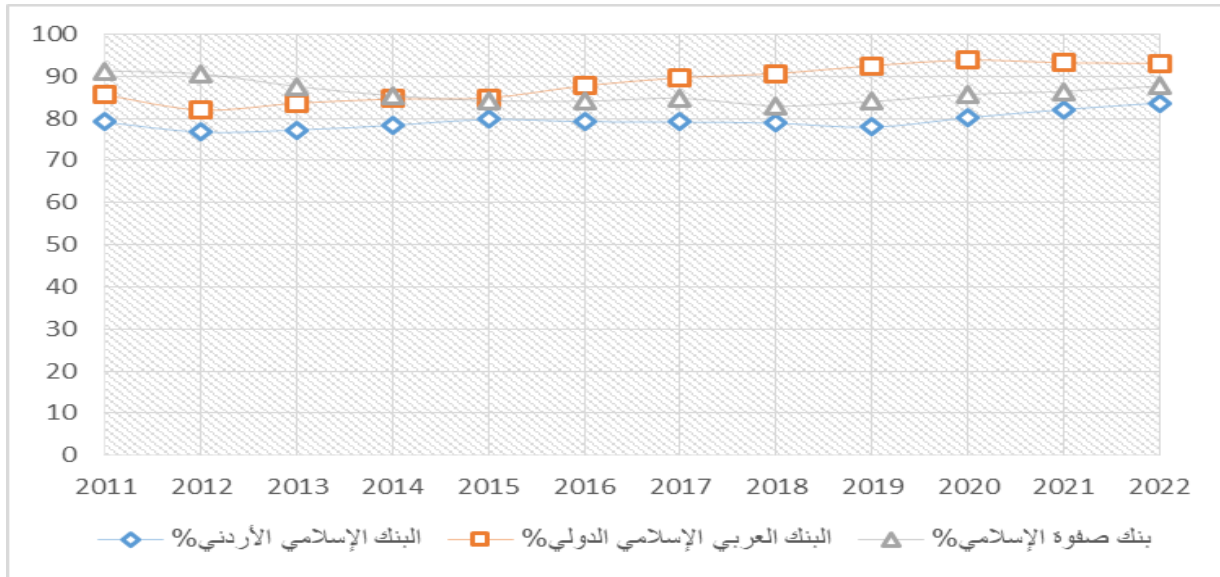
في بنك (الإسلامي الأردني، العربي الإسلامي الدولي، صفوة الإسلامي) خلال الفترة (2011-2022).

(الوحدة: مليون دينار أردني)

السنة	البنك الإسلامي الأردني				البنك العربي الإسلامي الدولي				بنك صفوة الإسلامي			
	حقوق الملكية	الأصول الثابتة	حقوق الملكية المتاحة للاستثمار طويل الأجل	النسبة %	حقوق الملكية	الأصول الثابتة	حقوق الملكية المتاحة للاستثمار طويل الأجل	النسبة %	حقوق الملكية	الأصول الثابتة	حقوق الملكية المتاحة للاستثمار طويل الأجل	النسبة %
2011	206	43	163	79,12	90	13	77	85,55	115	10	105	91,30
2012	228	53	175	76,75	100	18	82	82,00	127	12	115	90,55
2013	255	58	197	77,25	116	19	97	83,62	129	16	113	87,59
2014	282	61	221	78,36	130	20	110	84,61	130	19	111	85,38
2015	311	63	248	79,74	139	21	118	84,89	133	21	112	84,21
2016	342	71	271	79,23	155	19	136	87,74	132	21	111	84,09
2017	374	78	296	79,14	174	18	156	89,65	138	21	117	84,78
2018	393	83	310	78,88	193	18	175	90,67	141	24	117	82,97
2019	421	93	328	77,90	214	16	198	92,52	144	23	121	84,02
2020	474	94	380	80,16	244	15	229	93,85	154	22	132	85,71
2021	509	91	418	82,12	266	18	248	93,23	162	22	140	86,41
2022	520	85	435	83,65	261	18	243	93,10	171	21	150	87,71

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على التقارير المالية السنوية للبنوك الإسلامية الأردنية محل الدراسة.

الشكل رقم (3-11): تطور نسبة حقوق الملكية المتاحة للاستثمار طويل الأجل إلى إجمالي حقوق الملكية في بنك (الإسلامي الأردني، العربي الإسلامي الدولي، صفوة الإسلامي) خلال الفترة (2011-2022).



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (3-15).

البيانات الظاهرة في الجدول والشكل أعلاه توضح ارتفاع نسبة الموارد المالية الداخلية التي يمكن استغلالها في تمويل الاستثمارات طويلة الأجل لدى البنوك الإسلامية الأردنية، حيث تراوحت لدى البنك الإسلامي الأردني ما بين 76% و 84% خلال فترة الدراسة، أما لدى البنك العربي الإسلامي الدولي فكانت ما بين 82% و 94% خلال نفس الفترة، وسجلت أعلى نسبة لدى هذا البنك في سنة 2020 بـ 93,85%؛ في حين حصرت نسبة حقوق الملكية المتاحة للاستثمار طويل الأجل لدى بنك صفوة بين 82% و 92%.

لم تختلف البنوك الإسلامية الأردنية كثيراً عن نظيرتها في المملكة العربية السعودية من ناحية المؤشرين السابقين، حيث تم تسجيل ارتفاع في نسبة حقوق الملكية المتاحة للاستثمار طويل الأجل، تقابله نسب ضعيفة جداً لحقوق الملكية إلى إجمالي الموارد لدى هذه البنوك.

الفرع الثالث: معدل تغير حقوق الملكية المتاحة للاستثمار طويل الأجل

الجدول رقم (3-16): معدل نمو حقوق الملكية المتاحة للاستثمار طويل الأجل في بنك (الإسلامي

الأردني، العربي الإسلامي الدولي، صفوة الإسلامي) خلال الفترة (2011-2022).

(الوحدة: مليون دينار أردني)

السنة	البنك الإسلامي الأردني		البنك العربي الإسلامي الدولي		بنك صفوة الإسلامي	
	معدل النمو %	حقوق الملكية المتاحة للاستثمار طويل الأجل	معدل النمو %	حقوق الملكية المتاحة للاستثمار طويل الأجل	معدل النمو %	حقوق الملكية المتاحة للاستثمار طويل الأجل
2011	—	163	—	77	105	—
2012	7,36	175	6,49	82	115	9,52
2013	12,57	197	18,29	97	113	- 1,73
2014	12,18	221	13,40	110	111	- 1,76
2015	12,21	248	7,27	118	112	0,90
2016	9,27	271	15,25	136	111	- 0,89
2017	9,22	296	14,70	156	117	5,40
2018	4,72	310	12,17	175	117	00
2019	5,80	328	13,14	198	121	3,41
2020	15,85	380	15,65	229	132	9,09
2021	10,00	418	8,29	248	140	6,06
2022	4,06	435	-2,01	243	150	7,14
متوسط النمو	9,38	286,83	11,14	155,75	120,33	3,37

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على التقارير المالية السنوية للبنوك الإسلامية الأردنية محل الدراسة.

توضح بيانات الجدول والشكل السابقين أن البنوك الإسلامية الأردنية قد سجلت معدل نمو طفيف في حقوق الملكية المتاحة للاستثمار طويل الأجل، حيث بلغت في المتوسط نسبة 9,38% وبقيمة 286,83 مليون دينار أردني لدى البنك الإسلامي الأردني، في حين سجل البنك العربي الإسلامي الدولي متوسط نمو بـ 11,14% وبقيمة وسطية تفوق 155 مليون دينار، وقد كانت 2013 السنة التي حقق فيها هذا البنك أعلى معدل تغير بـ 18,29% أي من 82 مليون دينار سنة 2012 إلى 97 مليون دينار سنة 2013، في حين سجل البنك تناقصاً في حقوق الملكية المتاحة للاستثمار طويل الأجل سنة 2022 بـ -2,01% ويرجع ذلك إلى تقليصه لحجم موارده الداخلية.

أما بنك صفوة فقد سجل معدلات تغير سالبة في حقوق الملكية المتاحة للاستثمار طويل الأجل خلال سنة 2013، 2014، 2016 بنسبة -1,73%، -1,76%، و-0,89% على التوالي، ويعود السبب

في ذلك إلى انخفاض في حجم الموارد المالية الذاتية أحياناً، ونمو أكبر في قيمة الأصول الثابتة أحياناً أخرى، وقد بلغ متوسط النمو لدى هذا البنك 3,37% خلال فترة الدراسة.

المطلب الثاني: الودائع الاستثمارية طويلة الأجل في البنوك الإسلامية الأردنية

بعد تسجيل نسب ضئيلة جداً للموارد المالية الذاتية إلى إجمالي الموارد لدى البنوك الإسلامية الأردنية، فإن هذه الأخيرة سيصعب عليها القيام بمشاريع ضخمة طويلة الأمد إلى من خلال توفير موارد مالية خارجية طويلة الأجل لهذه البنوك، والتي سنقوم بدراستها من خلال المؤشرات الآتية.

الفرع الأول: نسبة الودائع طويلة الأجل إلى إجمالي الموارد

الجدول رقم (3-17): تطور نسبة الودائع طويلة الأجل إلى إجمالي الموارد في بنك (الإسلامي الأردني،

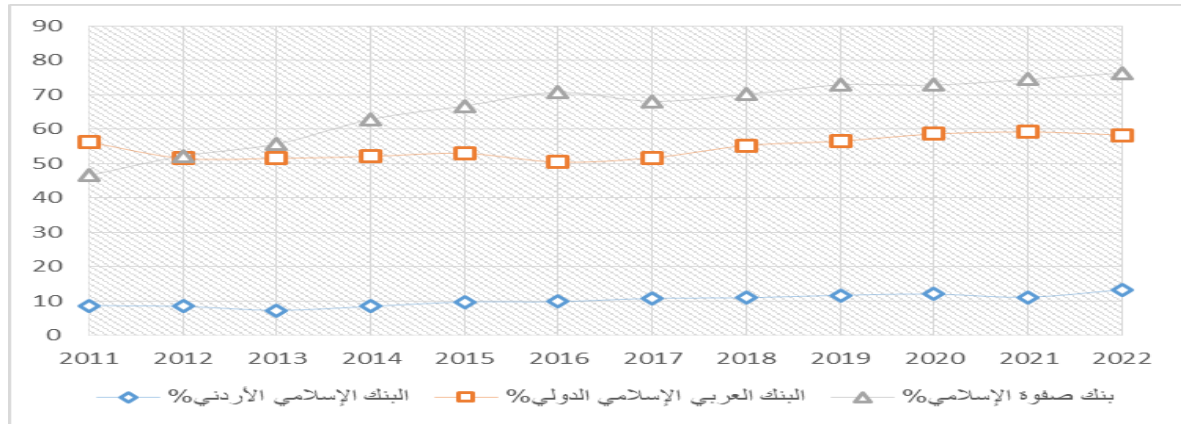
العربي الإسلامي الدولي، صفوة الإسلامي) خلال الفترة (2011-2022).

(الوحدة: مليون دينار أردني)

السنة	البنك الإسلامي الأردني			البنك العربي الإسلامي الدولي			بنك صفوة الإسلامي		
	الودائع طويلة الأجل	إجمالي الموارد	النسبة %	الودائع طويلة الأجل	إجمالي الموارد	النسبة %	الودائع طويلة الأجل	إجمالي الموارد	النسبة %
2011	251	2898	8,66	634	1127	56,25	163	350	46,57
2012	255	3020	8,44	605	1174	51,53	248	475	52,21
2013	240	3281	7,31	693	1345	51,52	294	528	55,68
2014	300	3554	8,44	817	1568	52,10	413	657	62,86
2015	370	3798	9,74	958	1808	52,98	521	780	66,79
2016	403	4099	9,83	993	1969	50,43	650	919	70,72
2017	454	4211	10,78	1061	2052	51,70	652	957	68,12
2018	456	4160	10,96	1193	2159	55,25	786	1121	70,11
2019	520	4449	11,68	1301	2300	56,56	1135	1556	72,94
2020	582	4844	12,01	1491	2543	58,63	1326	1820	72,85
2021	590	5302	11,12	1664	2809	59,23	1741	2336	74,52
2022	727	5463	13,30	1721	2951	58,31	1974	2584	76,39

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على التقارير المالية السنوية للبنوك الإسلامية الأردنية محل الدراسة.

الشكل رقم (3-12): تطور نسبة الودائع طويلة الأجل إلى إجمالي الموارد في بنك (الإسلامي الأردني، العربي الإسلامي الدولي، صفوة الإسلامي) خلال الفترة (2011-2022).



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (3-17).

من خلال بيانات الجدول والشكل أعلاه يتضح أن نسبة الودائع طويلة الأجل إلى إجمالي الموارد ضعيفة جداً لدى البنك الإسلامي الأردني، ومرتفعة لدى كل من البنك العربي الإسلامي الدولي وبنك صفوة؛ حيث لم تتجاوز نسبتها لدى البنك الإسلامي الأردني 14% على طول فترة الدراسة، في حين أنها تراوحت ما بين 51% و 60% لدى البنك العربي الإسلامي الدولي الذي حقق أعلى نسبة للودائع طويلة إلى إجمالي الموارد سنة 2021 بـ 59,23%؛ أما بنك صفوة فتراوحت نسبة الودائع طويلة الأمد لديه إلى إجمالي الموارد بين 46% و 77%، وسجل البنك أعلى نسبة في سنة 2022 بـ 76,39%.

إن ارتفاع حجم الودائع طويلة الأجل لدى كل من البنك العربي الإسلامي الدولي، وبنك صفوة يسمح لهما بالقيام بمشاريع تموية طويلة الأمد، باعتبار أن أصحاب هذه المدخرات قد وضعوا أموالهم لمشاركة البنوك في هذا النوع من المشاريع.

الفرع الثاني: نسبة الودائع طويلة الأجل إلى إجمالي الودائع

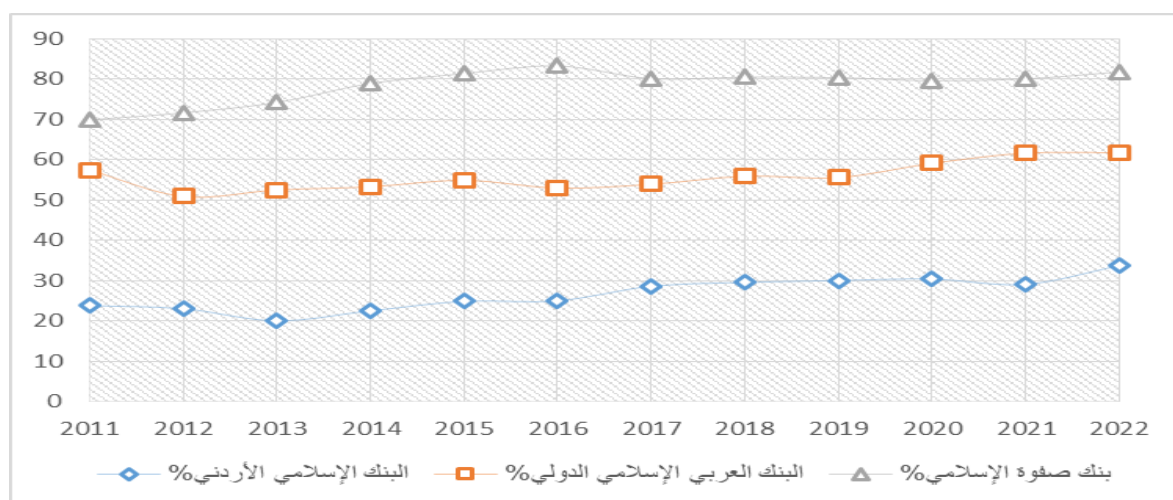
الجدول رقم (3-18): تطور نسبة الودائع طويلة الأجل إلى إجمالي الودائع في بنك (الإسلامي الأردني، العربي الإسلامي الدولي، صفوة الإسلامي) خلال الفترة (2011-2022).

(الوحدة: مليون دينار أردني)

السنة	البنك الإسلامي الأردني			البنك العربي الإسلامي الدولي			بنك صفوة الإسلامي		
	الودائع طويلة الأجل	إجمالي الودائع	النسبة %	الودائع طويلة الأجل	إجمالي الودائع	النسبة %	الودائع طويلة الأجل	إجمالي الودائع	النسبة %
2011	251	1053	23,83	634	1103	57,47	163	233	69,95
2012	255	1106	23,05	605	1188	50,92	248	346	71,67
2013	240	1196	20,06	693	1319	52,53	294	396	74,24
2014	300	1331	22,53	817	1532	53,32	413	523	78,96
2015	370	1487	24,88	958	1744	54,93	521	640	81,40
2016	403	1611	25,01	993	1873	53,01	650	780	83,33
2017	454	1586	28,62	1061	1967	53,94	652	813	80,19
2018	456	1541	29,59	1193	2132	55,95	786	976	80,53
2019	520	1730	30,05	1301	2339	55,62	1135	1411	80,43
2020	582	1914	30,40	1491	2521	59,14	1326	1665	79,63
2021	590	2026	29,12	1664	2698	61,67	1741	2173	80,11
2022	727	2154	33,75	1721	2785	61,79	1974	2412	81,84

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على التقارير المالية السنوية للبنوك الإسلامية الأردنية محل الدراسة.

الشكل رقم (3-13): تطور نسبة الودائع طويلة الأجل إلى إجمالي الودائع في بنك (الإسلامي الأردني، العربي الإسلامي الدولي، صفوة الإسلامي) خلال الفترة (2011-2022).



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (3-18).

الفصل الثالث: تحليل واقع الاستثمار طويل الأجل في عينة من البنوك الإسلامية خلال الفترة 2011-2022

توضح البيانات في الجدول والشكل أعلاه أن النسبة الأكبر للموارد المالية الخارجية لدى كل من البنك العربي الإسلامي الدولي وبنك صفوة عبارة عن ودائع استثمارية طويلة الأجل؛ حيث تراوحت نسبة هذه الأخيرة إلى إجمالي الودائع لدى البنك العربي الإسلامي الدولي ما بين 50% و62% خلال فترة الدراسة، في حين تراوحت نسبتها لدى بنك صفوة الإسلامي بين 69% و82% خلال نفس الفترة؛ أما البنك الإسلامي الأردني فلم تتجاوز فيه نسبة الودائع طويلة الأجل إلى إجمالي الودائع 33,75%، وهذه كأعلى نسبة تم تسجيلها في سنة 2022.

ويمكن إرجاع نقص الودائع طويلة الأجل لدى البنك الإسلامي الأردني إلى تركيز هذا الأخير على جذب ودائع التوفير أكثر من خلال منح أصحاب هذا النوع من الودائع جوائز تشجيعية، كما هو موضح في الجدول الموالي:

الجدول رقم (3-19): قيمة الجوائز التشجيعية لأصحاب حسابات التوفير لدى البنك الإسلامي الأردني خلال الفترة 2011-2022.

(الوحدة: ألف دينار أردني)

السنة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
قيمة الجوائز	150	150	150	150	150	150	150	150	145	135	165	190
معدل النمو %	—	00	00	00	00	00	00	00	- 3,33	- 6,89	22,22	15,15

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على التقارير المالية السنوية للبنك الإسلامي الأردني.

الفرع الثالث: معدل تغير الودائع الاستثمارية طويلة الأجل

الجدول رقم (3-20): معدل نمو الودائع طويلة الأجل في بنك (الإسلامي الأردني، العربي الإسلامي الدولي، صفوة الإسلامي) خلال الفترة (2011-2022).

(الوحدة: مليون دينار أردني)

السنة	البنك الإسلامي الأردني		البنك العربي الإسلامي الدولي		بنك صفوة الإسلامي	
	الودائع طويلة الأجل	معدل النمو %	الودائع طويلة الأجل	معدل النمو %	الودائع طويلة الأجل	معدل النمو %
2011	251	—	634	—	163	—
2012	255	1,59	605	- 4,57	248	52,14
2013	240	- 5,88	693	14,54	294	18,54
2014	300	25,00	817	17,89	413	40,47
2015	370	23,33	958	17,25	521	26,15
2016	403	8,91	993	3,65	650	24,76
2017	454	12,65	1061	6,84	652	0,30
2018	456	0,44	1193	12,44	786	20,55
2019	520	14,03	1301	9,05	1135	44,40
2020	582	11,92	1491	14,60	1326	16,82
2021	590	1,37	1664	11,60	1741	31,29
2022	727	23,22	1721	3,42	1974	13,38
متوسط النمو	429	10,59	1094,25	9,70	825,25	26,25

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على التقارير المالية السنوية للبنوك الإسلامية الأردنية محل الدراسة.

توضح بيانات الجدول أعلاه أن معدل النمو في الودائع طويلة الأجل لدى البنوك الإسلامية الأردنية قد شهد تغير إيجابي طيلة سنوات الدراسة تقريباً، باستثناء سنة 2013 بالنسبة للبنك الإسلامي الأردني، وسنة 2012 بالنسبة للبنك العربي الإسلامي الدولي، حيث سجل البنكان تناقص في حجم الودائع طويلة بنسبة 5,88% للبنك الأول و 4,57% للبنك الثاني؛ كما وقد حققا كل منهما متوسط نمو بلغ لدى الأول 10,59% وبقيمة 429 مليون دينار أردني، وعند الثاني 9,70% وبقيمة 1094,25 مليون دينار.

أما بنك صفوة الإسلامي وعلى الرغم من نشأته الحديثة إلى أننا نلاحظ نمو كبير في حجم موارده الخارجية ذات الأجل الطويل، حيث سجل البنك تغير إيجابي في هذا النوع من الودائع بنسبة 1111% وبقيمة تفوق 1800 مليون دينار أردني ما بين الفترة 2011-2022، كما أنه حقق توسعاً من خلال فروع بنسبة أكثر من 300% في نفس الفترة؛ ويمكن توضيح انتشار البنوك الإسلامية الأردنية عبر فروعها من خلال الجدول التالي:

الفصل الثالث: تحليل واقع الاستثمار طويل الأجل في عينة من البنوك الإسلامية خلال الفترة 2011-2022

الجدول رقم (3-21): تطور عدد فروع بنك (الإسلامي الأردني، العربي الإسلامي الدولي، صفوة الإسلامي) خلال الفترة (2011-2022).

2022	2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	السنة	
89	84	83	80	76	74	74	73	70	67	64	62	العدد	البنك الإسلامي الأردني
5,95	1,20	3,75	5,26	2,70	00	1,36	4,28	4,47	4,68	3,22	—	معدل النمو %	
47	45	45	45	45	42	41	41	40	37	36	33	العدد	البنك العربي الإسلامي الدولي
4,44	00	00	00	7,14	2,43	00	2,5	8,10	2,77	9,09	—	معدل النمو %	
42	40	38	36	33	25	24	21	17	15	13	—	العدد	بنك صفوة الإسلامي
5,00	5,26	5,55	9,09	32,00	4,16	14,28	23,52	13,33	15,38	—	—	معدل النمو %	

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على التقارير المالية السنوية للبنوك الإسلامية الأردنية محل الدراسة.

المطلب الثالث: تقييم واقع الاستثمار طويل الأجل في البنوك الإسلامية الأردنية

نسعى من خلال هذا المطلب إلى تقييم الدور التنموي للبنوك الإسلامية الأردنية، من خلال إبراز واقع الاستثمار طويل الأجل لهذه البنوك، ومدى استغلالها لمواردها المالية الداخلية والخارجية المخصصة للقيام بهذا النوع من الاستثمارات.

الفرع الأول: نسبة الاستثمار طويل الأجل إلى حقوق الملكية المتاحة للاستثمار طويل الأجل

الجدول رقم (3-22): نسبة الاستثمار طويل الأجل إلى حقوق الملكية المتاحة للاستثمار طويل الأجل في بنك (الإسلامي الأردني، العربي الإسلامي الدولي، صفوة الإسلامي) خلال الفترة (2011-2022). (الوحدة: مليون دينار أردني)

بنك صفوة			البنك العربي الإسلامي الدولي			البنك الإسلامي الأردني			السنة
النسبة %	حقوق الملكية المتاحة للاستثمار طويل الأجل	الاستثمار طويل الأجل	النسبة %	حقوق الملكية المتاحة للاستثمار طويل الأجل	الاستثمار طويل الأجل	النسبة %	حقوق الملكية المتاحة للاستثمار طويل الأجل	الاستثمار طويل الأجل	
65,71	105	69	33,76	77	26	50,30	163	82	2011
83,47	115	96	31,70	82	26	48,00	175	84	2012
132,74	113	150	24,74	97	24	46,19	197	91	2013
156,75	111	174	20,00	110	22	48,86	221	108	2014
181,25	112	203	16,10	118	19	49,59	248	123	2015
200,9	111	223	15,44	136	21	43,17	271	117	2016

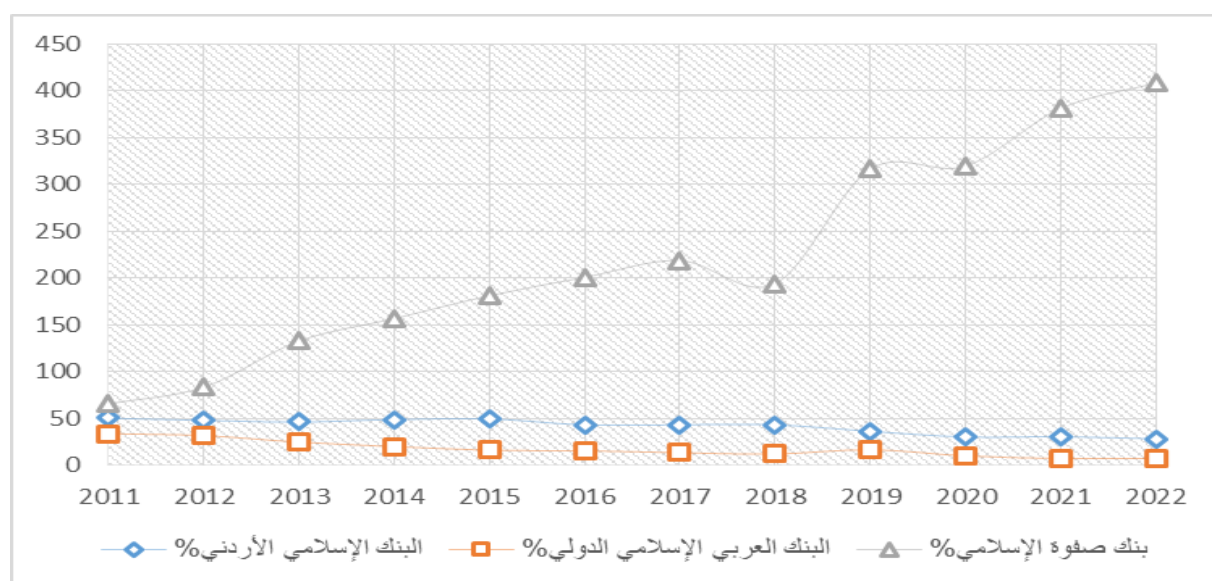
الفصل الثالث: تحليل واقع الاستثمار طويل الأجل في عينة من البنوك الإسلامية خلال الفترة 2011-2022

218,80	117	256	13,46	156	21	43,24	296	128	2017
194,01	117	227	12,00	175	21	43,22	310	134	2018
316,52	121	383	16,61	198	23	36,28	328	119	2019
319,69	132	422	10,04	229	23	30,26	380	115	2020
381,42	140	534	7,25	248	18	30,62	418	128	2021
408,66	150	613	7,40	243	18	28,27	435	123	2022

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على التقارير المالية السنوية للبنوك الإسلامية الأردنية محل الدراسة.

الشكل رقم (3-14): نسبة الاستثمار طويل الأجل إلى حقوق الملكية المتاحة للاستثمار طويل الأجل في

بنك (الإسلامي الأردني، العربي الإسلامي الدولي، صفوة الإسلامي) خلال الفترة (2011-2022).



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (3-22).

من خلال استقراء لبيانات الجدول والشكل أعلاه يتضح أن نسبة استغلال البنك الإسلامي الأردني لموارده الذاتية في تمويل المشاريع الاستثمارية طويلة الأجل لم تتجاوز 51% خلال سنوات الدراسة، حيث كانت أعلى نسبة استغلال حققها البنك هي 50,30% والتي تم تسجيلها في سنة 2011، بعدها لاحظنا على الرغم من النمو المستمر لحقوق الملكية المتاحة للاستثمار طويل الأجل إلى أن البنك لم يحسن استغلالها وتوجيهها نحو الاستثمارات المخصصة لها؛ في حين نجد أن هذه النسبة ضعيفة جداً لدى البنك العربي الإسلامي الدولي والتي تراوحت عنده ما بين 7,40% و 33,76% خلال سنوات الدراسة.

أما بنك صفوة الإسلامي فنلاحظ أن حجم الاستثمارات طويلة الأجل لديه تنمو بدرجة أكبر من نمو موارده المالية الداخلية فبعد تسجيل نسبة 65,71% في سنة 2011 ارتفعت هذه النسبة لتصل إلى

408,66% سنة 2022، أي أن الاستثمارات طويلة الأجل أكبر من حقوق الملكية المتاحة للاستثمار طويل الأجل بنسبة تفوق 300%.

الفرع الثاني: نسبة الاستثمار طويل الأجل إلى الودائع الاستثمارية طويلة الأجل

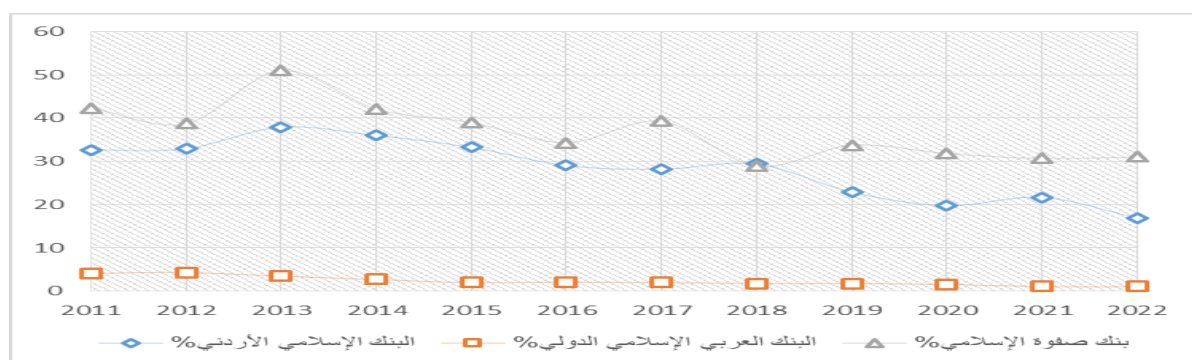
الجدول رقم (3-23): نسبة الاستثمار طويل الأجل إلى الودائع الاستثمارية طويلة الأجل في بنك (الإسلامي الأردني، العربي الإسلامي الدولي، صفوة الإسلامي) خلال الفترة (2011-2022).

(الوحدة: مليون دينار أردني)

السنة	البنك الإسلامي الأردني			البنك العربي الإسلامي الدولي			بنك صفوة الإسلامي		
	الاستثمار طويل الأجل	الودائع طويلة الأجل	النسبة %	الاستثمار طويل الأجل	الودائع طويلة الأجل	النسبة %	الاستثمار طويل الأجل	الودائع طويلة الأجل	النسبة %
2011	82	251	32,66	26	634	4,10	69	163	42,33
2012	84	255	32,94	26	605	4,29	96	248	38,70
2013	91	240	37,91	24	693	3,46	150	294	51,02
2014	108	300	36,00	22	817	2,69	174	413	42,13
2015	123	370	33,24	19	958	1,98	203	521	38,96
2016	117	403	29,03	21	993	2,11	223	650	34,30
2017	128	454	28,19	21	1061	1,97	256	652	39,26
2018	134	456	29,38	21	1193	1,76	227	786	28,88
2019	119	520	22,88	23	1301	1,76	383	1135	33,74
2020	115	582	19,75	23	1491	1,54	422	1326	31,82
2021	128	590	21,69	18	1664	1,08	534	1741	30,67
2022	123	727	16,91	18	1721	1,04	613	1974	31,05

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على التقارير المالية السنوية للبنوك الإسلامية الأردنية محل الدراسة

الشكل رقم (3-15): نسبة الاستثمار طويل الأجل إلى الودائع الاستثمارية طويلة الأجل في بنك (الإسلامي الأردني، العربي الإسلامي الدولي، صفوة الإسلامي) خلال الفترة (2011-2022).



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (3-23).

الفصل الثالث: تحليل واقع الاستثمار طويل الأجل في عينة من البنوك الإسلامية خلال الفترة 2011-2022

نلاحظ من خلال البيانات الظاهرة في الجدول والشكل أعلاه أن البنوك الإسلامية الأردنية لم تقم باستغلال الزيادة المستمرة في ودائعها طويلة الأجل وتوجيهها نحو الاستثمارات التنموية؛ حيث تم تسجيل زيادة في نسبة الاستثمارات طويلة الأجل إلى الودائع طويلة الأجل لدى البنك الإسلامي الأردني خلال الفترة 2011-2013 من 32,66% إلى 37,91%، لتبدأ هذه النسبة في الانخفاض في سنة 2014 حتى وصلت إلى 16,91% فقط في سنة 2022، ويمكن إرجاع هذا التناقص إلى النمو المتذبذب في الاستثمارات طويلة الأجل عكس النمو الإيجابي المستمر في الودائع الاستثمارية التي شهدتها هذا البنك؛ أما البنك العربي الإسلامي الدولي فلم يرق بتوجيه سوى 4,29% من موارده الخارجية الاستثمارية نحو الاستثمارات طويلة الأجل، وهذا كأعلى قيمة سجلها البنك في 2012، لتتخف هذه النسبة إلى غاية 1,04% في سنة 2022.

وقد شهد بنك صفوة الإسلامي هو الآخر تذبذب بين الارتفاع والانخفاض في نسبة الاستثمارات طويلة الأجل إلى الودائع طويلة الأجل خلال فترة الدراسة، وكانت أعلى نسبة حققها البنك هي 51,02% في سنة 2013، بينما كانت 2018 السنة التي سجل فيها هذا البنك أدنى قيمة بـ 28,88%. ويظهر الجدول الموالي حصة أصحاب حسابات الاستثمار من الأرباح وكذلك حصة البنوك الإسلامية الأردنية بصفتها مضارب أو رب مال خلال الفترة 2011-2022.

الجدول رقم (3-24): حصة أصحاب حسابات الاستثمار من الأرباح وحصة البنوك الإسلامية الأردنية خلال الفترة (2011-2022).

(الوحدة: مليون دينار أردني)

السنة	البنك الإسلامي الأردني				البنك العربي الإسلامي الدولي				بنك صفوة الإسلامي			
	حصة أصحاب حسابات الاستثمار	معدل النمو %	حصة البنك	معدل النمو %	حصة أصحاب حسابات الاستثمار	معدل النمو %	حصة البنك	معدل النمو %	حصة أصحاب حسابات الاستثمار	معدل النمو %	حصة البنك	معدل النمو %
2011	32	—	55	—	12	—	09	—	04	—	08	—
2012	39	21,87	76	38,18	12	00	24	166,6	07	75,00	10	25,00
2013	45	15,38	97	27,63	13	8,33	38	58,33	11	57,14	12,2	22,00
2014	40	-11,11	93	-4,12	18	38,46	35	-7,89	14	27,27	12,9	5,73
2015	41	02,5	111	19,35	20	11,11	42	20,00	15	7,14	18	39,53
2016	45	9,75	125	12,61	17	-15,0	54	28,57	17	13,33	22	22,22
2017	46	2,22	118	05,6	18	5,88	23	-57,4	18	5,88	26	18,18

الفصل الثالث: تحليل واقع الاستثمار طويل الأجل في عينة من البنوك الإسلامية خلال الفترة 2011-2022

15,38	30	33,33	24	17,39	27	11,11	20	1,69	120	-2,17	45	2018
16,66	35	37,5	33	166,6	72	55,00	31	11,66	134	2,22	46	2019
2,85	36	3,03	34	-1,38	71	-16,1	26	-2,23	131	6,52	49	2020
13,88	41	20,58	41	2,81	73	23,07	32	6,10	139	16,32	57	2021
7,31	44	41,46	58	2,73	75	9,37	35	-2,15	136	28,07	73	2022

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على التقارير المالية السنوية للبنوك الإسلامية الأردنية محل الدراسة.

تظهر البيانات في الجدول أعلاه أن الأرباح التي يحصل عليها أصحاب الحسابات الاستثمارية في البنوك الإسلامية غير ثابتة، حيث نلاحظ أنها ترتفع أحياناً وتنخفض أحياناً أخرى، وهذا راجع إلى مردودية المشروع القائم على أساس عقود المشاركة بين أصحاب هذه الحسابات والبنك الإسلامي، ويتم تقاسم الأرباح بين الشركاء في حال الربح، ويشتركون كذلك في تحمل الخسارة في حالة وقوعها.

الفرع الثالث: نسبة الاستثمار طويل الأجل إلى إجمالي الاستثمارات

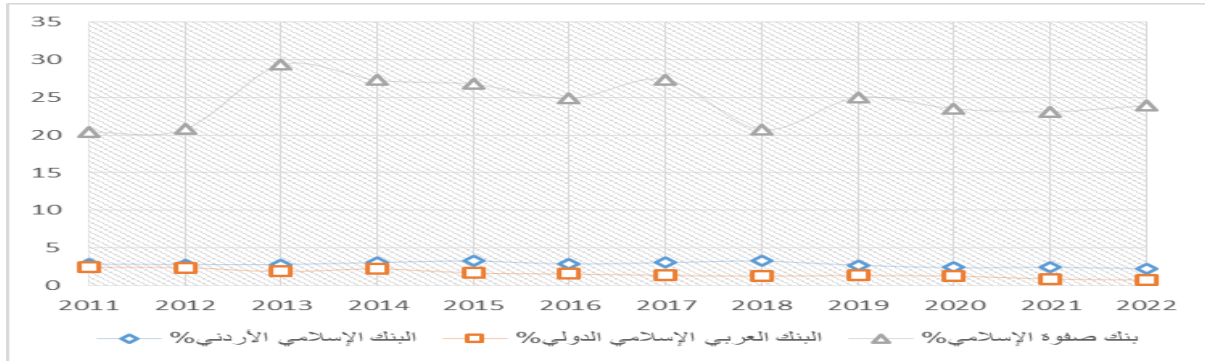
الجدول رقم (3-25): نسبة الاستثمار طويل الأجل إلى إجمالي الاستثمارات في بنك (الإسلامي الأردني، العربي الإسلامي الدولي، صفوة الإسلامي) خلال الفترة (2011-2022).

(الوحدة: مليون دينار أردني)

السنة	البنك الإسلامي الأردني			البنك العربي الإسلامي الدولي			بنك صفوة الإسلامي		
	الاستثمار طويل الأجل	إجمالي الاستثمارات	النسبة %	الاستثمار طويل الأجل	إجمالي الاستثمارات	النسبة %	الاستثمار طويل الأجل	إجمالي الاستثمارات	النسبة %
2011	82	2848	2,87	26	1056	2,46	69	339	20,35
2012	84	2966	2,83	26	1082	2,40	96	462	20,77
2013	91	3223	2,82	24	1266	1,89	150	512	29,29
2014	108	3493	3,09	22	981	2,24	174	638	27,27
2015	123	3735	3,29	19	1121	1,69	203	759	26,74
2016	117	4027	2,90	21	1333	1,57	223	897	24,86
2017	128	4133	3,09	21	1496	1,40	256	936	27,35
2018	134	4077	3,28	21	1632	1,28	227	1097	20,69
2019	119	4356	2,73	23	1650	1,39	383	1533	24,98
2020	115	4749	2,42	23	1790	1,28	422	1797	23,48
2021	128	5210	2,45	18	1943	0,92	534	2313	23,08
2022	123	5377	2,28	18	2284	0,78	613	2562	23,92

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على التقارير المالية السنوية للبنوك الإسلامية الأردنية محل الدراسة.

الشكل رقم (3-16): نسبة الاستثمار طويل الأجل إلى إجمالي الاستثمارات في بنك (الإسلامي الأردني، العربي الإسلامي الدولي، صفوة الإسلامي) خلال الفترة (2011-2022).



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (3-25).

توضح البيانات الظاهرة في الجدول والشكل أعلاه أن نسبة الاستثمارات طويلة الأجل إلى إجمالي الاستثمارات ضعيفة جدًا لدى كل من البنك الإسلامي الأردني والبنك العربي الإسلامي الدولي، حيث تراوحت لدى البنك الأول ما بين 2,28% و 3,29% خلال فترة الدراسة، في حين لم تتجاوز لدى البنك الثاني 2,46% وهذا كأعلى قيمة سجلت في سنة 2011، بعدها تهاوت نسبة الاستثمارات طويلة الأجل إلى إجمالي الاستثمارات لدى هذا البنك مع مرور السنوات لتصل إلى 0,78% في سنة 2022؛ ويمكن إرجاع انخفاض هذه النسبة لدى البنكان في بعض السنوات إلى النمو المتذبذب في هذا النوع من الاستثمارات وهذا عكس إجمالي الاستثمارات الذي شهد تغير إيجابي طيلة فترة الدراسة.

أما بنك صفوة الإسلامي فقد سجل ما بين 20% و 30% كقيمة للاستثمارات طويلة الأجل إلى مجمل استثماراته، وهي تعد نسبة مقبولة مقارنة مع ما تم تسجيله في البنكين الآخرين، الذي اتضح من خلال المؤشرات السابقة أن الجزء الأكبر من مواردهما سواء الداخلية أو الخارجية يتم توجيهه نحو الاستثمارات القصيرة والمتوسطة الأجل.

وقد شملت استثمارات البنوك الإسلامية الأردنية المجالات التالية: حيث ركز البنك الإسلامي الأردني استثماراته في قطاع البناء والإنشاءات بقيمة متوسطة بلغت 965,25 مليون دينار أردني خلال فترة الدراسة، يليه كل من قطاع الخدمات والمرافق العامة، التجارة، خدمات النقل وتمويل شراء السيارات بقيمة متوسطة لكل منهم على التوالي 687,16، 417,08، 400,83، وكأقل قطاع حضي باهتمام هذا البنك هو قطاع الزراعة بـ 21,08، وقطاع السياحة بـ 19,41 مليون دينار أردني.

الفصل الثالث: تحليل واقع الاستثمار طويل الأجل في عينة من البنوك الإسلامية خلال الفترة 2011-2022

أما البنك العربي الإسلامي الدولي فقد وجه استثماراته بنسبة كبيرة إلى قطاع البناء والإنشاءات أيضاً، ثم قطاع التجارة، وشراء العقارات بقيمة متوسطة لكل منهم بلغت على التوالي 466,75، 151,75، 115,75 مليون دينار أردني.

في حين أن بنك صفوة الإسلامي لم يقيم بتوضيح حجم تمويلاته وفق القطاعات في تقاريره المالية السنوية.

الجدول رقم (3-26): متوسط حجم الاستثمار حسب المجال في بنك (الإسلامي الأردني، العربي الإسلامي الدولي) خلال الفترة (2011-2022).

(الوحدة: مليون دينار أردني)

القطاعات	البنك الإسلامي الأردني	البنك العربي الإسلامي الدولي
زراعة	21,08	26,75
صناعة وتعددين	114,83	87,66
التجارة العامة	417,08	151,75
البناءات والإنشاءات	965,25	466,75
خدمات النقل وتمويل شراء السيارات	400,83	214
السياحة والفنادق	19,41	—
الخدمات والمرافق العامة	687,16	—
تمويل شراء عقارات	—	115,75
مجالات أخرى	118,03	68,91

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على التقارير المالية السنوية للبنوك الإسلامية الأردنية محل الدراسة.

الفرع الرابع: معدل تغير الاستثمار طويل الأجل

الجدول رقم (3-27): معدل نمو الاستثمار طويل الأجل في بنك (الإسلامي الأردني، العربي الإسلامي الدولي، صفوة الإسلامي) خلال الفترة (2011-2022).

(الوحدة: مليون دينار أردني)

السنة	البنك الإسلامي الأردني		البنك العربي الإسلامي الدولي		بنك صفوة الإسلامي	
	معدل النمو	الاستثمار	معدل النمو	الاستثمار	معدل النمو	الاستثمار
	%	طويل الأجل	%	طويل الأجل	%	طويل الأجل
2011	—	82	—	26	—	69
2012	2,43	84	00	26	39,13	96
2013	8,33	91	- 7,69	24	56,25	150

الفصل الثالث: تحليل واقع الاستثمار طويل الأجل في عينة من البنوك الإسلامية خلال الفترة 2011-2022

16,00	174	- 8,33	22	18,68	108	2014
16,66	203	- 13,63	19	13,88	123	2015
9,85	223	10,52	21	- 4,87	117	2016
14,79	256	00	21	9,40	128	2017
- 11,32	227	00	21	4,68	134	2018
68,72	383	9,52	23	- 11,19	119	2019
10,18	422	00	23	- 3,36	115	2020
26,54	534	- 21,73	18	11,30	128	2021
14,79	613	00	18	- 3,90	123	2022
23,78	279,16	-31,34	21,83	4,12	112,66	متوسط النمو

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على التقارير المالية السنوية للبنوك الإسلامية محل الدراسة.

من البيانات الموضحة في الجدول أعلاه نلاحظ، أن متوسط النمو في الاستثمارات طويلة الأجل لدى البنك الإسلامي الأردني قد بلغ 4,12% وبقيمة وسطية قدرت بـ 112,66 مليون دينار أردني، وشهد البنك معدل نمو سلبي في هذا النوع من الاستثمارات خلال سنة 2016، 2019، 2022 بنسبة -% 4,87، -11,19، -3,90% على التوالي؛ وكانت سنة 2014 التي حقق فيها البنك الإسلامي الأردني أعلى معدل نمو بنسبة 18,68%، حيث بلغ حجم الاستثمارات طويلة الأجل لديه 108 مليون دينار بعدما كان 91 مليون دينار سنة 2013.

أما البنك العربي الإسلامي الدولي فقد سجل متوسط نمو سلبي في الاستثمارات طويلة الأجل خلال فترة الدراسة قدر بـ -31,34%، ويرجع ذلك إلى التناقص في حجم هذه الاستثمارات خلال سنة 2013، 2014، 2015، 2021 بنسبة -7,69%، -8,33%، -13,63%، -21,73% على التوالي، في حيث تم تسجيل نسبة تغير معدومة في سنة 2012، 2017، 2018، 2020، 2022.

أما بنك صفوة الإسلامي وعلى الرغم من حداثة تأسيسه إلى أنه حقق متوسط نمو أكبر من البنكين الآخرين فاق 23% خلال فترة الدراسة، وسجل تغير إيجابي في حجم الاستثمارات طويلة الأجل خلال كل السنوات باستثناء سنة 2018 بنسبة -11,32%، حيث انخفض هذا النوع من الاستثمارات في البنك إلى 227 مليون دينار أردني بعدما كان 256 مليون دينار في السنة التي قبلها.

خلاصة الفصل الثالث:

بعدما تطرقنا في هذا الفصل للاستثمار طويل الأجل في البنوك الإسلامية من الناحية النظرية والعملية، توصلنا على أن هذا النوع من الاستثمار يتمثل نظريًا في عملية توظيف للموارد المالية لآجال طويلة في مشاريع ضخمة بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، أما عمليًا وبعد تسليط الضوء على عينة من البنوك الإسلامية انتهينا إلى جملة من النتائج، تمثلت في النقاط التالية:

- نسبة حقوق الملكية المتاحة للاستثمار طويل الأجل إلى إجمالي حقوق الملكية كانت مرتفعة جدًا لدى كل البنوك الإسلامية المعنية بالدراسة، وهذا يعتبر مؤشراً إيجابياً يعكس مدى إمكانية استغلال هذه البنوك لأموالها الخاصة في تمويل الاستثمار طويل الأجل، ولكن ما يؤثر على هذه النظرة الإيجابية هو النسبة الضئيلة التي تشكلها حقوق الملكية من إجمالي الموارد حيث لم تتجاوز لدى بعض البنوك وفي سنوات معينة نسبة 10%؛
- تميز حجم الودائع الاستثمارية طويلة الأجل لدى البنوك الإسلامية السعودية بالتذبذب بين الارتفاع تارةً والانخفاض تارةً أخرى، أما نسبة هذه الودائع إلى إجمالي الموارد أو إجمالي الودائع لدى البنوك الإسلامية الأردنية فقد كانت مرتفعة باستثناء البنك الإسلامي الأردني؛
- لم تقم أغلب البنوك الإسلامية المعنية بالدراسة باستغلال جزء كبير من مواردها المالية طويلة الأجل (حقوق الملكية، الودائع طويلة الأجل)، وهذا يتعارض مع القواعد المصرفية في التوظيف والاستثمار (قاعدة توازن الآجال التمويلية). ما يعني أن جزء كبير من هذه الموارد يتم توجيهه نحو الاستثمارات قصيرة ومتوسطة الأجل، ويحتفظ بالجزء الباقي كأصول سائلة معطلة؛
- لم تمثل الاستثمارات طويلة الأجل سوى نسبة ضئيلة من مجمل الاستثمارات لدى البنوك الإسلامية السعودية، ونفس الأمر بالنسبة للبنوك الإسلامية الأردنية باستثناء بنك صفوة الإسلامي.

الفصل الرابع

معوقات وآليات تنمية الاستثمار طويل

الأجل في مصرف السلام الجزائر

تمهيد

كانت الجزائر من الدول السبّاقة في طرح فكرة إنشاء بنوك تعمل وفق قواعد الفقه الإسلامي، غير أن تجسيد هذه الفكرة على أرض الواقع لم يحدث إلا بعد إصدار قانون النقد والقرض 90-10 سنة 1990، حيث فتح هذا القانون المجال أمام القطاع الخاص والأجنبي لإنشاء بنوك في الجزائر، ومن ذلك توطين البنوك الإسلامية، ليتأسس بنك البركة الجزائري سنة 1991، ثم مصرف السلام في 2008؛ ومتابعة للإصلاحات المصرفية، وفي إطار مفهوم الصيرفة الشاملة أصدر بنك الجزائر سنة 2018 نص تشريعي يرخّص للبنوك التقليدية بإنشاء شبائيك تعمل وفق الشريعة الإسلامية، تحت مسمى الصيرفة التشاركية؛ ليتم تعويضه بعد ذلك بنص الصيرفة الإسلامية سنة 2020.

وبما أن البنوك الإسلامية تتشابه في طريقة عملها وفي طبيعة العوامل المؤثرة عليها، وبناءً على ما تم التطرق إليه في الفصل السابق حول واقع الاستثمار طويل الأجل لعينة من البنوك الإسلامية في بعض الدول العربية، والتوصل إلى أن غالبية البنوك قد انحرفت عن الدور التنموي المنوط بها، المتمثل في تحقيق التنمية والتي لا تقوم إلى من خلال القيام بالمشاريع الاستثمارية طويلة الأجل، كان لا بد من تسليط الضوء على واقع هذا النوع من الاستثمارات في البنوك الإسلامية الجزائرية، والتطرق إلى أبرز معوقاته، مع البحث عن الحلول واقتراح آليات من شأنها أن تساعد البنوك الإسلامية إلى العودة لسكبتها التنموية، وهذا بعد تقييم واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر والتطرق إلى أهم التشريعات التي ساهمت في تنظيمها وتطويرها. وعليه قمنا بمحاكاة الفصل إلى أربعة مباحث كانت كما يلي:

- المبحث الأول: تقييم الصيرفة الإسلامية في الجزائر الإطار التشريعي وبعض المؤشرات العامة
- المبحث الثاني: واقع الاستثمار طويل الأجل لدى مصرف السلام الجزائر.
- المبحث الثالث: معوقات الاستثمار طويل الأجل في مصرف السلام الجزائر.
- المبحث الرابع: آليات تنمية الاستثمار طويل الأجل في البنوك الإسلامية.

المبحث الأول: تقييم الصيرفة الإسلامية في الجزائر الإطار التشريعي وبعض المؤشرات العامة

عملت الجزائر على تفعيل الصيرفة الإسلامية من خلال القيام بمجموعة من الإصلاحات، كان أولها إصدار قانون النقد والقرض 90-10، الذي نجم عنه إنشاء بنكين إسلاميين، بنك البركة 1991، ومصرف السلام سنة 2008. وكخطوة أخرى لتعزيز النمو في هذا المجال أصدر بنك الجزائر النظام 20-02 المؤرخ في 15 مارس 2021، المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية.

المطلب الأول: مراحل تطور الصيرفة الإسلامية في الجزائر من خلال الأطر التشريعية

عرف النظام المصرفي الجزائري عدة محاولات لإرساء قواعد الصيرفة الإسلامية، وذلك من الحقبة الاستعمارية إلى أن تم سن أنظمة رسمية من طرف السلطة النقدية، ترمي إلى تنظيم وتأطير العمل المصرفي الإسلامي في الجزائر.

الفرع الأول: ولادة فكرة العمل المصرفي الإسلامي بالجزائر

تعود فكرة إنشاء بنك إسلامي في الجزائر إلى سنوات العشرينات من القرن الماضي، وبالتحديد في عام 1928 م، حين دعا الشيخ "إبراهيم أبو اليقظان" * الرجال المسلمين الجزائريين إلى تأسيس بنك يتوافق مع قواعد الفقه الإسلامي، حيث كتب في هذا الشأن مقالة موسومة بـ "حاجة الجزائر إلى مصرف الأهلي"، ونشرت هذه المقالة في صحيفة "وادي ميزاب" يوم 11 محرم 1347هـ الموافق لـ 29 يونيو 1928⁽¹⁾؛ ولقيت الدعوة تأييداً من قبل أعيان وأغنياء مدينة الجزائر، وتم تهيأت القانون الأساسي للبنك وجمع رأسماله، بالإضافة إلى تعيين رئيساً له هو المرحوم السيد "عمر بوضريه"، لكن الدعوة أو المشروع أجهض من قبل سلطات

* ولد الشيخ إبراهيم أبو اليقظان بمدينة القارة، في ولاية غرداية بجنوب الجزائر، يوم الأحد 05 نوفمبر 1888، دخل المدرسة القرآنية وحفظ كتب الله كاملاً، ثم أخذ في تعلم العربية والعلوم الشرعية على يد أستاذه الشيخ الحاج "عمر بن يحيى"، وسافر بعد ذلك إلى مدينة بني يزقن ليكمل دراسته؛ وفي عام 1912م التحق بجامعة الزيتونة، ثم بالمدرسة الخلدونية في مدينة تونس، وفي عام 1926 م أصدر أولى جرائده "وادي ميزاب" التي كانت تطبع في تونس وتحرق وتوزع في الجزائر، بلعباس، عبد الرزاق. "صفحات من تاريخ المصرفية الإسلامية: مبادرة مبكرة لإنشاء مصرف إسلامي في الجزائر في أواخر عشرينات القرن الماضي". مجلة دراسات اقتصادية إسلامية. العدد 02. (ديسمبر 2013)، ص 1-42.

¹: بن حدو، فؤاد. "دور الشيخ إبراهيم أبو اليقظان الجزائري - رحمه الله- في نشأة البنوك الإسلامية وتطورها". مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية. العدد 91. (ديسمبر 2019)، ص 84-94.

الفصل الرابع : معوقات وآليات تنمية الاستثمار طويل الأجل في مصرف السلام الجزائر

الاحتلال الفرنسية، لأنه كانت ترى فيه خطراً على مصالحها الحيوية ومصالح المعمرين والبنوك التقليدية التي تقوم معاملاتها على الفوائد الربوية⁽¹⁾.

إضافة لكونه السباق في طرح فكرة إنشاء بنك يعمل دون فوائد ربوية، فقد أشار الباحث "بلعباس عبد الرزاق" أن "الشيخ إبراهيم أبو اليقظان" قد ركز على بعض المبادئ الأساسية في تطوير الحياة الاقتصادية بصفة عامة، وهي:

- مجارة ظروف الزمان والمكان من أجل المحافظة على الوجود، من خلال توسيع نطاق الأعمال والمشاريع، والذي لا يمكن تحقيقه إلا من خلال رؤوس أموال كبيرة؛
- الاحتكاك بالمصارف والانجازات الصناعية الأوروبية، من أجل الاستفادة من تجاربهم وخبراتهم؛
- حتمية التعايش مع غير المسلمين، حتى وإن كانت مبادئهم وعاداتهم تتنافى مع الدين الإسلامي، والاستلها من أفكارهم، بما أنهم فرضوا وجودهم وحققوا النجاح.

الفرع الثاني: قانون النقد والقرض 90-10 واعتماد مشروع بنك البركة

يعد قانون النقد والقرض رقم 90-10 الصادر في 14 أفريل 1990 نصاً تشريعياً لتنظيم العمل المالي والمصرفي في الجزائر، تماشياً مع سياسة التحول إلى اقتصاد السوق الحر، وأهم ما تضمنه هذا القانون تعزيز أكبر لاستقلالية البنك المركزي والذي أصبح يسمى "بنك الجزائر"، وتعديل مهام البنوك لزيادة فعاليتها في النشاط الاقتصادي بعد منحها الشمولية في العمل المصرفي، بالإضافة إلى فتح الاستثمار في السوق المصرفية الجزائرية أمام القطاع الخاص والأجنبي⁽²⁾.

وبعد تطبيق محتوى قانون النقد والقرض 90-10، وفي بيان إشعار المطابقة الصادر بتاريخ 26 ديسمبر 1990 تحت رقم 07-90، تم اعتماد أول بنك خاص في الجزائر يتوافق نشاطه مع مبادئ الشريعة الإسلامية⁽³⁾؛ ثم بعد ذلك تم اعتماد بنك إسلامي آخر في الجزائر سنة 2008، وهو مصرف السلام بموجب المقرر رقم 08-02 الصادر بتاريخ 10 سبتمبر 2008؛ وينص هذا المقرر في مواده الستة على اعتماد

¹: بلعباس، عبد الرزاق. مرجع سبق ذكره. ص 20-21.

²: ناصر، سليمان، آدم حديدي. "تأهيل النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة، أي دور لبنك الجزائر". المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية. العدد 02. (جامعة ورقلة: جوان 2015)، ص 13-28.

³: ناصري، نصر الدين. عقود المشاركات وأهميتها في تعزيز العمل المصرفي الإسلامي في الجزائر. (أطروحة دكتوراه). قسم العلوم المالية والمحاسبة. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة حسيبة بن بوعلي: الجزائر، 2023. ص 89.

الفصل الرابع : معوقات وآليات تنمية الاستثمار طويل الأجل في مصرف السلام الجزائر

مصرف السلام الجزائر ش. أكبنك مخول بالقيام بجميع العمليات البنكية المنصوص عليها في قانون النقد والقرض رقم 03- 11 المؤرخ في 26 أوت 2003⁽¹⁾.

الفرع الثالث: النظام رقم 18- 02 المتضمن قواعد ممارسة العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية من طرف المصارف والمؤسسات المالية

يعتبر النظام رقم 18- 02 المتعلق بالصيرفة التشاركية أول نص قانوني ينظم الصيرفة الإسلامية في الجزائر، حيث تضمن قواعد ممارسة العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية من طرف البنوك والمؤسسات المالية. وجاء في 11 مادة تضمن محتواها كما يلي⁽²⁾:

أولاً: المادة 1: يهدف هذا النظام إلى تحديد القواعد المطبقة على المنتجات المسماة "بالتشاركية" التي لا يترتب عنها تحصيل أو تسديد فوائد. كما يهدف إلى تحديد شروط الترخيص المسبق من طرف بنك الجزائر، للمصارف والمؤسسات المالية المعتمدة للقيام بالعمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية.

ثانياً: المادة 2: في مفهوم هذا النظام، تعد عمليات مصرفية متعلقة بالصيرفة التشاركية، كل العمليات التي تقوم بها المصارف والمؤسسات المالية التي تندرج ضمن فئات: المراجعة، المشاركة، المضاربة، الإجارة، الاستصناع، السلم، الودائع في حسابات الاستثمار. وتخضع هذه المنتجات لأحكام المادة 3 من النظام رقم 13- 01 المؤرخ في 8 أبريل 2013، الذي يحدد القواعد العامة المتعلقة بالشروط البنكية المطبقة على العمليات المصرفية.

ثالثاً: المادة 3: يتعين على المصرف المعتمد الناشط أو المؤسسة المالية المعتمدة الناشطة، الرغبة في عرض منتجات مالية تشاركية، تقديم المعلومات الآتية، دعماً لطلب الترخيص المسبق الموجه إلى بنك الجزائر:

- بطاقة وصفية للمنتج؛
- رأي مسؤول رقابة المطابقة للمصرف أو المؤسسة المالية، طبقاً لأحكام المادة 25 من النظام رقم 11- 08 المؤرخ في 28 نوفمبر سنة 2011؛
- الإجراء الواجب إتباعه لضمان الاستقلالية الإدارية والمالية لـ "شباك المالية التشاركية" عن باقي أنشطة المصرف أو المؤسسة المالية، طبقاً لأحكام المواد 5 و6 و7 أدناه.

¹ : الجمهورية الجزائرية. الجريدة الرسمية رقم 55 الصادرة بتاريخ 2008/09/24. ص 27- 28.

² : الجمهورية الجزائرية. الجريدة الرسمية رقم 73 الصادرة بتاريخ 2018/12/09. ص 20- 22.

الفصل الرابع : معوقات وآليات تنمية الاستثمار طويل الأجل في مصرف السلام الجزائر

رابعاً: المادة 4: بعد الحصول على الترخيص المسبق من طرف بنك الجزائر، يتعين على المصارف والمؤسسات المالية المعتمدة التي ترغب في الحصول على شهادة مطابقة منتجاتها لأحكام الشريعة، أن تخضع تلك المنتجات إلى تقييم الهيئة الوطنية المؤهلة قانوناً لذلك.

خامساً: المادة 5: يقصد "شباك المالية التشاركية" دائرة ضمن مصرف معتمد أو مؤسسة مالية معتمدة تمنح حصرياً خدمات ومنتجات الصيرفة التشاركية، ويجب أن يكون "شباك المالية التشاركية" مستقلاً مالياً عن الدوائر والفروع الأخرى للمصرف والمؤسسة المالية.

سادساً: المادة 6: تضمن استقلالية "شباك المالية التشاركية" ضمن نفس المصرف المعتمد أو نفس المؤسسة المالية المعتمدة.

سابعاً: المادة 7: في حالة تعدد "شباك المالية التشاركية" ضمن نفس المصرف المعتمد أو نفس المؤسسة المالية المعتمدة، يجب التعامل مع "شبايك المالية التشاركية" هذه ككيان واحد.

ثامناً: المادة 8: يجب على المصارف والمؤسسات المالية التي تحصلت على الترخيص المسبق لتسويق هذه المنتجات أن تعلم زبائنهم بجدول التسعيرات والشروط الدنيا والقصى التي تطبق عليهم، بالإضافة إلى إعلام المودعين، وخاصة أصحاب حسابات الاستثمار، حول طبيعة حساباتهم.

تاسعاً: المادة 9: تخضع ودائع الأموال المتلقاة من طرف "شباك المالية التشاركية" لأحكام الأمر رقم 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003، باستثناء الودائع في حسابات الاستثمار التي تخضع لاتفاق مكتوب مبرم مع الزبون، يجيز للمصرف أن يستثمر ودائعه في محفظة مشاريع وعمليات "شباك المالية التشاركية" التي يوافق المصرف على تمويلها.

عاشراً: المادة 10: تخضع الودائع والمبالغ الأخرى المماثلة للودائع القابلة للاسترداد والمجموعة من طرف "شبايك المالية التشاركية" للمصارف، باستثناء الودائع في حسابات الاستثمار، لأحكام النظام رقم 04-03 المؤرخ في 4 مارس 2004، المتعلق بنظام ضمان الودائع المصرفية، المعدل والمتمم.

إحدى عشرة: المادة 11: تخضع منتجات الصيرفة التشاركية لجميع الأحكام القانونية والتنظيمية المتعلقة بالمصارف والمؤسسات المالية.

الفرع الرابع: النظام رقم 20-02 المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها في البنوك والمؤسسات المالية

صدر النظام رقم 20-02 في 15 مارس 2020، ليعدل ويلغي بعض أحكام النظام السابق؛ وأول ما يلاحظ في هذا النظام هو استعمال تسمية الصيرفة والمالية الإسلامية بدلاً من التشاركية، ويمثل حالياً القاعدة التشريعية التي تنظم النشاط المصرفي الإسلامي بشكل عام، ونشاط الشبايبك الإسلامية بشكل خاص. جاء في 24 مادة التي نذكر أهمها فيما يلي⁽¹⁾:

أولاً: المادة 1: يهدف هذا النظام إلى تحديد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية والقواعد المطبقة عليها، وشروط ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، وكذا شروط الترخيص المسبق لها من طرف بنك الجزائر.

ثانياً: المادة 2: تعد في مفهوم هذا النظام عملية بنكية متعلقة بالصيرفة الإسلامية، كل عملية لا يترتب عنها تحصيل أو تسديد فوائد.

ثالثاً: المادة 3: يجب على البنوك والمؤسسات المالية التي ترغب في تقديم منتجات الصيرفة الإسلامية، أن تحوز على وجه الخصوص على نسب احترازية مطابقة للمعايير التنظيمية وأن تمتثل بصرامة للشروط المتعلقة بإعداد وآجال إرسال التقارير التنظيمية.

رابعاً: المواد من 4 إلى 13: تتعلق بمنتجات الصيرفة الإسلامية، تعريفها، وكيفية تنفيذها.

خامساً: المادة 15: في إطار ممارسة العمليات المتعلقة بالصيرفة الإسلامية، يتعين على البنك أو المؤسسة المالية إنشاء هيئة الرقابة الشرعية، وتتكون هذه الهيئة من ثلاثة أعضاء على الأقل، يتم تعيينهم من طرف الجمعية العامة.

ونلخص في الجدول الموالي أهم القوانين والتنظيمات التي تتعلق بالنشاط المصرفي الإسلامي في الجزائر.

¹: الجمهورية الجزائرية. الجريدة الرسمية رقم 16 الصادرة بتاريخ 2020/03/24. ص 32-35.

الفصل الرابع : معوقات وآليات تنمية الاستثمار طويل الأجل في مصرف السلام الجزائر

الجدول رقم (4-1) القوانين والتنظيمات المتعلقة بالنشاط المصرفي الإسلامي في الجزائر.

القانون/ التنظيم	المضمون	التعليق
قانون النقد والقرض 10-90	إشعار المطابقة رقم 90-07 المتضمن اعتماد مشروع بنك البركة	- لم يذكر في البيان المرجع المعتمد في الحكم على طبيعة العمليات التي يقوم بها البنك (إصدارات هيئة فتوى، معايير شرعية صادرة عن جهة معينة...) - إلزام البنك باحترام قانون النقد والقرض، وهذا يتعارض مع التصريح بأنه يقوم بالعمليات البنكية وفق الشريعة الإسلامية، بحكم أن قانون النقد والقرض يحتوي على عديد الأحكام التي تتعارض مع مبدأ عمل البنوك الإسلامية.
النظام رقم 18-02	يتضمن قواعد وشروط ممارسة الصيرفة التشاركية من طرف المصارف والمؤسسات.	- ركز هذا النظام على ضرورة الفصل التام بين الشباك الإسلامي وبقية البنك، من الناحية المالية والمحاسبية، ولكنه لم يحدد الجهة المسؤولة عن مراقبة تطبيق هذا الفصل. - تعريف المنتجات التشاركية، بتلك المنتجات التي لا يترتب عنها تحصيل أو تسديد فوائد، قد يكون ناقص نظرًا لاحتمال وجود بعض العمليات البنكية التي لا يجب عليها فوائد ولكنها غير تشاركية ولا إسلامية. - لا يتطرق هذا التنظيم إلى علاقة الشباك الإسلامي بالبنك المركزي، وذلك في إطار ممارسة هذا الأخير لمهام الرقابة على البنوك في إطار السياسة النقدية.
النظام رقم 20-02	أول تنظيم يحدد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها في البنوك والمؤسسات المالية	- عدم النص على تأسيس بنوك إسلامية أو توفير وضع المصارف القائمة التي تمارس العمل المصرفي الإسلامي، واقصر الأمر فقط على العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية دون تناول ذلك بصورة شاملة وواقعية. - حدد هذا النظام العمليات البنكية على سبيل الحصر من خلال منتج لتلقي الأموال، وخمسة لاستثمارها، مع أن هناك العديد من المنتجات الاستثمارية الأخرى التي تصلح لدعم الاستثمار في الجزائر.

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على: دوابه، أشرف. "تقويم نوافذ الصيرفة الإسلامية — دراسة حالة الجزائر". مجلة
اقتصاديات شمال إفريقيا. العدد 31. (جامعة شلف: مارس 2023)، ص 189-202، ناصري، نصر الدين. مرجع سبق

ذكره. ص 89-92.

المطلب الثاني: المتدخلون في الصيرفة الإسلامية في الجزائر

لقد ساهمت القوانين والتشريعات المشار إليها في المطلب السابق إلى تأسيس بنكين إسلاميين هما: بنك البركة، ومصرف السلام، وقيام عشرة بنوك تقليدية بفتح شبائيك إسلامية، منها ستة بنوك عمومية (البنك الوطني الجزائري BNA، الصندوق الوطني للتوفير CNEP، القرض الشعبي الجزائري CPA، بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR، بنك التنمية المحلية BDL، بنك الجزائر الخارجي BEA)، وأربعة بنوك دولية خاصة (بنك الخليج الجزائر AGB، ترست بنك الجزائر TBA، بنك الإسكان للتجارة والتمويل HTBFA، المؤسسة العربية المصرفية ABC).

الفرع الأول: بنك البركة الجزائر

يعتبر بنك البركة الجزائر أول بنك خاص أجنبي أُسس في الجزائر بموجب قانون النقد والقرض 10/90 سنة 1990، الذي سمح للبنوك الأجنبية بدخول السوق الجزائرية بعدما كانت محصورة على البنوك العمومية الجزائرية فقط.

أولاً: لمحة عن بنك البركة الجزائر

هو إحدى الوحدات المصرفية التابعة لمجموعة البركة المصرفية السعودية التي مقرها البحرين؛ وتم إنشاؤه في الجزائر شراكة مع بنك الفلاحة والتنمية الريفية في 1990/12/06، وأُفتتح رسميًا في 1991/05/20، وبدأ نشاطه محليًا في 1991/09/01، كأول مؤسسة مصرفية إسلامية خاصة تأسست على ضوء قانون النقد والقرض 10/90⁽¹⁾. ومن أبرز الأحداث التي ميزت تاريخ بنك البركة الجزائر هي⁽²⁾:

- 1991: تأسيس بنك البركة الجزائر؛
- 1995: تحقيق الاستقرار والتوازن المالي للبنك؛
- 1999: المشاركة في إنشاء شركة التأمين "البركة والأمان"؛
- 2000: تحقيق المرتبة الأولى بين المؤسسات المصرفية ذات رأس المال الخاص، حسب إجمالي الميزانية العمومية؛

- 2002: إعادة الانتشار في قطاعات جديدة في السوق بالخصوص المهنيين والأفراد.

¹: بوعطية، عبد الرزاق. "واقع وآفاق مساهمة الصيرفة الإسلامية في النظام المصرفي الجزائري". مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية. العدد 03. (جامعة البليدة 2: ديسمبر 2018)، ص 241-256.

²: Bahri, Oum El Kheir. *La finance islamiquecompartment De la finance d'aujourd'hui*. (Mémoire de Magister). Faculté de Droit. Université'Oran : Algérie, 2012. P 66.

الفصل الرابع : معوقات وآليات تنمية الاستثمار طويل الأجل في مصرف السلام الجزائر

واستمر البنك في تحقيق العديد من النجاحات والتقدم كما يظهر جلياً فيما يلي⁽¹⁾:

- 2006: زيادة رأسمال البنك إلى 2,5 مليار دينار جزائري؛
- 2009: زيادة ثانية لرأسمال البنك إلى 10 مليار دينار جزائري؛
- 2016: الريادة في مجال التمويل الاستهلاكي على مستوى القطر الجزائري؛
- 2017: زيادة ثالثة لرأسمال البنك إلى 15 مليار دينار جزائري؛
- 2018: أحسن بنك إسلامي في الجزائر للسنة السادسة على التوالي (تصنيف مجلة Global Finance)
- 2018: من بين أحسن وحدات مجموعة البركة المصرفية من حيث المردودية.

ثانياً: فروع وعدد موظفي بنك البركة الجزائر

بلغ عدد فروع بنك البركة الجزائر في نهاية 2023، 34 فرعاً موزع على مختلف ولايات الوطن. وفيما يلي توزيع فروع بنك البركة الجزائر حسب المنطقة⁽²⁾:

1. فروع الوسط: فرع الخطابي، فرع حيدرة، فرع القبة، فرع بئر خادم، فرع الشراقة، فرع الحراش، فرع باب الزوار، فرع اسطاوالي، فرع روية 103، فرع روية 112، فرع بلدية، فرع تيزي وزو.
 2. فروع الشرق: فرع برج بوعرييج، فرع بجاية، فرع المسيلة 410، فرع المسيلة 411، فرع سطيف 408، فرع سطيف 401، فرع باتنة، فرع قسنطينة 402، فرع قسنطينة 406، فرع سكيكدة، فرع عنابة.
 3. فروع الغرب: فرع شلف، فرع مستغانم، فرع وهران 202، فرع وهران 203، فرع سيدي بلعباس، فرع تلمسان.
 4. فروع الجنوب: فرع بسكرة، فرع الأغواط، فرع غرداية، فرع الواد، فرع ورقلة.
- أما عدد الموظفين في البنك فقد بلغ 981 في نهاية 2019، أي بنسبة زيادة بلغت 10,97% عن سنة 2012. كما هو موضح في الجدول التالي:

¹ . تاريخ الاطلاع: 2024/11/06. <https://www.albaraka-bank.dz/storage/2021/06/SAAFI-2018-Etat-des-lieux-de-la-banque-islamique-en-Algerie-AL-BARAKA-BANK.pdf>. موقع بنك البركة.

² : موقع بنك البركة. فروعنا البنكية. <https://www.albaraka-bank.dz>. تاريخ الاطلاع: 2024/11/06.

الفصل الرابع : معوقات وآليات تنمية الاستثمار طويل الأجل في مصرف السلام الجزائر

الجدول رقم (4-2): تطور عدد الموظفين في بنك البركة الجزائر خلال الفترة (2012-2019)

السنة	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
عدد الموظفين	884	908	928	944	925	938	951	981
معدل التغير	—	2,71	2,20	1,72	- 2,01	1,40	1,38	1,03

المصدر: أسمع، سفيان. التحول إلى الصيرفة الإسلامية في الجزائر - الواقع والآفاق. (أطروحة دكتوراه). قسم العلوم الاقتصادية. كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير: جامعة الجزائر 3: الجزائر، 2022. ص 96.

ثالثا: الخدمات التي يقدمها بنك البركة الجزائر

يقوم بنك البركة بتقديم مجموعة من الخدمات، منها خدمات مصرفية، خدمات استثمارية، وخدمات اجتماعية، كما هو موضح في الجدول الموالي:

الجدول رقم (4-3): خدمات بنك البركة الجزائر

خدمات مصرفية	خدمات استثمارية	خدمات اجتماعية
- تلقي الودائع من الأفراد والمؤسسات وفتح الحسابات على اختلاف أنواعها مثل: حساب جاري الرائد، حساب الشيك، حساب بالعملة الصعبة. - الالتزامات المتعلقة بالتجارة الخارجية والمتمثلة في الإعتمادات المستندية، وخطابات الضمان، والتحصيلات المستندية. - تقديم خدمات مصرفية حديثة، مثل الخدمات الالكترونية عبر الانترنت.	- توظيف الأموال التي يرغب أصحابها في استثمارها مشاركة، مثل حساب الودائع التشاركي الغير مقيد. - تمويل استثمارات المؤسسات، لإنشاء خطوط إنتاج جديدة، حيازة الآلات والمعدات، وفق مختلف الصيغ التي تتوافق مع الشريعة الإسلامية. - إدارة الممتلكات وغيرها من الموجودات القابلة للإدارة المصرفية على أساس الوكالة بأجر.	- بالإضافة إلى أخلاقيات البنك التجارية ومسئوليته الاقتصادية، فهو يقوم على مدار السنة بنشاطات تهدف إلى التطوير الاجتماعي بمختلف أشكاله، كتقديم تمويل مصغر لفائدة المهنيين وأصحاب المؤسسات الصغيرة، وتمويل النساء الماكثات بالبيت، بالإضافة إلى الوقف وتقديم الزكاة.

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على: موقع بنك البركة. الأفراد. المؤسسات والمهنيين.

تاريخ الاطلاع: 2024/11/06. <https://www.albaraka-bank.dz>

الفرع الثاني: مصرف السلام الجزائري

يعد مصرف السلام ثاني بنك إسلامي يدخل السوق المصرفي الجزائري بعد بنك البركة، وقد استطاع خلال فترة وجيزة استقطاب الكثير من المتعاملين من خلال تقديم منتجات وخدمات تتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية.

أولاً: نبذة عن مصرف السلام الجزائري

بدأ المصرف مزاوله نشاطه المصرفي الإسلامي في الجزائر سنة 2008 برأس مال قدره 7,2 مليار دينار جزائري، لمجموعة من المساهمين، كانت الحصة الأكبر في رأس ماله لمصرف السلام البحريني بـ 37,43%، والسيد محمد محمد عمير يوسف بنسبة 20,24%، أما بقية المساهمين فتراوحت حصتهم ما بين 0,5% و 04%، وقد خضع رأسمال البنك إلى الزيادة سنة 2009 ليصل إلى 10 مليار دج، ثم سنة 2020 إلى 15 مليار دج، ثم سنة 2021 إلى 20 مليار دج، امتثالاً لنظام بنك الجزائر رقم 03-18 المؤرخ في 04 نوفمبر 2018، تتكون شبكة البنك حالياً من 20 فرعاً موزعاً على التراب الوطني، وقد تم تصنيفه كأفضل بنك إسلامي في الجزائر لسنتي 2020 و 2021 على التوالي⁽¹⁾.

ثانياً: فروع وعدد موظفي مصرف السلام الجزائري: بلغ عدد فروع مصرف السلام الجزائري في نهاية 2023، 26 فرعاً موزع على مختلف ولايات الوطن، وتوزع هذه الفروع حسب المناطق كما يلي⁽²⁾:

1. فروع الوسط: فرع دالي إبراهيم، فرع القبة، فرع باب الزوار، فرع بليدة، فرع حسيبة، فرع سيدي يحيى، فرع اسطاوالي، فرع العناصر، فرع الرويبة.
2. فروع الشرق: فرع بجاية، فرع المسيلة، فرع سطيف، فرع باتنة، فرع قسنطينة، فرع عنابة، فرع عين مليلة، فرع قسنطينة رتاج مول، فرع برج بوعريرج،
3. فروع الغرب: فرع شلف، فرع وهران، فرع وهران العثمانية.
4. فروع الجنوب: فرع بسكرة، فرع ورقلة، فرع أدرار، فرع عين وسارة.

¹: مصرف السلام. التقرير السنوي، 2021. ص 47.

²: موقع مصرف السلام. <https://www.alsalamalgeria.com/ar/agences/list-5-0.html>. تاريخ الاطلاع:

2024/11/07.

الفصل الرابع : معوقات وآليات تنمية الاستثمار طويل الأجل في مصرف السلام الجزائر

أما عدد الموظفين في مصرف السلام فقد بلغ 694 في نهاية 2022، أي بنسبة زيادة بلغت 578,33% عن سنة 2011. ويمكن توضيح تطور عدد فروع مصرف السلام الجزائر وتطور عدد الموظفين خلال الفترة 2011-2022 من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (4-4): تطور عدد الفروع وعدد الموظفين في مصرف السلام الجزائر خلال الفترة (2011-2022)

السنة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
عدد الفروع	02	03	04	05	06	07	07	13	17	18	20	23
معدل النمو %	—	50	33,33	25	20	16,66	00	85,71	30,76	5,88	11,11	15
عدد الموظفين	120	169	203	218	228	272	325	496	566	590	640	694
معدل النمو %	—	40,83	20,11	7,38	4,58	19,29	19,48	52,61	14,11	4,24	8,47	8,43

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على التقارير المالية السنوية مصرف السلام الجزائر.

ثالثا: الخدمات التي يقدمها مصرف السلام الجزائر

يقدم مصرف السلام الجزائر توليفة متعددة ومتنوعة من الخدمات، منها خدمات موجهة للأفراد، وخدمات أخرى خاصة بالمؤسسات، كما هو موضح من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (4-5): خدمات مصرف السلام الجزائر

خدمات الأفراد	خدمات المؤسسات
- التمويل الاستهلاكي للأفراد، حيث يتيح البنك صيغة التمويل لشراء سيارة "البيع بالتقسيط"، شرط أن تكون السيارة منتجة أو مركبة محلياً، وتمتد فترة سداد الأقساط ما بين 12 إلى 60 شهراً. - خدمة التمويل العقاري للأفراد، يقوم بنك السلام بمنح تمويلات للأشخاص الراغبين في امتلاك، بناء، أو توسعة منزل، أو استجاره. - فتح حسابات الاستثمار للأفراد الراغبين في مشاركة البنك في المشاريع الاستثمارية. - يقدم البنك خدمة استئجار خزانات الأمانات الحديدية،	- الحساب المصرفي الجاري، هو حساب تحت الطلب بالدينار الجزائري تقوم المؤسسة من خلاله بعمليات الدفع (تسديد الأجور، الفاتورات... الخ). - تمويل أشغال هندسة مدنية، بإمكان المؤسسة استخدام هذا التمويل للقيام بأشغال التوسعة التي ترغب بها، بناء مخزن، تهيئة مساحة شاغرة لإضافة خط إنتاج، ويمكن أن يصل حجم التمويل إلى 80%. - تمويل معدات مهنية لاقتناء تجهيزات مهنية جديدة، أو تجديد التجهيزات الحالية. - تمويل العقارات، كتوفير قطعة أرض للاستعمال الصناعي

الفصل الرابع : معوقات وآليات تنمية الاستثمار طويل الأجل في مصرف السلام الجزائر

من أجل حماية الأغراض والممتلكات الثمينة.	أو التجاري، أو تمويل المؤسسة لبناء قطعة الأرض للاستعمال الصناعي أو التجاري.
	- تمويل معدات نقل، يقوم بنك السلام بمنح تمويلات للمؤسسة من أجل تطوير وتحديد وسائل النقل المتوفرة لديها، أو لشراء معدات نقل جديدة.
	- السلام إيجار، هو تمويل تأجيري لآلات ومعدات للاستخدام المهني.

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على: موقع مصرف السلام.

<https://www.alsalamalgeria.com/ar/produits/detail-312-3-187.html>. تاريخ الاطلاع:

2024/11/07.

الفرع الثالث: الشبايك الإسلامية في البنوك التقليدية

من أجل المنافسة وجذب المزيد من المتعاملين لجأت العديد من البنوك الخاصة إلى تبني الصيرفة الإسلامية من خلال شبايك خاصة تسمى بالشبايك الإسلامية، أما البنوك العمومية فقامت بفتح شبايك إسلامية بعد النظام رقم 18-02، ويعد البنك الوطني الجزائري أول بنك عمومي عملاً بالصيرفة الإسلامية وذلك بداية من سنة 2020.

أولاً: الشبايك الإسلامية في البنوك العمومية:

1. البنك الوطني الجزائري (BNA): يعتبر البنك الوطني الجزائري أول بنك عمومي تحصل على رخصة تسويق منتجات الصيرفة الإسلامية بتاريخ 30 جويلية 2020؛ ويوفر الشباك الإسلامي في البنك مجموعة من المنتجات والخدمات التي تتوافق مع الشريعة الإسلامية، مثل صيغة المراجعة لاقتناء سيارة أو المراجعة العقارية الموجهة للأفراد، وصيغة الإجارة وحساب الاستثمار الإسلامي الموجه للمهنيين وأصحاب المؤسسات⁽¹⁾.
2. بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR): اعتمد البنك نشاط الصيرفة الإسلامية بتاريخ 21 مارس 2022، وهو يقدم لعملائه أكثر من 16 منتجاً تشمل فتح حسابات جارية إسلامية وحسابات التوفير، وحسابات أشبال، بالإضافة إلى المعاملات المالية بصيغة المراجعة وفقاً للشريعة الإسلامية وتوجيهات المجلس الإسلامي الأعلى⁽²⁾.

¹: موقع البنك الوطني الجزائري. <https://www.bna.dz/financeislamique/ar>. تاريخ الاطلاع: 2024/11/07.

²: موقع بنك الفلاحة والتنمية الريفية. https://badrbank.dz/finance_islamique. تاريخ الاطلاع: 2024/11/07.

الفصل الرابع : معوقات وآليات تنمية الاستثمار طويل الأجل في مصرف السلام الجزائر

3. **القرض الشعبي الجزائري (CPA):** يقدم القرض الشعبي الجزائري من خلال شبكته الإسلامي منتجًا واحدًا فقط، وهو المراجعة موجهة لتمويل العقار والسيارات والتجهيزات⁽¹⁾.

4. **بنك الجزائر الخارجي (BEA):** يقوم بنك الجزائر بتقديم مجموعة من الخدمات التي تتوافق مع الشريعة الإسلامية، مثل فتح الحسابات على اختلاف أنواعها (الحساب الجاري، حساب التوفير، حساب الاستثمار المطلق)، وصيغ تمويلية للأفراد والمؤسسات كالمراجعة، الإجارة، وبيع السلم⁽²⁾.

ثانيا: الشبايك الإسلامية في البنوك الخاصة:

1. **بنك الخليج الجزائر (AGB):** تأسس البنك في سنة 2002 برأسمال خاص أجنبي مقداره 500 مليون دج، وبدأ نشاطه في سنة 2004. ويعرض البنك منذ نشأته منتجات الصيرفة الإسلامية، مثل التوفير التشاركي، التمويل بالمراجعة، التمويل بالسلم للاستغلال⁽³⁾.

2. **ترست بنك الجزائر (TBA):** بدأ البنك نشاطه في الجزائر سنة 2003، وأنشئ شبك المنتجات المصرفية الإسلامية سنة 2014، وبدأ نشاطه الفعلي سنة 2019. يقدم ترست بنك الجزائر منتجات تتوافق مع الشريعة الإسلامية تحت تسمية "المنتجات الخاصة" (Produits spécifiques)، من خلال الودائع التشاركية وشهادات الاستثمار، بالإضافة إلى صيغة بيع السلم، والبيع بالتقسيط⁽⁴⁾.

3. **بنك الإسكان للتجارة والتمويل (HTBFA):** هو شركة مساهمة تابعة لبنك الإسكان للتجارة والتمويل في الأردن، تمت الموافقة على تأسيسه من طرف مجلس النقد والقرض الجزائري في أكتوبر 2003، وقام البنك بتقديم منتجات مصرفية إسلامية من خلال شبك مالي تشاركي سنة 2015، أطلق عليه اسم إدارة الخدمات الإسلامية، مقرها بالمديرية العامة للبنك⁽⁵⁾.

4. **المؤسسة العربية المصرفية (ABC):** بعد نظام 20-02 ومن خلال التعليم 03-2020، تحصلت المؤسسة العربية المصرفية على رخصة لتسويق منتجات الصيرفة الإسلامية، وتم افتتاح أول شبك

¹: موقع القرض الشعبي الجزائري. <https://www.cpa-bank.dz/index.php/ar>. تاريخ الاطلاع: 2024/11/07.

²: موقع بنك الجزائر الخارجي. <https://www.bea.dz/adminislamique>. تاريخ الاطلاع: 2024/11/07.

³: ناصري، نصر الدين. مرجع سبق ذكره. ص 152.

⁴: موقع ترست بنك الجزائر. <https://www.trustbank.dz/index.php/produits-specifiques/epargne-specifiques-sans-interets>.

⁵: هامل، عبد المالك. "ضوابط إنشاء الشبايك المالية التشاركية في البنوك التقليدية - دراسة حالة بنك الإسكان للتجارة والتمويل الجزائر-". مجلة

مراجعة الإصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي. العدد 02. (المدرسة العليا للتجارة: ديسمبر 2021)، ص 192-208.

الفصل الرابع : معوقات وآليات تنمية الاستثمار طويل الأجل في مصرف السلام الجزائر

إسلامي "البراق" في فيفري 2021، على مستوى وكالة بئر مراد رايس؛ ويمتلك البنك الآن 08 شبائيك إسلامية يقدم على مستواها 14 منتج يتماشى مع الشريعة الإسلامية⁽¹⁾.

المطلب الثالث: تقييم النشاط المصرفي الإسلامي إلى إجمالي النشاط البنكي في الجزائر

ينشط في الساحة المصرفية الجزائرية 20 بنكًا تجاريًا معتمدًا من طرف السلطة النقدية، منها بنكين ذوي نشاط إسلامي بحت، إلى جانب بنوك أخرى تقوم بتسويق منتجات الصيرفة الإسلامية من خلال شبائيك إسلامية⁽²⁾. وفي هذا المطلب ملخص لنشاط الصيرفة الإسلامية مقارنة بإجمالي النشاط البنكي.

الفرع الأول: أصول النشاط المصرفي الإسلامي إلى إجمالي أصول النشاط البنكي

تعتبر الأصول عن مجمل الممتلكات والنشاطات التي تقوم بها المؤسسة، وهي تعكس مكانة المؤسسة ومدى تنافسيتها في السوق. ويوضح الجدول الموالي حجم أصول النشاط المصرفي الإسلامي ونسبته إلى إجمالي أصول النشاط البنكي.

الجدول رقم (4-6): تطور أصول النشاط المصرفي الإسلامي إلى إجمالي أصول النشاط البنكي خلال الفترة 2011-2022.

(الوحدة: مليون دج)

السنة	أصول الصيرفة الإسلامية	معدل النمو %	إجمالي الأصول البنكية	معدل النمو %	النسبة %
2011	157804	—	9002400	—	1,75
2012	183570	16,32	9654400	7,24	1,90
2013	196624	7,11	10320000	6,89	1,90
2014	199081	1,24	11976400	16,05	1,66
2015	234148	17,61	12508700	4,44	1,87
2016	263447	12,51	12881000	2,97	2,04
2017	334407	26,93	14098400	9,45	2,37
2018	381104	13,96	15514300	10,04	2,45
2019	392587	3,01	16586900	6,91	2,36
2020	432000	10,03	16979700	2,36	2,54
2021	526000	21,75	20460900	20,50	2,57
2022	538695	2,41	23312100	13,93	2,31

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على النشرة الإحصائية لبنك الجزائر والتقارير السنوية لبنك البركة ومصرف السلام.

¹: المؤسسة العربية المصرفية، التقرير السنوي، 2021، ص 23.

²: بنك الجزائر. التقرير السنوي، 2022، ص 53.

الفصل الرابع : معوقات وآليات تنمية الاستثمار طويل الأجل في مصرف السلام الجزائر

توضح بيانات الجدول رقم (4-6) نمو مستمر في أصول الصيرفة الإسلامية طيلة فترة الدراسة، حيث شهدت سنة 2017 أعلى معدل نمو في هذه الأصول بنسبة 26%، في حين تم تسجيل أدنى معدل نمو في سنة 2022 بنسبة 2,41%، على الرغم من قيام العديد من البنوك التقليدية خلال هذه السنة بفتح شبائيك إسلامية واعتماد نشاط الصيرفة الإسلامية، على غرار بنك الفلاحة والتنمية الريفية، والقرض الشعبي الجزائري.

وعلى الرغم من النمو الإيجابي في أصول الصيرفة الإسلامية إلا أنها لا زالت تشكل نسبة ضعيفة جداً من إجمالي الأصول البنكية، حيث لم تتجاوز 2,57% وهذا كأعلى نسبة تم تسجيلها في سنة 2021.

الفرع الثاني: ودائع النشاط المصرفي الإسلامي إلى إجمالي ودائع النشاط البنكي

بلغ استحواذ البنوك العمومية على حوالي 86,51% من إجمالي الودائع المستقطبة من قبل القطاع المصرفي الجزائري في نهاية سنة 2022، مقابل 13,49% فقط للبنوك الخاصة⁽¹⁾؛ ويمكن إرجاع ذلك إلى شبكة الاستغلال الواسعة التي تمتلكها البنوك العمومية والتي تمكنها من الوصول إلى المتعاملين حتى في الأماكن البعيدة، حيث بلغ عدد الوكالات التابعة للبنوك العمومية حوالي 1226 وكالة سنة 2022، منها 10 وكالات مخصصة للصيرفة الإسلامية، أما البنوك الخاصة فقد عدد وكالاتها خلال نفس السنة بـ 400 وكالة، منها 59 مخصصة للصيرفة الإسلامية. وفي ظل ما سبق كان حجم ودائع الصيرفة الإسلامية كما هو موضح من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (4-7): تطور ودائع النشاط المصرفي الإسلامي إلى إجمالي ودائع النشاط البنكي خلال الفترة 2011-2022.

(الوحدة: مليون دج)

السنة	ودائع الصيرفة الإسلامية	معدل النمو %	إجمالي الودائع البنكية	معدل النمو %	النسبة %
2011	116230	—	6733000	—	1,72
2012	135916	16,93	7238000	7,50	1,87
2013	149366	9,89	7787400	7,59	1,91
2014	150625	0,84	9117500	17,08	1,65

¹: بنك الجزائر. التقرير السنوي، 2022. ص 55.

الفصل الرابع : معوقات وآليات تنمية الاستثمار طويل الأجل في مصرف السلام الجزائر

1,93	0,91	9200800	18,33	178247	2015
2,25	-1,31	9079900	14,81	204648	2016
2,66	12,69	10232200	33,19	272587	2017
2,83	6,74	10922700	13,51	309426	2018
2,98	-2,59	10639500	2,54	317291	2019
2,71	1,09	10756000	-7,97	292000	2020
2,79	16,07	12484900	19,52	349000	2021
3,04	16,38	14530400	26,98	443168	2022

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر والتقارير السنوية لبنك البركة ومصرف السلام.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (4 - 7) نمو مستمر في ودائع الصيرفة الإسلامية طيلة فترة الدراسة،

باستثناء سنة 2020 أين تم تسجيل معدل تغير سلبي بلغ 7,97%، حيث انخفضت الودائع الإسلامية إلى 292000 مليون د.ج بعدما قدرت بـ 317291 مليون د.ج في سنة 2019.

وعلى الرغم من هذا النمو في ودائع الصيرفة الإسلامية إلا أن نسبتها لا تزال ضعيفة جداً مقارنة

بإجمالي الودائع البنكية، حيث بلغت وكحد أقصى 3,04% في سنة 2022. ويرجع ذلك إلى سببين

أساسيين، يتمثل الأول في نقص الوكالات والشبائيك التي تقدم خدمات تتوافق مع الشريعة الإسلامية،

والسبب الثاني يتعلق بالوعي والتثقيف المالي المحدود، حيث أن أغلب الأفراد يجهلون طبيعة عمل ومزايا

الصيرفة الإسلامية.

الفرع الثالث: تمويلات النشاط المصرفي الإسلامي إلى إجمالي تمويلات النشاط البنكي

وفقاً للتقارير السنوية لبنك الجزائر أن أكثر من 99% من القروض والتمويلات الموجهة للمؤسسات

الاقتصادية العمومية مصدرها البنوك التجارية العمومية، أما القطاع الخاص فيخضع هو الآخر لهيمنة البنوك

العمومية التي تمتلك أكثر من 75% من التمويلات الموجهة لهذا القطاع⁽¹⁾؛ وقد أثرت هذه الوضعية كثيراً على

نشاط البنوك الخاصة التي أصبحت تعاني من انخفاض حصتها من السوق وبالتالي انخفاض مردوديتها. وبما أن

أغلب البنوك والوكالات التي تقدم خدمات مصرفية إسلامية تنتمي إلى فئة البنوك الخاصة، فإن حجم

التمويلات التي تخضع لأحكام الشريعة الإسلامية خلال الفترة 2011-2022 كانت كما يلي:

¹: بنك الجزائر. التقرير السنوي، 2022. ص 59-60.

الفصل الرابع : معوقات وآليات تنمية الاستثمار طويل الأجل في مصرف السلام الجزائر

الجدول رقم (4-8): تطور تمويلات النشاط المصرفي الإسلامي إلى إجمالي تمويلات النشاط البنكي خلال الفترة 2011-2022.

(الوحدة: مليون دج)

السنة	تمويلات الصيرفة الإسلامية	معدل النمو	إجمالي التمويلات البنكية	معدل النمو	النسبة %
2011	72303	—	3724700	—	1,94
2012	78103	8,02	4285600	15,05	1,82
2013	92128	17,95	5154500	20,27	1,78
2014	104566	13,50	6502900	26,15	1,60
2015	117721	12,58	7275600	11,88	1,61
2016	140088	19,00	7907800	8,68	1,77
2017	185131	32,15	8877900	12,26	2,08
2018	231800	25,20	9974000	12,34	2,32
2019	248110	7,03	10855600	8,83	2,28
2020	258000	3,98	11180200	2,99	2,30
2021	293000	13,56	9792100	-12,41	2,99
2022	309676	5,69	10112300	3,26	3,06

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر والتقارير السنوية لبنك البركة ومصرف السلام.
من خلال البيانات الظاهرة في الجدول أعلاه نلاحظ نمو مستمر في تمويلات الصيرفة الإسلامية خلال فترة الدراسة، وقد فاق معدل النمو 300% بين سنتي 2011 و 2022. كما نلاحظ نمو إيجابيًا بالنسبة لإجمالي التمويلات البنكية خلال نفس الفترة باستثناء سنة 2021، أين تم تسجيل معدل تغير سلبي قدر بـ 12,41%.

وعلى الرغم من الزيادة المستمرة في التمويلات المقدمة من طرف البنوك والشبابيك الإسلامية، إلا أن هذه التمويلات تعتبر ضعيفة مقارنة بإجمالي التمويلات البنكية، حيث يوضح الجدول أن نسبتها لم تتجاوز 04% طوال الفترة المدروسة، ما يوضح أن كثيرًا من الأفراد والمؤسسات يفضلون التوجه للبنوك التقليدية عوض البنوك الإسلامية للحصول على تمويل لمشروعاتهم.

الفصل الرابع : معوقات وآليات تنمية الاستثمار طويل الأجل في مصرف السلام الجزائر

المبحث الثاني: واقع الاستثمار طويل الأجل في مصرف السلام الجزائر

بعد التطرق في الفصل السابق لواقع الاستثمار طويل الأجل لعينة من البنوك الإسلامية ارتأينا في هذا الفصل أن نقوم بإسقاط هذا الموضوع على البنوك الإسلامية الجزائرية، وبالتحديد على مصرف السلام الجزائر، كون هذا البنك يتيح تقارير مالية سنوية مفصلة ساعدتنا على القيام بدراستنا. ولتحليل واقع الاستثمار طويل الأجل لدى بنك السلام، اتبعنا نفس الخطوات السابقة مع البنوك الإسلامية المدروسة، وهذا من خلال تقييم وتحليل لمقدار حقوق الملكية التي يمكن استغلالها لتمويل ودعم المشاريع طويلة الأمد، بالإضافة إلى تقييم الودائع الاستثمارية، ومقارنة حجم الاستثمارات طويلة الأجل إلى إجمالي الاستثمارات، خلال الفترة 2011-2022.

المطلب الأول: حقوق الملكية المتاحة للاستثمار طويل الأجل في مصرف السلام الجزائر

تتكون حقوق الملكية لدى مصرف السلام الجزائري من مؤونات لتغطية المخاطر والأعباء، بالإضافة إلى رأس المال، والاحتياطات.

الفرع الأول: نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الموارد

الجدول رقم (4-9): نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الموارد في مصرف السلام الجزائر خلال الفترة

2011-2022

(الوحدة: مليون دج)

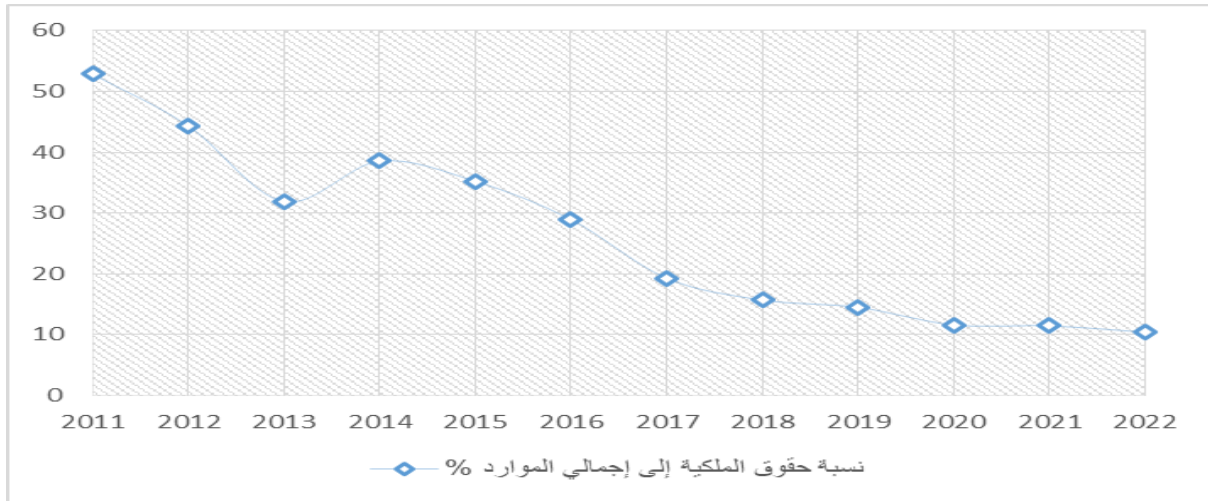
السنة	حقوق الملكية	إجمالي الموارد	نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الموارد
2011	13118	24821,43	52,84%
2012	14542	32782,52	44,35%
2013	12617	39550,74	31,90%
2014	14000	36309,08	38,55%
2015	14301	40575,20	35,24%
2016	15381	53103,91	28,96%
2017	16562	85775,32	19,30%
2018	17305	110109,05	15,71%
2019	19012	131018,96	14,51%
2020	18900	162625,77	11,62%
2021	27263	237804,34	11,46%
2022	27312	261693,33	10,43%

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على التقارير المالية السنوية لمصرف السلام الجزائر.

الفصل الرابع : معوقات وآليات تنمية الاستثمار طويل الأجل في مصرف السلام الجزائر

الشكل رقم (4-1): نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الموارد في مصرف السلام الجزائر خلال الفترة

2022 - 2011



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (4-9).

يتضح من خلال بيانات الجدول والشكل أعلاه أن نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الموارد تتراوح بين

10% و 53% خلال سنوات الدراسة.

حيث حققت هذه النسبة أعلى معدل لها في سنة 2011 بـ 52,84%، وعلى الرغم من النمو

الإيجابي لحقوق الملكية إلى أن نسبتها إلى إجمالي الموارد بدأت في الانخفاض لتصل إلى 10,43% في سنة

2022، وهذا راجع لحجم الزيادة الكبير في إجمالي الموارد مقارنة بحجم الزيادة في حقوق الملكية.

وقد سجل متوسط نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الموارد 26,23%، وهي تعتبر نسبة ضئيلة تحد من

قدرة البنك على تمويل والقيام باستثمارات طويلة الأجل وتعزيز مساهمته في تمويل مشاريع التنمية.

الفرع الثاني: حقوق الملكية المتاحة للاستثمار طويل الأجل إلى إجمالي حقوق الملكية

الجدول رقم (4-10): نسبة حقوق الملكية المتاحة للاستثمار طويل الأجل إلى إجمالي حقوق الملكية في

مصرف السلام الجزائر خلال الفترة 2022 - 2011

(الوحدة: مليون دج)

السنة	حقوق الملكية	الأصول الثابتة	حقوق الملكية المتاحة للاستثمار طويل الأجل	نسبة حقوق الملكية المتاحة للاستثمار طويل الأجل إلى إجمالي حقوق الملكية
2011	13118	1531,81	11586,19	88,32%
2012	14542	1740,4	12801,6	88,03%

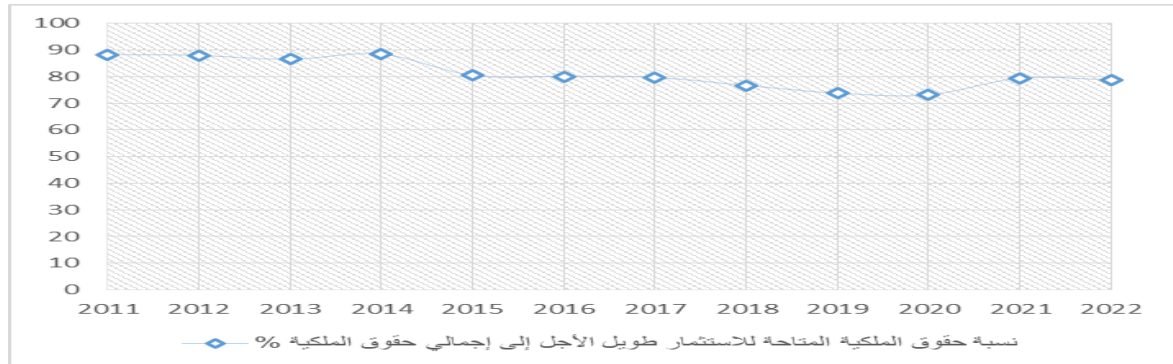
الفصل الرابع : معوقات وآليات تنمية الاستثمار طويل الأجل في مصرف السلام الجزائر

2013	12617	1697,68	10919,32	86,54%
2014	14000	1606,74	12393,26	88,52%
2015	14301	2785,94	11515,06	80,52%
2016	15381	3061,1	12319,9	80,10%
2017	16562	3351,55	13210,45	79,76%
2018	17305	4025,6	13279,4	76,74%
2019	19012	4971,63	14040,37	73,85%
2020	18900	5062,76	13837,24	73,21%
2021	27263	5588,88	21674,12	79,50%
2022	27312	5773,18	21538,82	78,86%

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على التقارير المالية السنوية لمصرف السلام الجزائر.

الشكل رقم (4-2): نسبة حقوق الملكية المتاحة للاستثمار طويل الأجل إلى إجمالي حقوق الملكية في

مصرف السلام الجزائر خلال الفترة 2011-2022



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (4-10).

يتضح من خلال الجدول والشكل السابقين أن نسبة حقوق الملكية المتاحة للاستثمار طويل الأجل إلى إجمالي حقوق الملكية في مصرف السلام الجزائر تتراوح ما بين 73% و 89% بمعدل وسطي بلغ 81,16% خلال سنوات الدراسة، وما نلاحظه أن قيمة الأصول الثابتة تشكل نسبة ضئيلة من إجمالي حقوق الملكية، ما يعتبر مؤشرًا جيدًا نظرًا لأن الجزء الأكبر من حقوق الملكية يمكن توجيهه للاستثمار طويل الأجل، ولكن ما يؤثر على هذه النظرة الإيجابية هو النسبة الضئيلة التي تشكلها حقوق الملكية من إجمالي موارد البنك، والذي تم توضيحه من خلال المؤشر السابق.

الفصل الرابع : معوقات وآليات تنمية الاستثمار طويل الأجل في مصرف السلام الجزائر

الفرع الثالث: معدل تغير حقوق الملكية المتاحة للاستثمار طويل الأجل

الجدول رقم (4-11): معدل تغير حقوق الملكية المتاحة للاستثمار طويل الأجل في مصرف السلام الجزائر

خلال الفترة 2011-2022

(الوحدة: مليون دج)

السنة	حقوق الملكية المتاحة للاستثمار طويل الأجل	معدل النمو
2011	11586,19	—
2012	12801,6	10,49%
2013	10919,32	-14,70%
2014	12393,26	13,49%
2015	11515,06	-7,08%
2016	12319,9	6,98%
2017	13210,45	7,22%
2018	13279,4	0,52%
2019	14040,37	5,73%
2020	13837,24	-1,44%
2021	21674,12	56,63%
2022	21538,82	-0,62%
معدل النمو السنوي	14092,97	7,02%

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على التقارير المالية السنوية لمصرف السلام الجزائر.

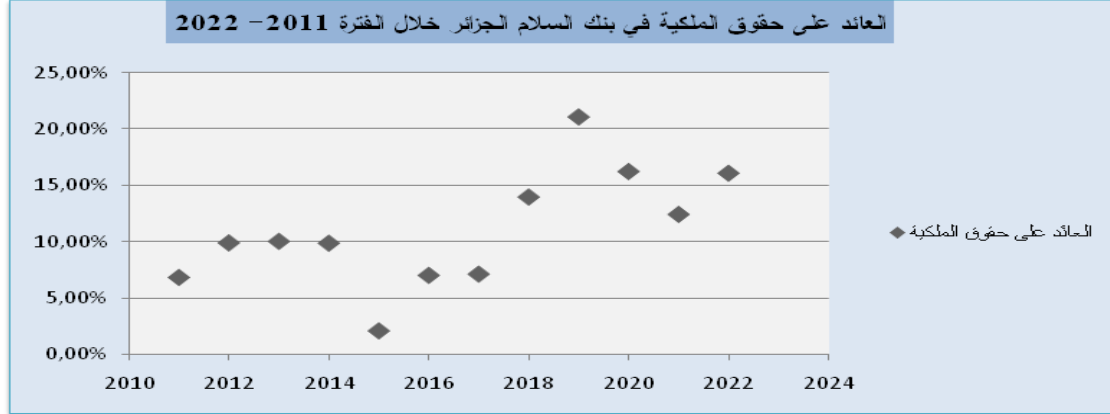
من خلال بيانات الجدول يتضح أن معدل النمو السنوي في حقوق الملكية المتاحة للاستثمار طويل الأجل لدى بنك السلام الجزائر قدر متوسطه عن فترة الدراسة نسبة 7,02%، وحقق أعلى معدلاته سنة 2021 بنسبة 56,63%، حيث شهدت حقوق الملكية المتاحة للاستثمار طويل الأجل تزايداً من 13 ألف مليون دج سنة 2020 إلى 21 ألف مليون دج سنة 2021.

وقد حققت هذه النسبة أدنى معدلاتها سنة 2013 بقيمة سالبة قدرت بـ -14,70%، حيث شهدت حقوق الملكية المتاحة للاستثمار طويل الأجل انخفاضاً من 12 ألف مليون دج سنة 2012 إلى 10

الفصل الرابع : معوقات وآليات تنمية الاستثمار طويل الأجل في مصرف السلام الجزائر

ألاف مليون دج سنة 2013. وقد حقق المساهمون عائداً على حقوق⁽¹⁾ الملكية بلغ نسبته 16,08% سنة 2022 مقارنة مع عائده 6,84% سنة 2011، أنظر الشكل (4-3):

الشكل رقم (4-3): العائد على حقوق الملكية في مصرف السلام الجزائر خلال الفترة 2011-2022.



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على التقارير المالية السنوية لمصرف السلام الجزائر.

المطلب الثاني: الودائع الاستثمارية طويلة الأجل في مصرف السلام الجزائر

اعتمدنا في تحليلنا لهذا المؤشر على الودائع الاستثمارية لدى مصرف السلام التي تفوق مدتها ثلاثة سنوات، من خلال تقييم لنسبة هذه الودائع إلى إجمالي موارد البنك، ونسبتها إلى إجمالي الودائع، بالإضافة إلى تقييم وتحليل لنسبة تغيرها خلال الفترة 2011-2022.

الفرع الأول: نسبة الودائع طويلة الأجل إلى إجمالي الموارد

الجدول رقم (4-12): نسبة الودائع طويلة الأجل إلى إجمالي الموارد في مصرف السلام الجزائر خلال الفترة 2011-2022

(الوحدة: مليون دج)

السنة	الودائع طويلة الأجل	إجمالي الموارد	نسبة الودائع طويلة الأجل إلى إجمالي الموارد
2011	0	24821,43	0%
2012	0	32782,52	0%

¹: تقاس النسبة المئوية لكل وحدة نقدية من حقوق الملكية من خلال قسمة النتيجة الصافية على إجمالي حقوق الملكية، وكلما ارتفع هذا العائد كلما كان أفضل بالنسبة للبنك، لأنه يمكنه من توزيع نسبة أكبر من الأرباح على المساهمين، وكذلك زيادة الأرباح المحتجزة (الاحتياطيات)، أنظر: جعدي، شريفة، محمد الخطيب نمر. "تقييم أداء البنوك التجارية دراسة حالة عينة من البنوك العاملة بالجزائر خلال الفترة 2011-2017". المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية. العدد 01. (جامعة قاصدي مرباح ورقلة: جوان 2019)، ص 65-80.

الفصل الرابع : معوقات وآليات تنمية الاستثمار طويل الأجل في مصرف السلام الجزائر

2013	100	39550,74	0,25%
2014	100,3	36309,08	0,28%
2015	227,8	40575,20	0,56%
2016	417	53103,91	0,79%
2017	1514	85775,32	1,77%
2018	5489,29	110109,05	4,99%
2019	6240,24	131018,96	4,76%
2020	6590,16	162625,77	4,05%
2021	14943,5	237804,34	6,28%
2022	16956,1	261693,33	6,48%

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على التقارير المالية السنوية لمصرف السلام الجزائر.

الشكل رقم (4-4): نسبة الودائع طويلة الأجل إلى إجمالي الموارد في مصرف السلام الجزائر خلال الفترة

2022 - 2011



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (4-12).

نلاحظ من خلال الجدول والشكل أعلاه أن الودائع طويلة الأجل كانت معدومة في عامي 2011

و2012، وهذا راجع إلى حداثة المصرف وعدم انتشاره بصورة كافية تمكنه من جذب عدد أكبر من المتعاملين، ثم بدأت هذا الودائع في الظهور اعتباراً من سنة 2013 بقيمة 100 مليون دج، واستمرت في الارتفاع بشكل متسارع حتى بلغت حوالي 16956 مليون دج في سنة 2022؛ وهذا النمو كان بالتزامن مع توسع المصرف وانتشار فروعه عبر ولايات الوطن.

غير أن المتوسط العام للودائع طويلة الأجل إلى إجمالي الموارد لم يتعدى 4,32%، خلال فترة الدراسة ما يعني نظرياً أن مصرف السلام الجزائر غير قادر على تبني إستراتيجية استثمارية طويلة قائمة على هذا النوع من الودائع، نظراً لأهمية هذه الأخيرة في تمويل النشاط الاستثماري التنموي إلى جانب حقوق الملكية.

الفصل الرابع : معوقات وآليات تنمية الاستثمار طويل الأجل في مصرف السلام الجزائر

الفرع الثاني: نسبة الودائع طويلة الأجل إلى إجمالي الودائع

الجدول رقم (4-13): نسبة الودائع طويلة الأجل إلى إجمالي الودائع في مصرف السلام الجزائر خلال

الفترة 2011-2022

(الوحدة: مليون دج)

السنة	الودائع طويلة الأجل	إجمالي الودائع	نسبة الودائع طويلة الأجل إلى إجمالي الودائع
2011	0	12945,73	0%
2012	0	19401,23	0%
2013	100	23931,68	0,41%
2014	100,3	19450,94	0,51%
2015	227,8	23685,15	0,96%
2016	417	34511,85	1,20%
2017	1514	64642,21	2,34%
2018	5489,29	85431,50	6,42%
2019	6240,24	103791,82	6,01%
2020	6590,16	133247,96	4,94%
2021	14943,5	198423,23	7,53%
2022	16956,1	216975,97	7,81%

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على التقارير المالية السنوية لمصرف السلام الجزائر.

الشكل رقم (4-5): نسبة الودائع طويلة الأجل إلى إجمالي الودائع في مصرف السلام الجزائر خلال الفترة

2011-2022



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (4-13).

الفصل الرابع : معوقات وآليات تنمية الاستثمار طويل الأجل في مصرف السلام الجزائر

نلاحظ من خلال الجدول والشكل السابقين أن نسبة الودائع طويلة الأجل إلى إجمالي الودائع لدى مصرف السلام الجزائر عرفت نمو مستمر بداية من سنة 2013 حيث سجلت نسبتها خلال هذه السنة 0,41%، لتصل إلى 7,81% خلال سنة 2022. غير أن ما ذكرناه لا يعتبر مؤشراً جيداً لهذه الودائع، بل أن نسبتها إلى إجمالي الودائع تعتبر ضئيلة جداً، بمتوسط عام لم يتجاوز 6% خلال فترة الدراسة، وهذا لأمرين إما لضعف المصرف في جذب الموارد المالية طويلة الأجل، أو عدم جاهزية ورغبة المتعاملين في ادخار أموالهم لفترات طويلة ومشاركة المصرف في مشاريع استثمارية يتم من خلالها اقتسام الأرباح والخسائر في حالة حدوثها.

الفرع الثالث: معدل تغير الودائع طويلة الأجل

الجدول رقم (4-14): معدل تغير الودائع طويلة الأجل في مصرف السلام الجزائر خلال الفترة 2011-

2022

(الوحدة: مليون دج)

السنة	الودائع طويلة الأجل	معدل النمو
2011	0	—
2012	0	0%
2013	100	100%
2014	100,3	0,3%
2015	227,8	127,11%
2016	417	83,05%
2017	1514	263,06%
2018	5489,29	203,12%
2019	6240,24	35,97%
2020	6590,16	5,60%
2021	14943,5	126,75%
2022	16956,1	13,46%
معدل النمو السنوي	4381,53	87,13%

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على التقارير المالية السنوية لمصرف السلام الجزائر.

من خلال قراءتنا للجدول أعلاه يتضح أن معدل النمو السنوي للودائع الاستثمارية طويلة الأجل لدى

مصرف السلام الجزائر قد تميز بالتذبذب طيلة سنوات الدراسة، بين الزيادة تارة والانخفاض تارة أخرى،

الفصل الرابع : معوقات وآليات تنمية الاستثمار طويل الأجل في مصرف السلام الجزائر

بمتوسط بلغ 87,13%، وقد حقق أعلى معدل نمو سنة 2017 بنسبة 263,06% و 2018 بنسبة 203,12%.

وقد شهدت هذه النسبة أدنى معدل تغير لها سنة 2014 بقيمة قدرت بـ 0,3%، من 100 مليون دج سنة 2013 إلى 100,3 مليون دج فقط سنة 2014.

إن النمو الغير منتظم للودائع طويلة الأجل لدى مصرف السلام الجزائر سببه تفضيل العملاء ادخار أموالهم لفترات قصيرة تسمح لهم بسحبها كلما اقتضت الحاجة إلى ذلك، على الرغم من أن المصرف يقترح لزبائنه ودائع استثمارية تخضع لقواعد عقود المضاربة والوكالة في شكل سندات الاستثمار (سندات صندوق)، وحسابات الاستثمار (ودائع لمدة محددة)، تقضي بأنه كلما زادت مدة الوديعة زاد نصيب المستثمر من الأرباح، كما هو موضح في الجدول رقم (4-15)، والشكل رقم (4-6).

الجدول رقم (4-15): نصيب المستثمر من الأرباح على ودائع الاستثمار في مصرف السلام الجزائر

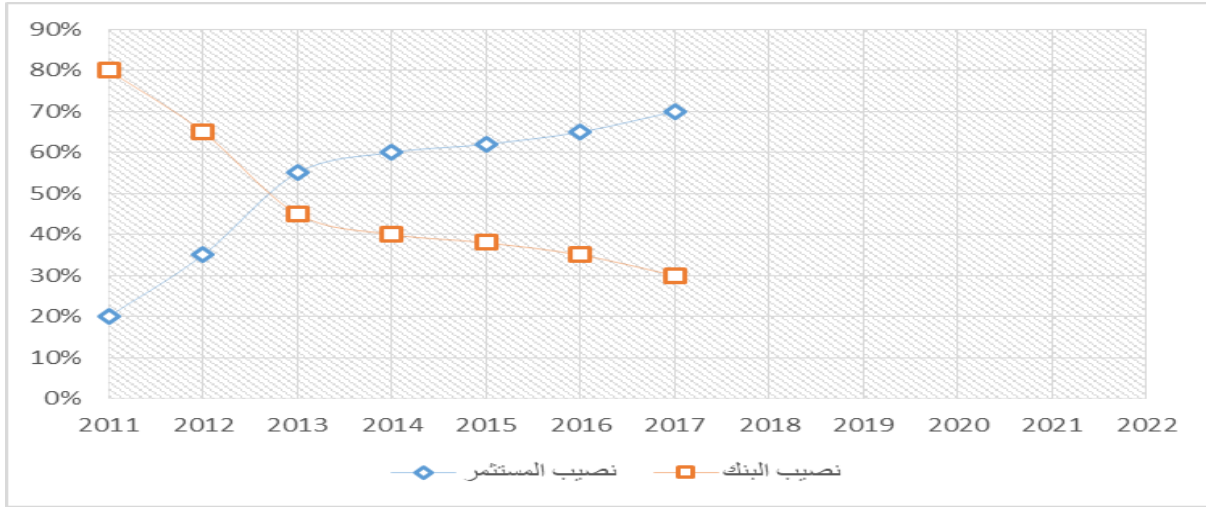
سندات الاستثمار وحسابات الاستثمار		مدة الاستثمار
النسب %		
نصيب البنك	نصيب المستثمر	
80%	20%	03 أشهر
65%	35%	06 أشهر
45%	55%	12 شهرًا
40%	60%	18 شهرًا
38%	62%	24 شهرًا
35%	65%	36 شهرًا
30%	70%	48 شهرًا
25%	75%	60 شهرًا وأكثر

المصدر: موقع مصرف السلام. 28 ماي 2024، على الساعة 14:00

https://www.alsalamalgeria.com/pdf/wetransfer/CB_ar_24.pdf.

الفصل الرابع : معوقات وآليات تنمية الاستثمار طويل الأجل في مصرف السلام الجزائر

الشكل رقم (4-6): نصيب المستثمر ومصرف السلام من الأرباح على الودائع حسب المدة



المصدر: من إعداد الطالب بناء على الجدول رقم (4-15).

المطلب الثالث: تحليل النشاط الاستثماري طويل الأجل في مصرف السلام الجزائر

اعتمدنا في تحليلنا لهذا المؤشر على مقدار التمويلات والاستثمارات التي تتجاوز مدتها خمس سنوات لدى مصرف السلام الجزائر، من خلال تقييم حجم هذه الاستثمارات إلى حقوق الملكية المتاحة للاستثمار طويل الأجل، ونسبتها إلى الودائع طويلة الأجل، بالإضافة إلى مقارنتها مع إجمالي الاستثمارات التي يقوم بها المصرف.

الفرع الأول: نسبة الاستثمار طويل الأجل إلى حقوق الملكية المتاحة للاستثمار طويل الأجل

الجدول رقم (4-16): نسبة الاستثمار طويل الأجل إلى حقوق الملكية المتاحة للاستثمار طويل الأجل

في مصرف السلام الجزائر خلال الفترة 2011-2022

(الوحدة: مليون دج)

السنة	الاستثمار طويل الأجل	حقوق الملكية المتاحة للاستثمار طويل الأجل	نسبة الاستثمار طويل الأجل إلى حقوق الملكية المتاحة للاستثمار طويل الأجل
2011	351,72	11586,19	3,03%
2012	3109,04	12801,6	24,29%
2013	718,55	10919,32	6,58%
2014	385,97	12393,26	3,11%
2015	226,21	11515,06	1,96%
2016	1022,27	12319,9	8,30%
2017	1182,51	13210,45	8,95%

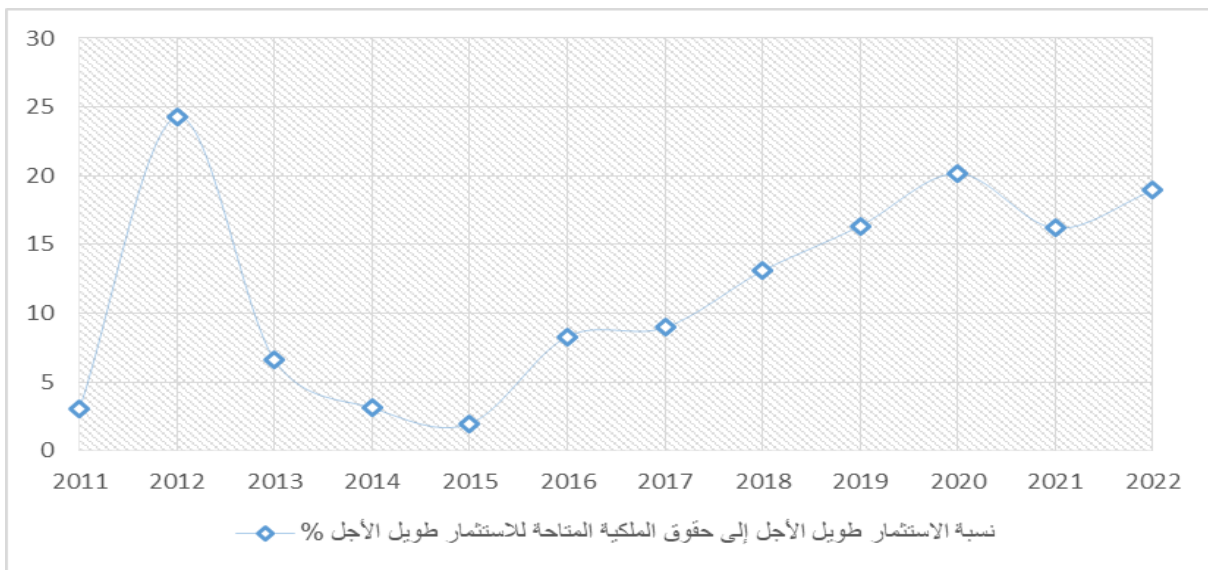
الفصل الرابع : معوقات وآليات تنمية الاستثمار طويل الأجل في مصرف السلام الجزائر

13,07%	13279,4	1735,27	2018
16,33%	14040,37	2292,19	2019
20,16%	13837,24	2789,45	2020
16,19%	21674,12	3509,65	2021
18,93%	21538,82	4077,42	2022

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على التقارير المالية السنوية لمصرف السلام الجزائر.

الجدول رقم (4-7): نسبة الاستثمار طويل الأجل إلى حقوق الملكية المتاحة للاستثمار طويل الأجل في

مصرف السلام الجزائر خلال الفترة 2011-2022



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (4-16).

نلاحظ من خلال بيانات الجدول والشكل أن مصرف السلام الجزائر غير قادر على استثمار ما لديه

من حقوق الملكية المتاحة للاستثمار طويل الأجل، حيث لم تتعدى نسبة توظيف هذه الموارد في الاستثمار طويل الأجل 24,29% وسجلت هذه النسبة في سنة 2012، لتبدأ في الانخفاض لتصل إلى نسبة استغلال 1,96% سنة 2015، بعدها تميزت هذه النسبة بالتذبذب ما بين الارتفاع تارة والانخفاض تارة أخرى، مسجلًا معدل وسطي قدر بـ 12,65% خلال سنوات الدراسة، ونلاحظ أنه على الرغم من الزيادة المتواصلة لحقوق الملكية المتاحة للاستثمار طويل الأجل إلى أن المصرف لم يحسن استغلالها وتوجيهها نحو الاستثمارات المخصصة لها.

الفصل الرابع : معوقات وآليات تنمية الاستثمار طويل الأجل في مصرف السلام الجزائر

الفرع الثاني: نسبة الاستثمار طويل الأجل إلى الودائع طويلة الأجل

الجدول رقم (4-17): نسبة الاستثمار طويل الأجل إلى الودائع طويلة الأجل في مصرف السلام الجزائر

خلال الفترة 2011-2022

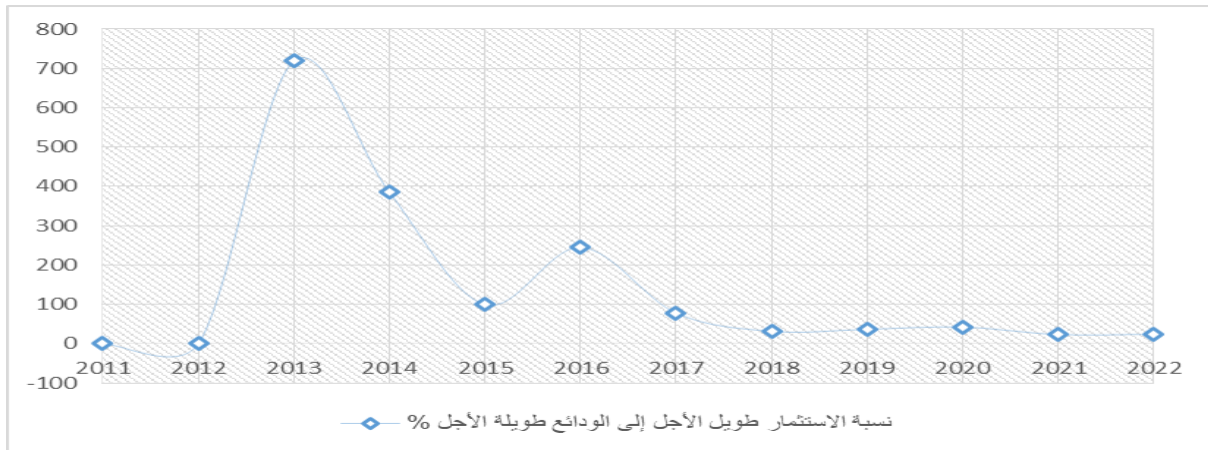
(الوحدة: مليون دج)

السنة	الاستثمار طويل الأجل	الودائع طويلة الأجل	نسبة الاستثمار طويل الأجل إلى الودائع طويلة الأجل
2011	351,72	0	—
2012	3109,04	0	—
2013	718,55	100	718,55%
2014	385,97	100,3	384,82%
2015	226,21	227,8	99,30%
2016	1022,27	417	245,15%
2017	1182,51	1514	78,11%
2018	1735,27	5489,29	31,61%
2019	2292,19	6240,24	36,73%
2020	2789,45	6590,16	42,33%
2021	3509,65	14943,5	23,49%
2022	4077,42	16956,1	24,05%

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على التقارير المالية السنوية لمصرف السلام الجزائر.

الجدول رقم (4-8): نسبة الاستثمار طويل الأجل إلى الودائع طويلة الأجل في مصرف السلام الجزائر

خلال الفترة 2011-2022



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (4-17).

الفصل الرابع : معوقات وآليات تنمية الاستثمار طويل الأجل في مصرف السلام الجزائر

يوضح الجدول والشكل أعلاه أن مصرف السلام الجزائر كان يستغل كل موارده المالية الخارجية طويلة الأمد بتوجيهها نحو الاستثمارات طويلة الأجل، حيث بلغت حجم الاستثمارات طويلة الأجل سبع أضعاف الودائع طويلة الأجل في سنة 2013 أي بنسبة 718,55%، وبلغت نسبتها في 2014 384,82%، ثم لتبدأ في الانخفاض وبشكل كبير حتى وصلت إلى 24,05% سنة 2022، ما يدل على تغيير سياسة المصرف في استغلال موارده المالية حيث أصبح لا يقوم بتوظيف هذه الودائع في الاستثمارات المخصصة لها إنما يقوم بتوظيفها في الاستثمارات قصيرة ومتوسطة الأجل التي تكون فيها معدل الربح مرتفع ونسبة الخطر متدنية.

الفرع الثالث: نسبة الاستثمار طويل الأجل إلى إجمالي الاستثمارات في مصرف السلام الجزائر
الجدول رقم (4-18): نسبة الاستثمار طويل الأجل إلى إجمالي الاستثمارات في مصرف السلام الجزائر
خلال الفترة 2011-2022

(الوحدة: مليون دج)

السنة	الاستثمار طويل الأجل	إجمالي الاستثمارات	نسبة الاستثمار طويل الأجل إلى إجمالي الاستثمارات
2011	351,72	13905,81	2,52%
2012	3109,04	20695,16	15,02%
2013	718,55	28774,24	2,50%
2014	385,97	23939,47	1,61%
2015	226,21	23130,27	0,98%
2016	1022,27	30845,98	3,31%
2017	1182,51	47439,03	2,49%
2018	1735,27	77827,99	2,22%
2019	2292,19	98585,93	2,32%
2020	2789,45	105477,81	2,64%
2021	3509,65	158093,16	2,21%
2022	4077,42	180192,57	2,26%

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على التقارير المالية السنوية لمصرف السلام الجزائر.

الفصل الرابع : معوقات وآليات تنمية الاستثمار طويل الأجل في مصرف السلام الجزائر

الشكل رقم (4-9): نسبة الاستثمار طويل الأجل إلى إجمالي الاستثمارات في مصرف السلام الجزائر خلال الفترة 2011-2022



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (4-18).

نلاحظ من خلال الجدول والشكل السابقين أن نسبة الاستثمار طويل الأجل من إجمالي الاستثمارات ضعيفة جدًا في مصرف السلام الجزائر، حيث لم تتعدى 15,02% وهذا كحد أقصى في سنة 2012، لتبدأ هذه النسبة في الهبوط في السنوات الموالية لتصل إلى 0,98% سنة 2015، ثم تعود للارتفاع ولكن بنسبة ضئيلة لم تتعدى 4%، وبمعدل متوسط بلغ 3,34% خلال سنوات الدراسة.

كما نلاحظ أن معدل التغير في الاستثمار طويل الأجل كان متذبذب بين الارتفاع والانخفاض في جميع سنوات الدراسة تقريبًا، عكس معدل نمو إجمالي الاستثمارات الذي كان تغيره إيجابيًا في جميع السنوات، ما يدل على أن اهتمام البنك بتوجيه موارده المالية نحو الاستثمار طويل الأجل قليل جدًا مخالفًا بذلك الدور المنوط به وهو تحقيق التنمية من جهة، وإعطاء الأولوية للاستثمارات طويلة الأجل على باقي الاستثمارات الأخرى من جهة ثانية.

الفرع الثالث: معدل نمو الاستثمار طويل الأجل في مصرف السلام الجزائر

الجدول رقم (4-19): معدل نمو الاستثمار طويل الأجل في مصرف السلام الجزائر خلال الفترة

2011-2022

(الوحدة: مليون دج)

السنة	الاستثمار طويل الأجل	معدل النمو
2011	351,72	—
2012	3109,04	783,95%
2013	718,55	-76,88%
2014	385,97	-46,28%
2015	226,21	-41,39%

الفصل الرابع : معوقات وآليات تنمية الاستثمار طويل الأجل في مصرف السلام الجزائر

1022,27	351,91%	2016
1182,51	15,67%	2017
1735,27	46,74%	2018
2292,19	32,09%	2019
2789,45	21,69%	2020
3509,65	25,81%	2021
4077,42	16,17%	2022
1783,35	102,68%	معدل النمو السنوي

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على التقارير المالية السنوية لمصرف السلام الجزائر.

من خلال بيانات الجدول السابق يتضح أن متوسط معدل النمو السنوي للاستثمار طويل الأجل في مصرف السلام الجزائر عن فترة الدراسة بلغ 102,68%، وحقق أعلى معدلاته في سنة 2012 بنسبة 783,95% وسنة 2016 بنسبة 351,91%، كما شهدت هذه النسبة أدنى معدلاتها سنوات 2013، 2014، و 2015 بنسبة -76,88%، -46,28%، و -41,39% على التوالي، ما يعني أن مصرف السلام الجزائر لا يملك إستراتيجية توسعية طويلة الأمد لتمويل المشاريع الضخمة.

الفصل الرابع : معوقات وآليات تنمية الاستثمار طويل الأجل في مصرف السلام الجزائري

المبحث الثالث: معوقات الاستثمار طويل الأجل في مصرف السلام الجزائري

بعد تحليلنا في المبحث السابق للمؤشرات التي تتعلق بالاستثمار طويل الأجل لدى مصرف السلام الجزائري، اتضح أن هذا النوع من الاستثمارات لدى البنوك الإسلامية يواجه صعوبات ومعوقات كثيرة تراهي لنا دراستها وتوضيح مدى تأثير كل منها على الاستثمار طويل الأجل.

المطلب الأول: معوقات تتعلق بالمتغيرات الاقتصادية الكلية

يقوم الاقتصاد على مجموعة من القطاعات من أهمها القطاع المصرفي، الذي أصبح فيه البنوك الإسلامية عنصراً أكثر أهمية مما سبق، ونظراً لعلاقة الجزء بالكل فهناك بعض المتغيرات الاقتصادية تؤثر على نشاط هذه البنوك سواء من حيث الودائع والاستثمارات والربحية.

الفرع الأول: التضخم

نظرياً يساهم التضخم في تقليل القوة الشرائية الأمر الذي يجعل الأفراد ينفقون أكثر لسد احتياجاتهم من المواد الاستهلاكية، وهذا على سبيل الادخار، وعليه فالعلاقة عكسية بين معدل التضخم وودائع العملاء. في حين توصلت بعض الدراسات إلى أن العلاقة بين التضخم ومعدل ربحية البنوك الإسلامية عكسية أيضاً⁽¹⁾، أي كلما ارتفع معدل التضخم انخفضت ربحية البنوك من الاستثمار.

أولاً: أثر التضخم على الودائع في مصرف السلام الجزائري

الجدول رقم (4-20): أثر التضخم على الودائع في مصرف السلام الجزائري خلال الفترة 2011-2022

(الوحدة: مليون دج)

السنة	معدل التضخم	إجمالي الودائع	معدل التغير	الودائع ق. الأجل	معدل النمو	الودائع م. الأجل	معدل النمو	الودائع ط. الأجل	معدل النمو
2011	4,52%	12946	—	12107	—	838	—	0	—
2012	8,89%	19402	49,86%	18877	55,91%	524	37,47%-	0	0%
2013	3,26%	23932	23,34%	22342	18,35%	1488	183,96%	100	100%
2014	2,92%	19450	18,72%-	17359	22,30%-	1990	33,73%	100,3	0,3%
2015	4,78%	23685	21,77%	21860	25,92%	1597	19,74%-	227	126,32%
2016	6,40%	34512	45,71%	32836	50,21%	1258	21,22%-	417	83,70%
2017	5,59%	64642	87,30%	60616	84,60%	4143	229,33%	1514	263,06%

¹: شواقفة، جورج ناصر. "أثر التضخم على ربحية البنوك الإسلامية الأردنية". مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة. العدد 01. (2022)، ص 489-506.

الفصل الرابع : معوقات وآليات تنمية الاستثمار طويل الأجل في مصرف السلام الجزائر

2018	%4,27	85432	%32,16	77492	%27,84	2450	%-40,86	5489	%262,54
2019	%1,95	102405	%19,86	92952	%19,95	4598	%87,67	6240	%13,68
2020	%2,42	129320	%26,28	118309	%27,27	8348	%81,55	6590	%5,60
2021	%7,23	195031	%50,81	171562	%45,01	12017	%43,95	14943	%126,75
2022	%9,27	215076	%10,27	183791	%7,12	15955	%32,77	14880	%-0,42

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على التقارير المالية السنوية لبنك الجزائر ومصرف السلام الجزائر.

نلاحظ من خلال الجدول أنه لا يوجد تناسب أو علاقة بين تغير معدل التضخم ومعدل النمو في الودائع قصيرة الأجل والودائع طويلة الأجل لدى مصرف السلام الجزائر، فأحياناً تزيد هذه الودائع على الرغم من زيادة معدل التضخم، وتنخفض أحياناً أخرى عند زيادة معدل التضخم، في حين نلاحظ استجابة الودائع متوسطة الأجل كلما تغير معدل التضخم، فعند انخفاض هذا الأخير في سنة 2013 إلى 3,26% بعدما سجل 8,89% سنة 2012 ارتفعت الودائع متوسطة الأجل بنسبة 183,96%، ولما ارتفع معدل التضخم خلال سنتي 2015 و 2016 بنسبة 4,78% و 6,40% على التوالي انخفضت الودائع متوسطة الأجل خلال هذه السنتين بـ 19,74% و 21,22%. كما نلاحظ أن ارتفاع معدل التضخم من 1,95% سنة 2019 إلى 9,27% سنة 2022 أدى إلى انخفاض معدل نمو الودائع متوسطة الأجل من 87,67% إلى 32,77%.

يمكن القول من خلال ما سبق أن العلاقة بين التضخم والودائع متوسطة الأجل علاقة عكسية في مصرف السلام الجزائر على الأقل خلال سنوات الدراسة، فكلما ارتفعت معدلات التضخم انخفض معدل النمو في الودائع متوسطة الأجل، والعكس صحيح، أما الودائع طويلة الأجل فلم تتأثر بتغير معدل التضخم سواء بالزيادة أو بالنقصان.

ثانياً: أثر التضخم على ربحية مصرف السلام الجزائر

تمثل الربحية مقدار الأرباح المحقق بعد استغلال الموارد ومصادر الأموال في استخدامات مختلفة، وهي الهدف الأساسي الذي تسعى إليه المؤسسات أو الشركات على اختلاف طبيعتها نشاطها، حيث أنها عامل جذب للمستثمرين سواء الداخليين أو الخارجيين، كما أنها تعتبر الأساس الذي يتم من خلاله بناء واتخاذ

الفصل الرابع : معوقات وآليات تنمية الاستثمار طويل الأجل في مصرف السلام الجزائر

القرارات الاستثمارية. والجدول الموالي يوضح مدى تأثير التضخم على بعض مؤشرات الربحية ⁽¹⁾ لدى مصرف السلام الجزائر.

الجدول رقم (4-21): أثر التضخم على ربحية مصرف السلام الجزائر خلال الفترة 2011- 2022

السنة	معدل التضخم	العائد على حقوق الملكية	العائد على إجمالي الأصول
2011	%4,52	%6,84	%3,61
2012	%8,89	%9,90	%3,88
2013	%3,26	%10,04	%3,42
2014	%2,92	%9,87	%3,8
2015	%4,78	%2,10	%0,74
2016	%6,40	%7,02	%2,03
2017	%5,59	%7,13	%1,37
2018	%4,27	%13,97	%2,19
2019	%1,95	%21,07	%3,05
2020	%2,42	%16,23	%1,88
2021	%7,23	%12,43	%1,42
2022	%9,27	%16,08	%1,67

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على التقارير المالية السنوية لبنك الجزائر ومصرف السلام الجزائر.

توضح بيانات الجدول بأنه لا توجد علاقة مباشرة بين معدل التضخم ومؤشرات الربحية لدى مصرف السلام الجزائر، حيث نلاحظ أنه على الرغم من ارتفاع معدل التضخم في بعض الحالات إلى أن العائد على حقوق الملكية أو العائد على إجمالي الودائع ينخفض، ويحدث العكس لهذين المؤشرين أحياناً عند انخفاض معدل التضخم، كما نشهد في حالات أخرى تناسب طردي بين هذه المؤشرات عند الارتفاع والانخفاض. على الرغم من عدم وجود علاقة بين معدل التضخم ومؤشرات الربحية لدى مصرف السلام الجزائر إلى أن المنطق يثبت أن التضخم يشوه هيكل الاستثمار، ويدفع بالمستثمرين إلى الدول أكثر أماناً اقتصادياً.

¹: من أهم مؤشرات الربحية هي معدل العائد على حقوق الملكية، ومعدل العائد على إجمالي الأصول، لتفصيل أكثر أنظر: بن ستالة، ياسين، العرابي مصطفى. "أثر بعض متغيرات الاقتصاد الكلي على ربحية البنوك الإسلامية، دراسة قياسية للبنوك الإسلامية الناشطة في السعودية خلال الفترة 2010- 2022". مجلة التكامل الاقتصادي. العدد 04، (جامعة أدرار: جوان 2023)، ص 409-424.

الفصل الرابع : معوقات وآليات تنمية الاستثمار طويل الأجل في مصرف السلام الجزائر

الفرع الثاني: مستويات الدخل ومعدل البطالة

تتأثر ودائع البنوك طرديًا مع عدد السكان المشتغلين، ومستوى الأجر الذي يتلقاه العامل، أي كلما ارتفع عدد العمال في دولة معينة ارتفع مقدار الودائع باختلاف أنواعها (قصيرة، متوسطة، وطويلة الأجل) لدى البنوك، وينطبق نفس الأمر في حالة ارتفاع الأجور⁽¹⁾.

الجدول رقم (4-22): الأجور وحجم العمالة في الجزائر خلال الفترة 2011-2019.

السنة	الكتلة الأجرية (مليون دج)	السكان النشطون فعلاً (آلاف)	متوسط الأجر شهرياً (دج)	نسبة البطالة
2011	3866400	9599	3356599	10%
2012	4291400	10170	3516388	11%
2013	4390800	10788	3391731	9,8%
2014	4659900	10239	3792606	10,6%
2015	4983700	10594	3920222	11,2%
2016	5308200	10845	4078838	10,5%
2017	5439300	10859	4174187	11,7%
2018	5482900	11001	4153334	11,7%
2019	5888500	11280	4350251	11,4%

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على التقارير المالية السنوية لبنك الجزائر، ونشرية الديوان الوطني للإحصاء.

توضح بيانات الجدول أعلاه أن متوسط الأجر الشهري لدى الموظف الجزائري لم يتجاوز 44 ألف دينار جزائري في سنوات الدراسة، وهذا يعتبر أجر ضعيف إذا ما قارناه مع معدل التضخم البالغ 9,27% سنة 2022، الأمر الذي ينعكس سلبًا على مدخرات الأفراد نظرًا لتوجيه نسبة أكبر من أجورهم لسد احتياجاتهم من الاستهلاك، بالإضافة إلى معدل البطالة المرتفع الذي كان في حدود 10% و 11%. غير أن هذا لم يمنع بأن يكون قطاع العائلات أكبر مساهم في الودائع لأجل لدى البنوك بنسبة تراوحت بين 54% و 70% التي شكلت فيها الودائع الاستثمارية الإسلامية نسبة ضئيلة لم تتجاوز 04% سنة 2022. أنظر الجدول رقم (4-23).

¹: بريري، محمد أمين. "العوامل المؤثرة على الادخار العائلي في الجزائر". مجلة الاقتصاد الجديد. العدد 10. (جامعة خميس مليانة: 2014)، ص 203-220.

الفصل الرابع : معوقات وآليات تنمية الاستثمار طويل الأجل في مصرف السلام الجزائر

الجدول رقم (4- 23): نسبة مساهمة قطاع العائلات في الودائع لأجل لدى البنوك خلال الفترة 2011-2022.

(الوحدة: مليون دج)

السنة	الودائع لأجل لدى البنوك	الودائع الاستثمارية في البنوك والنوافذ الإسلامية	قطاع العائلات	النسبة
2011	2787500	—	1939400	%69,57
2012	3333600	—	2187200	%65,61
2013	3691700	—	2312400	%62,63
2014	4083800	—	2515600	%61,59
2015	4443300	—	2756000	%62,02
2016	4409200	—	2881900	%65,36
2017	4708500	—	3001400	%63,74
2018	5232600	—	3253900	%62,18
2019	5531400	—	3360800	%60,75
2020	5757900	177000	3568100	%61,96
2021	6463200	229300	3860300	%59,72
2022	7584900	291200	4168800	%54,96

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على التقارير المالية السنوية لبنك الجزائر.

الفرع الثالث: السياسة الاقتصادية المتبعة (الإنفاق العام، الضرائب)

تزيد حاجة المشروعات إلى الائتمان في فترات الرواج والرخاء، فيزيد الإنتاج القومي لمواجهة الزيادة في الإنفاق الحكومي، ومن ثم تزيد الودائع، وبالتالي القروض المصرفية، وتتحول المشروعات المقترضة إلى مشروعات دائنة ومودعة بسبب ما حققته من أرباح وقت الرخاء⁽¹⁾؛ بمعنى كلما زاد الإنفاق الحكومي زاد حجم الودائع المصرفية، بالتالي زيادة حجم القروض الممنوحة والمشاريع الاستثمارية، في حين يحدث العكس في حالة انخفاض الإنفاق الحكومي.

¹: السيد طه، حسنين، المهدي عاشور منصور المخرم. "أثر العوامل الخارجية على تنمية الودائع المصرفية دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الليبية". المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية. العدد 04. (جامعة مدينة السادات: 2023)، ص 367-410.

الفصل الرابع : معوقات وآليات تنمية الاستثمار طويل الأجل في مصرف السلام الجزائر

أما الضرائب فزيادتها تؤدي إلى زيادة تكاليف الإنتاج، بالتالي زيادة الإنفاق الاستهلاكي لدى الأفراد والأسر، الأمر الذي ينعكس بالسلب على حجم المدخرات والاستثمارات. ويوضح الجدول الموالي معدل نمو الإنفاق الحكومي ومدى تأثيره على الودائع والقروض لدى البنوك بصفة عامة، وعلى الودائع والاستثمارات لدى بنك السلام بصفة خاصة.

الجدول رقم (4- 24): نمو الإنفاق الحكومي في الجزائر والودائع والاستثمارات لدى البنوك خلال الفترة 2011-2022.

السنة	معدل نمو الإنفاق الحكومي	معدل تغير الودائع والقروض لدى البنوك		معدل تغير الودائع والاستثمارات لدى مصرف السلام الجزائر	
		الودائع	القروض	الودائع	الاستثمارات
2011	31%	—	—	—	—
2012	20,6%	7,50%	15,05%	49,86%	48,82%
2013	14,6%-	7,95%	20,27%	23,34%	39,04%
2014	16,1%	17,08%	26,15%	18,72%-	16,8%-
2015	9,4%	0,91%	11,88%	21,77%	3,38%-
2016	4,7%-	1,31%-	8,68%	45,71%	27,01%
2017	1,3%	12,69%	12,26%	87,30%	54,73%
2018	6,1%	6,74%	12,34%	32,16%	65,75%
2019	2,2%-	2,59%-	8,83%	19,86%	26,87%
2020	10,6%-	1,09%	2,99%	26,28%	6,48%
2021	7,62%	16,07%	12,41%-	50,81%	50,94%
2022	29,9%	16,38%	3,26%	10,27%	13,61%

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على التقارير المالية السنوية لبنك الجزائر ومصرف السلام الجزائر.

توضح بيانات الجدول أعلاه أن هناك علاقة طردية في بعض السنوات بين معدل نمو الإنفاق الحكومي ومعدل التغير في القروض الممنوحة من طرف البنوك أو الاستثمارات القائمة من طرف مصرف السلام الجزائر على الأقل خلال سنوات الدراسة، فكلما ارتفع حجم الإنفاق الحكومي ارتفعت بدورها القروض الممنوحة والاستثمارات والعكس صحيح في حالة انخفاض الإنفاق الحكومي، أما بالنسبة للودائع المصرفية فلم تكن هناك استجابة سريعة لتغير معدل نمو الإنفاق الحكومي. ويفسر ذلك على أن زيادة الإنفاق الحكومي (مثل تمويل مشاريع البنية التحتية أو دعم قطاعات معينة) سيؤدي إلى زيادة الطلب الكلي، مما يشجع الشركات

الفصل الرابع : معوقات وآليات تنمية الاستثمار طويل الأجل في مصرف السلام الجزائر

على التوسع للاستجابة لهذا الطلب، هذا التوسع يتطلب تمويلاً، ففتحه الشركات إلى المؤسسات المصرفية للحصول على قروض أو تمويل لاستثماراتها، كما أن زيادة الانفاق الحكومي نحو قطاعات معينة سيحفز البنوك على تمويل مشاريع ضمن هذه القطاعات لتحقيق عوائد جيدة، وبالتالي زيادة الاستثمارات الممنوحة.

المطلب الثاني: معوقات تتعلق بسياسة البنك المركزي

تعتبر رقابة البنك المركزي على الودائع والائتمان في البنوك من أهم أدوار البنك المركزي للسيطرة على حجم المعروض النقدي والحفاظ على أموال المودعين، إلا أن الممارسة العملية لهذه الرقابة من قبله على البنوك الإسلامية تسببت في آثار سلبية على هذه الأخيرة من بينها تقليص حجم الاستثمارات طويلة الأجل⁽¹⁾، وسنحاول في هذا المطلب التطرق إلى أهم أدوات السياسة النقدية المطبقة في البنك المركزي وتأثير كل منها على الاستثمارات طويلة الأجل في البنوك الإسلامية.

الفرع الأول: سياسة الاحتياطي القانوني

حسب قوانين رقابة البنك المركزي على البنوك التجارية فإن هذه الأخيرة ملزمة بالاحتفاظ بنسبة معينة من إجمالي ودائعها لدى البنك المركزي كاحتياطي قانوني، ويندرج ضمن إجمالي الودائع: الودائع الجارية، الودائع لأجل، وودائع التوفير⁽²⁾، وباعتبار أن حسابات الاستثمار لدى البنوك الإسلامية مودعة بغرض استثمارها في مشاريع متوسطة وطويلة الأجل مشاركة مع أصحابها في الربح والخسارة، وأن البنك مؤتمن عليها وليس مديناً بها، فإن تطبيق نسبة الاحتياطي القانوني على البنوك الإسلامية يتسبب في انكماش الموارد المتاحة للتوظيف من حسابات الاستثمار⁽³⁾.

وقد حافظ بنك الجزائر خلال سنتي 2021 و 2022 على معدل الاحتياطي الإلزامي عند 02%، بعدما كان 03% سنة 2020، وتجدد الإشارة إلى أن هذا المعدل بلغ 10% سنة 2019 وتم تخفيضه إلى 08% اعتباراً من 15 مارس 2020 وإلى 06% اعتباراً من 15 ماي 2020، ثم إلى 03% في سبتمبر

¹: مشري، فريد، جودي ليلي. "معوقات الاستثمار طويل الأجل في البنوك الإسلامية". مجلة استراتيجيات التحقيقات الاقتصادية والمالية. العدد 01. (جامعة تيبازة: مارس 2020)، ص 01-16.

²: الوادي، محمود حسين، وآخرون. النقد والمصارف. الطبعة الأولى. الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2010. ص 180.

³: معراج، هوارى، آدم حديدي. "نحو تفعيل دور البنوك المركزية لمساندة العمل الاقتصادي والمصرفي الإسلامي". مجلة الواحات للبحوث والدراسات. العدد 15. (جامعة غرداية: ديسمبر 2011)، ص 357-379.

الفصل الرابع : معوقات وآليات تنمية الاستثمار طويل الأجل في مصرف السلام الجزائر

2020. ويوضح الجدول الموالي حجم الاحتياطات القانونية لم مصرف السلام لدى بنك الجزائر خلال الفترة 2016-2022.

الجدول رقم (4-25): الاحتياطات القانونية لمصرف السلام الجزائر خلال الفترة 2016-2022.

(الوحدة: مليون دج)

السنة	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
معدل الاحتياطي القانوني	%08	%04	%10	%10	%03	%02	%02
إجمالي الاحتياطات	4301	5381	4820	904	1331	3874	2920
معدل التغير	—	%25	%-10	%-81,24	%47	%191,05	%-25
الاحتياطي الاختياري	3871	4843	4163	0,029	25	2261	968
معدل التغير	—	%25	%-14	%-99,99	%88000	%8944	%-57
الاحتياطي القانوني	430	538	656	904	1305	1612	1951
معدل التغير	—	%25	%22	%38	%44	%24	%21

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على النشرة الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر والتقارير المالية السنوية لمصرف السلام الجزائر.

تشير بيانات الجدول أعلاه أن هناك تغير مستمر في حجم الودائع الاختيارية بين الرفع والخفض لدى مصرف السلام الجزائر، ونلاحظ أنه على الرغم من تخفيض البنك المركزي لنسبة الاحتياطي القانوني خلال السنتين الأخيرتين إلى 02%، إلى أن حجم الاحتياطي القانوني يحتفظ به من طرف مصرف السلام ارتفع خلال هذه السنتين، بنسبة 24% سنة 2021 و 21% سنة 2022، وهذا نظرًا للزيادة المستمرة لودائع المصرف، بالتالي قد قام البنك المركزي بتعطيل ما مقداره 430 مليون دج إلى 1951 مليون دج من الودائع عن الاستثمار لدى مصرف السلام الجزائر خلال سنوات الدراسة، وفي الأصل أن هذا الأخير غير ملزم بإرجاع هذه الودائع لأصحابها باستثناء الودائع الجارية، نظرًا لطبيعة عمل البنوك الإسلامية القائمة على المشاركة في الربح والخسارة.

كما أن البنوك الإسلامية تقوم باستخدام مواردها المالية في استثمارات حقيقية دون توجيهها إلى الإقراض النقدي، بمعنى أن قدرتها على التوسع في منح الائتمان وزيادة معدل التضخم منعدمة، لذا فإن تطبيق

الفصل الرابع : معوقات وآليات تنمية الاستثمار طويل الأجل في مصرف السلام الجزائر

سياسة الاحتياطي القانوني عليها يؤدي إلى تعطيل جزء من مواردها المتاحة، مما يحول بينها وبين تحقيق أهدافها الاستثمارية طويلة الأجل.

الفرع الثاني: سياسة السيولة النقدية

من أجل حماية أموال المودعين وضمان ردها إليهم يقوم البنك المركزي بإلزام البنوك الأخرى الخاضعة له بالاحتفاظ ببعض الأصول ذات السيولة المرتفعة، أي الأصول القابلة للتحويل إلى نقدية بسرعة وبدون خسارة في قيمتها، وتستخدم هذه النقدية في تلبية طلبات المودعين للسحب من ودائعهم، وتلبية احتياجات الممولين في الوقت المناسب⁽¹⁾.

ووفقاً للتعليمية رقم 07-11 الصادرة عن بنك الجزائر والمتعلقة بمعاملي السيولة للبنوك والمؤسسات المالية، في المادة 03: يجب على البنوك والمؤسسات المالية أن تحترم نسبة مجموع الأصول المتوفرة والممكن تحقيقها على المدى القصير والتزامات التمويل المستلمة من البنوك من جهة، ومن جهة أخرى بين مجموع الاستحقاقات تحت الطلب وعلى المدى القصير والالتزامات المقدمة، وتسمى هذه النسبة بالمعامل الأدنى للسيولة، في حين تضمنت المواد 4 و 5 و 6 عناصر البسط والمقام التي على أساسها يحدد المعامل الأدنى للسيولة، والحصص المتعلقة بالمستوى الذي يجب أخذها بعين الاعتبار من منطلقه⁽²⁾، ويوضح الجدولين رقم 4-26 و 4-27 مكونات البسط والمقام التي حددها بنك الجزائر لحساب معامل السيولة.

الجدول رقم (4-26): مكونات البسط لمعامل السيولة والحصص المتعلقة لكل منها.

الحصة	مكونات البسط لمعامل السيولة
100%	- الموجودات في الصندوق (بالدينار). - الموجودات في الحسابات بالعملات الصعبة - أموال خاصة - المودعة لدى بنك الجزائر. - الموجودات تحت الطلب بالدينار لدى بنك الجزائر الموافقة للاحتياط الحر. - الإيداعات لدى الخزينة العمومية و بريد الجزائر. - الحسابات تحت الطلب المدينة لدى البنوك والمؤسسات المالية والمراسلين الأجانب. - الإقتراضات في السوق النقدية ما بين البنوك التي لا يتعدى أجل استحقاقها شهر واحد. - سندات الخزينة القابلة للتفاوض في السوق الثانوية لسندات الدولة. - سندات المساهمة للخزينة القابلة للتسديد عند أول طلب.

¹: كرومي، آسية. "مشكلة السيولة في البنوك الإسلامية وأثرها على ربحيتها - دراسة تطبيقية على بنك البركة الجزائري خلال الفترة 2005-

2014". مجلة رؤى اقتصادية. العدد 12. (جامعة الوادي: جوان 2017)، ص 317-330.

²: بنك الجزائر. التعليمية رقم 11/07. pdf. 11-07.2023/03/11. <https://www.bank-of-algeria.dz/stoodroa/>

الفصل الرابع : معوقات وآليات تنمية الاستثمار طويل الأجل في مصرف السلام الجزائر

	- السندات والقيم المنقولة الأخرى ذات الدخل الثابت الصادرة عن الدولة. - رصيد حسابات التحصيل عندما يكون مقرضاً.
75%	- التمويلات التي يبقى على استحقاقها شهر واحد على الأكثر، الممنوحة للزبائن في شكل قروض استغلال، وقروض استثمار، عمليات الاعتماد الإيجاري، والإيجار البسيط.
60%	- السندات والقيم المنقولة الأخرى ذات الدخل الثابت الصادرة عن المؤسسات العمومية والخاصة.
50%	- التزامات التمويل المتحصل عليها من البنوك والمؤسسات المالية المعتمدة في الجزائر.
10%	- الأسهم والسندات الأخرى ذات الدخل المتغير المسعرة في السوق الرسمية الجزائرية.

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على التعليم رقم 11/07 الصادرة عن بنك الجزائر.

الجدول رقم (4-27): مكونات المقام لمعامل السيولة والخصص المتعلقة لكل منها.

الحصة	مكونات المقام لمعامل السيولة
100%	- الحسابات تحت الطلب الدائنة للبنوك والمؤسسات المالية (بالدينار). - إعادة الخصم لدى بنك الجزائر وإعادة التمويلات في إطار السياسة النقدية (الأمانات، البيوع) التي لا يتجاوز أجل استحقاقها شهر واحد. - القروض المتحصل عليها في السوق النقدية ما بين البنوك، الواجبة السداد خلال أجل لا يتجاوز شهر واحد. - الإقتراضات السندية، الإقتراضات التابعة وغيرها، الواجبة السداد في أجل لا يتجاوز شهر واحد. - الجزء غير المستعمل من اتفاقيات إعادة التمويل الممنوحة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى التي لا تتعدى ستة أشهر. - رصيد حسابات التحصيل، عندما يكون مقرضاً.
70%	- الإيداعات لأجل (بالدينار) وسندات الصندوق التي لا يتعدى أجل استحقاقها شهر واحد على الأكثر.
30%	- دفاتر التوفير البنك.
25%	- إيداعات تحت الطلب للمؤسسات (بالدينار).
20%	- إيداعات تحت الطلب الأخرى (بالدينار).
15%	- دفاتر التوفير سكن.
05%	- الالتزامات خارج الميزانية الممنوحة للبنوك والمؤسسات المالية، والالتزامات خارج الميزانية لفائدة أو بأمر من الزبائن.

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على التعليم رقم 11/07 الصادرة عن بنك الجزائر.

الفصل الرابع : معوقات وآليات تنمية الاستثمار طويل الأجل في مصرف السلام الجزائر

ولمعرفة وضعية مصرف السلام الجزائر من ناحية السيولة قمنا بدراسة مجموعة من المؤشرات ذات العلاقة والمتمثلة فيما يلي⁽¹⁾:

1. **نسبة السيولة القانونية:** تعطى بالعلاقة التالية: (الرصيد لدى البنك المركزي + النقدية بالصندوق + الأصول عالية السيولة) / (إجمالي الودائع + الالتزامات الأخرى).
2. **نسبة النقدية إلى إجمالي الودائع:** تعطى بالعلاقة التالية: إجمالي النقدية لدى (خزينة البنك + البنوك الأخرى + البنك المركزي) / إجمالي الودائع (ودائع جارية + ودائع ادخارية + ودائع استثمارية).
3. **نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الالتزامات:** تعطى بالعلاقة التالية: إجمالي الأصول السائلة (النقدية + شبه النقدية) / إجمالي الالتزامات (كل أنواع الودائع + الالتزامات الأخرى).
4. **نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول:** تعطى بالعلاقة التالية: (الرصيد لدى البنك المركزي + النقدية بالصندوق + الأصول عالية السيولة) / (إجمالي الأصول).

الجدول رقم (4-28): مؤشرات السيولة لمصرف السلام الجزائر خلال الفترة 2011-2022.

السنة	نسبة السيولة القانونية	نسبة النقدية إلى إجمالي الودائع	نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الالتزامات	نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول
2011	73,26%	89,69%	72,31%	38,21%
2012	55,24%	65,53%	54,46%	32,69%
2013	48,64%	52,55%	41,90%	29,43%
2014	58,43%	72,81%	57,69%	31,30%
2015	67,44%	81,67%	66,92%	39,37%
2016	55,03%	65,06%	54,83%	35,77%
2017	55,20%	64,85%	53,89%	41,61%
2018	33,05%	39,59%	32,73%	25,66%
2019	26,54%	32,53%	26,54%	21,05%
2020	40,20%	48,48%	40,20%	32,95%
2021	38,38%	50,33%	38,25%	31,92%
2022	34,59%	48,40%	34,43%	28,52%

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على التقارير المالية لمصرف السلام الجزائر.

¹: قادري، نحلة، ضيف ياسين. "واقع السيولة في البنوك الإسلامية: دراسة حالة عينة من البنوك الإسلامية العاملة بالقطاع المصرفي الإماراتي خلال الفترة 2009-2014". مجلة ميلاف للبحوث والدراسات. العدد 02. (المركز الجامعي ميلة: ديسمبر 2015)، ص 115-130.

الفصل الرابع : معوقات وآليات تنمية الاستثمار طويل الأجل في مصرف السلام الجزائر

تشير بيانات الجدول أعلاه أن مصرف السلام الجزائر في الغالب ما يحتفظ بسيولة عالية من أجل تغطية التزاماته من الودائع والأوراق المالية، حيث تراوحت نسبة السيولة إلى إجمالي الالتزامات ما بين 26% و 90% طيلة سنوات الدراسة، وبلغت أقصاها سنة 2011 بمعدل 73,26% بالنسبة للسيولة القانونية، و 89,69% بالنسبة للنقدية إلى إجمالي الودائع، و 72,31% بالنسبة للأصول السائلة إلى إجمالي الالتزامات. كما نلاحظ أن نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول مرتفعة لدى مصرف السلام الجزائر نظراً لتوفر البنك على أرصدة نقدية كبيرة في الصندوق، ولدى البنك المركزي، ومركز الصكوك البريدية مقارنة بباقي الأصول.

إن ارتفاع نسبة السيولة النقدية لدى مصرف السلام الجزائر يحمل في طياته دلالتين، أحدهما إيجابي والآخر سلبي، فالإيجابي هو زيادة حجم الودائع والحسابات الاستثمارية ما يعني زيادة حجم الأموال الداخلة، أما السلبي هو أن البنك يحتفظ بنسبة أكبر من هذه الودائع في شكل سيولة دون توجيهها نحو المشاريع الاستثمارية، بتعليمات من البنك المركزي من أجل حماية أموال المودعين، غير أن هذه التعليمات لا تتواءم مع طبيعة عمل البنوك الإسلامية القائمة على مبدأ المشاركة في الغنم والغرم، أي أنها غير ملزمة برد أموال مودعيها كاملة كما هو الحال بالنسبة للودائع لأجل في البنوك التقليدية.

كما أن العديد من عناصر موجودات الأصول السائلة التي تحددها البنوك المركزية لحساب نسبة السيولة النقدية لا يمكن للبنوك الإسلامية الاحتفاظ بها أو التعامل فيها كالسندات والأذونات بأنواعها المختلفة، علماً أن هذه العناصر تشكل نسبة كبيرة من الأصول السائلة لدى البنوك التقليدية، في حين نجد أن الموجودات السائلة لدى البنوك الإسلامية تقتصر على النقدية بالخزينة والأرصدة لدى البنك المركزي، والبنوك الأخرى، ما يعني أن البنوك الإسلامية مطالبة بموجب هذه السياسة أن تحتفظ بنسبة كبيرة من الودائع الاستثمارية في صورة أصول سائلة، الأمر الذي يحد من إمكانية استخدامها في المشروعات الاستثمارية مما يعد معوقاً للتوسع في الاستثمارات طويلة الأجل⁽¹⁾.

الفرع الثالث: سياسة المقرض الأخير وسعر إعادة الخصم

يعتبر البنك المركزي خط الدفاع الأخير بالنسبة لجميع البنوك، فهو الملاذ الأخير الذي يزود البنوك بالسيولة في حالة الأزمات، فقد تنتاب السوق المالية والنقدية حالة مفاجئة في زيادة الطلب على النقود، ولا

¹: أبو زيد، محمد عبد المنعم. نحو تطوير نظام المضاربة في المصارف الإسلامية. مرجع سبق ذكره، ص 99.

الفصل الرابع : معوقات وآليات تنمية الاستثمار طويل الأجل في مصرف السلام الجزائر

تجد البنوك في خزائنها ما يكفي لمواجهة هذه الزيادة، مما يجعلها تلجأ إلى البنك المركزي للحصول على قروض بفوائد أو عن طريق خصم الأوراق التجارية⁽¹⁾.

ووفقاً لقانون النقد والقرض 90-10 المؤرخ بتاريخ 18 أبريل 1990 وحسب المواد 69، 70، 71، 72، 73، 74، فإنه يمكن لبنك الجزائر إعادة خصم الأوراق التجارية والتسليف للبنوك والمؤسسات المالية في حالة تعرضها لنقص في السيولة النقدية⁽²⁾.

وتعد هذه السياسة غير ملائمة لطبيعة عمل البنوك الإسلامية، بحكم أن هذه الأخيرة لا تتعامل بالفائدة أحياناً أو عطاءاً، الأمر الذي سيشكل عبئاً عليها ويؤثر على نشاطها بطريقة غير مباشرة، فعدم وجود مقرض للبنوك الإسلامية بطريقة شرعية يدفعها للاحتفاظ بسيولة مرتفعة لمواجهة السحوبات المفاجئة، إما في صورة نقدية، أو في صورة استثمارات قصيرة الأجل ذات سيولة عالية، ما يعني التقليل المحتم لحجم الاستثمارات طويلة الأجل، ويوضح الجدول رقم 4-29 معدل إعادة الخصم المحدد من قبل بنك الجزائر، بالإضافة إلى معدل الفائدة على الإقراض، ومعدل الفائدة على الودائع.

الجدول رقم (4-29): تطور معدل إعادة الخصم وسعر الفائدة على الإقراض وسعر الفائدة على الودائع خلال الفترة 2011-2022.

السنة	معدل إعادة الخصم	سعر الفائدة على الإقراض	سعر الفائدة على الودائع
2011	3,5%	8%	1,8%
2012	4%	8%	1,8%
2013	4%	8%	1,8%
2014	4%	8%	1,8%
2015	4%	8%	1,8%
2016	3,5%	8%	1,8%
2017	3,75%	8%	1,8%
2018	3,75%	8%	1,8%
2019	3,75%	8%	1,8%
2020	3,75%	8%	1,8%
2021	3,75%	8%	1,8%
2022	3,75%	8%	1,8%

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على النشرة الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر وبيانات البنك الدولي.

¹: مشري، فريد، جودي ليلي. مرجع سبق ذكره. ص 12.

²: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. الجريدة الرسمية. الجزائري، 1990. ص 12.

الفصل الرابع : معوقات وآليات تنمية الاستثمار طويل الأجل في مصرف السلام الجزائر

تشير بيانات الجدول أن بنك الجزائر لم يغير سعر الفائدة سواء على الإقراض أو على الودائع طيلة سنوات الدراسة على الأقل، بل يحاول التأثير في الكتلة النقدية المتداولة في السوق من خلال الرفع أو خفض في معدل إعادة الخصم، حسب الظروف الاقتصادية السائدة في البلد.

الفرع الرابع: سياسة السقوف الائتمانية

هي عبارة عن إجراء تنظيمي تقوم بموجبه البنوك المركزية بتحديد السقوف التمويلية لتطور القروض الممنوحة من طرف البنوك، بغرض الحد من التوسع في التمويل أو جعله عند المستوى المأمون للتوسع النقدي والتمويلي المطلوب، وكذا توزيع القروض نحو القطاعات المعتبرة الأكثر حيوية بالنسبة للتنمية، أو التي تتطلب موارد مالية كبيرة، أي ضمان توزيع هادف لاستثمارات البنوك وتخصيص الأموال في أوجه الاستثمار التي تحقق الرفاهية الاقتصادية⁽¹⁾.

وتعتبر سياسة السقوف الائتمانية غير ملائمة لطبيعة عمل البنوك الإسلامية، بحكم أن هذه الأخيرة تقدم تمويلات عينية وليست نقدية، أي المساهمة في المشاريع الإنتاجية الحقيقية دون وجود آثار تضخمية، لذا فتطبيق هذا الأسلوب الرقابي على نشاط البنوك الإسلامية سيساهم في تعطيل جزء من مواردها المالية وخاصة الاستثمارية منها، ما يعني تقليص حجم المشاريع الاستثمارية بشكل عام والاستثمارات طويلة الأجل بشكل خاص. ويوضح الجدول رقم 4- 30 حجم التمويلات العينية لبنك السلام الجزائر خلال الفترة 2011-2022.

الجدول رقم (4-30): تمويلات مصرف السلام الجزائر حسب الشكل خلال الفترة 2011-2022.

(الوحدة: مليون دج)

السنة	تمويل الاستغلال	تمويل الاستثمار	إجارة أصول منقولة	إجارة عقارية	حسابات جارية مدينة	تمويلات عقارية	تمويلات استهلاكية	المجموع
2011	10860,6	2940,8	—	—	39,85	64,55	—	13905,81
2012	14793,72	5732,13	—	—	94,09	75,2	—	20695,16
2013	19696,91	7104,26	—	—	1551,46	421,61	—	28774,24
2014	15066,23	8649,37	—	—	80,51	143,34	—	23939,47

¹: موسى مبارك، أحلام. آلية رقابة البنك المركزي على أعمال البنوك في ظل المعايير الدولية - دراسة حالة بنك الجزائر . (رسالة ماجستير). قسم علوم التسيير. كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير. جامعة الجزائر 3: الجزائر، 2005. ص 31.

الفصل الرابع : معوقات وآليات تنمية الاستثمار طويل الأجل في مصرف السلام الجزائر

23130,27	—	92,03	39,95	—	—	6430,48	16567,80	2015
30845,98	46,82	494,7	63,79	—	—	10071,61	20169,05	2016
47439,03	3653,76	1376,37	27,14	3154,79	3911,92	8171,36	27143,65	2017
77827,99	11587,95	2246,89	47,76	4030,78	7182,67	10487,62	42244,3	2018
98585,93	16742,64	3029,8	209,14	5081,94	9020,73	11333,09	53168,39	2019
105477,81	12780,95	3668,97	40,5	4793,51	7959,5	10335,27	65899,1	2020
158093,16	9028,74	5493,41	257,39	2796,5	10599,26	13950	115967,82	2021
180192,57	5887,39	6495,52	356,52	3344,83	11327,31	16760,4	136020,57	2022
815910,01	59728,25	30602,39	2808,1	23202,35	50001,39	111966,39	537598,14	المجموع

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على التقارير المالية السنوية لمصرف السلام الجزائر.

توضح بيانات الجدول أن مصرف السلام الجزائر يركز في تمويلاته على دعم المشاريع الاستثمارية، التي

بلغت 111966,39 مليون دج خلال سنوات الدراسة، كانت منها الحصة الأكبر للاستثمارات قصيرة

ومتوسطة الأجل، تليها تمويلات الاستغلال التي توجه لدعم احتياجات خزانة المؤسسات بمبلغ

537598,14 مليون دج، ثم التمويلات الاستهلاكية الموجهة للأفراد بمبلغ 59728,25 مليون دج التي

تكون في الغالب على شكل صيغة المراجعة أو الإجارة المنتهية بالتسليم.

وتمثل التمويلات الممنوحة من طرف مصرف السلام الجزائر نسبة ضئيلة من إجمالي التمويلات المقدمة

من طرف البنوك (العمومية، الخاصة)، حيث سجلت نسبتها في المتوسط 0,75% خلال سنوات الدراسة،

في حين تعود الحصة الأكبر لحجم التمويلات الموجهة لدعم القطاع العمومي والقطاع الخاص إلى البنوك

العمومية بنسبة تتراوح ما بين 85% و88%، أنظر الجدول رقم 4- 31.

الجدول رقم (4- 31): نسبة تمويلات مصرف السلام الجزائر إلى إجمالي التمويل خلال الفترة 2011-

2022.

(الوحدة: مليون دج)

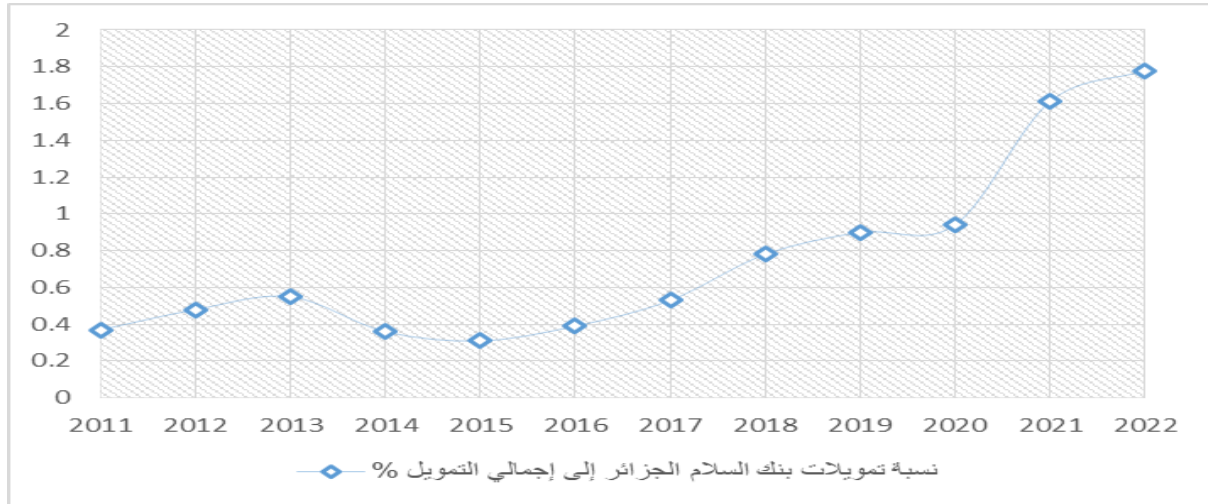
نسبة تمويل مصرف السلام إلى إجمالي التمويل	البنوك الخاصة		البنوك العمومية		إجمالي التمويل	السنة
	النسبة	حجم التمويل	النسبة	حجم التمويل		
0,37%	14,2%	530700	85,8%	3194000	3724700	2011
0,48%	13,3%	569500	86,7%	3716100	4285600	2012
0,55%	13,5%	697000	86,5%	4457500	5154500	2013
0,36%	12,16%	790800	87,84%	5712100	6502900	2014

الفصل الرابع : معوقات وآليات تنمية الاستثمار طويل الأجل في مصرف السلام الجزائر

2015	7275600	6366600	%87,51	909000	%12,49	%0,31
2016	7907800	6925300	%87,58	982500	%12,42	%0,39
2017	8877900	7704000	%86,78	1173900	%13,22	%0,53
2018	9974000	8636100	%86,59	1338000	%13,41	%0,78
2019	10855600	9545800	%87,93	1309900	%12,07	%0,90
2020	11180200	9872100	%88,30	1308100	%11,7	%0,94
2021	9792100	8368500	%85,46	1423600	%14,54	%1,61
2022	10112300	8653900	%85,58	1458500	%14,42	%1,78

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد بيانات الجدول السابق والتقارير المالية السنوية لبنك الجزائر.

الشكل رقم (4-10): نسبة تمويلات مصرف السلام الجزائر إلى إجمالي التمويل خلال الفترة 2011-2022.



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد الجدول رقم (4-31).

المطلب الثالث: معوقات تتعلق بموارد البنك

تعتبر الموارد المالية حجر الزاوية الذي يتم من خلاله إعداد السياسة الاستثمارية لأي مؤسسة مصرفية، والوسيلة الأساسية لتحقيق أهدافها وغاياتها. وتحميد هذا الدور يرتبط ارتباطاً وثيقاً بحجم هذه الموارد ونوعها، وبخصوصية البنوك وطبيعتها، فإذا كان مقصد البنك الربح وحده فإن حجم الموارد يكفي عن نوعها في تحقيق ذلك، أما إذا كانت التنمية هي الغاية الأساسية، فإن المؤكد أن الحجم وحده وإن كان سيحرك النشاط لن يكون كافياً لتحسيد تلك الغاية تجسيدا سليماً، وإنما يتحقق الهدف بتضافر العنصرين معاً⁽¹⁾؛ وهذا ما ينطبق

¹: زيتوني، عبد القادر. مرجع سبق ذكره، ص 56.

الفصل الرابع : معوقات وآليات تنمية الاستثمار طويل الأجل في مصرف السلام الجزائر

على البنوك الإسلامية الذي نصت قوانين تأسيسها على تحقيق التنمية، والتي لا يمكن تحقيقها إلا من خلال الاستثمارات طويلة الأجل التي بدورها لا تتحقق إلا من خلال الموارد المالية المناسبة لهذا النوع من الاستثمارات.

الفرع الأول: قصر آجال الموارد المالية

كما سبق وأشرنا أن المشاريع التنموية تتطلب توافر رؤوس أموال ذات أجل طويل لتغطيتها ودعمها، وتوفير السيولة اللازمة خلال عمرها الزمني، لذا فرغبت البنوك الإسلامية في تحقيق التنمية القائمة أساسًا على الاستثمارات طويلة الأجل تفرض عليها بأن يكون حجم الموارد طويلة الأجل المتاحة لها النسبة الغالبة من إجمالي مواردها.

غير أن الدراسة التي أجريناها على عينة من البنوك الإسلامية والتطرق إلى حالة الجزائر من خلال بنك السلام وجدنا أن الموارد المالية طويلة الأجل لم تمثل سوى نسبة ضعيفة إلى متوسطة من إجمالي موارد هذه البنوك، الأمر الذي انعكس عليها سلبًا في تأدية الدور التنموي المنوط بها، وقد أخضت الودائع قصيرة الأجل الحصة الأكبر من مجموع الموارد، وذلك لعدة أسباب سيتم توضيحها بعد تحليلنا للجدول رقم 4-32.

الجدول رقم (4-32): معدل نمو الودائع قصيرة الأجل ونسبتها إلى إجمالي الموارد وإجمالي الودائع في مصرف السلام الجزائر خلال الفترة 2011-2022.

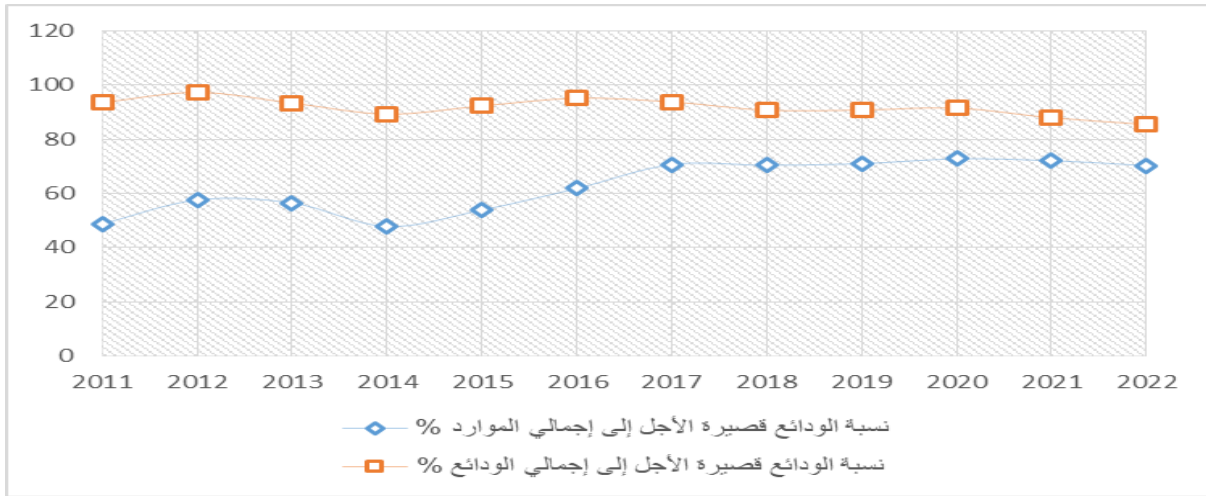
(الوحدة: مليون دج)

السنة	الودائع قصيرة الأجل	معدل النمو	نسبة الودائع قصيرة الأجل إلى إجمالي الموارد	نسبة الودائع قصيرة الأجل إلى إجمالي الودائع
2011	12107,43	—	48,77%	93,52%
2012	18877,13	55,91%	57,58%	97,29%
2013	22342,78	18,36%	56,49%	93,36%
2014	17359,74	-22,30%	47,81%	89,25%
2015	21860,06	25,92%	53,88%	92,29%
2016	32836,15	50,21%	61,83%	95,14%
2017	60616,41	84,60%	70,67%	93,77%
2018	77492,07	27,84%	70,38%	90,71%
2019	92952,86	19,95%	70,95%	90,77%
2020	118309,47	27,28%	72,75%	91,49%
2021	171462,13	44,93%	72,10%	87,92%
2022	183791,67	7,19%	70,23%	85,45%
المعدل السنوي	69167,32	30,90%	68,25%	89,65%

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على التقارير المالية السنوية لمصرف السلام الجزائر.

الفصل الرابع : معوقات وآليات تنمية الاستثمار طويل الأجل في مصرف السلام الجزائري

الشكل رقم (4- 11): نسبة الودائع قصيرة الأجل إلى إجمالي الموارد وإجمالي الودائع في مصرف السلام الجزائري خلال الفترة 2011- 2022.



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الجدول السابق.

توضح بيانات الجدول والشكل أعلاه أن الودائع قصيرة الأجل لدى مصرف السلام الجزائري قد سجلت نمو إيجابي طيلة سنوات الدراسة، باستثناء سنة 2014 التي شهدت انخفاض حجم هذه الودائع بنسبة 22,30% أي من 22342,78 مليون دج سنة 2013 إلى 17359,74 مليون دج سنة 2014. وقد مثلت الودائع قصيرة الأجل نسبة سنوية في المتوسط فاقت 68% من إجمالي موارد مصرف السلام الجزائري، في حين بلغت نسبتها في المتوسط 89,65% من إجمالي ودائعه، وقد جاءت هذه النسب لي تؤكد الطبيعة الهيكلية لموارد البنوك الإسلامية الغير متوازنة التي غلب عليها الطابع القصير الأجل الخالي من المخاطرة الذي يمكن إرجاعه إلى عدة أسباب أهمها:

أولاً: الفكر الربوي لدى المودعين

من أهم المعوقات التي واجهت البنوك الإسلامية عامة، سيطرة العقلية الربوية على الكثير من المتعاملين، فأغلب المودعين قاموا بإيداع مدخراتهم لدى البنوك الإسلامية تحت حافز الحصول على عائد أعلى من سعر الفائدة المضمون من طرف البنوك التقليدية، بالإضافة إلى عدم الاستعداد للحصول على أرباح أقل من معدل الفائدة السائد⁽¹⁾.

¹: أبوزيد، محمد عبد المنعم. الضمان في الفقه الإسلامي وتطبيقاته في المصارف الإسلامية. الطبعة الأولى. الأردن: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 1996. ص 63.

الفصل الرابع : معوقات وآليات تنمية الاستثمار طويل الأجل في مصرف السلام الجزائر

ويمكن إرجاع ذلك إلى جهل غالبية المتعاملين بطبيعة عمل البنوك الإسلامية (القائمة أساسًا على اقتسام الربح وتحمل الخسارة)، وبرسالتها ومسئوليتها، والدور الذي تقوم به في مجال التنمية العقائدية والخلقية والاجتماعية والاقتصادية أدى إلى صعوبة في تسويق خدماتها، وساعد على ذلك تسليم هؤلاء بالفكر الوضعي، والرضا بالتعامل معه⁽¹⁾.

ثانيا: عدم الاستعداد لتحمل المخاطرة

أوضحت بيانات الجداول السابقة المتعلقة بحجم الودائع ونوعها، أن أغلب المتعاملين الذين يتجنبون التعامل مع البنوك التقليدية ويفضلون البنوك الإسلامية عليها لأسباب شرعية غير مستعدين لتحمل المخاطرة، ويسعون إلى ضمان ودائعهم واستردادها بالكامل، لذا تجد أن النسبة الأكبر من ودائع هذه البنوك عبارة عن ودائع قصيرة الأجل، وبالتالي تجنب المشاركة في المشاريع الاستثمارية ومخاطرها.

ثالثا: قصور دور البنوك الإسلامية في خلق وعي ادخاري إسلامي

إن عدم التوازن الذي تعانيه البنوك الإسلامية من ناحية طبيعة الموارد المالية المتاحة لها لا يعود سببه إلى طبيعة المتعاملين والعقلية الربوية الغالبة على فكرهم فقط، بل أن البنوك الإسلامية نفسها تتحمل جزءًا من هذه المسؤولية. ويتعلق الأمر بقصور دورها في نشر الوعي الادخاري الإسلامي في المجتمع، وتنوعية المودعين بطبيعة نظم المعاملات الإسلامية، والفوارق الجوهرية بين أساليب التعامل في البنكين (الربوي، والإسلامي)، والعمل على تقوية الوازع الديني لدى المتعاملين⁽²⁾؛ ناهيك عن تخلي هذه البنوك عن الأهداف الأساسية التي أنشئت من أجلها، وركزت على منافسة البنوك الربوية ما دفعها إلى صياغة قبول ودائع استثمارية تتشابه مع الودائع لأجل لدى البنوك الربوية، من خلال إعطاء أصحابها نفس الشروط والخصائص التي يوفرها البنك الربوي للمودع لديه، خاصة فيما يتعلق بحرية السحب في آجال قصيرة أو عند الطلب، بالإضافة إلى الحق في الحصول على عوائد دورية وسريعة تصل إلى ثلاثة أشهر. وقد نص بنك السلام الجزائر في شروطه على إمكانية فسخ الوديعة قبل أجل استحقاقها على أن يفقد المودع حقه في الربح، ويحتسب لصالحه ربح المدة المنتهية منقوصًا منه 01%، في حين يتيح بنك البركة إمكانية فسخ الوديعة قبل استحقاقها مع فقدان المتعامل حقه في الربح المقرر ويحتسب لفائده ربح المدة المنتهية، كما هو موضح في الجدول التالي:

¹: دوبة، أشرف محمد. دور الأسواق المالية في تدعيم الاستثمار طويل الأجل في المصارف الإسلامية. مرجع سبق ذكره، ص 105.

²: أبوزيد، محمد عبد المنعم. الضمان في الفقه الإسلامي وتطبيقاته في المصارف الإسلامية. مرجع سبق ذكره، ص 66.

الفصل الرابع : معوقات وآليات تنمية الاستثمار طويل الأجل في مصرف السلام الجزائر

الجدول رقم (4-33): الشروط المتعلقة بحسابات الودائع لدى البنوك الإسلامية الجزائرية.

البنك/ اسم المنتج	السحب والإيداع	شروط أخرى
السلام/ دفتر استثمار أمني	السحب والإيداع بحرية	————
السلام/ دفتر استثمار هديتي	السحب والإيداع بحرية	————
السلام/ حساب الاستثمار	إمكانية فسخ الوديعة قبل أجل الاستحقاق.	يفقد المتعامل حقه في الربح المقرر ويحتسب لفائدته ربح المدة المنتهية منقوصًا منه 01%.
البركة/ دفتر ادخار البركة	السحب والإيداع بحرية	————
البركة/ حساب الودائع غير المقيدة	إمكانية فسخ الوديعة قبل أجل الاستحقاق.	يفقد المتعامل حقه في الربح المقرر ويحتسب لفائدته ربح المدة المنتهية.

المصدر: جعوتي، سمير. تطوير العمل المصرفي الإسلامي في الجزائر - الودائع والتمويلات - . (أطروحة دكتوراه). قسم العلوم الاقتصادية. كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير. جامعة الجزائر 3: الجزائر، 2022. ص 104.

الفرع الثاني: عدم تناسب الودائع مع التمويلات من حيث الآجال

كما سبق وأشرنا أن تركيز البنوك الإسلامية على منافسة البنوك الربوية جعلها تصيغ ودائع لأجل (استثمارية) تتشابه من حيث الخصائص مع الودائع لأجل لدى البنوك الربوية، خاصة فيما يتعلق بحرية السحب في أي وقت، مما أدى إلى حدوث اختلال بين الموارد والاستخدامات وخلق صعوبات في تمويل وتغطية المشروعات الاستثمارية لدى بنك السلام، ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (4-34): الودائع والاستثمارات من حيث الآجال لدى مصرف السلام الجزائر خلال الفترة 2011-2022.

(الوحدة: مليون دج)

السنة	أقل من سنة			أكثر من سنة		
	الودائع	الاستثمارات	النسبة	الودائع	الاستثمارات	النسبة
2011	12107,43	10079,82	16,74%	838,30	2825,99	237,10%
2012	18877,13	15267,82	19,13%	524,10	5427,34	935,55%
2013	22342,78	22741,62	01,78%	1588,90	6032,62	279,67%
2014	17359,74	17365,53	0,3%	2091,20	6573,94	214,36%
2015	21860,06	18161,64	16,91%	1825,10	4968,63	172,23%
2016	32836,15	22508,78	31,45%	1675,70	8337,20	397,53%
2017	60616,41	31481,91	48,06%	4025,80	15957,11	296,37%
2018	77492,07	52848,84	31,80%	7939,42	24979,15	214,62%
2019	92952,86	66964,54	27,95%	10838,96	31621,21	191,73%
2020	118309,47	79303,85	32,96%	14938,49	26173,95	75,21%
2021	171462,13	131174,38	23,49%	24711,10	26918,77	8,93%
2022	183791,67	154885,54	15,72%	32911,30	25307,03	23,10%

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على التقارير المالية السنوية لمصرف السلام الجزائر.

الفصل الرابع : معوقات وآليات تنمية الاستثمار طويل الأجل في مصرف السلام الجزائر

توضح بيانات الجدول أعلاه وجود اختلال بين الودائع والاستثمارات لدى مصرف السلام الجزائر، حيث نلاحظ أن الأخير يقوم بتغطية كل الاستثمارات التي تستحق في أقل من سنة بالودائع التي تستحق في أقل من سنة ويفضل عنها فائض يتراوح ما بين 15% و 49%، باستثناء سنتي 2013 و 2014 التي شهدتا وجود عجز في الودائع أقل من سنة مقارنة بالاستثمارات أقل من سنة حيث بلغ هذا العجز نسبة 1,78%- و 0,3%- على التوالي.

في حين أن الاستثمارات التي تستحق بعد سنة لا تغطي بأكملها من الودائع المناسبة لها من حيث الأجل، حيث سجل وجود عجز يتراوح ما بين 8% و 936% خلال سنوات الدراسة. وبتطرقنا في السابق إلى الودائع طويلة الأجل والاستثمارات طويلة الأجل لدى مصرف السلام وجدنا بأن الأخيرة تغطي بالكامل من طرف الأولى، ما يعني أن المشكل لدى البنك يتعلق بالاستثمارات متوسطة الأجل والودائع المخصصة لها، وهذا راجع لسماحه لمتعامله بسحب ودائعهم لأجل في أي وقت، ما نجم عنه عدم القدرة على تغطية الاستثمارات التي تتراوح مدتها ما بين سنة وخمس سنوات، الأمر الذي يدفع البنك إلى تغطية هذا العجز من خلال موارده المالية الذاتية التي كانت مخصصة في الأصل لتمويل المشاريع الاستثمارية ذات الأجل الطويل.

الفرع الثالث: عدم قدرة البنوك الإسلامية على استثمار كل الموارد

إن المعوقات التي تتعرض لها البنوك الإسلامية منها ما يتعلق بالمتغيرات الاقتصادية الكلية، ومنها ما يتعلق بالسياسة النقدية للبنك المركزي، حد من قدرتها على استثمار كل الموارد المالية المتاحة لها، ويظهر ذلك من خلال فائض السيولة الموضح من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (4-35): فائض السيولة (الموارد- التمويلات) لدى مصرف السلام الجزائر خلال الفترة

2011-2022.

(الوحدة: مليون دج)

السنة	إجمالي الموارد	التمويلات	فائض السيولة	النسبة
2011	24821,43	13905,81	10915,62	43,97%
2012	32782,52	20695,16	12087,36	36,87%
2013	39550,74	28774,24	10776,5	27,24%
2014	36309,08	23939,47	12369,61	34,06%
2015	40575,20	23130,27	17444,93	42,99%
2016	53103,91	30845,98	22257,93	41,91%
2017	85775,2	47439,03	38336,17	44,69%

الفصل الرابع : معوقات وآليات تنمية الاستثمار طويل الأجل في مصرف السلام الجزائر

2018	110109,05	77827,99	32281,06	29,31%
2019	131018,96	98585,93	32433,03	24,75%
2020	162625,77	105477,81	57147,96	35,14%
2021	237804,34	158093,16	79711,18	33,51%
2022	261693,33	180192,57	81500,76	31,14%

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على التقارير المالية السنوية لمصرف السلام الجزائر.

توضح بيانات الجدول رقم 4- 35 أن مصرف السلام الجزائر لم يستغل كل الموارد المتاحة له خلال سنوات الدراسة على الأقل، حيث يحتفظ البنك في الغالب ما نسبته 24% إلى 45% من الموارد وهي تعتبر نسبة كبيرة إذا ما اعتبرنا البنوك الإسلامية هي بنوك استثمارية من الأساس يتمثل هدفها في تحقيق التنمية. وترجع أسباب تعطيل الموارد المالية في البنوك الإسلامية إلى المعوقات سابقة الذكر، خاصة ما يتعلق منها بسياسة البنك المركزي.

المطلب الرابع: معوقات مختلفة

إضافة إلى المعوقات السابقة، فقد أشار الباحثين إلى وجود أسباب أخرى تحول دون قيام البنوك الإسلامية بالاستثمارات طويلة الأجل، منها ما يتعلق بالعاملين في البنك، ومنها ما يتعلق بالمستثمرين، ومنها ما يتعلق بصيغ الاستثمار نفسها.

الفرع الأول: معوقات الموارد البشرية

تعتبر الموارد البشرية عنصراً أساسياً لنجاح أو تخلف المؤسسات الاقتصادية باختلاف أنواعها، فتحقيق المؤسسة لأهدافها مرهون بمدى توافر العنصر البشري الملائم والمؤهّل، خاصة إذا تعلق الأمر بمؤسسة مصرفية ذات طابع إسلامي يتمثل هدفها الأساسي في تحقيق التنمية التي لا تقوم إلا من خلال تنفيذ المشاريع الاستثمارية طويلة الأجل.

ويرى الباحثون في مجال الصيرفة الإسلامية أن من أهم أسباب تخلف البنوك الإسلامية عن القيام

بالاستثمارات طويلة الأجل، مصدرها طبيعة الموارد البشرية العاملة في هذه البنوك، نظراً إلى:

- عدم توافر العناصر البشرية المؤهلة والمناسبة لطبيعة عمل البنوك الإسلامية، نظراً لاعتماد هذه الأخيرة بصفة رئيسية على العمالة الوافدة من البنوك التقليدية؛
- افتقار البنوك الإسلامية للكوادر التي يتطلبها العمل المصرفي الإسلامي، والتي تجمع بين المعرفة الشرعية والخبرة في هذا المجال؛

الفصل الرابع : معوقات وآليات تنمية الاستثمار طويل الأجل في مصرف السلام الجزائر

- قصور عمليات الاختيار والتعيين للموظفين، فضلاً عن برامج تدريبية داخلية وخارجية في معاهد متخصصة، وعجز مناهج التعليم عن إخراج جيلًا قادرًا على فهم متطلبات العمل في البنوك الإسلامية.

ما سبق من ذكر كان ليكون صحيحًا لو أننا في السنوات الأولى التي تلت تأسيس البنوك الإسلامية، ولكن من غير المنطق أن نستمر في القول أن غياب الخبرة والعقلية الربوية للموظفين لا زالت من الأسباب الرئيسية لتجنب هذه البنوك للاستثمارات طويلة الأجل، خاصة في ظل وجود بنوك إسلامية تفوق مدة نشاطها 40 سنة مثل بنك دبي الإسلامي، ما يعني اكتساب الخبرة يكون أمر حتمي مع مرور السنوات، ناهيك عن تخصيص مبالغ مالية محترمة لتمويل البرامج التكوينية لموظفي البنك في المجال الشرعي والاستثمار، التي نوضحها من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (4-36): تطور عدد الموظفين ومصاريف التكوين لعدد من البنوك الإسلامية خلال الفترة 2011-2022.

(الوحدة: آلاف)

السنة	مصرف السلام الجزائر (دج)		بنك صفوة (د أردني)		البنك الإسلامي الأردني (د أردني)		البنك العربي الإسلامي الدولي (د أردني)	
	عدد الموظفين	مصاريف التكوين	عدد الموظفين	مصاريف التكوين	عدد الموظفين	مصاريف التكوين	عدد الموظفين	مصاريف التكوين
2011	120	6690	—	95,016	1904	167,016	647	14,066
2012	169	9923	310	141,673	2000	137,147	712	154,115
2013	203	17866	333	79,278	1979	147,943	758	131,780
2014	218	9269	357	67,146	2051	159,589	795	123,827
2015	228	7305	424	73,446	2148	189,097	852	98,706
2016	272	17665	478	132,188	2236	200,574	877	99,321
2017	325	10795	572	224,481	2335	241,326	909	136,614
2018	496	19943	608	189,025	2405	225,514	960	124,969
2019	566	28901	612	143,356	2440	148,102	960	95,910
2020	590	12348	628	96,190	2434	47,939	997	52,833
2021	640	17361	658	45,657	2439	70,304	1027	34,196
2022	694	29391	695	105,051	2440	164,016	1072	82,275

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على التقارير المالية السنوية للبنوك الإسلامية.

الفرع الثاني: معوقات تتعلق بنوعية المتعاملين (المستثمرين)

تعتمد البنوك التقليدية بصفة أساسية في توظيف أموالها وتحقيق الأرباح على القروض، وتعتبر هذه البنوك الفرق بين الفائدة الدائنة والفائدة المدينة المصدر الرئيسي لتحقيق الربح، بينما تنبذ البنوك الإسلامية التعامل بالفائدة أخذًا وعطاءً، وبالتالي فإن الفرصة المتاحة أمامها هي في الاستثمار المباشر أو المشاركة مع الغير، ما يعني المشاركة في الربح والخسارة (المخاطرة)⁽¹⁾، وبناءً على العلاقة الأخيرة اعتبر الباحثون أن المستثمر يعد من أهم مصادر المخاطر للبنوك الإسلامية إذا لم تتوفر لديه المواصفات التالية:

أولاً: توافر المواصفات الأخلاقية في العميل المستثمر

تتطلب العلاقة بين البنك الإسلامي والمستثمر قدرًا من الصفات الأخلاقية لدى الأخير مثل: الصدق، حفظ الأمانة، والالتزام بالمواعيد، وتمثل هذه الصفات الركيزة الأساسية لنجاح الاستثمار، ويرفع فقدانها أو فقدان بعضها نسبة المخاطر في استثمارات البنوك الإسلامية لما له تأثير على الحقوق والالتزامات، كالتزوير والتلاعب في الإيرادات، والمماطلة في السداد⁽²⁾.

لذلك ركزت الرؤية الإسلامية في المقام الأول على البواعث الداخلية والجانب الأخلاقي لدى المتعاملين مع البنوك الإسلامية، وألزمت هذه الأخيرة بحسن اختيار العميل المشارك معه في الاستثمار، من خلال دراسة درجة الالتزام الأخلاقي لديه، بقيام البنك الإسلامي ببناء قاعدة معلومات عن المستثمرين بحيث توضح كل ما يتعلق بهم، مما له علاقة بالبعد الاستثماري، ومن خلال متابعة مشروعه الاستثماري والانخراط فيه.

ثانياً: الكفاءة الإدارية والفنية والخبرة العملية لدى المستثمر

من أبرز الأسباب التي تؤدي إلى فشل المشروع الاستثماري بعد غياب الوازع الديني والأخلاقي هو عدم توافر الكفاءة والخبرة لدى العميل المشارك في العملية الاستثمارية؛ فمن الضروري أن يتأكد البنك الإسلامي من خبرة وكفاءة العميل في الميدان الذي يمارس فيه نشاطه، إذ يجب أن يتمتع العميل سواء كان فردًا عاديًا أو شخصية معنوية بالكفاءة والقدرة الفنية والإدارية اللازمة لإدارة نشاطه بنجاح، فأشد عامل يحطم

¹: منير ملحم، ميساء. "مخاطر الائتمان في المصارف الإسلامية دراسة حالة البنك العربي الإسلامي الدولي". مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات الإنسانية. العدد 01. (الجامعة الهاشمية الأردن: 2014)، ص 251-264.

²: زيد، أمين، قرومي حميد. "إدارة مصادر مخاطر التمويل والاستثمار في المصارف الإسلامية دراسة تطبيقية على بنك البركة الجزائري". مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية. العدد 03. (جامعة المسيلة: أبريل 2020)، ص 432-446.

الفصل الرابع : معوقات وآليات تنمية الاستثمار طويل الأجل في مصرف السلام الجزائر

المقومات الائتمانية للمنشأة هو جهل مديري المنشأة أو ضعف كفاءتهم وعدم إلمامهم بطبيعة عملهم، ومن ثم تكون قدرة هؤلاء المديرين على تحقيق أهداف المنشأة محدودة⁽¹⁾.

ثالثا: سلامة المركز المالي للعميل المستثمر

يقاس المركز المالي للعميل المستثمر بطرح جميع التزاماته المالية من إجمالي موارده الفعلية، فكلما كان المركز المالي للعميل موجب أو دائن دل ذلك على قدرة الأخير على الوفاء بالتزاماته اتجاه البنك، والمتمثلة في قيمة التمويل وحصة البنك من الأرباح؛ أما إذا كان المركز المالي للعميل سالب أو مدين فإن ذلك يدل على عدم قدرته على الوفاء بحقوق البنك المالية مستقبلاً.

ويعد السبب الرئيسي في وجود مثل هذه المعوقات في البنوك الإسلامية هي طبيعة العلاقة بينها وبين العميل المستثمر والمتمثلة في مبدأ المشاركة في المخاطرة، ويترتب عن ذلك جعل البنك معرضاً لاحتلال عدم قدرة العميل على الوفاء بالتزاماته المالية اتجاه البنك في حالة فشل المشروع الاستثماري⁽²⁾.

صعوبة العثور على مستثمرين يحملون المواصفات السابقة يجعل البنوك الإسلامية تنفر من الاستثمارات القائمة على المشاركة (المشاركة، المضاربة)، والتي تتميز في الغالب بطول أجلها، وضخامة المبالغ المخصصة لها، وتتجه نحو الاستثمارات القائمة على المدائنة مثل المراجعة وبيع السلم، حتى تتجنب ارتفاع نسبة الديون المتعثرة؛ التي تحسب من خلال العلاقة التالية: تسهيلات ائتمانية دون المستوى ومشكوك في تحصيلها وهالكة/ (إجمالي ذمم البيوع المؤجلة+ التمويلات+ موجودات الإجارة المنتهية بالتملك+ القروض الحسنة)⁽³⁾؛ التي سنوضح قيمتها في بعض البنوك الإسلامية من خلال الجدول التالي:

¹: بن مسعودة، ميلود. معايير التمويل والاستثمار في البنوك الإسلامية. (رسالة ماجستير). قسم الشريعة. كلية العلوم الاجتماعية والعلوم

الإسلامية. جامعة الحاج لخضر: الجزائر، 2008. ص 119.

²: زيد، أيمن، قرومي حميد. مرجع سبق ذكره، ص 434.

³: منير ملحم، ميساء. مرجع سبق ذكره، ص 261.

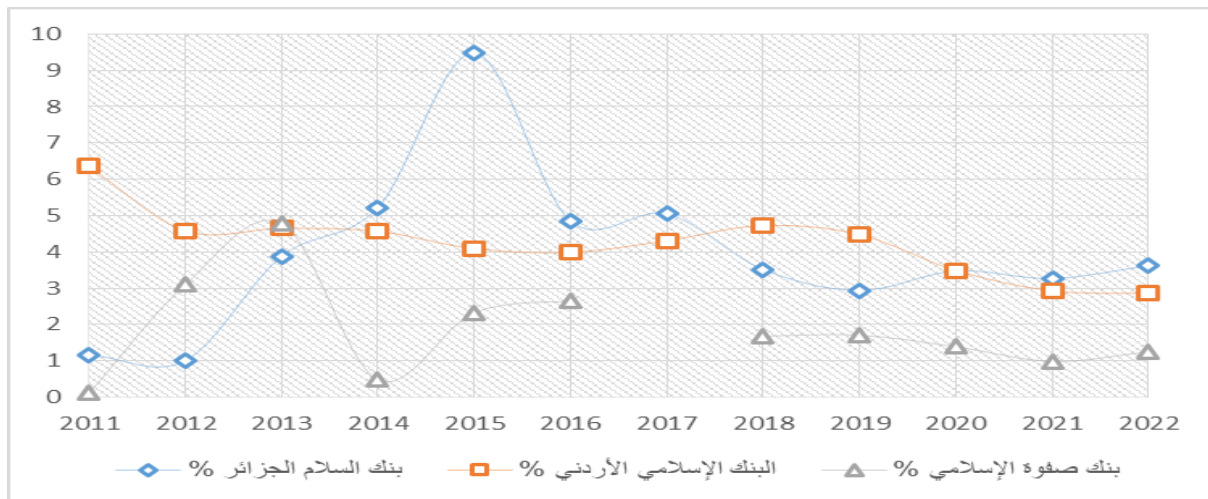
الفصل الرابع : معوقات وآليات تنمية الاستثمار طويل الأجل في مصرف السلام الجزائر

الجدول رقم (4-37): تطور نسبة الديون المتعثرة إلى إجمالي ذمم البيوع والتمويلات والذمم الأخرى لعينة من البنوك الإسلامية خلال الفترة 2011-2022.

السنة	مصرف السلام الجزائر	البنك الإسلامي الأردني	بنك صفوة الإسلامي
2011	%1,17	%6,36	%0,11
2012	%1,01	%4,58	%3,1
2013	%3,88	%4,65	%4,79
2014	%5,22	%4,57	%0,48
2015	%9,48	%4,09	%2,33
2016	%4,85	%3,99	%2,65
2017	%5,05	%4,31	—
2018	%3,52	%4,73	%1,68
2019	%2,94	%4,48	%1,71
2020	%3,48	%3,49	%1,39
2021	%3,27	%2,93	%0,99
2022	%3,62	%2,86	%1,25

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على التقارير المالية السنوية للبنوك الإسلامية.

الشكل رقم (4-12): تطور نسبة الديون المتعثرة إلى إجمالي ذمم البيوع والتمويلات والذمم الأخرى لعينة من البنوك الإسلامية خلال الفترة 2011-2022.



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد الجدول رقم (4-37).

الفصل الرابع : معوقات وآليات تنمية الاستثمار طويل الأجل في مصرف السلام الجزائر

توضح بيانات الجدول والشكل السابقين أن حجم الديون المتعثرة تختلف من بنك لآخر، حيث نجدها في مصرف السلام الجزائر تتراوح ما بين 01% و 10% خلال سنوات الدراسة وكانت أعلى نسبة لها في سنة 2015 بـ 9,48%، أما بالنسبة لبنك السلام البحرين فتراوحت نسبة الديون الهالكة أو المنعدمة ما بين 0,8% و 13% مسجلتاً أعلى قيمة لها في سنة 2017 بـ 12,51%، أما بالنسبة للبنوك الإسلامية الأردنية فنجد أن بنك صفوة الإسلامي أقل تعرضاً لمخاطر الائتمان حيث لم تتجاوز الديون المتعثرة 01% من إجمالي ذمم البيوع المؤجلة والتمويلات والإجارة المنتهية بالتملك والقروض الحسنة خلال سنة 2011، 2014 و 2021، في حين نجد أن البنك الإسلامي الأردني في الغالب ما سجل نسبة 04% كديون متعثرة خلال سنوات الدراسة.

الفرع الثالث: معوقات تتعلق بصيغ الاستثمار ذاتها

- لقد رأينا في السابق التأثير السلبي لسياسة البنك المركزي على الودائع الاستثمارية المودعة من طرف أصحابها بغرض استثمارها من خلال صيغتي المشاركة أو المضاربة مع البنك الإسلامي، وجدنا أن هذا الأخير يتجنب التعامل أو الاستثمار بهذه الصيغتين للعديد من الأسباب أو المعوقات، نذكر أهمها:
- على خلاف التمويلات القائمة على المدائنة أو المتاجرة والتي تشبه القروض التقليدية من حيث ثبات العائد وضمن رأس المال، نجد أن التمويلات القائمة على المشاركة ليس فيها لا عائد ثابت ولا ضمان لرأس المال، باعتبارها من عقود الأمان التي لا يصح فيه الرهن أو الضمان إلا في حال التعدي أو التقصير، الأمر يفسح للعميل المضارب القيام ببعض التصرفات التي يراها تحقق مصلحته الذاتية بعيداً عن مصلحة البنك، كإخفاء لبعض البيانات والمعلومات المهمة، وزيادة حجم المصروفات، والغش في عمليات التقييم، والتصريح بخسائر غير حقيقية؛
 - عدم استخدام التمويل في الغرض الذي حدد له إذ يقوم بعض العملاء باستخدام أموال المشاركة لتطوير أعماله الخاصة، خاصة عندما يكون مكون التمويل بالعملة الصعبة في بعض البلدان التي تعاني شحاً فيها⁽¹⁾، وهذا راجع لإطلاق يد المضارب في العمل حيث ذهب بعض الفقهاء إلى أن انفراد المضارب بالعمل شرط لصحة المضاربة؛

¹: السبي، صادق أحمد. "مخاطر صيغ التمويل والاستثمار من وجهة نظر العاملين في المصارف الإسلامية". مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية. العدد 02. (جامعة الشارقة: ديسمبر 2018)، ص 38-73.

الفصل الرابع : معوقات وآليات تنمية الاستثمار طويل الأجل في مصرف السلام الجزائر

- صعوبة إثبات التعدي والتقصير، حيث أن في عقود المشاركة يكون المال بيد الشريك أو المضارب، وهو هنا العميل الذي أؤتمن على هذا المال وبالتالي تنسحب أمانته على عمله في الشركة حتى في حالة وجود الخسارة، وفي هذه الحالة يصعب على البنك إثبات التعدي أو التقصير⁽¹⁾.

ما سبق من معوقات وعقبات جعل نسبة الاستثمار في البنوك الإسلامية عن طريق صيغ التمويل القائمة على المشاركة ضعيفة جدا مقارنة بصيغ التمويل الأخرى (المداينة، المتاجرة)، كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (4-38): نسبة الاستثمارات القائمة على المشاركة إلى إجمالي الاستثمارات لعينة من البنوك الإسلامية خلال الفترة 2011-2022.

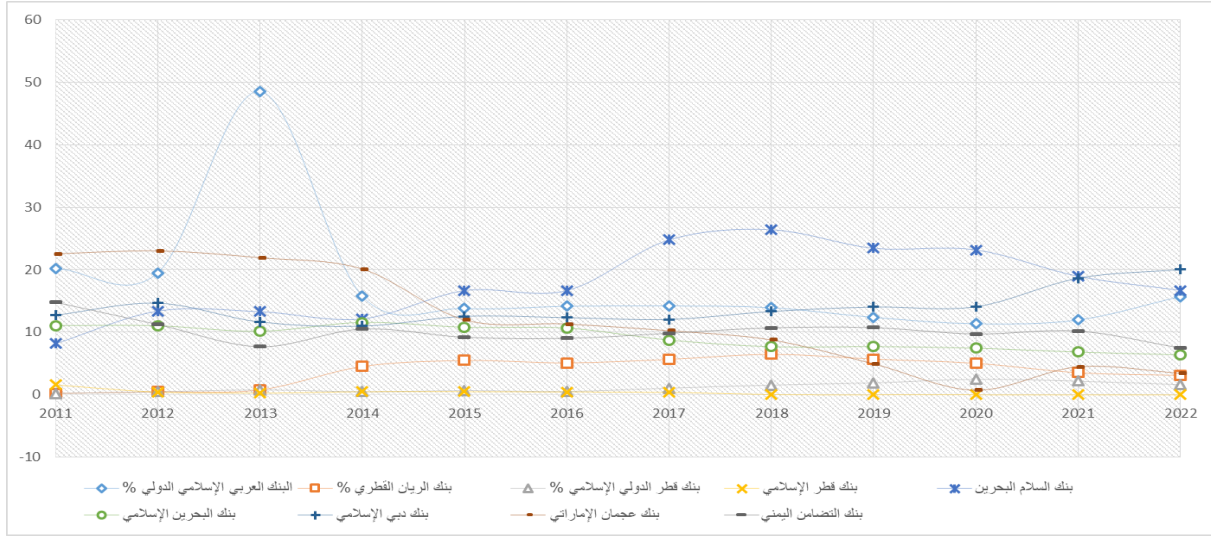
السنة	البنك العربي الإسلامي الدولي	بنك الريان القطري	بنك قطر الدولي الإسلامي	بنك قطر الإسلامي	بنك السلام البحرين	بنك البحرين الإسلامي	بنك دبي الإسلامي	بنك عجمان الإماراتي	بنك التضامن اليمني
2011	20,22%	0,12%	0,21%	1,58%	8,16%	11,07%	12,73%	22,55%	14,79%
2012	19,51%	0,20%	0,47%	0,42%	13,38%	11,04%	14,65%	23,02%	11,24%
2013	48,54%	0,78%	0,78%	0,26%	13,29%	10,16%	11,64%	21,92%	7,69%
2014	15,77%	4,52%	0,48%	0,49%	12,14%	11,57%	10,98%	20,12%	10,52%
2015	13,80%	5,48%	0,67%	0,50%	16,66%	10,81%	12,54%	11,98%	9,20%
2016	14,16%	5,10%	0,53%	0,45%	16,67%	10,67%	12,34%	11,32%	9,03%
2017	14,21%	5,66%	1,06%	0,38%	24,77%	8,76%	12,05%	10,25%	9,84%
2018	13,93%	6,47%	1,55%	0,05%	26,39%	7,69%	13,33%	8,77%	10,71%
2019	12,38%	5,71%	1,90%	0,01%	23,44%	7,72%	14,04%	4,94%	10,73%
2020	11,35%	5,03%	2,48%	0,01%	23,17%	7,45%	14,08%	0,73%	9,72%
2021	11,96%	3,53%	2,18%	0,00%	18,96%	6,83%	18,64%	4,47%	10,19%
2022	15,71%	3,11%	1,61%	0,00%	16,70%	6,39%	20,03%	3,45%	7,49%

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على التقارير المالية السنوية للبنوك الإسلامية.

¹: الجراح، مفلح فيصل، عماد رفيق بركات، أمجد سالم اللطافية. "واقع التمويل بالمشاركة ومعوقاته في المصارف الإسلامية". مجلة جامعة الشارقة للعلوم الشرعية والدراسات الإسلامية. العدد 01. (جامعة الشارقة: مارس 2022)، ص 169-200.

الفصل الرابع : معوقات وآليات تنمية الاستثمار طويل الأجل في مصرف السلام الجزائر

الشكل رقم (4-13): نسبة الاستثمارات القائمة على المشاركة إلى إجمالي الاستثمارات لعينة من البنوك الإسلامية خلال الفترة 2011-2022.



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد الجدول رقم (4-38).

البيانات السالفة في الجدول والشكل توضح أن البنوك الإسلامية أصبحت تتجنب الاستثمار عن طريق صيغ التمويل القائمة على المشاركة (المشاركة، المضاربة)، وهذا نظرًا لارتفاع مخاطرها، وكأبرز بنكين استخدما لهذا الصيغ نجد بنك السلام البحرين والبنك العربي الإسلامي الدولي، حيث بلغت نسبة الاستثمارات القائمة على المشاركة إلى إجمالي الاستثمارات 17,81% في البنك الأول و 17,62% في البنك الثاني، وهذا كمعدل وسطي ما بين الفترة 2011-2022؛ في حين حصرت هذه النسبة لدى البنوك الإسلامية الإماراتية ممثلة في بنك دبي وبنك عجمان ما بين 10% و 15% خلال نفس الفترة.

أما البنوك الإسلامية الأخرى فلم تتعدى فيها الاستثمارات التشاركية نسبة 10% من إجمالي الاستثمارات، فقد بلغت في المتوسط لدى كل من بنك التضامن اليمني، بنك البحرين الإسلامي، بنك الريان القطري، وبنك قطر الدولي الإسلامي نسبة 9,34%، 9,18%، 3,8%، 1,16% على التوالي، أما بنك قطر الإسلامي فقد توقف تمامًا عن القيام بالمشاركة في الاستثمارات خلال السنتين الأخيرتين وقد قدرت نسبتها الوسطية في هذا البنك ما بين 2011-2022، 0,34%.

المبحث الرابع: آليات تنمية الاستثمارات طويلة الأجل في البنوك الإسلامية

من خلال دراستنا لواقع الاستثمار طويل الأجل في البنوك الإسلامية، وجدنا أن هذا النوع من الاستثمارات يمثل نسبة ضئيلة جدًا من إجمالي استثماراتها، وهذا راجع لعدة أسباب ومعوقات جعلت من هذه البنوك تنحرف عن الدور التنموي المنوط بها.

الأمر الذي دفعنا إلى البحث عن آليات تساهم في تنمية ورفع نسبة مشاركة البنوك الإسلامية في المشاريع الاستثمارية طويلة الأجل، واستعادة مسارها المؤدي إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

المطلب الأول: تكييف الدور الرقابي للبنوك المركزية للتعامل مع البنوك الإسلامية

تعد الرقابة التي تقوم بها البنوك المركزية على البنوك بصفة عامة أمرًا بالغ الأهمية، خاصة فيما يتعلق بالتحكم في الكتلة النقدية المتداولة، والمحافظة على أموال المودعين، غير أن عدم مراعاة الطبيعة الخاصة لعمل البنوك الإسلامية وتطبيق نفس الأدوات الرقابية بالكيفية والكمية المطبقة على البنوك التقليدية ألحق بها ضرر، وحرمها من فرص التنافس والتوسع في المشاريع الاستثمارية خاصة منها طويلة الأجل؛ مما يتطلب إعادة النظر في معايير الرقابة المطبقة على البنوك الإسلامية، من أجل فتح المجال أمامها نحو الاستثمار والمساهمة في تحقيق التنمية.

الفرع الأول: استبعاد الودائع لأجل والودائع الاستثمارية من الاحتياطي القانوني

تشابه البنوك الإسلامية مع البنوك التقليدية من حيث أنواع الودائع، جارية، لأجل، واستثمارية، ويلجأ البنك المركزي إلى تطبيق سياسة الاحتياطي القانوني للتأثير على منح الائتمان بما يتناسب مع الوضعية الاقتصادية للبلد، وحماية أموال المودعين، وضمان صمود البنوك أمام الصدمات وطلبات السحب غير المتوقعة، وهذا من خلال إلزام البنوك بالاحتفاظ بأرصدة نقدية لديه في صورة سائلة أو شبه سائلة.

وعلى العموم ليس هناك اعتراضات حول تطبيق هذه السياسة على الحسابات الجارية لدى البنوك الإسلامية وفق الأسس السارية في البنوك التقليدية نظرًا لانعدام الفروق الجوهرية على هذا النوع من الودائع، بل الاعتراض يكمن في تطبيق هذه السياسة وبنفس النسبة على الودائع المدخرة من طرف أصحابها بغرض الاستثمار؛ حيث يعد البنك الإسلامي غير مدينًا بها، وإنما هو مؤتمن عليها، ولا يوجد التزام عليه بردها كاملة لأصحابها الذين هم شركاء له فيما يحقق استثمار هذه الحسابات من عائد أو خسارة، وهم يتقبلون كامل

الفصل الرابع : معوقات وآليات تنمية الاستثمار طويل الأجل في مصرف السلام الجزائر

المخاطرة في هذا الشأن⁽¹⁾. لذا نرى أن تطبيق سياسة الاحتياطي القانوني على الودائع الاستثمارية سيترتب عليه أضرار تتمثل في تعطيل جزء من أموال المودعين عن الاستثمار، ويحد من قدرة البنوك الإسلامية على القيام بالمشاريع الاستثمارية طويلة الأجل، ما يعني التأثير على المنافسة المصرفية العادلة. وعلى ضوء ما سبق يمكن⁽²⁾:

- تطبيق نسبة الاحتياطي القانوني كاملة على الحسابات الجارية كما هو الحال في البنوك التقليدية؛
- إعفاء ودائع الاستثمار المخصصة، وودائع الاستثمار العام المشترك طويل الأجل من نسبة الاحتياطي القانوني؛
- تطبيق نسبة الاحتياطي القانوني بصورة مخفضة على ودائع التوفير والاستثمار العام الأخرى التي يسمح بالسحب منها، وتزداد درجة التخفيض كلما زادت درجة النقص في السيولة أو السحب منها؛
- ويرى الدكتور سليمان ناصر "بأفضلية أن تبقى نسبة الاحتياطي القانوني لدى البنوك الإسلامية لا عند البنك المركزي، وذلك لمواجهة طلبات السحب، لأنه عند تطبيق نظام الاحتياطي الكلي ونقل هذا الاحتياطي في نفس الوقت إلى البنك المركزي، فلا يتصور بقاء جزء من الأموال تحت تصرف البنك لمواجهة تلك الطلبات، كما لا يمكن تصور أن كامل المودعين يتعاملون بال شيكات أو البطاقات البنكية، ويمكن فرض رقابة دورية من طرف السلطة النقدية لضمان التقيد بهذا النظام"⁽³⁾.

الفرع الثاني: وضع نسب ملائمة للسيولة لدى البنوك الإسلامية

تعد نسبة السيولة أحد أهم أدوات السياسة النقدية التي يتبعها البنك المركزي للتأثير والتحكم في الكتلة النقدية المعروضة وذلك وفقاً للظروف الاقتصادية السائدة؛ كما تعتبر من أهم المؤشرات التي يعتمد عليها العملاء في تقييم البنوك والمفاضلة بينهم، فهي تمثل خط الدفاع الأول لوقاية البنك من خطر الإفلاس، وتجسد قدرته على مواجهة الالتزامات ذات الأجل القصير، وهذه الخاصية تمتاز بها البنوك دون سواها من المؤسسات

¹: حمدي، محمد صالح. "علاقة البنك المركزي بالمصارف الإسلامية". مجلة الصراط كلية العلوم الإسلامية. العدد 01. (جامعة الجزائر 1: جويلية 2005)، ص 202-219.

²: صقر، محمد أحمد حسين، المحتسب بئينة محمد علي. "تكيف الدور الرقابي للبنوك المركزية للتعامل مع البنوك الإسلامية". مجلة دراسات للعلوم الإدارية. العدد 02. (الجامعة الأردنية: ديسمبر 2013)، ص 512-523.

³: سليمان، ناصر. علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية. (أطروحة دكتوراه). قسم علوم التسيير. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة الجزائر 03: الجزائر، 2005، ص 201.

الفصل الرابع : معوقات وآليات تنمية الاستثمار طويل الأجل في مصرف السلام الجزائر

المالية الأخرى⁽¹⁾؛ فهي لا تستطيع تأجيل صرف شيك مسحوب عليها، أو تأجيل دفع وديعة مستحقة الدفع هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإنه لا يمكنها مطالبة المقترضين بسداد ديونهم قبل موعد استحقاقها. ما سبق من إيجابيات لمؤشر السيولة لا يعني عدم وجود سلبيات لهذا المؤشر، فاحتفاظ البنك بمستوى عالي من السيولة ينجر عنه ضياع العوائد التي قد تنتج عن توظيفها، ما يعني تشكيك المتعاملين حول قدرته على القيام بالمشاريع الاستثمارية وتحقيق الأرباح، الأمر الذي يدفعهم إلى البحث عن مؤسسات مصرفية أخرى تحقق مبتغاهم.

كما أن هذه النسبة أصبحت محل اختلاف بين الأنظمة البنكية، وأحد أهم الإشكالات التي تواجه البنوك الإسلامية مع السلطات الرقابية، نظرًا لخصوصية عمل هذه البنوك (بنوك استثمارية تنموية تشتغل وفق ضوابط الشريعة الإسلامية)، واعتبار أن العديد من العناصر المكونة لنسبة قياس السيولة في البنوك التقليدية لا تتوافر لدى البنوك الإسلامية، كأذونات الخزينة، والسندات الحكومية، والأوراق التجارية المخصصة، ما يدفع هذه الأخيرة إلى استخدام ودائع العملاء الاستثمارية في صورة أصول سائلة لتغطية هذه النسبة، مما يضعف قدرتها على القيام بتمويلات استثمارية طويلة الأجل؛ لذلك وجب⁽²⁾:

- اعتبار الدائع الجارية لدى البنك قروضًا مضمونة لديه، وواجبة الأداء عند الطلب، لذلك يجب توفير سيولة لتغطيتها باستمرار، ولمواجهة طلبات السحب منها؛

- ودائع الاستثمار هي أموال وضعت من طرف أصحابها بغرض مشاركة البنك الإسلامي في استثمارها، ويلتزم هذا الأخير بأدائها عند استحقاق أجلها مع ما يؤول إليها من ربح، أو بعد خصم ما قد يلحقها من خسارة، لذلك فهذه الدائع ليست بحاجة إلى تغطية سائلة إلا بالقدر الذي تتيح فيه أنظمة البنك رد بعضها قبل استحقاقها، أو في حدود ما يتوقع سحبه منها في نهاية أجل استحقاقها؛

¹: برودي، نعيمة. "إدارة السيولة في البنوك الإسلامية التحديات والأدوات". المؤتمر الدولي الخامس عشر حول: التكامل المؤسسي للصناعة المالية والمصرفية الإسلامية. جامعة حسيبة بن بوعلي. (الشلف: 17 و 18 ديسمبر 2019)، ص 05.

²: فريجة، محمد هشام. "رقابة البنك المركزي على البنوك الإسلامية". مجلة حوليات للعلوم الاجتماعية والإنسانية . العدد 22. (جامعة قلمة: ديسمبر 2017)، ص 143 - 174.

الفصل الرابع : معوقات وآليات تنمية الاستثمار طويل الأجل في مصرف السلام الجزائر

- مراعاة عدم توفر سوق مالية إسلامية أمام البنوك الإسلامية، فعلى الرغم من توفر العديد من الأدوات المالية الإسلامية، فإنه بسبب غياب سوق التداول لا يمكن لهذه البنوك تسهيل تلك الأدوات في أي وقت ودون مخاطر أو تكلفة.
- وفي سبيل مراعاة طبيعة عمل البنوك الإسلامية اقترح الباحث بدران أحمد جابر على البنوك المركزية أن⁽¹⁾:
- تراعي آجال الودائع الاستثمارية في البنوك الإسلامية فتزيد النسبة المطلوب بها من السيولة في حالة الآجال القصيرة لهذه الودائع وتقل كلما زادت هذه الآجال؛
- تراعي عند حساب مكونات نسبة السيولة طبيعة العناصر والأصول التي تستطيع هذه البنوك التعامل بها وفق نظامها الإسلامي؛
- تراعي طبيعة استثمارات البنوك الإسلامية، التي تعتمد في الغالب على أصول رأسمالية عينية تتميز بسيولتها المنخفضة، لذلك مطالبة هذه البنوك بنسبة سيولة مرتفعة يحد من قدرتها على توجيه أموالها لأنشطة استثمارية حقيقية.
- كما نقترح قبول البنك المركزي لوديعة من طرف البنك الإسلامي في شكل مضاربات تظهر في ميزانيته على أنها أصول سائلة.

الفرع الثالث: القيام بوظيفة الملجأ الأخير للإقراض دون فائدة

- كما هو معلوم أن البنوك الإسلامية لا تتعامل بالفائدة أخذًا أو عطاءً، وعليه فإنها لا تستفيد من وظيفة البنك المركزي كملجأ أخير للحصول على سيولة، كما أنها لا تلجأ إليه لخصم الأوراق التجارية نظرًا للفائدة الربوية التي تخص هذه العملية أيضًا، الأمر الذي انعكس سلبيًا على أداء البنوك الإسلامية ودفعها إلى تبني إجراءات مصرفية انكماشية لمواجهة أية مخاطر محتملة؛ ومن أهم هذه الإجراءات ما يلي⁽²⁾:

¹: مطهري، كمال. تقييم العلاقة بين البنك المركزي والبنوك الإسلامية في ظل هيمنة البنوك التقليدية على الساحة المصرفية — دراسة حالة بنك البركة الجزائري. (أطروحة دكتوراه). قسم العلوم الاقتصادية. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة تلمسان: الجزائر، 2019. ص 212.

²: الحوارني، ياسر عبد الكريم محمد. "تقييم بعض جوانب اختلالات العلاقة الوظيفية بين البنك المركزي والمصرف الإسلامي". مجلة إسلامية المعرفة. العدد 16. (المعهد العالمي للفكر الإسلامي: مارس 1999)، ص 71-92.

الفصل الرابع : معوقات وآليات تنمية الاستثمار طويل الأجل في مصرف السلام الجزائر

- تجنب المشاريع الاستثمارية طويلة الأجل، وتوجيه سياسات الاستثمار وتوظيف الودائع في فترات تمويل قصيرة ومتوسطة الأجل؛
- الاحتفاظ بسيولة عالية لمواجهة الطوارئ، دون توظيفها والاستفادة منها في مجالات الاستثمار المنتجة، وتركها تتآكل بفعل فريضة الزكاة؛
- الحد من الاتجاه التمويلي في مجال الاستثمارات المتنوعة، والاكتفاء غالبًا بأساليب الاستثمارات على شكل مريحة بسبب ما تحققة هذه الأخيرة من سرعة في التسييل وضمان وثبات في العائد والتدفق النقدي.
- ما سبق من سلبيات لسياسة المقرض الأخير وسعر الخصم جعل البنوك الإسلامية أحوج لوجود مسعف أخير يراعي خصوصيتها وطبيعة عملها المصرفي، من أجل أن تؤدي دورها الاقتصادي والاجتماعي المنوط بها، لهذا سنقوم باقتراح جملة من الإجراءات من شأنها أن تساعد هذه البنوك على تصحيح مسارها التنموي القائم على المشاريع الاستثمارية طويلة الأجل، والتي تتمثل فيما يلي:
- يوفر البنك المركزي آلية القيام بدور الملجأ الأخير، وذلك بالاستعانة بتجربة بنك السودان المركزي الذي قام بإنشاء نافذتين، نافذة عجز السيولة يلجأ إليها البنك الذي يواجه مشكلة سيولة مؤقتة، وتحكم النافذة أسس وضوابط محددة تضمن مساعدة البنك في مواجهة مشكلة السيولة، ونافذة تمويل الاستثمار حيث قام بنك السودان المركزي بتوفير موارد بصيغة المضاربة المطلقة، تتنافس عليها البنوك عن طريق المزاد في إطار شروط محددة ويكون في شكل ودیعة استثمارية عامة، من أجل تحقيق هدفين يتمثل الكلي منها في معالجة القصور في موارد البنوك في توفير السيولة المطلوبة، أما الجزئي فيتمثل في معالجة مشكلة الموسمية في طلب التمويل المصرفي⁽¹⁾؛
- تقديم قرض حسن للبنك الإسلامي في حالة العجز ونقص في السيولة، أو أن يقوم البنك المركزي نفسه بوضع أمواله لدى البنك الإسلامي بصيغة المضاربة على أن يأخذ هامشًا للربح يختلف عن هامش بقية العملاء؛

¹: قندوز، عبد الكريم أحمد. إدارة السيولة في البنوك الإسلامية. الإمارات العربية المتحدة: صندوق النقد العربي، 2023. ص 25.

الفصل الرابع : معوقات وآليات تنمية الاستثمار طويل الأجل في مصرف السلام الجزائري

- مساهمة البنوك الإسلامية بنسبة معينة من ودائعها لدى البنك المركزي، فتشكل هذه المساهمة وديعة مصرفية واحدة يمنحها البنك المركزي لأي بنك إسلامي يواجه أخطار أو مشاكل توفر السيولة وأن يكون ذلك بلا فوائد؛

- وفي هذا الإطار قام بنك البركة الجزائري بإبرام اتفاقية مع بنك الجزائر، يحدد بموجبها بنك البركة سقفًا محددًا كل سنة من النقود التي يقوم بنك الجزائر باقتطاعها من حساب بنك البركة الجاري لديه، وذلك من أجل تلبية طلبات القروض التي تتقدم بها البنوك، ويتم فتح حساب ثاني لبنك البركة لدى بنك الجزائر لإيداع الفوائد المتحصل عليها من تلك القروض، وفي حالة وقوع بنك البركة في حالة تعثر، فإنه يحصل على تمويل من بنك الجزائر مقابل اقتطاع الفوائد لديه، وقد توقف العمل بهذه الاتفاقية سنة 2009⁽¹⁾.

الفرع الرابع: إلغاء السقف الائتماني على أساس عدم تعطيل أموال المودعين عن الاستثمار

يلجأ البنك المركزي أحيانًا وفي سبيل التحكم في حجم المعروض النقدي أن يضع سقف للتسهيلات والضمانات التي تقدمها البنوك للشخص الواحد سواء كان طبيعيًا أو معنويًا، ويحدد هذا السقف كنسبة من رأس مال البنك واحتياطياته؛ وقد نص البنك المركزي الجزائري في التعليمية رقم 74-94 الصادرة في 29 نوفمبر 1994، أن لا يتجاوز حجم الائتمان الممنوح لعميل واحد 25% من مجموع رأس مال الخاص بالبنك⁽²⁾.

وبما أن البنوك الإسلامية تقوم بمنح تمويلات عينية، حيث أن مقدار النقدية المقدم من طرفها يقابله في الغالب مقدار من السلع والخدمات، وبمعنى أدق فالكمية التي تعرضها البنوك الإسلامية من النقود تقابلها مقدار ما ينتج من السلع والخدمات، من خلال الاستثمار المباشر أو صيغ المشاركة والمضاربة (زيادة جانب الطلب الناجم عن زيادة القوة الشرائية يقابله زيادة في جانب العرض)؛ فتطبيق هذه السياسة يعني إجحاف في حقها وتعطيلًا لمواردها التي تتشكل غالبها من حسابات الاستثمار، وحرمانها من التوسع والقيام بالاستثمارات التنموية ذات الأجل الطويل؛ وعليه وجب إعادة النظر في تطبيق هذه السياسة على البنوك الإسلامية بما يتلاءم وخصائص الاستثمار والتمويل الإسلامي، وبناءً على هذا قمنا بصياغة الاقتراحات الآتية:

¹: بهون، علي عبد الحفيظ. خصوصية رقابة البنك المركزي الجزائري على البنوك الإسلامية. (رسالة ماجستير). قسم القانون العام. كلية الحقوق.

جامعة الجزائر 1: الجزائر، 2014، ص 222.

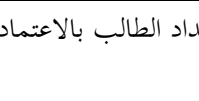
²: المادة 02 من التعليمية رقم 74-94 المؤرخة في 29 نوفمبر 1994 المتعلقة بتحديد القواعد الحذرة.

الفصل الرابع : معوقات وآليات تنمية الاستثمار طويل الأجل في مصرف السلام الجزائر

- تطبيق نسبة السقوف الائتمانية على أدوات الدين فقط كالمراجحة والسلم، وإعفاء الاستثمارات المباشرة والموجودات المسجلة في ميزانية البنك من شركات ومضاربات؛
- باعتبار أن البنوك الإسلامية تجمع بين مميزات كل من البنوك التجارية وبنوك الأعمال والاستثمار، اقترح سليمان ناصر وضع نسبة وسطية بين تلك المحددة في البنوك التجارية والمحددة في بنوك الأعمال والاستثمار، والنتيجة في النهاية ستكون رفع معدل توظيف الأموال بالنسبة للبنوك الإسلامية أكثر من البنوك التجارية⁽¹⁾.

من خلال ما سبق قمنا بتلخيص أدوات السياسة النقدية المقترحة والمناسبة لطبيعة عمل البنوك الإسلامية، خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (4-39): أدوات السياسة النقدية المناسبة لطبيعة عمل البنوك الإسلامية

الأداة التقليدية	البديل	الأداة المناسبة للبنوك الإسلامية
تحديد نسبة من الودائع كاحتياطي قانوني.		- تطبيق نسبة الاحتياطي القانوني على الحسابات الجارية، وإعفاء الحسابات الاستثمارية من هذه النسبة. - تطبيق نسبة مخفضة على ودائع الاستثمار، مع زيادة درجة التخفيض كلما زادت درجة النقص في السيولة. - بقاء نسبة الاحتياطي القانوني لدى البنوك الإسلامية لمواجهة طلبات السحب.
الاحتفاظ بسيولة نقدية عالية.		- تجنّب الودائع الاستثمارية من حساب نسبة السيولة النقدية. - وضع وديعة لدى البنك المركزي في شكل مضاربات، على أن تسجل في ميزانيته كأصول سائلة.
الإقراض وخصم الأوراق التجارية بمعدل فائدة.		- تقديم قرض حسن في حالة العجز ونقص السيولة. - اشتراك البنوك الإسلامية في وديعة لدى البنك المركزي بإمكان الاستعانة بها في حالة نقص السيولة.
تحديد سقف للتمويلات الممنوحة.		- تطبيق السقف الائتماني على أدوات الدين، واستثناء الصيغ التشاركية والاستثمارات المباشرة.

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على ما سبق.

¹: سليمان، ناصر. مرجع سبق ذكره. ص 204.

المطلب الثاني: ضمان استقرار موارد البنك الاستثمارية وتنميتها

بما أن البنوك الإسلامية هي مؤسسة مالية استثمارية بالدرجة الأولى كان لا بد أن تكون نسبة الودائع الاستثمارية ذات الأجل الطويل النسبة الغالبة من إجمالي مواردها؛ غير أن الواقع أثبت عكس ذلك، فبعد الدراسة التي أجريت على واقع هيكل الودائع العام عند عدد من البنوك الإسلامية خلال فترة زمنية معينة، تبين وجود هيمنة واضحة للإيداعات قصيرة الأجل على الهيكل العام للودائع لدى هذه البنوك (بنك السلام الجزائر كمثال)، لذا كان لا بد لنا من البحث عن آليات من شأنها أن تساعد البنوك الإسلامية على تنمية هذا النوع من الودائع.

الفرع الأول: تعزيز الإيداعات طويلة الأجل

لعل من أبرز الأسباب التي أدت إلى غياب أو نقص الودائع الاستثمارية طويلة الأجل في البنوك الإسلامية، والتي سببها هذا الأخير هي تلك التي أشار إليها الباحث "زيتوني عبد القادر"، الذي رجح أن نقص هذه النوع من الودائع يعود إلى ما يلي⁽¹⁾:

- قصور الحوافز التي توفرها الحسابات الاستثمارية طويلة الأجل، وذلك راجع إلى انخفاض معدل العائد، والذي سببه يعود إلى عدم التزام البنوك بالإفصاح عن نتائج الاستثمار وغياب المرونة بين الطرفين عند تحديد نسب توزيع الأرباح؛
- انخفاض درجة الثقة بين المودع والبنك بسبب عدم الإفصاح عن طبيعة المشاريع ودراسات الجدوى الخاصة بها، وصعوبة الحصول على كافة المعلومات اللازمة عن طبيعة وإجراءات الاستثمار ونتائجه؛
- تآكل قيمة المدخرات وعوائدها بفعل معدلات التضخم العالية التي تشهدها أغلب المجتمعات الإسلامية (يكون التأثير كبيراً في حالة الحسابات الطويلة، مقارنة بالحسابات قصيرة الأمد لأن المودع فيها يسترجع ماله في وقت قصير، الأمر الذي يمكنه من المحافظة على شيء من القدرة الشرائية. بناءً على ما سبق، كان لا بد من القيام بمجموعة من التدابير والإجراءات من أجل تغيير الهيكل العام لودائع البنوك الإسلامية، وتعزيز حجم الحسابات الاستثمارية طويلة الأجل، وتمثلت هذه التدابير فيما يلي:

¹ : زيتوني، عبد القادر. "نحو تعزيز الإيداعات طويلة الأجل بالمصارف الإسلامية حلول وتدابير". مجلة أبعاد اقتصادية . العدد 02. (جامعة بومرداس: ديسمبر 2023)، ص 107-133.

الفصل الرابع : معوقات وآليات تنمية الاستثمار طويل الأجل في مصرف السلام الجزائر

- معاملة أصحاب الودائع الاستثمارية كشركاء لا كمودعين، إن حجم أموال المودعين في البنوك الإسلامية يتجاوز بكثير حجم أموال المساهمين، ومع ذلك فإننا نجد أن المساهمين يتحكمون في إدارة البنك ويحققون نسبة أرباح أعلى مما يحققه المودعون. وفي هذا الصدد اقترح "صالح كمال" إنشاء هيئة المودعين وأصحاب الحسابات الاستثمارية، تهدف إلى المحافظة على أموالهم ومصالحهم ومراقبة سير النشاط بما يخدم أهداف المساهمين وأصحاب الموارد الخارجية، وتتكون من العملاء الذي لا تقل موارد أي منهم نسبة محددة من حسابات الاستثمار⁽¹⁾؛
- تجنب وضع حد أدنى لمقدار الوديعة طويلة الأجل، أي على البنك الإسلامي أن يقبل إيداعات الأفراد ولو كانت ضئيلة الحجم، وإدخالها في المشاريع الاستثمارية طويلة الأجل، على أن يستفيد أصحاب هذه الحسابات من الأرباح وتحملهم للخسارة حسب الاتفاق بين أطراف العقد؛
- تقديم الحوافز لأصحاب الحسابات الاستثمارية طويلة الأمد، كمنحهم عوائد مميزة، أو إفادتهم بخدمات وتسهيلات خاصة بهم دون غيرهم؛
- تحسين العائد على الإيداعات طويلة الأمد، وإذا كان في الوسع إعطاء أفضلية للمودع على حساب البنك ذاته⁽²⁾؛
- اقتراح خطط استثمارية طويلة الأجل، على غرار ما تم العمل به في بيت التمويل الكويتي، الخطة الاستثمارية لأغراض التعليم للقصر "جامعي": تم تصميم هذا المنتج من أجل تأمين تعليم جامعي للأبناء مستقبلاً، يتمكن الآباء من ادخار وتنمية المستحقات الدراسية المستقبلية لأبنائهم، ويمكن فتح هذا الحساب للابن من يوم ولادته، إلى أن يبلغ سن 14 عاماً، ويتم تحديد المبلغ الذي يقتطع شهرياً من حساب الولي، للوصول إلى المبلغ النهائي المستهدف والذي يتراوح بين 4.000 د. ك و120.000 د. ك، وتحدد سنوات الاستثمار ما بين 4 سنوات و18 سنة⁽³⁾.
- وفي هذا الصدد وفي سبيل جذب الودائع الاستثمارية، نجد أن بنك البركة الجزائري يتبع نفس خطوات بنك السلام التي تم توضيحها في الجدول رقم (4 - 15)، المتعلقة بنصيب الأرباح من الودائع الاستثمارية،

¹: صالح، كمال. تطور العمل المصرفي الإسلامي مشاكل وآفاق. المملكة العربية السعودية: البنك الإسلامي للتنمية، 1997. ص 14.

²: زيتوني، عبد القادر. "نحو تعزيز الإيداعات طويلة الأجل بالمصارف الإسلامية حلول وتدابير". مرجع سبق ذكره. ص 130.

³: للتفصيل أكثر، أنظر: بيت التمويل الكويتي. الشروط العامة للحسابات والخدمات المصرفية. تاريخ الاطلاع: 2024/09/05

<https://www.kfh.com/dam/jcr:b35245a7-8e56-4965-bf90-96c7eb3d6f83/AR-T&C-after%20modification.pdf>

الفصل الرابع : معوقات وآليات تنمية الاستثمار طويل الأجل في مصرف السلام الجزائر

حيث كلما طالت مدة الوديعة وكانت قيمتها أكبر من 50 مليون د. جزادت نسبة الربح التي يتحصل عليها العميل، كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (4-40): نصيب ودائع الاستثمار من الأرباح في بنك البركة الجزائري.

مدة الإيداع	نصيب المودع	نصيب البنك
3 أشهر	52,50%	47,50%
6 أشهر	53,80%	46,20%
9 أشهر	54,50%	45,50%
12 شهراً (= 50 مليون)	55,50%	44,50%
12 شهراً (+ 50 مليون)	57,00%	43,00%
24 شهراً (= 50 مليون)	59,00%	41,00%
24 شهراً (+ 50 مليون)	60,00%	40,00%
36 شهراً (= 50 مليون)	63,00%	37,00%
36 شهراً (+ 50 مليون)	64,00%	36,00%
48 شهراً (= 50 مليون)	65,00%	35,00%
48 شهراً (+ 50 مليون)	66,00%	34,00%
60 شهراً (= 50 مليون)	67,50%	32,50%
60 شهراً (+ 50 مليون)	70,00%	30,00%
أكثر من 60 شهراً (= 50 مليون)	72,00%	28,00%
أكثر من 60 شهراً (+ 50 مليون)	73,00%	27,00%

المصدر: بنك البركة. الشروط المصرفية. 08 سبتمبر 2024، على الساعة 14:00. <https://www.albaraka-bank.dz/storage/2023/07/Conditions-de-banque.pdf>

[.bank.dz/storage/2023/07/Conditions-de-banque.pdf](https://www.albaraka-bank.dz/storage/2023/07/Conditions-de-banque.pdf)

الفرع الثاني: إيجاد صيغة شرعية لتأمين و ضمان الودائع الاستثمارية

لا يوجد تعارض في ضمان الودائع الجارية (الودائع تحت الطلب) وإرجاعها لأصحابها في البنوك الإسلامية، بل إن اختلاف الفقهاء كان حول موضوع تأمين الودائع الاستثمارية القائمة على تشغيلها وتوظيفها وفق صيغة المضاربة، حيث قال بعضهم أن البنك (المضارب) أمين على هذه الودائع وغير ضامن لها، أي أنه غير مجبر على إرجاعها لأصحابها إلى في حالة التعدي أو التقصير، في حين اتجه مجموعة من الفقهاء وفي سبيل المصلحة العامة وتعزيز الثقة في البنوك الإسلامية وزيادة حجم الودائع ذات الطابع الاستثماري طويل الأجل إلى اقتراح أنظمة تأمين لهذا النوع من الودائع تقوم على أساس التكافل والتعاون

الفصل الرابع : معوقات وآليات تنمية الاستثمار طويل الأجل في مصرف السلام الجزائر

وتتوافق وأحكام الشريعة الإسلامية. وفي ضوء ما سبق وما تم التطرق إليه من قبل الباحثين في هذا الموضوع،

قمنا باقتراح آليات لتأمين الودائع الاستثمارية في البنوك الإسلامية، والتي تتمثل فيما يلي:

- إنشاء صندوق داخل البنك الإسلامي لمواجهة مخاطر الاستثمار التي قد تصيب ودائع المضاربة، حيث

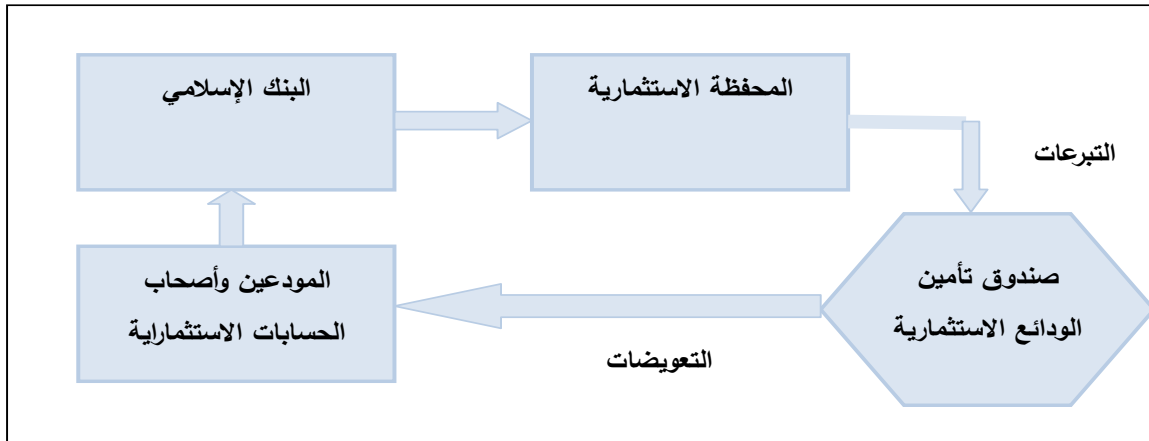
يتم تمويل هذا الصندوق من خلال اقتطاع نسبة من الأرباح الصافية للبنك قبل توزيعها على المساهمين والمودعين، شرط إعلام المودعين بهذا الصندوق وكيفية الاقتطاع عند إيداع أموالهم؛

- إنشاء مؤسسة للتأمين التكافلي خاصة بالبنوك الإسلامية العاملة في البلد، تقوم بتغطية الخسائر التي يمكن أن تطرأ على الودائع الاستثمارية فقط، يتم الاشتراك في هذه المؤسسة من طرف البنوك وفق قيم متساوية، مع الاستفادة من تغطية الخسائر في حالة عدم ثبوت التعدي أو التقصير.

- ضمان طرف ثالث للودائع الاستثمارية، تأسيس صندوق يتمتع بشخصية اعتبارية ذات استقلال مالي ضمن هيكل مؤسسة ضمان الودائع يسمى صندوق ضمان الودائع وفق مبدأ التكافل والتعاون، وإن ما يدفع للصندوق يكون على سبيل الإحسان والتبرع⁽¹⁾؛ وهذا بناءً على اقتراح السيد "منذر قحف" المتمثل في إنشاء صندوق مستقل تتكفل به الدولة يتمثل دوره في ضمان حد أدنى من العائد لأصحاب الودائع الاستثمارية، إضافة لضمان استثمارات البنك⁽²⁾.

ويوضح الشكل الموالي محاكاة لوجود طرف ثالث ضامن للودائع الاستثمارية في البنوك الإسلامية.

الشكل رقم (4-14): نموذج تأمين الودائع الاستثمارية في البنوك الإسلامية من خلال صندوق تأمين الودائع



المصدر: من إعداد الطالب بناءً على ما سبق

¹: جداه، عبد الكريم، منيرة دبي. "التأمين الإسلامي على الودائع المصرفية تجارب دول رائدة". المجلة الجزائرية للاقتصاد والتسيير. العدد 01، (جامعة وهران 2: جوان 2022)، ص 155-174.

²: خصاونة، أحمد سليمان محمود، شادي خليفة محمد أحمد. "التأمين على الودائع في المصارف الإسلامية في الأردن". مجلة كلية دار العلوم. العدد 113، (جامعة اليرموك: أبريل 2018)، ص 437-476.

الفرع الثالث: تعليم الأفراد وتثقيفهم في مجال الصيرفة الإسلامية

لو قمنا بمقارنة معدل النمو أو التغير في حجم الودائع بصفة عامة والودائع الاستثمارية طويلة الأجل بصفة خاصة بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية لوجدنا أن هذا المعدل يتغير بدرجة ضئيلة جدًا لدى هذه الأخيرة مقارنة بنظيرتها التقليدية، ولعل من أهم الأسباب التي أدت إلى ذلك هي ضعف المعرفة المالية الإسلامية لدى أغلب المتعاملين، وعدم استيعاب صيغ التمويل والاستثمار التي تتوافق مع الشريعة وخاصة منها التشاركية، لذا كان لا بد على البنوك الإسلامية القيام بما يلي:

- استخدام الحملات الإعلانية وتنظيم ورش عمل وندوات تعليمية لتثقيف العملاء حول الصيرفة الإسلامية، وفوائد الادخار طويل الأجل؛
- تعزيز ثقافة الاستثمار المشترك للمدخرات، وتحفيز الأفراد على ربطها بالأصول ذات الأداء العالي المتوقع (الاستثمارات طويلة الأجل)؛
- تعزيز ثقافة التمويل الجماعي، لأنه بمثابة وسيلة تدعم حتى وإن بشكل محدود الاستعداد النفسي للأفراد لتخصيص مدخراتهم على المدى الطويل، فالتمويل الجماعي يتسم بقدرته على تقليل المخاطر ويعزز من فرص نجاح الاستثمارات خاصة التنموية منها؛
- التوسع قدر الإمكان في تأسيس المشاريع الاستثمارية والترويج لها وتوفير خيارات كثيرة منها، مع الحرص على خلق مناخ من الثقة في سلامتها الاقتصادية وتوافر إمكانيات نجاحها، لأن ذلك مما يطمئن المدخرين ويحفزهم على المشاركة في رأسماله، استنادًا إلى الثقة في تقييم البنك الذي يروج له⁽¹⁾.

المطلب الثالث: آليات أخرى مختلفة

بالإضافة إلى الآليات السابقة، هناك آليات أخرى يمكن أن تساعد البنوك الإسلامية على التوسع والقيام بالمشاريع الاستثمارية طويلة الأجل، كآلية السوق المالي الإسلامي، والدخول في شراكة في صناديق الاستثمار وشركات المساهمة ذات الطابع الإسلامي، والانتقاء الجيد والدقيق للمستثمرين وفق أسس علمية.

الفرع الأول: آلية السوق المالي الإسلامي لتداول الصكوك الشرعية

يعتبر نشاط الأسواق المالية قاعدة رئيسية للنمو الاقتصادي، ولا يمكن لأي اقتصاد أن يحقق نتائج ملموسة دون رواج هذه السوق، فهي تيسر تداول الأوراق المالية المعبرة عن الأصول، والوسيلة الفعالة في

¹: زيتوني، عبد القادر. "نحو تعزيز الإيداعات طويلة الأجل بالمصارف الإسلامية حلول وتدابير". مرجع سبق ذكره. ص 128.

الفصل الرابع : معوقات وآليات تنمية الاستثمار طويل الأجل في مصرف السلام الجزائر

تحريك المدخرات إلى قنوات الاستثمار، وبقدر كفاءة هذه الوظيفة وملائمة الأوراق لحاجات السوق بقدر ما يحسن تخصيص الموارد، وبقدر ما يجعل تحركات الموارد المالية بين مختلف الاستخدامات رشيداً⁽¹⁾.

وقد سبق تكرار ذلك أن البنوك الإسلامية هي عبارة عن مؤسسات مالية تستبعد التعامل بالربا أخذاً وعطاءً، ما يمنعها من التعامل في الأسواق المالية التقليدية التي يتم خلالها بيع وشراء للأوراق المالية بفائدة ربوية؛ فإن الباحث "سامي حمود" يرى ضرورة سعي الجهات الرسمية إلى إنشاء وتطوير سوق رأس المال الإسلامي وتوفير الإطار التشريعي له، فبالإضافة إلى الأهداف المراد تحقيقها من إنشاء هذا السوق والسابقة الذكر، يرى هذا الباحث بأن غياب سوق مالي إسلامي أدى إلى هروب الأموال الإسلامية إلى الخارج بحثاً عن الاستثمار، حتى أضحى العالم الإسلامي دائئاً للعالم الخارجي بماله من موجودات خارجية تفوق ما عليه من ديون⁽²⁾؛

وفي ظل الأصوات المنادية بوجود سوق مالية إسلامية، تم إنشاء أول سوق في دولة البحرين عام 2002 وبمشاركة كل من البحرين والسعودية وماليزيا وأندونيسيا وبروناي والسودان، غير أن التجربة لم تصل لحد الآن للمستوى المطلوب، ما فوت على البنوك الإسلامية العديد من المزايا والحلول التي كانت ستساعد في تنمية مشاريعها الاستثمارية طويلة الأجل. ويمكن للأسواق المالية القيام بمهام حيوية من أهمها:

- تعبئة النقدية وتوجيهها نحو المشاريع الاستثمارية طويلة الأجل، والتي تتطلب تعبئة لرأس المال، وتتوقف هذه الأخيرة بدورها على معدلات الادخار وفرص الاستثمار، فالاستثمارات طويلة الأجل تحتاج إلى رؤوس أموال ضخمة لتغطيتها، ويتحقق لها ذلك من خلال السوق المالية؛
- توفر السوق المالي الإسلامي للبنوك الإسلامية مصادر تمويل متعددة وطويلة الأجل، مما يمكنها من استثمار أموالها استثماراً طويل الأجل، يساهم في تحقيق أهدافها التنموية المأمولة منها، وتحقيق رغباتها في الموازنة بين الربحية والسيولة والأمان⁽³⁾؛
- يساعد السوق المالي أصحاب الأوراق المالية على بيع أوراقهم بسرعة وبتكلفة منخفضة، ما يجعلهم أكثر استعداداً لتخصيص جزء أكبر من مدخراتهم للأدوات المالية طويلة الأجل؛

¹: يوسف، كمل محمد. المصرفية الإسلامية الأزمة والمخرج. الطبعة الثالثة. مصر: دار النشر للجامعات، 1998. ص 232-233.

²: سليمان، ناصر. مرجع سبق ذكره. ص 248.

³: دواية، أشرف محمد. دور الأسواق المالية في تدعيم الاستثمار طويل الأجل في المصارف الإسلامية. مرجع سبق ذكره. ص 302.

الفصل الرابع : معوقات وآليات تنمية الاستثمار طويل الأجل في مصرف السلام الجزائر

- يساهم السوق المالي في تسهيل نقل الملكيات الاستثمارية بين الأطراف، مما يعد عنصرًا أساسيًا للبنوك الإسلامية في مساعيها لتوسيع وتنويع أنشطتها الاستثمارية التنموية؛
- يتم من خلال الأسواق المالية الإسلامية تداول الصكوك الإسلامية ونخص بالذكر صكوك المضاربة والمشاركة، فهما يصلحان لكافة أنواع الاستثمارات الطويلة الأجل والمتوسطة، كما أنهما يصلحان لجميع أنواع الأنشطة الاقتصادية خاصة منها الصناعية والزراعية.

الفرع الثاني: آلية شركات المساهمة وصناديق الاستثمار

في الغالب ما تكون شركات المساهمة وصناديق الاستثمار عبارة عن شخصية معنوية مستقلة عن المستثمرين أو المساهمين وعن الجهة المكلفة بإدارتها، ويمكن توضيح إمكانية استخدامهما كأساليب تمويل واستثمار طويل فيما يلي:

أولاً: شركات المساهمة كآلية للاستثمار طويل الأجل

تعرف شركة المساهمة على أنها "تلك الشركة التي يقسم رأس المال فيها إلى أجزاء متساوية القيمة كل جزء يسمى سهمًا، فيشارك كل واحد بعدة أسهم وتكون هذه الأسهم قابلة للتداول، ويكون الشريك المساهم فيها مسئولاً أمام الغير بمقدار أسهمه ولا تأخذ اسم أحد الشركاء وإن كانت تتخذ لها اسماً يدل على غرضها"⁽¹⁾، أي لا تعتمد على العنصر الشخصي كما في شركات الأشخاص، بل تعتمد على العنصر المالي، أي ما يقدمه كل مساهم من حصة في رأس المال، دون النظر إلى شخصه، حيث لا يعرف المساهمون بعضهم بعضاً بالضرورة، ولا تنفسخ الشركة بينهم بخروج أحدهم أو دخوله أو موته، أو الحجر عليه⁽²⁾. ويتفق خبراء المصرفية الإسلامية على أن قيام البنوك الإسلامية بإنشاء شركات المساهمة أو المساهمة فيها يعد توجهاً ملحاً في ظل الواقع الاقتصادي للدول العاملة بها وفي ظل الأهداف المرجوة منها⁽³⁾؛ فشركات المساهمة للبنوك الإسلامية تعد من أنسب أشكال الاستثمار المتاحة لجمهور المدخرين، الذين ليست لهم مشاريع خاصة يستثمرون فيها مدخراتهم، ولا لديهم القدرة على تقويم المشاريع القائمة ولا على أن يصبحوا

¹: الحياط، عبد العزيز. الشركات في الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي. الطبعة الرابعة. الجزء الأول. لبنان: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، 1994. ص 86.

²: المصري، رفيق يونس. فقه المعاملات المالية. الطبعة الأولى. سوريا: دار القلم، 2005. ص 269.

³: زيتوني، عبد القادر. دور التصكيك الإسلامي في تفعيل الاستثمار طويل الأجل في المصارف الإسلامية. مرجع سبق ذكره. ص 28.

الفصل الرابع : معوقات وآليات تنمية الاستثمار طويل الأجل في مصرف السلام الجزائر

شركاء موصلين⁽¹⁾، كما أنها تعد من جهة أخرى من أحسن الأساليب الاستثمارية دعماً لتوجه تلك البنوك نحو الاستثمار طويل الأجل⁽²⁾؛ كما يمكن للبنوك الإسلامية الدخول في شركات إستراتيجية مع شركات مساهمة قائمة أو جديدة، هذه الشركات يمكن أن تتيح للبنك الدخول في مشاريع استثمارية جديدة، وتوسيع نطاق استثماراته.

ثانيا: صناديق الاستثمار الإسلامية كآلية لتنمية الاستثمار طويل الأجل

تعرف صناديق الاستثمار الإسلامية بأنها عقد شركة مضاربة بين إدارة الصندوق التي تقوم بالعمل فقط وبين المكتتبين فيه، الذين يمثلون في مجموعهم رب المال، فيدفعون مبالغ نقدية معينة إلى إدارة الصندوق التي تمثل دور المضارب، فتتولى تجميع حصيلة الاكتتاب التي تمثل رأس مال المضاربة، وتدفع للمكتتبين صكوكاً بقيمة معينة تمثل لكل منهم حصة شائعة في رأس مال الذي تقوم الإدارة باستثماره بطريقة مباشرة في مشروعات حقيقية مختلفة ومتنوعة أو بطريقة غير مباشرة كبيع وشراء أصول وأوراق مالية كأسهم الشركات الإسلامية، وتوزع الأرباح المحققة حسب نشرة الاكتتاب⁽³⁾؛ أما الخسارة فيتحملها المكتتبين في الصندوق (أرباب المال) ما لم يكن هناك تفريط أو تقصير من جانب إدارة الصندوق أدت إلى الخسارة. وتقوم الفكرة الأساسية للصناديق الاستثمارية على الأسس التالية⁽⁴⁾:

- قيام جهة معينة (بنوك وشركات الاستثمار) بإعداد دراسة اقتصادية لنشاط معين أو مشروع معين بحيث تبين جدوى الاستثمار في ذلك المجال؛
- قيام تلك الجهة بتكوين صندوق استثماري وتحديد أغراضه وإعداد نشرة الاكتتاب في الصندوق أو لائحة العمل للصندوق بحيث تتضمن كامل التفاصيل عن نشاط الصندوق وشروط الاكتتاب فيه وحقوق والتزامات مختلف الأطراف؛
- تقسيم رأس مال الصندوق الاستثماري إلى حصص أو أسهم مشاركة أو صكوك متساوية القيمة؛

¹: شابر، محمد عمر. نحو نظام نقدي عادل. الطبعة الثالثة. الولايات المتحدة الأمريكية: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 1992. ص 100-101.

²: زيتوني، عبد القادر. دور التصكيك الإسلامي في تفعيل الاستثمار طويل الأجل في المصارف الإسلامية. مرجع سبق ذكره. ص 28.

³: أحمد الحسني، أحمد حسن. صناديق الاستثمار دراسة وتحليل من منظور الاقتصاد الإسلامي. مصر: مؤسسة شباب الجامعة، 1999. ص 21.

⁴: خوجة، عز الدين محمد. صناديق الاستثمار الإسلامية. الطبعة الأولى. المملكة العربية السعودية: مجموعة دله البركة، 1993. ص 13-14.

الفصل الرابع : معوقات وآليات تنمية الاستثمار طويل الأجل في مصرف السلام الجزائر

- بعد تلقي الجهة المصدرة للصندوق أموال المكتتبين، تقوم باستثمار الأموال المجمعة لديها في المشاريع المحددة في نشرة الاكتتاب وتوزيع الأرباح في المدة والكيفية المتفق عليها.

أما عن مدى كونها آلية لتنمية الاستثمار طويل الأجل، فالأساس الذي بنيت عليه صناديق الاستثمار الإسلامية أكثر قدرة على جذب الموارد كمًّا وكيفًا، وبالتالي أكثر قدرة على ولوج شتى المجالات والميادين الاستثمارية، فطريقتها في تعبئة الموارد القائم على تقسيم رأس المال يمكنها من حيازة موارد ضخمة، وتحديدًا للعلاقة التي تجمعها مع المشتركين يهيئ لها المورد المناسب، وبالتالي متى اجتمع في المورد المالي طول الأجل وتقبل المخاطرة، ومتى اقترن ذلك بالوفرة والإدارة الاستثمارية الخبيرة المتخصصة كانت الرغبة ومن ثم القدرة على القيام بالاستثمارات وخاصة طويلة الأجل⁽¹⁾؛ وبناءً على ما سبق يمكن للبنوك الإسلامية المشاركة في رأس مال هذه الصناديق لاستثمار مدخراتها في مشروعات طويلة الأجل من خلال عقود المشاركة، حيث يتشارك البنك مع المستثمرين في الأرباح والخسائر.

الفرع الثالث: آلية انتقاء العملاء المستثمرين لتنمية الاستثمارات طويلة الأجل

من أبرز الأسباب التي تم التطرق إليها والتي دفعت بالبنوك الإسلامية إلى تجنب القيام بالاستثمارات طويلة الأجل والاستثمارات المنعقدة بصيغة المشاركة (المشاركة، المضاربة)، هي نوعية العملاء الممولين، حيث بات من النادر إيجاد عملاء تتوافر فيهم الشروط المناسبة التي تكسبهم ثقة البنك وتشجعه على إشراكهم في نشاطاته الاستثمارية؛ الأمر الذي فرض على البنوك الإسلامية بذل جهد مضاعف في عملية اختيار وانتقاء للمستثمرين المشاركين، والتي لا بد وأن تتم بطريقة وأسس علمية سليمة، من خلال قيام البنك بما يلي:

- الاطلاع على ممتلكات العميل المستثمر، وآخر التزاماته مع الغير، بالإضافة إلى تحليل ميزانيته العمومية وحساب الأرباح والخسائر على الأقل خلال الخمس سنوات الأخيرة؛

- تحليل خطط العميل الاستثمارية ومدى توافقها مع أهداف البنك الإسلامي، إضافة إلى تقييم القطاع أو المجال الذي ينوي العميل الاستثمار فيه، ودراسة مدى استقراره ونموه المتوقع؛

- إجراء المقابلة الشخصية مع العميل المضارب، والقيام بالزيارة الميدانية، من خلال قيام البنك الإسلامي بإرسال أحد موظفيه لمكان العميل بغيت الحصول على البيانات المطلوبة عنه، من واقع بيئة عمله ومحيط تعاملاته، حيث تتيح هذه الزيارة التعرف على أسلوب وطبيعة العمل الذي يقوم به

¹: زيتوني، عبد القادر. دور التصكيك الإسلامي في تفعيل الاستثمار طويل الأجل في المصارف الإسلامية. مرجع سبق ذكره. ص 29.

الفصل الرابع : معوقات وآليات تنمية الاستثمار طويل الأجل في مصرف السلام الجزائر

وتحديد مستوى تنظيمه وأسلوب إدارته وحجم الطاقة الإنتاجية... وغيرها وذلك من خلال الرؤية الفعلية لموقع العمل على الطبيعة⁽¹⁾؛

- وفي هذا الصدد اقترح الباحث "أبو الهيجاء إلياس" إنشاء مركز تأهيل لصغار رجال الأعمال (المشاريع الصغيرة والمتوسطة)، ليكونوا نواة لمنظمين مبدعين يتم مشاركتهم في مشاريع استثمارية طويلة الأجل، وذلك بعد التأكد من جدارتهم هم ومشروعاتهم من حيث الضوابط الشرعية والاقتصادية والإدارية⁽²⁾.
ليس هناك ما يضمن بأن تتم عملية اختيار العميل بصورة كاملة الدقة ومضمونة النتائج، وتظل احتمالات عدم كفاءته أو عدم قيامه بمهامه على الوجه المطلوب قائمة، وبالتالي لا بد على البنك القيام بالمتابعة الميدانية للعميل وإلزامه بمسك دفاتر حسابية في فترات زمنية منتظمة يتم فيها تدوين جميع البيانات والمعلومات الخاصة بكل فترة، على أن يقوم البنك الإسلامي بمراجعتها بشكل كامل ودقيق من قبل متخصصين في هذا العمل.

¹: أبو زيد، محمد عبد المنعم. نحو تطوير نظام المضاربة في المصارف الإسلامية . الطبعة الأولى. مصر: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 2000. ص 223-224.

²: أبو الهيجاء، إلياس عبد الله. مرجع سبق ذكره. ص 167.

خلاصة الفصل الرابع:

يلاحظ من خلال هذا الفصل أن تجربة الصيرفة الإسلامية في الجزائر تعد تجربة محدودة، نظرًا للتأخر في التأسيس الذي أتى من خلال قانون النقد والقرض 90-10، وكذا محدودية نشاطها فهي مقتصرة على بنكين إسلاميين فقط هما بنك البركة، و مصرف السلام، وعدد محدود من الشبايك الإسلامية في البنوك التقليدية الذي تم تأطيرها وتنظيمها من خلال النظام 18-02، والنظام 20-02، الأمر الذي انعكس على حجم نشاطها مقارنة بنشاط البنوك التقليدية.

وقد أثبتت التقارير والبيانات المالية السنوية لمصرف السلام الجزائر بأن هذا الأخير لا يختلف عن البنوك الإسلامية الأخرى من حيث حجم الاستثمارات طويلة الأجل، حيث لم يمثل هذا النوع من الاستثمارات سوى نسبة ضئيلة من إجمالي التمويلات والاستثمارات طيلة سنوات الدراسة؛ وهذا بالنظر لتأثره بمجموعة من العوامل والمعوقات، منها ما يتعلق بالتنظيمات والقوانين التي صممت خصيصًا للعمل المصرفي التقليدي، مثل العلاقة مع البنك المركزي الذي وان اعترف بالعمل المصرفي الإسلامي إلا أنه لم يعدل بعض القواعد بما يتناسب وخصوصية البنك الإسلامي، كنسبة الاحتياطي الإجباري، والسيولة القانونية، وسعر إعادة الخصم... الخ، وعوامل أخرى تتعلق بموارد البنك الخارجية التي تعكس مدى استعداد المتعاملين لمشاركة البنك الإسلامي في المشاريع الاستثمارية طويلة الأجل، بالإضافة إلى عوامل ومعوقات أخرى تتمثل في نقص المتعاملين المستثمرين الذين تتوفر فيهم المواصفات الضرورية التي تسمح لهم بكسب ثقة البنك، وأخرى تتعلق بصيغ الاستثمار ذاتها.

يمكن مساعدة البنوك الإسلامية عامة والجزائرية خاصة بالتوسع في حجم الاستثمارات طويلة الأجل، من خلال إعادة النظر في معايير الرقابة المطبقة من طرف البنوك المركزية على أن تأخذ بعين الاعتبار الطبيعة الخاصة لعمل هذه البنوك؛ كما يمكن للبنوك الإسلامية أن تستعيد دورها التنموي الذي نظر له المؤسسون من خلال إيجاد آلية لتأمين الودائع الاستثمارية، وتعليم الأفراد وتثقيفهم في مجال الصيرفة الإسلامية من أجل المحافظة على الموارد وتنميتها، بالإضافة إلى المشاركة في صناديق الاستثمار وشركات المساهمة، والعمل بطرق جديدة لاختيار المستثمرين المناسبين لتجنب المخاطر الائتمانية.

الخاتمة العامة

لقد أثبتت الأزمة الاقتصادية العالمية 1929 مدى ضعف النظام المصرفي التقليدي القائم على الفائدة الربوية، ما دفع بعض الباحثين الاقتصاديين الغربيين للدعوة إلى استبدال هذا النظام بنظام المشاركة؛ كما أن تحرر الدول العربية الإسلامية فتح المجال أمام العلماء والفقهاء المسلمين إلى إبراز أفكارهم الراضة للنظام المالي الربوي، والساعية إلى بناء نموذج الوساطة المالية القائم على أسس الشريعة الإسلامية، الغنم بالغرم، والخراج بالضمان. غير أن تجسيد هذه الأفكار على أرض الواقع لم يحدث إلى غاية سنة 1975 أين تم تأسيس بنك دبي الإسلامي بالإمارات، والبنك الإسلامي للتنمية بالمملكة العربية السعودية، وكان الغرض من إنشائهما هو دعم التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي من خلال تمويل مشروعات الهياكل الأساسية، وكذلك جذب المدخرات واستثمارها في قطاع الزراعة والصناعة والعقارات، ما يفرض على هذه البنوك القيام بالنشاطات الاستثمارية طويلة الأجل التي يغلب عليها طابع المخاطرة.

غير أن المتتبع لمسيرة البنوك الإسلامية يرى أنها لم تركز على أدوارها التنموية التي تأسست من أجلها، حيث تشير العديد من الدراسات إلى ظاهرة جنوح هذه البنوك إلى الاستثمارات قصيرة الأجل وعقود المداينات أو البيوع، على حساب الاستثمارات طويلة الأجل وعقود المشاركات، نظرًا لما تتميز به الأولى من سهولة ومرونة في تطبيقها، ولما تنطوي عليه الأخيرة من معوقات ومخاطر في التطبيق. وبناء على ذلك تناولت الدراسة الحالية موضوع البنوك الإسلامية بوجه عام وواقع الاستثمار طويل الأجل على وجه الخصوص، حيث تم تخصيص الفصل الأول للجانب النظري للبنوك الإسلامية، والفصل الثاني لصيغ التمويل والاستثمار لهذه البنوك، أما الفصل الثالث فيتناول واقع الاستثمار طويل الأجل في عينة من البنوك الإسلامية، وخصص الفصل الرابع لمعوقات وآليات تنمية الاستثمار طويل الأجل في بنك السلام الجزائر.

أولاً: اختبار فرضيات الدراسة

- من خلال الدراسة تم نفي الفرضية الأولى التي مفادها " تقتصر الأنشطة الرئيسية للبنوك الإسلامية على توفير صيغ التمويل الإسلامي"، وذلك على اعتبار أن الأنشطة الرئيسية للبنوك الإسلامية تشمل صيغ وأساليب الاستثمار التي تندرج ضمن عقود المشاركات القائمة على تقاسم الأرباح وتحمل الخسارة في حال وقوعها؛ وصيغ تمويلية ضمن عقود البيوع أو المعاوضات تبرم بين طرفين بهدف تملك أصل أو سلعة وتنتهي بملكية أحد العوضين؛ وصيغ تمويلية أخرى قائمة على التبرع والإحسان، بالإضافة إلى تقديم مجموعة من الخدمات المصرفية أسوة بنظيراتها التقليدية.

- من خلال الدراسة تم تأكيد الفرضية الثانية التي مفادها "استحوذ الاستثمار طويل الأجل على جزء قليل من سياسات توظيف الأموال في البنوك الإسلامية محل الدراسة"، حيث أن الاستثمارات طويلة الأجل لم تمثل سوى نسبة ضئيلة جدًا من مجمل الاستثمارات لدى البنوك الإسلامية السعودية، والبنوك الإسلامية الأردنية، وكذلك نفس الأمر بالنسبة للبنوك الإسلامية الجزائرية الممثلة بمصرف السلام الجزائري.

- من خلال الدراسة تم نفي الفرضية الثالثة القائلة " يتأثر النشاط الاستثماري للبنوك الإسلامية بمجموعة من المتغيرات الاقتصادية "، وذلك على اعتبار أن حجم التمويلات والاستثمارات لدى مصرف السلام الجزائري تأثر بشكل مباشر عند تغير حجم الإنفاق الحكومي فقط، في حين أنه لم يكن هناك استجابة الودائع والاستثمارات لدى المصرف لتغير معدلات التضخم ومتوسط الأجور والعمالة.

- من خلال الدراسة تم تأكيد الفرضية الرابعة التي مفادها "يعود ضعف الاستثمار طويل الأجل في البنوك الإسلامية إلى نقص الموارد المالية ذات الأجل الطويل، بالإضافة إلى سياسة البنك المركزي التي لا تتلاءم مع طبيعة عمل هذه البنوك"، حيث بلغت نسبة الودائع قصيرة الأجل في المتوسط لدى مصرف السلام أكثر من 68% من إجمالي موارده؛ كما أن رقابة البنك المركزي على الودائع دفعت بالبنوك الإسلامية إلى الاحتفاظ بجزء كبير من مواردها الاستثمارية، الأمر الذي أثر سلبًا على الاستثمارات طويلة الأجل.

- من خلال الدراسة تم تأكيد الفرضية الخامسة التي مفادها "تكييف الدور الرقابي للبنوك المركزية للتعامل مع البنوك الإسلامية ومشاركة هذه الأخيرة في صناديق الاستثمار وشركات المساهمة سينجم عنه زيادة في حجم الاستثمار طويل الأجل"، فاستبعاد الودائع لأجل من معدل الاحتياطي القانوني ونسبة السيولة سيسمح للبنوك الإسلامية باستغلال كل مواردها الاستثمارية وبالتالي التوسع في المشاريع طويلة الأجل، كما أن شركات المساهمة وصناديق الاستثمار أكثر قدرة على جذب الموارد كمًا وكيفًا، وبالتالي أكثر قدرة على الولوج إلى شتى المجالات والميادين الاستثمارية.

ثانيا: نتائج الدراسة

توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج، نلخصها في النقاط التالية:

- تتشابه البنوك الإسلامية مع نظيرتها التقليدية من حيث مصادر الأموال وطبيعتها، باستثناء الودائع لأجل (الودائع الاستثمارية)، فهي بالنسبة للبنوك التقليدية عبارة عن قروض والبنك ملزم بإرجاعها إلى أصحابها مع الفوائد، أما في البنوك الإسلامية فهي وودائع مخرجة على عقد المشاركة أي أن أصحابها يشتركون مع البنك في الأرباح وتحمل الخسائر.
- تتنوع صيغ التمويل في البنوك الإسلامية، بحيث تلائم جميع أوجه الاستثمارات قصيرة، متوسطة، وطويلة الأجل، وفي كل مجالات العمل المشروعة.
- يعتبر الاستثمار طويل الأجل في البنوك الإسلامية عملية توظيف للموارد المالية لآجال طويلة في مشاريع إنتاجية ضخمة، بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وكذا تعظيم الأرباح للحفاظ على المال وتنميته.
- تدني نسبة الموارد المالية الذاتية لدى البنوك الإسلامية السعودية، وكذلك الأردنية حيث لم تمثل سوى نسبة هامشية وضئيلة من إجمالي الموارد المالية، مما يؤكد وجود خلل في الهياكل التمويلية لهذه البنوك.
- نسبة الودائع طويلة الأجل إلى إجمالي الموارد ضعيفة ومتوسطة في البنوك الإسلامية السعودية، ومرتفعة في البنوك الإسلامية الأردنية، خاصة لدى البنك العربي الإسلامي الدولي، وبنك صفوة الإسلامي، الأمر الذي يمكنهما من تبني إستراتيجية استثمارية طويلة الأجل.
- لم تقم الإدارة الاستثمارية للبنوك الإسلامية المعنية بالدراسة باستغلال ما هو متاح لديها من موارد مالية طويلة الأجل نحو الاستثمارات طويلة الأجل، حيث تم توجيه الجزء الأكبر من هذه الموارد وخاصة منها الودائع نحو الاستثمارات قصيرة ومتوسطة الأجل، والاحتفاظ بالجزء الباقي على شكل سيولة واحتياطات نقدية.
- تدني نسبة الاستثمارات طويلة الأجل إلى مجمل الاستثمارات في البنوك الإسلامية محل الدراسة، بل واقتربت من 0% في سنوات معينة لدى كل من بنك الإنماء، بنك الجزيرة، البنك العربي الإسلامي الأردني، ولم تتجاوز 19% لدى بنك البلاد، و 29% لدى بنك صفوة الإسلامي، ما يعكس رغبة هذه البنوك في تحقيق الأرباح بعيداً عن المخاطرة، والابتعاد عن تحقيق أهدافها المعلنة المتمثلة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

- على الرغم من النمو المتواصل للصيرفة الإسلامية في الجزائر خاصة بعد النظام 18-02، والنظام 20-02، إلا أن حصتها من السوق المصرفي الكلي ضئيلة جدًا، ما يعني محدودية قدرتها على ترسيخ ثقافة المالية الإسلامية في الجزائر.
- حجم الموارد المالية الذاتية لدى مصرف السلام الجزائر يتناقص مع مرور السنوات، عكس الودائع طويلة الأجل التي تتزايد، غير أن نسبة هذه الأخيرة ضعيفة جدًا مقارنة بمحمل موارد البنك حيث لم تتجاوز 07% خلال فترة الدراسة.
- باستثناء سنة 2013 و 2014 لم يقيم مصرف السلام الجزائر بتوجيه ما هو متاح لديه من موارد مالية طويلة الأجل نحو المشاريع المخصصة لها، ما يعني أن هذا البنك لا يختلف عن البنوك الأخرى من حيث توجيه جزء من هذه الموارد نحو الاستثمارات قصيرة الأجل، والاحتفاظ بالجزء الباقي في شكل سيولة عاطلة.
- لم تتجاوز نسبة الاستثمارات طويلة الأجل إلى محمل الاستثمارات لدى مصرف السلام 04% خلال فترة الدراسة، باستثناء سنة 2012 حيث بلغت هذه النسبة 15,02%، ما يعني أن البنك يفضل كذلك الدخول في الاستثمارات ذات الأجل القصير والريح المضمون.
- الأساليب والأدوات الرقابية التي يطبقها البنك المركزي على البنوك الإسلامية، لا تتفق في مجملها مع طبيعة عمل هذه الأخيرة، وفي مقدمة ذلك سياسة الاحتياطي القانوني، السيولة النقدية، معدل الخصم، السقوف الائتمانية والمقرض الأخير، مما يعد معوقًا لنشاطها وأهدافها الاستثمارية.
- الفكر الربوي لدى المودعين وعدم الاستعداد لتحمل المخاطرة انعكس على هيكل موارد بنك السلام، حيث أن النسبة الأكبر للموارد المالية لدى البنك عبارة عن ودائع قصيرة الأجل، ما يحد من قدرته على القيام والتوسع في المشاريع الاستثمارية طويلة الأجل.
- قلة المتعاملين (المستثمرين) الذين تتوفر فيهم الشروط اللازمة، بالإضافة إلى المخاطر العالية التي ترتبط بصيغ الاستثمار القائمة على المشاركة نظرًا لعدم وجود الضمان، دفع البنوك الإسلامية إلى التركيز على صيغ التمويل القائمة على البيوع والإجارة، والتي تتميز في غالب الأحيان بقصر أجلها.

ثالثاً: الاقتراحات

- في ظل النتائج النظرية والتطبيقية، نختتم الدراسة بجملة من الاقتراحات نبرزها في النقاط التالية:
- على السلطات الرقابية مراعاة طبيعة عمل البنوك الإسلامية، وإصدار تشريع خاص بها ينظم عملها، مع اعتماد أساليب وأدوات رقابية مناسبة تتفق مع طبيعة نشاطها.
 - على البنوك الإسلامية البحث عن موارد مالية خارجية تتميز بالثبات، وذلك من خلال ابتكار وتطوير آليات تكوين الأوعية الاستثمارية المستقلة، كالصناديق الاستثمارية، وشركات المساهمة لكونها تتمتع بمشاركة جماهيرية واسعة تساعد على تغيير هيكلية الموارد المالية لديها.
 - يجب إعادة النظر في سياسة تطبيق نسبة الاحتياطي القانوني، والسيولة القانونية من قبل البنك المركزي، بحيث لا بد أن تطبق على الودائع الجارية فقط دون الاستثمارية، مراعاة لطبيعة العلاقة القائمة بين البنوك الإسلامية وأصحاب الودائع الاستثمارية، والتي يحكمها عقد المضاربة.
 - إتاحة المجال أمام البنوك الإسلامية للاستفادة من وظيفة البنك المركزي كملجأ أخير للإقراض، وذلك من خلال تقديم قرض حسن للبنك الإسلامي في حالة العجز ونقص في السيولة، أو أن يقوم البنك المركزي نفسه بوضع أمواله لدى البنك الإسلامي بصيغة المضاربة على أن يأخذ هامشاً للربح يختلف عن هامش بقية العملاء؛
 - تطبيق نسبة السقوف الائتمانية على أدوات الدين فقط كالمراجحة والسلم، وإعفاء الاستثمارات المباشرة والموجودات المسجلة في ميزانية البنك من شركات ومضاربات؛
 - إعادة توجيه البنوك الإسلامية نحو المشاركة كأساس لعمليات التمويل، من خلال معالجة مشكلة المخاطر الأخلاقية، وذلك إما بسياسة الردع التي تكون بسن قوانين تحمي الحقوق في عقود المشاركات، وتدفع طرفي العقد لا سيما الطرف المشكوك بالتزامه إلى سلوك يماثل المفترض فيه؛ أو من خلال سياسة التحفيز كأن يقول البنك للعميل المضارب أنه في حالة تحقق ربح يزيد على النسبة المتوقعة في دراسة جدوى المشروع، فإنه متبرع لك بحصتي فيه.
 - إنشاء صندوق ضمان الودائع الاستثمارية ممول من طرف البنوك الإسلامية لتحفيز المودعين.
 - إنشاء مؤسسة للتأمين التكافلي خاصة بالبنوك الإسلامية العاملة في البلد، تقوم بتغطية الخسائر التي يمكن أن تطرأ على الودائع الاستثمارية فقط.

- تغيير طريقة عمل البنوك الإسلامية التي تقوم على انتظار العملاء وتمويلهم حسب رغباتهم، بل عليها أن تبحث هي بنفسها عن الفرص الاستثمارية وأن تقنع العملاء بجدوى التعاون والمشاركة معها في الاستثمار، خاصة منها طويل الأجل.
- على البنوك الإسلامية أن لا تركز على منافسة البنوك التقليدية الأمر الذي يجعلها تقوم بتمويل الاستثمارات قصيرة الأجل وبواسطة صيغ التمويل القائمة على المدائنة، وتحمل دورها الرئيسي الذي أنشأت من أجله ألا وهو تحقيق التنمية والقيام بالمشاريع الاستثمارية الضخمة التي تكون في الغالب من خلال صيغ المشاركة.
- التكثيف من البرامج والحملات التوعوية للتعريف بطبيعة عمل البنوك الإسلامية، والضوابط الشرعية التي تحكمها، وبيان الأهمية الاقتصادية لها على مستوى الفرد والاقتصاد الوطني.

رابعاً: آفاق الدراسة

يمكن التوسع في هذه الدراسة من معالجة المواضيع التالية:

- الدور التنموي للبنوك للإسلامية بين تنظير المؤسسين والواقع العملي — دراسة مقارنة بين بنوك إسلامية تعمل في نظام مالي إسلامي وبنوك إسلامية تعمل في نظام تقليدي.
- أثر بعض المتغيرات الاقتصادية على الاستثمار طويل الأجل في البنوك الإسلامية.
- آليات تنمية الودائع الاستثمارية طويلة الأجل في البنوك الإسلامية الجزائرية.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

المصادر:

القرآن الكريم.

1. صحيح مسلم، دار المغني للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، 1998.
 2. البخاري أبي عبد الله، صحيح البخاري، المجلد الأول، الجزء الثاني، 2016.
 3. بن الحجاج أبي الحسين مسلم، صحيح مسلم كتاب المساقاة، الطبعة الأولى، الجزء الأول، دار أحياء الكتب العربية، لبنان، 1991.
 4. الترمذي أبي عيسى محمد، جامع الترمذي، طبعه محمد بن صالح الراجحي، بيت الأفكار الدولية للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، د.ت.
 5. بن كثير القرشي الدمشقي أبي الفداء إسماعيل بن عمر، تفسير القرآن العظيم، دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، 2000.
 6. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، الجزائري.
- الكتب:
1. إبراهيم العبيدي إبراهيم عبد اللطيف، المصرفية الإسلامية مفاهيمها وخصائصها وتطبيقاتها، الطبعة الأولى، دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري، الإمارات العربية المتحدة، 2015.
 2. ابن خلكان عبد الصادق، بيع المرابحة للآمر بالشراء كما تجر به المصارف المغربية "دراسة فقهية"، الطبعة الأولى، المطبعة والوراقة الوطنية، المغرب، 2011.
 3. ابن قدامة موفق الدين أبي محمد، المغني الشرح الكبير، الطبعة الأولى، الجزء الخامس، مطبعة المنار، مصر، 1929.
 4. ابن ماجة الحافظ أبي عبد الله، سنن ابن ماجة، الجزء الثاني، كتاب الصدقات، باب القرض، دار إحياء الكتب العربية، مصر، د. ت.
 5. ابن منظور أبي الفضل جمال الدين، لسان العرب، المجلد الثالث عشر، نشر أدب الحوزة، إيران، 1984.
 6. ابن منظور أبي الفضل جمال الدين، لسان العرب، المجلد الثامن، نشر أدب الحوزة، إيران، 1985.
 7. ابن منظور أبي الفضل جمال الدين، لسان العرب، المجلد الثاني، نشر أدب الحوزة، إيران، 1985.
 8. ابن منظور أبي الفضل جمال الدين، لسان العرب، المجلد الحادي عشر، نشر أدب الحوزة، إيران، 1985.

9. ابن منظور أبي الفضل جمال الدين، لسان العرب، المجلد الرابع، نشر أدب الحوزة، إيران، 1985.
10. ابن منظور أبي الفضل جمال الدين، لسان العرب، المجلد السادس، نشر أدب الحوزة، إيران، 1985.
11. ابن منظور أبي الفضل جمال الدين، لسان العرب، المجلد العاشر، نشر أدب الحوزة، إيران، 1956.
12. ابن نجيم زين الدين، البحر الرائق شرح كنز الدقائق ، الجزء السابع، دار الكتب العربية الكبرى، المملكة العربية السعودية، د.ت.
13. أبو الفتح أحمد، كتاب المعاملات في الشريعة الإسلامية والقوانين المصرية، الطبعة الأولى، الجزء الأول، مطبعة البوسفور بشارع عبد العزيز، مصر 1913.
14. أبو الهول محي الدين يعقوب، تقييم أعمال البنوك الإسلامية الاستثمار دراسة تحليلية مقارنة، الطبعة الأولى، دار النفاس للنشر والتوزيع، الأردن، 2012.
15. أبو زيد محمد عبد المنعم، نحو تطوير نظام المضاربة في المصارف الإسلامية ، الطبعة الأولى، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، مصر، 2000.
16. أبو عبيد آلاء راشد، الاستثمار طويل الأجل في البنوك الإسلامية الواقع الحالي وإمكانيات التطوير، رسالة ماجستير، قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة اليرموك، الأردن، 2009.
17. أبوزهرة محمد، تحريم الربا، الطبعة الثانية، الدار السعودية للنشر والتوزيع، السعودية، 1985.
18. أبوزيد محمد عبد المنعم، الضمان في الفقه الإسلامي وتطبيقاته في المصارف الإسلامية ، الطبعة الأولى، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، الأردن، 1996.
19. أبوزيد محمد عبد المنعم، المضاربة وتطبيقاتها في المصارف الإسلامية ، الطبعة الأولى، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، مصر، 1996.
20. أبي البركات عبد الله، عابدين محمد أمين، البحر الرائق شرح كنز الدقائق ، الطبعة الأولى، الجزء السادس، دار الكتب العلمية، لبنان، 1997.
21. أبي الحسين أحمد، معجم مقاييس اللغة، الجزء الخامس، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، د. ت.
22. أحمد إرشيد محمود عبد الكريم، الشامل في معاملات وعمليات المصارف الإسلامية ، الطبعة الثانية، دار النفاس للنشر والتوزيع، الأردن، 2007.

23. أحمد الحسني أحمد حسن، صناديق الاستثمار دراسة وتحليل من منظور الاقتصاد الإسلامي ، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1999.
24. أحمد السيد عبد الحليم، الوقف الخيري ودوره في تدعيم المشروعات الناشئة ، سلسلة دراسات إسلامية اقتصادية، مركز الدراسات الفقهية والاقتصادية، مصر، د.ت.
25. إسماعيل إبراهيم عبد الباقي، إدارة البنوك التجارية، الطبعة الأولى، دار غيداء للنشر والتوزيع، الأردن، 2016.
26. بابلي محمود محمد، إعمار الأرض في الاقتصاد الإسلامي واستثمار خيراتها بما ينفع الناس ، الطبعة الأولى، المكتب الإسلامي للطباعة والنشر، لبنان 1988.
27. باقر الصدر محمد، البنك اللاربوي في الإسلام، مكتبة جامع النقي العامة، الكويت، 1968.
28. بدر بن علي بن عبد الله الزامل، الحسابات الاستثمارية لدى المصارف الإسلامية تأصيلها النظري وأساليب توزيع أرباحها، الطبعة الأولى، دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، 2009.
29. بدران أحمد جابر علي، المشاركات الزراعية وتطبيقاتها العملية في المصارف الإسلامية (نموذج لعقد المزارعة- عقد السلم)، مركز الدراسات الفقهية والاقتصادية، مصر، د.ت.
30. بدران أحمد جابر، مبادئ وضوابط ومعايير التمويل الإسلامي ، الطبعة الأولى، مركز الدراسات الفقهية والاقتصادية، مصر، 2014.
31. البغدادى محمد سعيد، الوقف وأثره في تنمية الاقتصاد الإسلامي ، دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري، الإمارات، 2017.
32. البغوي أبي محمد الحسين، التهذيب في فقه الإمام الشافعي ، الطبعة الأولى، الجزء الثالث، دار الكتب العلمية، لبنان، 1997.
33. بلعجوز حسين، مخاطر صيغ التمويل في البنوك الإسلامية والبنوك الكلاسيكية دراسة مقارنة ، مؤسسة الثقافة الجامعية، 2009.
34. بن إبراهيم الغالي، أبعاد القرار التمويلي والاستثماري في البنوك الإسلامية ، الطبعة الأولى، دار النفاس للنشر والتوزيع، الأردن، 2012.

35. بن أبي العباس شمس الدين محمد، وآخرون، نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج، الطبعة الثالثة، الجزء الخامس، دار الكتب العلمية، لبنان، 2002.
36. بن سعد خالد، الأسس النظرية للاقتصاد الإسلامي، الطبعة الثالثة، مكتبة المتنبي للنشر والتوزيع، مصر، 2013.
37. بن عامر محمد محمد، ملخص الأحكام الشرعية على المعتمد من مذهب المالكية، الطبعة الثانية، مكتبة المنهاج، المملكة العربية السعودية، 1972.
38. بن عبد العزيز آل سليمان خالد، العلل الأساسية للمعاملات المالية المحرمة، دار كنوز اشبيليا للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، 2016.
39. بن عبد الله الشبيلي يوسف، الخدمات الاستثمارية في المصارف وأحكامها في الفقه الإسلامي، الجزء الأول، المملكة العربية السعودية، 2004.
40. بن قدامة أبي محمد عبد الله، المغني، الطبعة الأولى، الجزء الثاني، مطبعة المنار، مصر، 1927.
41. البهوتي منصور بن يونس، شرح منتهى الإرادات المسمى دقائق أولي النهى لشرح المنتهى، الطبعة الأولى، الجزء الثاني، دار عالم الكتب، لبنان، 1993.
42. البهوتي منصور بن يونس، كشف القناع عن متن الأقناع، الطبعة الأولى، الجزء الثالث، عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، 1997.
43. البهوتي منصور بن يونس، كشف القناع عن متن الإقناع، الطبعة الأولى، الجزء الثاني، عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، 1997.
44. بورقة شوقي، تكلفة التمويل في التقليدية والبنوك الإسلامية " دراسة مقارنة من حيث المفاهيم والإجراءات والتكلفة، الطبعة الأولى، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن، 2013.
45. التجاني عبد القادر أحمد، السلم بديل شرعي للتمويل التقليدي وسوق ما بين البنوك، الطبعة الثالثة، مطبعة الإمارات، السودان، 2017.
46. الجاسر سليمان الجاسر، الوقف وأحكامه في ضوء الشريعة الإسلامية، الطبعة الأولى، مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر، المملكة العربية السعودية، 2012.
47. الجبوري يعرب أحمد، دور المصارف الإسلامية في التمويل والاستثمار، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2014.

48. جدي الهيقي عبد الرزاق رحيم، المصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق ، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 1998.
49. جستنبة درويش صديق، وآخرون، تطبيق القوانين المستمدة من الشريعة الإسلامية على الأعمال المصرفية، الطبعة الأولى، مركز النشر العلمي جامعة الملك عبد العزيز، المملكة العربية السعودية، 1998.
50. جعواني محمد، الصيغ التمويلية في البنوك التشاركية دراسة فقهية تأصيلية ، الطبعة الثانية، مركز فاطمة الفهرية للأبحاث والدراسات، المغرب، 2020.
51. جلال سليمان محمد، الودائع الاستثمارية في البنوك الإسلامية ، الطبعة الأولى، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، مصر، 1996.
52. الجمل أحمد محمد عبد العظيم، دور نظام الوقف الإسلامي في التنمية الاقتصادية المعاصرة ، الطبعة الأولى، درا السلام للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2007.
53. الجوهري إسماعيل، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية ، تحقيق عبد الغفور عطار، الطبعة الرابعة، الجزء الثاني، دار العلم للملايين، لبنان، 1990.
54. الحاكم الحافظ أبي عبد الله، المستدرک على الصحيحين ، الطبعة الثانية، الجزء الثاني، دار الكتب العلمية، لبنان، 2002.
55. حسن خلف فليح، البنوك الإسلامية، الطبعة الأولى، جدار للكتاب العالمي للنشر والتوزيع، الأردن، 2006.
56. حسن زيد محمد عبد العزيز، الإجارة بين الفقه الإسلامي والتطبيق المعاصر في المؤسسات المصرفية والمالية الإسلامية، الطبعة الأولى، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، مصر، 1996.
57. حسن زيد محمد عبد العزيز، التطبيق المعاصر لعقد السلم في المصارف الإسلامية ، الطبعة الأولى، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، مصر، 1996.
58. حسن يوسف داود، الاستثمار قصير الأجل في المصارف الإسلامية ، الطبعة الأولى، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، مصر، 1996.
59. حسن يوسف داود، المصرف الإسلامي للاستثمار الزراعي نموذج مقترح ، الطبعة الأولى، دار النشر للجامعات، مصر، 2005.

60. حماد حمزة عبد الكريم، مخاطر الاستثمار في المصارف الإسلامية ، الطبعة الأولى، دار النفاس للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.
61. حماد نزيه، عقد القرض في الشريعة الإسلامية ، الطبعة الأولى، دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع، سوريا، 1991.
62. حمدان عبد المطلب عبد الرزاق، المضاربة كما تجريها المصارف الإسلامية وتطبيقاتها المعاصرة ، دار الفكر الجامعي، مصر، 2008.
63. حمودة محمود محمد، الاستثمار والمعاملات المالية في الإسلام ، الطبعة الثانية، مؤسسة الورق للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.
64. الحنفي محمد بن حسين، البحر الرائق شرح كنز الدقائق، الجزء الثامن، دار الكتب الغربية الكبرى، مصر، د. ت .
65. الخاقاني نوري عبد الرسول، المصرفية الإسلامية الأسس النظرية وإشكاليات التطبيق، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2015.
66. خالدي خديجة، بن حبيب عبد الرزاق، نماذج وعمليات البنك الإسلامي ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2016.
67. الخضير محسن أحمد، البنوك الإسلامية ، الطبعة الثالثة، إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 1999.
68. الخفيف علي، الشركات في الفقه الإسلامي بحوث مقارنة، دار الفكر العربي، مصر، 2009.
69. الخليل أحمد بن محمد، سندات الاستثمار وحكمها في الفقه الإسلامي ، الطبعة الأولى، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، 1998.
70. الخن مصطفى، مصطفى البغا، علي الشرجي، الفقه المنهجي على مذهب الإمام الشافعي، الطبعة الثانية، الجزء السادس، دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، 1996.
71. خوجة عز الدين محمد، عبد الستار أبوغدة، الدليل الشرعي للمرابحة، الطبعة الأولى، مجموعة دلة للبركة، 1998.
72. خوجة عز الدين، أدوات الاستثمار الإسلامي، الطبعة السادسة، مصرف الزيتونة، تونس، 2014.

73. خوجة عزالدين محمد، صناديق الاستثمار الإسلامية ، الطبعة الأولى، مجموعة دله البركة، المملكة العربية السعودية، 1993.
74. الخويلدي عبد الستار، الفروق الأساسية في المعاملات المالية الإسلامية (دراسة في ضبط الفروق في المصطلحات المالية والمصرفية المعاصرة) ، الطبعة الأولى، معهد دبي القضائي، الإمارات العربية المتحدة، 2015.
75. الخياط عبد العزيز، الشركات في الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي، الطبعة الرابعة، الجزء الأول، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، 1994.
76. خيرى الجعبري عيسى، إلزامية الوعد وأثرها في بيع المربحة للأمر بالشراء، سلسلة أبحاث فقهية، الطبعة الأولى، فلسطين، 2020.
77. ديبان بن محمد الديان، المعاملات المالية أصالة معاصرة ، الطبعة الثانية، المجلد الثامن، فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر، المملكة العربية السعودية، 2013.
78. دراز محمد عبد الله، الربا في نظر القانون الإسلامي، الطبعة الأولى، العصر الحديث للنشر والتوزيع، لبنان، 1987.
79. الدردير أبي البركات أحمد، الشرح الصغير، الجزء الرابع، دار المعارف، مصر، 1986.
80. الدردير أحمد، الشرح الصغير على أقرب المسالك إلى مذهب الإمام مالك ، باب في القراض وأحكامه، دار المعارف، مصر، د. ت.
81. دريد محمد أحمد، الاستثمار قراءة في المفهوم والأنماط والمحددات ، الطبعة الأولى، دار أمجد للنشر والتوزيع، الأردن، 2016.
82. الدريوش أحمد بن يوسف، أحكام السوق في الإسلام وأثرها في الاقتصاد الإسلامي ، الطبعة الأولى، دار عالم الكتب للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، 1989.
83. الدميري كمال الدين أبي البقاء، النجم الوهاج في شرح المنهاج ، الطبعة الأولى، المجلد الخامس، دار المنهاج، المملكة العربية السعودية، 2004.
84. دنيا شوقي أحمد، تمويل التنمية في الاقتصاد الإسلامي دراسة مقارنة ، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، 1984.

85. دوبة أشرف محمد، الاستثمار في الإسلام ، الطبعة الأولى، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، مصر، 2009.
86. دوبة أشرف محمد، دور الأسواق المالية في تدعيم الاستثمار طويل الأجل في المصارف الإسلامية، الطبعة الأولى، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، مصر، 2006.
87. الرازي محمد، مختار الصحاح، المطبعة الأميرية، مصر، 1918.
88. الرفاعي فاوي محمد، المصارف الإسلامية ، الطبعة الأولى، منشورات الجلي الحقوقية، لبنان، 2004.
89. الرماني زيد بن محمد، عقد المضاربة في الفقه الإسلامي وأثره على المصارف وبيوت التمويل الإسلامية، الطبعة الأولى، دار الصميعة للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، 2000.
90. الروبي ربيع محمود، بيع المربحة للواعد الملزم بالشراء والدور التنموي للمصارف الإسلامية ، سلسلة بحوث الدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 1991.
91. الزحيلي محمد، إحياء الأرض الموات، الطبعة الأولى، مركز النشر العلمي، المملكة العربية السعودية، 1990.
92. الزحيلي وهبة، الفقه الإسلامي وأدلته، الطبعة الثالثة، الجزء الثاني، دار الفكر، سوريا، 1989.
93. الزحيلي وهبة، الفقه الإسلامي وأدلته ، الطبعة الثانية، الجزء الخامس، دار الفكر للطباعة والتوزيع والنشر، سورية، 1985.
94. الزحيلي وهبة، الفقه الإسلامي وأدلته ، الطبعة الثانية، الجزء الرابع، دار الفكر للطباعة والتوزيع والنشر، سورية، 1985.
95. الزحيلي وهبة، المعاملات المالية المعاصرة، الطبعة الثالثة، دار الفكر، سورية، 2006.
96. الزحيلي وهبة، الوصايا والوقف في الفقه الإسلامي، الطبعة الثانية، دار الفكر، سوريا، 1996.
97. زنكري ميلود، حماية الودائع في المصارف الإسلامية بين التأصيل الشرعي ومواكبة المعايير العالمية للسلامة المصرفية، الطبعة الأولى، دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري بدبي إدارة البحوث، الإمارات العربية المتحدة، 2015.
98. زيدان عبد الكريم، الوجيز في شرح القواعد الفقهية في الشريعة الإسلامية ، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، 2001.

99. الساعدي حكيم حمود، ثورة صادق حمادي المفرجي، محمد حسن عبد الكريم الحلبي، **المصارف الإسلامية مفاهيم أساسية وحالات تطبيقية** ، الطبعة الأولى، دار بغداد للكتب للطباعة والنشر والتوزيع، بغداد، 2019.
100. سامي خليل، **النقود والبنوك**، شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، الكويت، 2006.
101. سراج محمد أحمد، **النظام المصرفي الإسلامية**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، مصر، 1989.
102. السرخسي شمس الدين، **المبسوط**، الجزء الخامس عشر، مطبعة السعادة، مصر، د.ت.
103. السرطاوي محمود علي، **الضوابط المعيارية لصيغ الاستثمار في المؤسسات المالية الإسلامية** ، الطبعة الأولى، دار الفكر ناشرون وموزعون، الأردن، 2015.
104. السعد أحمد محمد، محمد علي العمري، **الاتجاهات المعاصرة في تطوير الاستثمار الوقفي**، الطبعة الأولى، مكتبة الكويت الوطنية للنشر، الكويت، 2000.
105. سعد العززي شهاب أحمد، **إدارة البنوك الإسلامية** ، الطبعة الأولى، دار النفاس للنشر والتوزيع، الأردن، 2012.
106. السيد طایل مصطفى كمال، **القرار الاستثماري في البنوك الإسلامية** ، المكتب الجامعي الحديث للنشر، مصر، 2006.
107. السيد هاشم عبد الرحيم، **موسوعة المصارف الإسلامية**، شركة الهوامش القابضة، قطر، 2008.
108. شابر محمد عمر، **نحو نظام نقدي عادل** ، الطبعة الثالثة، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، الولايات المتحدة الأمريكية، 1992.
109. شبير محمد عثمان، **المعاملات المالية المعاصرة في الفقه الإسلامي**، الطبعة السادسة، دار النفاس للنشر والتوزيع، الأردن، 2007.
110. الشبيلي يوسف عبد الله، **الخدمات الاستثمارية في المصارف وأحكامها في الفقه الإسلامي** **الصناديق والودائع الاستثمارية**، الجزء الأول، دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، 2006.
111. الشحات الجندي محمد، **القرض كأداة للتمويل في الشريعة الإسلامية** ، الطبعة الأولى، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، مصر، 1996.

112. الشريبي شمس الدين محمد، مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المهاج ، الجزء الثالث، دار الكتب العلمية، لبنان، 2000.
113. الشرقاوي المالقي عائشة، البنوك الإسلامية التجربة بين الفقه والقانون والتطبيق ، الطبعة الأولى، المركز الثقافي العربي، المغرب، 2000.
114. شركة شوري للاستشارات الشرعية، الشامل في الإجارة، مكتبة الهاشمي، مصر، د.ت.
115. الشمري صادق راشد، أساسيات الاستثمار في المصارف الإسلامية ، الطبعة الأولى، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2011.
116. الشوكاني محمد بن علي، فتح القدير، الطبعة الأولى، الجزء الخامس، مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، د.ت.
117. صالح كمال، تطور العمل المصرفي الإسلامي مشاكل وآفاق ، البنك الإسلامي للتنمية، المملكة العربية السعودية، 1997.
118. صبحي العيادي أحمد، إدارة العمليات المصرفية والرقابة عليها ، الطبعة الأولى، دار الفكر للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.
119. الصيرفي محمد، إدارة العمليات المصرفية العادية - غير العادية- الإلكترونية، الطبعة الأولى، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر، 2016.
120. ضياء مجيد، البنوك الإسلامية، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1997.
121. الطاهر الهاشمي محمد، المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية الأساس الفكري والممارسات الواقعية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، الطبعة الأولى، جامعة 7 أكتوبر للإدارة العامة للمكتبات والمطبوعات والنشر، ليبيا، 2010.
122. طبائبة سليمة، إدارة المصارف الإسلامية ، الطبعة الأولى، مركز رماح لتطوير الموارد البشرية والأبحاث، الأردن، 2016.
123. الطريقي عبد الله، الاقتصاد الإسلامي أسس ومبادئ وأهداف ، الطبعة 11، مكتبة الملك فهد الوطنية، المملكة العربية السعودية، 2009.
124. عاشور عبد الجواد عبد الحميد، البديل الإسلامي للفوائد المصرفية الربوية ، الطبعة الأولى، دار الصحابة للتراث بطنطا للنشر والتحقيق والتوزيع، مصر، 1992.

125. العاني خالد عبد الرزاق، مصارف الزكاة وتمليكها في ضوء الكتاب والسنة ، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 1999.
126. العاني فتيحة عبد الرحمن، التمويل ووظائفه في البنوك الإسلامية والتجارية دراسة مقارنة، . الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2013.
127. عباده إبراهيم عبد الحليم، مؤشرات الأداء في البنوك الإسلامية . الطبعة الأولى، دار النفاس للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.
128. العبار سعد خليفة، المراجعة المصرفية وصلاحياتها كبدل شرعي للفائدة الربوية ، الطبعة الأولى، الوكالة الليبية للتقييم الدولي الموحد للكتاب، ليبيا، 2018.
129. عبده أحمد إدريس، فقه المعاملات على مذهب الإمام مالك مع المقارنة بالمذاهب الأخرى في أصول المسائل وعيونها، شركة دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2000.
130. عبده عيسى، وضع الربا في البناء الاقتصادي، الطبعة الثانية، دار الاعتصام للنشر والتوزيع، مصر، 1977.
131. عربيات وائل محمد، المصارف الإسلامية والمؤسسات الاقتصادية - أساليب الاستثمار، الاستصناع، المشاركة المتناقصة المنتهية بالتمليك النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.
132. عرفة الورغمي محمد، المختصر الفقهي، صححه حافظ عبد الرحمن، الطبعة الأولى، الجزء السادس، مؤسسة خلف أحمد الحبّور للأعمال الخيرية، الإمارات العربية المتحدة، 2014.
133. عريقات حربي محمد، سعيد جمعة عقل، إدارة المصارف الإسلامية "مدخل حديث" ، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.
134. عزازي عماد، دور المصارف الإسلامية في تدعيم السوق المالي ، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، مصر، 2010.
135. عطية محمد كمال، نظم محاسبية في الإسلام، الطبعة الثانية، منشأة المصارف، مصر 1989.
136. العلجوني محمد محمود، البنوك الإسلامية أحكامها- مبادئها- تطبيقاتها المصرفية ، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.

137. علي جمعة محمد، محمد أحمد سراج، أحمد جابر بدران. موسوعة فتاوى المعاملات المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية "الإجارة"، الطبعة الأولى، الجزء الرابع، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، مصر، 2009.
138. علي جمعة محمد، محمد أحمد سراج، أحمد جابر بدران، موسوعة فتاوى المعاملات المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، الطبعة الأولى، المجلد الثاني "المضاربة"، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، مصر، 2009.
139. علي جمعة محمد، محمد أحمد سراج، أحمد جابر بدران، موسوعة فتاوى المعاملات المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية "البيع"، الطبعة الأولى، المجلد السابع، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، مصر، 2009.
140. علي جمعة محمد، محمد أحمد سراج، أحمد جابر بدران، موسوعة فتاوى المعاملات المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية "المرابحة"، الطبعة الأولى، المجلد الأول، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، مصر، 2009.
141. علي جمعة محمد، محمد أحمد سراج، أحمد جابر بدران، موسوعة فتاوى المعاملات المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية "السلم - الإستصناع - الوكالة"، الطبعة الأولى، المجلد الخامس، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، مصر، 2009.
142. عمار غربي عبد الحليم، البنك الإسلامي النموذجي بين التنظير والتطبيق، دار أبي الفداء العالمية للنشر والتوزيع، سوريا، 2014.
143. عمار غربي عبد الحليم، مصادر واستخدامات الأموال في البنوك الإسلامية على ضوء تجربتها المصرفية والمحاسبية، دار أبي الفداء العالمية للنشر والتوزيع، الإمارات العربية المتحدة، 2013.
144. عمر محمد عبد الحليم، الإطار الشرعي والاقتصادي والمحاسبي لبيع السلم في ضوء التطبيق المعاصر، الطبعة الثالثة، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، المملكة العربية السعودية، 2004.
145. عناية غازي، الاستخدام الوظيفي للزكاة في الفكر الاقتصادي الإسلامي، الطبعة الأولى، دار الجيل، لبنان، 1989.
146. العيفة عبد الحق، المصارف الإسلامية المعاصرة، الطبعة الأولى، البدر الساطع للطباعة والنشر، الجزائر، 2021.

147. غانم محمد، الاستثمار في الاقتصاد السياسي والإسلامي وتشريعات واتفاقيات الاستثمار، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، مصر، 2010.
148. الغرياني الصادق عبد الرحمن، مدونة الفقه المالكي وأدلته ، الجزء الثالث، مؤسسة الريان للنشر والتوزيع، لبنان، د.ت.
149. الغريب ناصر، أصول المصرفية الإسلامية وقضايا التشغيل ، الطبعة الأولى، دار أبوللو للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 1996.
150. غسان محمود إبراهيم، منذر قحف، القحف منذر، الاقتصاد الإسلامي علم أم وهم ، الطبعة الأولى، دار الفكر، سورية، 2002.
151. فخري حسين عزي، صيغ تمويل التنمية في الإسلام، البنك الإسلامي للتنمية والمعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، المملكة العربية السعودية، 1993.
152. فياض عبد المنعم حسنين، بيع المرابحة في المصارف الإسلامية ، الطبعة الأولى، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، مصر، 1996.
153. الفيروز آبادي محمد الدين، القاموس المحيط، المجلد الأول، دار الحديث، مصر، 2008.
154. قبيسي محمد أديب، قاعدة لا ضرر ولا ضرار ، الطبعة الأولى، دار الملاك للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، 2000.
155. القحطاني سعيد بن علي، الزكاة في الإسلام في ضوء الكتاب والسنة، الطبعة الثالثة، مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر، المملكة العربية السعودية، 2010.
156. قحف منذر، أساسيات التمويل الإسلامي ، الطبعة الأولى، الأكاديمية العالمية للبحوث الشرعية، ماليزيا، 2011.
157. قحف منذر، الوقف الإسلامي تطوره، إدارته، تنميته، الطبعة الأولى، دار الفكر، سوريا، 2000.
158. القرة الداغي علي، بحوث في فقه البنوك الإسلامية "دراسة فقهية تأصيلية" ، الطبعة الثانية، دار البشائر الإسلامية للنشر والتوزيع، لبنان، 2010.
159. القرضاوي يوسف، أصول العمل الخيري في الإسلام في ضوء النصوص والمقاصد الشرعية ، الطبعة الثانية، دار الشروق، مصر، 2008.

160. القزويني أبي عبد الله محمد، سنن ابن ماجة. كتاب الرهون ، اعتنى به آل سلمان أبو عبيدة، الطبعة الأولى، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، د.ت.
161. قندوز عبد الكريم أحمد، إدارة السيولة في البنوك الإسلامية ، الإمارات العربية المتحدة، صندوق النقد العربي، 2023.
162. الكاساني الحنفي علاء الدين، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، الطبعة الأولى، الجزء السادس، دار الكتب العلمية، لبنان، 1997.
163. الكبيسي محمد عبيد، أحكام الوقف في الشريعة الإسلامية ، الجزء الأول، مطبعة الإرشاد، العراق، 1977.
164. كداوي طلال، تقييم القرارات الاستثمارية ، الطبعة الثانية، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2015.
165. الكفراوي عوف محمود، البنوك الإسلامية النقود والبنوك في النظام الإسلامي ، مركز الإسكندرية للكتاب، مصر، 1998.
166. محمد مرزوق لقمان، البنوك الإسلامية ودورها في تنمية اقتصاديات المغرب العربي ، الطبعة الأولى، مكتبة الملك فهد الوطنية للنشر، المملكة العربية السعودية، 1995.
167. محمود بشير المغربي محمد الفاتح، السلوك التنظيمي، الطبعة الأولى، دار الجنان للنشر والتوزيع، الأردن، 2016.
168. محمود نصار أحمد محمد، مبادئ الاقتصاد الإسلامي دراسة شاملة لأسس ومبادئ الاقتصاد الإسلامي للمبتدئين، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.
169. مسدور فارس، التمويل الإسلامي من الفقه إلى التطبيق المعاصر لدى البنوك الإسلامية ، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2007.
170. المشعل خالد بن عبد الله، الجانب النظري لدالة الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي ، سلسلة نشر الرسائل الجامعية، دار الثقافة للطباعة والنشر، المملكة العربية السعودية، 2002.
171. مشهور أميرة عبد اللطيف، الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي ، الطبعة الأولى، مكتبة مدبولي، مصر، 1991.
172. المصري رفيق يونس، التمويل الإسلامي، الطبعة الأولى، دار القلم، سوريا، 2012.

173. المصري رفيق يونس، **فقه المعاملات المالية**، الطبعة الأولى، دار القلم، سوريا، 2005.
174. المصري رفيق، **مصرف التنمية الإسلامي أو محاولة جديدة في الربا والفائدة والبنك** ، الطبعة الثالثة، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، 1987.
175. مظهر قنطقجي سامر، **الفروق الجوهرية بين المصارف الإسلامية والمصارف الربوية** ، الطبعة الثانية الإلكترونية، دار إحياء للنشر الرقمي، 2014.
176. مظهر قنطقجي سامر، **صناعة التمويل في المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية** ، الطبعة الأولى، مجموعة دار أبي الفداء العالمية للنشر والتوزيع والترجمة، سوريا، 2010.
177. المغربي عبد الحميد عبد الفتاح، **الإدارة الإستراتيجية في البنوك الإسلامية، البنك الإسلامي للتنمية والمعهد الإسلامي للبحوث والتدريب**، المملكة العربية السعودية، 2004.
178. المكاوي محمد محمود، **الاستثمار في البنوك الإسلامية** ، دار الفكر والقانون للنشر والتوزيع، مصر، 2013.
179. المكاوي محمد محمود، **البنوك الإسلامية الناشئة، التمويل، التطوير** ، الطبعة الأولى، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2009.
180. المنجد محمد صالح، **الأزمة المالية**، الطبعة الأولى، مجموعة زاد للنشر، المملكة العربية السعودية، 2009.
181. منظور عبد الحق أنيس الرحمن، **قاعدة الخراج بالضمان وتطبيقاتها في المعاملات المالية** ، الطبعة الأولى، دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، 2009.
182. الموحان عبد الله حسين، **عقد الإجارة في الشريعة الإسلامية على طريقة السؤال والجواب** ، الطبعة الثانية، شركة كنوز المعرفة، المملكة العربية السعودية، 2001.
183. الموسوي حيدر يونس، **المصارف الإسلامية أداؤها المالي وأثارها في سوق الأوراق المالية** ، الطبعة الأولى، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2011.
184. ميرة حامد، **عقود التمويل المستجدة في المصارف الإسلامية دراسة تأصيلية تطبيقية** ، الطبعة الأولى، دار الميمان للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، 2011.
185. نعيم نصر داوود، **البنوك الإسلامية نحو اقتصاد إسلامي**، الطبعة الأولى، دار البداية للنشر والتوزيع، الأردن، 2012.

186. النيسابوري أبي عبد الله الحاكم، المستدرک علی الصحیحین کتاب البیوع ، الطبعة الأولى، الجزء الثاني، دار الحرمين للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 1997.
187. الهيتمي الشافعي شهاب الدين أحمد، حواشي تحفة المحتاج بشرح المنهاج ، الجزء السادس، مطبعة مصطفى محمد، مصر، د. ت.
188. الهيتمي قيصر عبد الكريم، أساليب الاستثمار الإسلامي وأثرها على الأسواق المالية "البورصات" ، الطبعة الأولى، دار رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، سوريا، 2016.
189. هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، المعايير الشرعية النص الكامل للمعايير الشرعية، مكتبة الملك فهد الوطنية للنشر، المملكة العربية السعودية، 2017.
190. هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، المعايير الشرعية، البحرين، 2009.
191. الوادي محمد سمحان، حسين محمد سمحان، سهيل أحمد، النقود والمصارف، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.
192. الوادي محمود حسين، حسين محمد سمحان، المصارف الإسلامية الأسس النظرية والتطبيقات العملية، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2007.
193. الوادي محمود حسين، وآخرون، النقود والمصارف ، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2010.
194. يوسف كمل محمد، المصرفية الإسلامية الأزمة والمخرج ، الطبعة الثالثة، دار النشر للجامعات، مصر، 1998.

الأطروحات والرسائل الجامعية

1. أسمع سفيان، التحول إلى الصيرفة الإسلامية في الجزائر - الواقع والآفاق ، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2022
2. أبو الهيجاء إلياس عبد الله، تطوير آليات التمويل بالمشاركة في المصارف الإسلامية - دراسة حالة الأردن، أطروحة دكتوراه، قسم الاقتصاد والمصارف الإسلامية، جامعة اليرموك، الأردن، 2007.

3. باشوش حميد، الاستثمارات العمومية ودورها في التنمية الاقتصادية دراسة تحليلية للبرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001-2014، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2016.
4. بحيري قادة، الزكاة ودورها في التنمية الاقتصادية دراسة بعض التجارب ، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة جيلالي اليابس، الجزائر، 2018.
5. بختي عمارية، إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية - دراسة مقارنة بين بنك دبي الإسلامي ومصرف السلام الجزائر للفترة 2011-2016، أطروحة دكتوراه، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2019.
6. بدور السر حسن، بيع السلم والسلم الموازي ومجالات التطبيق المالي والمصرفي "دراسة تطبيقية على محافظة التمويل الزراعي وبنك الخرطوم" ، أطروحة دكتوراه، معهد بحوث ودراسات العالم الإسلامي، جامعة أم درمان الإسلامية، السودان، 2005.
7. برايح دلال، قياس استقرار الأداء المالي للبنوك الإسلامية في ظل الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 - دراسة تطبيقية لمجموعة من البنوك الإسلامية في بعض الدول العربية ، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، الجزائر، 2018.
8. بزيوعيشوش، دور صندوق الزكاة في تحفيز الاستثمار دراسة مقارنة الجزائر- السودان ، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، الجزائر، 2019.
9. بن حسين ناجي، دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر ، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، الجزائر، 2007.
10. بن دريس سهيلة، متطلبات رقابة البنوك المركزية على البنوك الإسلامية - دراسة تجارب دولية مع الإشارة لحالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم المالية والمحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الجزائر، 2022.
11. بن مصطفى عبد القادر، البنوك الإسلامية ومدى استجابتها لمعايير بازل 3: دراسة تطبيقية على دول مجلس التعاون الخليجي- السعودية، الكويت، الإمارات- للفترة 2013-2016، أطروحة

- دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة أوبوكر بلقايد، الجزائر، 2018.
12. بوطمين لبنى، أثر التمويل الإسلامي في رفع كفاءة الاستثمار في الجزائر - دراسة استشرافية على ضوء التجربة التجارية الماليزية، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد مهري، الجزائر، 2019.
13. تومي إبراهيم، تكيف معايير السلامة في المصارف الإسلامية في ظل مقررات لجنة بازل الدولية - دراسة حالة مجموعة بنك البركة الإسلامية، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، الجزائر، 2017.
14. جعوتي سمير، تطوير العمل المصرفي الإسلامي في الجزائر - الودائع والتمويلات، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2022.
15. خالدي خديجة، عدالة وكفاءة البنوك الإسلامية "تحليل نظري ورياضي"، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة أوبوكر بلقايد، الجزائر، 2008.
16. خلع آمنة، دور الصناعة المصرفية الإسلامية في تعزيز الشمول المالي في الدول العربية بالإشارة إلى حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم المالية والمحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الجزائر، 2022.
17. زعباط عبد الحميد، البنوك التجارية والبنوك الإسلامية ودورها في التنمية، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2014.
18. زغلامي مريم، الصناعة المالية الإسلامية ودورها في تمويل الاستثمار دراسة حالة نماذج من الدول الإسلامية، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي التبسي، الجزائر، 2020.
19. زيتوني عبد القادر، دور التصكيك الإسلامي في تفعيل الاستثمار طويل الأجل في المصارف الإسلامية - دراسة تطبيقية على عينة من المصارف الإسلامية خلال الفترة 2003-2014،

- أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر، 2017.
20. سليمان ناصر، علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية، أطروحة دكتوراه، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2005.
21. شخار نعيمة، تسيير مخاطر التمويل في البنوك الإسلامية - دراسة حالة بنك البركة الجزائري ، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة 2، الجزائر، 2015.
22. مختاري مراد، دور الزكاة في تشجيع الاستثمار دراسة بعض التجار الرائدة - صندوق الزكاة الجزائري نموذجاً ، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس، الجزائر، 2012.
23. مطهري كمال، تقييم العلاقة بين البنك المركزي والبنوك الإسلامية في ظل هيمنة البنوك التقليدية على الساحة المصرفية - دراسة حالة بنك البركة الجزائري ، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، الجزائر، 2019.
24. منصوري كمال، إدارة مخاطر صيغ التمويل في البنوك الإسلامية "دراسة حالة البنوك الإسلامية القطرية والأردنية خلال الفترة من 2005 - 2013، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، الجزائر، 2018.
25. مهداوي هند، التمويل المصرفي الإسلامي حل بديل للأزمات المالية العالمية ، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، الجزائر، 2016.
26. ناصري نصر الدين، عقود المشاركات وأهميتها في تعزيز العمل المصرفي الإسلامي في الجزائر، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم المالية والمحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الجزائر، 2023.
27. أردنية محمد نور الدين، القرض الحسن وأحكامه في الفقه الإسلامي، رسالة ماجستير، قسم الفقه والتشريع، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، لبيبا، 2010.

28. الإسماعيل جابر شعيب، التمويل الاستثماري طويل الأجل في المصارف الإسلامية ، رسالة ماجستير، قسم الاقتصاد والعلاقات الدولية، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، سوريا، 2011.
29. آل يحي عبد الله، ملك الأرض بالإحياء والإقطاع، رسالة ماجستير، قسم الدراسات العليا الشرعية، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة الملك عبد العزيز، المملكة العربية السعودية، 1975.
30. بلخير أحمد، عقد الإستصناع وتطبيقاته المعاصرة دراسة حالة البنك الإسلامي للتنمية ، رسالة ماجستير، قسم الشريعة، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة الحاج لخضر، الجزائر، 2008.
31. بن عمر عادل، منظمة المؤتمر الإسلامي الواقع والأفاق ، رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، الجزائر، 2007.
32. بن مسعود ميلود، معايير التمويل والاستثمار في البنوك الإسلامية، رسالة ماجستير، قسم الشريعة، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة الحاج لخضر، الجزائر، 2008.
33. بن مسعود ميلود، معايير التمويل والاستثمار في البنوك الإسلامية ، رسالة ماجستير، قسم الشريعة، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة الحاج لخضر، الجزائر، 2008.
34. بمون علي عبد الحفيظ، خصوصية رقابة البنك المركزي الجزائري على البنوك الإسلامية ، رسالة ماجستير، قسم القانون العام، كلية الحقوق، جامعة الجزائر 1، الجزائر، 2014.
35. بوزياني الجيلالي، ضوابط أساليب الاستثمار في المصارف الإسلامية دراسة نظرية وتطبيقية لمجموعة من المصارف الإسلامية 2008-2010، رسالة ماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس، الجزائر، 2012.
36. الحامد عبد الرحمن تجربة البنوك التجارية السعودية في بيع المرابحة للآمر بالشراء " دراسة تحليلية تقويمية"، رسالة ماجستير، قسم الدراسات العليا الشرعية، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 2002.
37. الحميدي السبيعي فالح بدر، الرقابة القانونية على البنوك الإسلامية دراسة مقارنة، رسالة ماجستير، قسم القانون الخاص، كلية الدراسات القانونية العليا، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، الأردن، 2008.

38. حني حذيفة، البنوك الإسلامية ودورها في تعبئة المدخرات المحلية لتمويل التنمية الاقتصادية - دراسة تطبيقية بنك البركة الجزائري ، رسالة ماجستير، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، الجزائر، 2012.
39. عارف الحاج محمد محمد يوسف، عقد الإجارة المنتهية بالتملك من التطبيقات المعاصرة لعقد الإجارة في الفقه الإسلامي ، رسالة ماجستير، قسم الفقه والتشريع، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2003.
40. العماري عبد الرزاق، دور البنوك الإسلامية في تمويل التجارة الخارجية حالة البنك الإسلامي للتنمية، رسالة ماجستير، قسم التسيير الدولي للمؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، الجزائر، 2012.
41. فهد بشير محمد حمود، محددات اختيار البنوك الإسلامية من وجهة نظر المتعاملين الأفراد مع البنوك الإسلامية في دولة الكويت "دراسة ميدانية" ، رسالة ماجستير، قسم المحاسبة والتمويل، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2013.
42. مبروكي الطيب، المخصصات والاحتياطات في البنوك الإسلامية من منظور فقهي ، رسالة ماجستير، قسم الفقه وأصوله، كلية العلوم الإسلامية، جامعة المدينة العالمية، ماليزيا، 2012.
43. مبيض مكرم محمد صلاح الدين، الإجارة والإجارة المنتهية بالتملك وفق المعيار المحاسبي الإسلامي رقم 08 بالمقارنة مع المعيار المحاسبي الدولي رقم 18 "دراسة تطبيقية في المصارف الإسلامية"، رسالة ماجستير، قسم المحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة حلب، سوريا، 2010.
44. موسى مبارك أحلام، آلية رقابة البنك المركزي على أعمال البنوك في ظل المعايير الدولية - دراسة حالة بنك الجزائر ، رسالة ماجستير، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2005.
45. ميلودي عبد العزيز، محددات تمويل الاستثمار في البنوك الإسلامية دراسة قياسية لحالة بنك البركة، رسالة ماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2007.

المقالات العلمية

1. الباحث عبد الله بن سلمان، نحو تقييم متوازن لمسيرة المصارف الإسلامية، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 44، جامعة الإمام محمد بن مسعود الإسلامية، 2017.
2. بربري محمد أمين، العوامل المؤثرة على الادخار العائلي في الجزائر، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 05، العدد 10، جامعة خميس مليانة، 2014.
3. بن حليمة هوارية، بطاهر علي، البنوك الإسلامية وعلاقتها بالسوق المالية الإسلامية التجربة الماليزية، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 06، العدد 01، جامعة زيان عاشور، 2012.
4. بن حدو فؤاد، دور الشيخ إبراهيم أبو اليقضان الجزائري - رحمه الله - في نشأة البنوك الإسلامية وتطورها، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، العدد 91، 2019.
5. بن ستالة ياسين، العرابي مصطفى، أثر بعض متغيرات الاقتصاد الكلي على ربحية البنوك الإسلامية، دراسة قياسية للبنوك الإسلامية الناشطة في السعودية خلال الفترة 2010-2022، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 11، العدد 04، جامعة أدرار، جوان 2023.
6. بلعباس عبد الرزاق، صفحات من تاريخ المصرفية الإسلامية: مبادرة مبكرة لإنشاء مصرف إسلامي في الجزائر في أواخر عشرينات القرن الماضي، مجلة دراسات اقتصادية إسلامية، المجلد 19، العدد 02، 2013.
7. بوعتلي محمد، الإجراءات العملية لتطبيق المراجعة الإسلامية في البنوك التقليدية الجزائرية دراسة حالة بنك ترست الجزائر، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 17، العدد 02، جامعة زيان عاشور، 2023.
8. بوعطية عبد الرزاق، واقع وآفاق مساهمة الصيرفة الإسلامية في النظام المصرفي الجزائري، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد 09، العدد 03، جامعة البليدة 2، ديسمبر 2018.
9. بوقوم محمد، كنيذة زليخة، معيزي جزيرة، مساهمة صندوق الزكاة في إرساء مفهوم الاقتصاد التكافلي دراسة حالة صندوق الزكاة لولاية ميله خلال الفترة 2004-2017، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، المجلد 03، العدد 06، جامعة المسيلة، 2018.

10. بوهرين فتيحة، نور الدين زعبيط، الرقابة الشرعية على أعمال المصارف الإسلامية ، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 25، العدد 42، جامعة منتوري قسنطينة، 2014.
11. جداه عبد الكريم، منيرة دبي، التأمين الإسلامي على الودائع المصرفية تجارب دول رائدة ، المجلة الجزائرية للاقتصاد والتسيير، المجلد 16، العدد 01، جامعة وهران 2، جوان 2022.
12. الجراح مفلح فيصل، عماد رفيق بركات، أحمد سالم اللطافية، واقع التمويل بالمشاركة ومعوقاته في المصارف الإسلامية، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الشرعية والدراسات الإسلامية، المجلد 19، العدد 01، جامعة الشارقة، مارس 2022.
13. جعدي شريفة، محمد الخطيب نمر، تقييم أداء البنوك التجارية دراسة حالة عينة من البنوك العاملة بالجزائر خلال الفترة 2011-2017، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، المجلد 06، العدد 01، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، جوان 2019.
14. حريري عبد الغني، قسول لأمين، الطبيعة التنموية لصيغ التمويل والاستثمار القائمة على مفهوم الملكية بالبنوك الإسلامية، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، المجلد 03، العدد 05، جامعة حسيبة بن بوعلي شلف، 2017.
15. حفيظ شبايكي مليكة، لغراب سمية، مساهمة البنوك الإسلامية في تفعيل استثمار أموال الزكاة - اتفاقية التعاون بين بنك البركة وصندوق الزكاة الجزائري نموذجا، مجلة جديد الاقتصاد، المجلد 09، العدد 01، الجمعية الوطنية للاقتصاديين الجزائريين، 2014.
16. حمدي محمد صالح، علاقة البنك المركزي بالمصارف الإسلامية ، مجلة الصراط كلية العلوم الإسلامية، المجلد 07، العدد 01، جامعة الجزائر 1، جويلية 2005.
17. حميش عبد الحق، إحياء مؤسسة القرض الحسن في المجتمعات الإسلامية، مجلة البحوث العلمية والدراسات الإسلامية، المجلد 06، العدد 02، جامعة بن يوسف بن خدة، 2014.
18. الحوارني ياسر عبد الكريم محمد، تقييم بعض جوانب اختلالات العلاقة الوظيفية بين البنك المركزي والمصرف الإسلامي ، مجلة إسلامية المعرفة، المجلد 04، العدد 16، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، مارس 1999.

19. خصاونة أحمد سليمان محمود، شادي خليفة محمد الأحمد ، التأمين على الودائع في المصارف الإسلامية في الأردن، مجلة كلية دار العلوم، المجلد 35، العدد 113، جامعة اليرموك، أفريل 2018.
20. دحيلة نسرين ماجد، ميساء منير ملحم، إبراهيم عبد الحليم عبادة، مساهمة المصارف الإسلامية في استثمار الأموال الوقفية تقدير اقتصادي إسلامي، المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية، العدد 04، 2018.
21. دوابه أشرف، تقويم نوافذ الصيرفة الإسلامية - دراسة حالة الجزائر ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 19، العدد 31، جامعة شلف، مارس 2023.
22. رمضان حمدون علي، فواز إسماعيل محمد، المزارعة وتطبيقاتها المعاصرة، مجلة التربية والعلم، المجلد 20، العدد 02، جامعة الموصل، 2013.
23. زارة عواطف، دور عقد المراجعة في التمويل المصرفي لمشاريع الاستثمار، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية، المجلد 09، العدد 01، جامعة زيان عاشور الجلفة، 2016.
24. زيتوني عبد القادر، نحو تعزيز الإيداعات طويلة الأجل بالمصارف الإسلامية حلول وتدابير، مجلة أبعاد اقتصادية، المجلد 13، العدد 02، جامعة بومرداس، ديسمبر 2023.
25. زيد أيمن، قرومي حميد، إدارة مصادر مخاطر التمويل والاستثمار في المصارف الإسلامية دراسة تطبيقية على بنك البركة الجزائري، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 12، العدد 03، جامعة المسيلة، أفريل 2020.
26. الساعاتي عبد الرحيم عبد الحميد، العلة الاقتصادية لتحريم ربا النسيئة والفضل ، مجلة الاقتصاد الإسلامي، المجلد 25، العدد 02، جامعة الملك عبد العزيز، 2012.
27. السبئي صادق أحمد، مخاطر صيغ التمويل والاستثمار من وجهة نظر العاملين في المصارف الإسلامية، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 09، العدد 02، جامعة الشارقة، ديسمبر 2018.
28. سعادة عبد الله يوسف، هيام محمد الزيدانين، باسل يوسف الشاعر، أثر توظيف الودائع الاستثمارية في ربحية المساهمين - دراسة تطبيقية على المصارف الإسلامية الأردنية ، المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية، المجلد 13، العدد 02، جامعة آل البيت، 2017.

29. سعد عبد محمد، عقد بيع المربحة في المصارف الإسلامية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 31، 2012.
30. سميران محمد علي، تشجيع الاستثمار في الفقه الإسلامي دراسة مقارنة مع القانون الأردني، مجلة دراسات علوم الشريعة والقانون، المجلد 46، العدد 01، جامعة آل البيت، 2019.
31. السيد طه حسنين، المهدي عاشور منصور المحرم، أثر العوامل الخارجية على تنمية الودائع المصرفية دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الليبية، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية، المجلد 15، العدد 04، جامعة مدينة السادات، 2023.
32. شبيب سليماني، حكم سعر الفائدة (الربا) في الإسلام وآثاره الاقتصادية والاجتماعية، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 10، العدد 01، جامعة زيان عاشور الجلفة، 2016.
33. شواقفة جورج ناصر، أثر التضخم على ربحية البنوك الإسلامية الأردنية، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، المجلد 07، العدد 01، جامعة الواد، 2022.
34. صقر محمد أحمد حسين، المحتسب بثينة محمد علي، تكييف الدور الرقابي للبنوك المركزية للتعامل مع البنوك الإسلامية، مجلة دراسات للعلوم الإدارية، المجلد 40، العدد 02، الجامعة الأردنية، ديسمبر 2013.
35. العاني معاوية كريم، فاطمة المرفدي اليافعي، العوامل المحددة للاستثمار في الأصول الثابتة دراسة تطبيقية من وجهة نظر المديرين في عينة من شركات القطاع الصناعي بمحافظة ظفار، المجلة العربية للإدارة، المجلد 36، العدد 02، 2016.
36. عليش فطيمة، فرقاني سومية، دور البنوك الإسلامية في استثمار أموال الوقف، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، المجلد 04، العدد 01، جامعة زيان عاشور، 2020.
37. فريجة محمد هشام، رقابة البنك المركزي على البنوك الإسلامية، مجلة حوليات للعلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد 11، العدد 22، جامعة قلمة، ديسمبر 2017.
38. الفضل علي، هند عبد الأمير أحمد، إمكانية بناء نموذج محوسب لمعايير تقييم الفرص الاستثمارية دراسة تطبيقية في هيئة استثمار النجف الأشرف، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 11، العدد 36، 2015.

39. قادري نُهلة، ضيف ياسين، واقع السيولة في البنوك الإسلامية: دراسة حالة عينة من البنوك الإسلامية العاملة بالقطاع المصرفي الإماراتي خلال الفترة 2009-2014، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، المجلد 01، العدد 02، المركز الجامعي ميله، ديسمبر 2015.
40. كرومي آسية، مشكلة السيولة في البنوك الإسلامية وأثرها على ربحيتها - دراسة تطبيقية على بنك البركة الجزائري خلال الفترة 2005-2014، مجلة رؤى اقتصادية، المجلد 07، العدد 12، جامعة الوادي، جوان 2017.
41. مشري فريد، جودي ليلي، معوقات الاستثمار طويل الأجل في البنوك الإسلامية، مجلة استراتيجيات التحقيقات الاقتصادية والمالية، المجلد 02، العدد 01، جامعة تيبازة، مارس 2020.
42. مشري فريد، عتروس صبرينة، السوق المالية الإسلامية المفهوم والأدوات تجربة السوق المالية الإسلامية العالمية، مجلة الاجتهاد القضائي، المجلد 08، العدد 11، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2016.
43. المعتاز معاذ بن إبراهيم، الفرق في عدم إتمام عقد الإستصناع بين ما لو كان لسبب يرجع لأحد المتعاقدين، وما لو كان لسبب لا يرجع لواحد منهما دراسة فقهية من خلال معيار الإستصناع ، مجلة الدراسات العربية، المجلد 45، العدد 04، كلية دار العلوم جامعة المنيا، 2022.
44. معراج هوارى، آدم حديدي، نحو تفعيل دور البنوك المركزية لمساندة العمل الاقتصادي والمصرفي الإسلامي ، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 04، العدد 15، جامعة غرداية، ديسمبر 2011.
45. الملا عدنان علي، القرض الحسن وتطبيقاته المعاصرة لدى المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، مجلة كلية القانون الكويتية العالمية، العدد 01، 2017.
46. منير ملحم ميساء، مخاطر الائتمان في المصارف الإسلامية دراسة حالة البنك العربي الإسلامي الدولي، مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات الإنسانية، المجلد 13، العدد 01، الجامعة الهاشمية الأردن، 2014.

47. ناصر سليمان، آدم حديدي، تأهيل النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة، أي دور لبنك الجزائر، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، المجلد 02، العدد 02، جامعة ورقلة، جوان 2015.
48. هامل عبد المالك، ضوابط إنشاء الشبايك المالية التشاركية في البنوك التقليدية - دراسة حالة بنك الإسكان للتجارة والتمويل الجزائر، مجلة مراجعة الإصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، المجلد 15، العدد 02، المدرسة العليا للتجارة، ديسمبر 2021.
49. وامومن إبراهيم، دور القرض الحسن وآثاره الإيجابية على المجتمع في التخفيف من أضرار وباء كورونا كوفيد 19: تجربة البنوك الإسلامية مع القروض الحسنة أنموذجا، مجلة متون، المجلد 15، العدد 01، جامعة طاهر مولاي، 2022.
50. اليحي بن عبد العزيز، معوقات التمويل بالمشاركة في المصارف الإسلامية الحلول المقترحة وإدارة مخاطرها، مجلة العلوم الشرعية، العدد 55، جامعة الجمعة، 2018.
-  الملتقيات والندوات
1. أحمد محي الدين أحمد، تطبيق المضاربة والمشاركة الثابتة والمتناقصة في التمويلات المصرفية، المؤتمر الرابع للهيئات الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية، مجموعة البركة المصرفية، مملكة البحرين، 3-4 أكتوبر 2004.
2. برودي نعيمة، إدارة السيولة في البنوك الإسلامية التحديات والأدوات، المؤتمر الدولي الخامس عشر حول: التكامل المؤسسي للصناعة المالية والمصرفية الإسلامية، جامعة حسينية بن بوعلي، الشلف، 17 و18 ديسمبر 2019.
3. الخويلدي عبد الستار، دراسة مقارنة للقوانين المصرفية المنظمة للمؤسسات المالية الإسلامية، المؤتمر السادس للهيئات الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، مملكة البحرين، 2007.
4. الشبيلي يوسف، التمويل بالمشاركة الآليات العملية لتطويره، الندوة الفقهية الثالثة، مصرف أبوظبي الإسلامي، الإمارات، 19-20 جانفي 2011.

5. المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، القانون النموذجي للعمل المصرفي الإسلامي، المؤتمر السادس للهيئات الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، مملكة البحرين، 2007.
6. مصطفى الخطيب محمود إبراهيم، من صيغ الاستثمار الإسلامية المربحة الداخلية في البنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار والملاحظات عليها وكيفية تجنبها ضمن الاقتصاد الإسلامي، المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أم القرى، 2013.
7. مقداد زياد إبراهيم، الضوابط الشرعية لاستثمار الأموال، المؤتمر العلمي الأول للاستثمار والتمويل في فلسطين بين آفاق التنمية والتحديات المعاصرة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، 8-9 ماي 2005.
8. النوري محمد، التجربة المصرفية الإسلامية بأوروبا ، الدورة التاسعة عشر للمجلس الأول للإفتاء والبحوث، إسطنبول، 2009.

📌 التقارير:

1. البنك الإسلامي الأردني، التقارير السنوية للبنك الإسلامي الأردني، الأردن، 2011-2022.
2. بنك الإنماء السعودي، التقارير السنوية لبنك الإنماء السعودي ، المملكة العربية السعودية، 2011-2022.
3. بنك البحرين الإسلامي، التقارير السنوية لبنك البحرين الإسلامي، البحرين، 2011-2022.
4. بنك البلاد السعودي، التقارير السنوية لبنك البلاد السعودي ، المملكة العربية السعودية، 2011-2022.
5. بنك التضامن اليمني، التقارير السنوية لبنك التضامن اليمني، اليمن، 2011-2022.
6. بنك الجزائر، التقارير السنوية لبنك الجزائر، الجزائر، 2011-2022.
7. بنك الجزيرة السعودي، التقارير السنوية لبنك الجزيرة السعودي ، المملكة العربية السعودية، 2011-2022.
8. بنك الريان القطري، التقارير السنوية لبنك الريان القطري، قطر، 2011-2022.
9. بنك السلام البحرين، التقارير السنوية لبنك السلام البحرين، البحرين، 2011-2022.
10. مصرف السلام الجزائر، التقارير السنوية لبنك السلام الجزائر، الجزائر، 2011-2022.

11. البنك العربي الإسلامي الدولي، التقارير السنوية للبنك العربي الإسلامي الدولي ، الأردن، 2011-2022.
 12. البنك المركزي الأردني، التقرير السنوي التاسع والخمسون، دائرة الأبحاث، الأردن، 2022.
 13. بنك دبي الإسلامي، التقارير السنوية لبنك دبي الإسلامي ، الإمارات العربية المتحدة، 2011-2022.
 14. بنك صفوة الإسلامي، التقارير السنوية لبنك صفوة الإسلامي، الأردن، 2011-2022.
 15. بنك عجمان الإماراتي، التقارير السنوية لبنك عجمان الإماراتي ، الإمارات العربية المتحدة، 2011-2022.
 16. بنك قطر الإسلامي، التقارير السنوية لبنك قطر الإسلامي، قطر، 2011-2022.
 17. بنك قطر الدولي الإسلامي، التقارير السنوية لبنك قطر الدولي الإسلامي ، قطر، 2011-2022.
 18. بنك الجزائر، التقرير السنوي، الجزائر، 2022.
 19. المؤسسة العربية المصرفية، التقرير السنوي، 2021.
- 📌 مواقع الانترنت:
1. موقع مصرف السلام، صيغ التمويل، معاينة بتاريخ: 11 أكتوبر 2024، على الساعة 15:00، على الرابط: <https://www.alsalamalgeria.com/ar/blog/list-26-4.html>
 2. موقع بنك البركة، الشروط المصرفية، معاينة بتاريخ: 08 سبتمبر 2024، على الساعة 14:00، <https://www.albaraka-bank.dz/storage/2023/07/Conditions-de-banque.pdf>
 3. موقع بنك البركة، فروعنا البنكية ، معاينة بتاريخ: 06 نوفمبر 2024، على الساعة 17:00، <https://www.albaraka-bank.dz>
 4. موقع بنك البركة، الأفراد. المؤسسات والمهنيين ، معاينة بتاريخ: 06 نوفمبر 2024، على الساعة 18:00، <https://www.albaraka-bank.dz>
 5. موقع البنك الوطني الجزائري، معاينة بتاريخ: 07 نوفمبر 2024، على الساعة 19:00، <https://www.bna.dz/financeislamique/ar>

6. موقع بنك الفلاحة والتنمية الريفية، معاينة بتاريخ: 07 نوفمبر 2024، على الساعة 19:00،
[./https://badrbank.dz/finance_islamique](https://badrbank.dz/finance_islamique)
7. موقع القرض الشعبي الجزائري، معاينة بتاريخ: 07 نوفمبر 2024، على الساعة 19:00،
[./https://www.cpa-bank.dz/index.php/ar](https://www.cpa-bank.dz/index.php/ar)
8. موقع بنك الجزائر الخارجي، معاينة بتاريخ: 07 نوفمبر 2024، على الساعة 19:00،
<https://www.bea.dz/adminislamique>
9. موقع ترست بنك الجزائر، معاينة بتاريخ: 08 نوفمبر 2024، على الساعة 13:00،
<https://www.trustbank.dz/index.php/produits-specifiques/epargne-specifiques-sans-interets>
10. بنك الجزائر، التعليم رقم 11/07،
<https://www.bank-of-algeria.dz/stoodroa/2023/03/11-07.pdf>
11. بيت التمويل الكويتي، الشروط العامة للحسابات والخدمات المصرفية ، معاينة بتاريخ: 2024/09/05
<https://www.kfh.com/dam/jcr:b35245a7-8e56-4965-bf90-96c7eb3d6f83/AR-T&C-after%20modification.pdf>

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

The Books :

1. Ayub Muhammad, **Understanding Islamic Finance**, United Kingdom, British Library Cataloguing in Publication Data, 2007.
2. SyedaFahmidaHabib, **Fundamentals of Islamic Finance and Banking**, First Published, United Kingdom, 2018.

Theses:

1. Bahri, Oum El Kheir, **La finance islamiquecompartiment De la finance d'aujourd'hui**,Mémoire de Magister, Faculté de Droit, Université d'Oran , Algérie, 2012.
2. Debes Ahmed Mohamed, **The Performance of Islamic Banks Vs. Conventional Banks: The Case of Mena Region**, Thesis Doctorat in Philosophy, Faculty of Busines, University of Plymouth, United Kingdom of Britain, 2019.
3. FazalHaque Mohammad, **Exploring Product Development Process in Islamic Banks With special Reference to Islamic Trade Financing**,

- Thesis Doctorat in Philosophy, Business School, Durham University, United Kingdom, 2015.
4. Imronudin, **Islamic Bank Financing for Smalland Medium- Sized Enterprises in Indonesia**, Thesis Doctorat in Philosophy, Birmingham City University, United Kingdom, 2015.
 5. Mohammed kayed Abdel Haq, **The Relationship between Islamic Banking Theory and Practice**, Thesis Doctorat in Philosophy, Oxford Brooks University, 1993.
 6. Mustafa Jabr Muhammad Hisham, **The Marketing of The Islamic Banks Services In Jordan**, Thesis Doctorat in Philosophy, Department of Management Studies, Glasgow Business School, University of Glasgow, Scotland, UK, 1989.
-  **Scientific articles:**
1. AhmadiGhulamullah, EbadullahNoorzai, NasimHijran, **Conditions of the owner in the of Zakat**, Sprin Journal of Arabic- English Studies, No 02, 2023.
 2. Al MuharramiSaeed, **Islamic Banking Basic Guidelines for Researchers**, European Journal of Social Sciennces, Vol 45, No 03, 2014.
 3. ArifatuDiniyyaAulia, MahdiahAulia, RofiulWahyidi, **Financial Technology Regulation in Malaysia And Indonesia: A Comparative Study**, Journal of Islamic Economics Finance and Banking, Vol 03, No 02, 2020.
 4. BabasMounira, **Blockchain Technology Applications in the Islamic Financial Industry - The Smart Sukuk of Blossom Finance's Platform in Indonesia Model**, Economic Sciences Management and Commercial Sciences Review, No 02, 2020.
 5. Budiman Mohammad Arif, **The Significance of Waqf for Economic Development**, Published in Equilibrium, No 02, 2014.
 6. HaneefRafe, SherinKunhibava, EdibSmolo, **MusharakahMutanaqisah and Legal Issues: Case Study of Malaysia**, Isra International Journal of Islamic Finance, No 01, 2011.
 7. Ismail, Naima, MohamadSbari bin Haron, **Islamic Banks**, International Journal of Management & Information Technology, Vol 10, No 01, 2014.
 8. MaaliBassam, Peter Casson, Christopher Napier, **Social Reporting by Islamic Banks**, Revew Abacus, No 02, 2006.
 9. Mohammad Adam Sulaeman, Indri Supriani, **The Nexus Between Zakat Performance COVID- 19 crisis and Islamic Bnaks Profitability**

- Empirical evidence from Indonesia**, International Journal of Zakat, No 02, 2022.
10. Mohammad Mahbubi Ali, Abrista Devi Hamzah Bustomi, **Determinants of Islamic Financial Exclusion In Indonesia**, Journal of Islamic Monetary Economics and Finance, Vol 06, No 02, 2020.
 11. Muhammad Arsalan Khan, Dodik Siswantoro, Abid Ur Rahman, **The Obstacle Factors of Musharakah And Mudharabah Application in Pakistan**, Journal Akuntansidan Keuangan Indonesia, Vol 17, No 02, 2020.
 12. Moustafa Moursi El Seoudi Abdel Wadoud, and others, **Sourcees of funds and invested in Malaysian Islamic Banks**, Journal Advances in Natural and Applied Sciences, vol 06 No 07. University Kebangsaan Malaysia, 2012.
 13. Ries Ahmed Essia, Md Aminul Islam, Tariq Tawfeeq Yousif Alabdullah, **Islamic Sukuk Pricing Mechanism and rating**, Journal of Asian Scientific Research, Vol 04, No 11, 2014.
 14. Sohel Rana Mohamed, and others, **Waqf- Based Microfinance : An Alternative Solution to poverty Reduction**, Selangor Business Review, No 01, Universiti Selangor, 2020.
-  **Conferences and Seminars:**
1. Zolfaghari Pegah, **An Introduction to Islamic Securities (Sukuk)**, Working Paper, Uppsala University, 2017.
-  **Reports:**
1. Islamic Financial Services Board. **Islamic Financial Services Industry Stability Report**, 2023.
-  **Websites:**
- Abid Shaikh Samir, **Islamic Banking History, Geography, and Primary Financial Indicators 1975- 2018**. 2019, https://www.amazon.com/Islamic-Banking-Geography-Financial-Indicators/dp/1729813577?fbclid=IwAR0iZB_xekCgBRqnIu2HWOd91XS_Ojm4QbmflAhxBR6P25-SfpvSNibI. Accessed (11-05-2023). P 200- 206.